

حسين محمد أحمد شرفي

صور من :

# الاداء الادارى فى السودان

(١٩٤٢ ـ ١٩٧٣)

حسين محمد أحمد شرفى

# صور
# من الاداء الادارى فى السودان
# (١٩٤٢ - ١٩٧٣)

١٩٩١

الناشرون : دار جامعة الخرطوم للنشر
ص . ب ٣٢١ الخرطوم ( السودان )

الطبعة الاولى ١٩٩١


الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم
دار جامعة الخرطوم للنشر

# فهرست

بسم الله الرحمن الرحيم

« إن أريد إلا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله »

( صدق الله العظيم )

## الاهـــــــــداء

... الى كل سودانى مخلص يبذل قطرة عرق فى سبيل تطور وازدهار وعزة وطنه الجريح وخدمة مواطنيه ورفع المتاعب والمعاناة عنهم -

# شكر وعرفان

لا يسعنى - عرفانا ووفاء - إلا أن أسجل عميق شكرى وفائق تقديرى للزملاء الاعزاء السيد ابراهيم عبد الرحمن الصابونى الذى اطلع على هذه المذكرات عندما لقيته فى الدوحه حيث يعمل هناك وأبدى رأيه حول العديد من النقاط والمواضيع ؛ والشكر والتقدير موصولان للزميل الكبير السيد امير الصاوى عبد الماجد الذى اعتلى مناصب : وكيل وزارة الداخليه عقب ثورة اكتوبر ، ثم وكيل وزارة الخدمة العامة والإصلاح الادارى ثم سفيرا للسودان بالمملكة المتحده ، والذى تكرم بتقديم وتصدير الكتاب وكذلك الحال بالنسبة للأبناء الاعزاء السيد على الطيب محمد المدير الادارى السابق لمنطقة الخرطوم والسيد فؤاد عيد على ، رئيس الجهاز المركزى للشئون القبلية بوزارة الحكم الشعبى المحلى والوكيل السابق لوزارة الحكومات المحلية اللذان شرفانى بالتعليق على هذه المذكرات من زاوية أجيال إدارية أخذت مواقعها بعدنا .

وأسجل شكرى وتقديرى كذلك للعالم الجليل البروفيسور محمد ابراهيم ابو سليم مدير دار الوثائق القومية الذى اطلع على محتويات الكتاب وأبدى اعجابه بها مع التعليق حول بعض المواضيع ، والشكر والتقدير موصولان كذلك للأستاذ ابراهيم محمد شريف شاطر مدير مركز التوثيق التربوى بوزارة التربية والتعليم والاستاذ حسين الطيب الشيخ مدير شعبة اللغة العربيه بمناطق التداخل اللغوى بوزارة التربية والتعليم للجهد الكبير الذى بذلاه فى مراجعة جوانب النحو والوضع الاملائى اللغوى لبعض الالفاظ -

والحمد والشكر أولا وأخيرا لله العلي القدير الذى مكننى من تذكر وتسجيل كل تلك الوقائع والأحداث التى وقعت قبل مدة طويلة .

حسين محمد احمد شرفى

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم وتصدير

لا أدرى من أين ابدأ تصدير هذا السفر العظيم ! ربما من البداية .

ولكن الابتداء من البدايه قد لا تحالفه براعه استهلال ، وبراعة الاستهلال صورة من صورالحسن ... تجذب - والناس مثل قائلهم : -

أحوم حول الحسن محترقا مثل الفراشة إن أبصرت منه سنى -

وهذه شجون ذكريات مضيئه - مصدرها الذاكرة التى اختزنت معايشة ومباشرة العمل الادارى ميدانيا ومن خلال التجوال والتنقل المستمر فى مواقع العمل والتجربة لفترة شارفت الثلاثين عاما - وما اشرف وما أمتع وما انفع العمل الادارى فى هاتيك الايام ...

والتجربة ، من بعد ، تحكى وتعكس التنوع فى العمل الادارى والتنفيذى تدرجا فى التأهيل ومرورا بأدنى درجات السلم الوظيفى الى ان تبوأ صاحبها اعلى درجات المسئوليه والقيادة . فكان أهلا لتحمل المسئوليه وما أثقلها ، ولاتخاذ القرار وما أصعبه وقتها - فكان الانموذج للقيام بالواجب ، وكان المثال للاداء الجيد فى الخلق والابتكار والتنفيذ والمتابعة .

الاخ الكريم والصديق الوفى حسين ( أمد الله فى أيامه ) قد عرفناه منذ سنين الدراسة ، وفى مراحل ومواقع العمل الادارى المختلفة وخاصة فى وزارة الداخلية - حيث تزاملنا مرتين فى حقبتين مختلفتين - عرفناه جادا ، محبا لعمله ، متفانيا فيه ، ثبت الجنان ، يبدى الرأى فى شجاعة وصراحة ووضوح ، يحب الناس وخاصة الذين يعملون معه ، يسمع الرأى الآخر ويحترمه ، واسع الاطلاع ، مثقف بالمعنى الاصيل للثقافه ، الخيال الخصب ، التسامح الجميل ، البساطه من غير تكلف وروح المرح والدعابة هذا باختصار شديد ، وحتى لا نرمى بالمبالغه ، هذا هو كاتب الذكريات والمذكرات التى بين يدي القارىء .

فكانت الذكريات ، وكما تعكس سيرته الذاتيه ، وتجربته العمليه ، خلال الفترة ١٩٤٢ -١٩٧٣؛ بدأ ، كأقرانه المتازين من الاداريين وعقب مرحلة الدراسة والتدريب النظرى والعملى ، بالعمل فى مركز شمال كردفان لينتقل من هناك الى مركز جنوب الجزيرة - ثم نال حظا من الدراسة والتدريب فى المملكه المتحدة ليعود الى الوطن فيلحق بمكتب السكرتير الادارى ( وزارة الداخليه ) التى كانت فعلا اشبه ما تكون بمكتب رئيس الوزراء اليوم - وتلك جهة تستحق ، فى تقديرى ، ان يفرد لها سفر كامل يسجل ويؤرخ بل يسبر اغوارها لكونها مركز متابعة وتبلور وتطور للكثير من احداث البلاد السياسية بحكم متابعتها لتطور الحركه الوطنيه فى السودان .

ومن مكتب السكرتير الادارى انتقل صاحبنا الى تجربة جديدة ، ليعمل باشمفتش لمركز شرق النوير ( الناصر ) بمديرية اعالى النيل وتدرج فى وظائف الادارة لينتهى بالمديرية أى ما يسمى الآن ( الولايه) الشمالية - ولم تسعفه ظروف العمل للتنقل الى مناطق اخرى من البلاد حسبما كان يرغب ، سعيا لاثراء التجربة .

والتجربة ، وبحق ، كانت ثرة ، عميقة النظرة وعلى النحو الذى اهل صاحبها لتسجيل وسرد هذا التأصيل لجانب من تاريخ الادارة ونمطها فى السودان - وتلك الحصيله ، وكما يذكر الكاتب لا تعالج الادارة او فن الادارة من الناحيه النظريه الاكاديميه - ومع ذلك ، فقد مزج الكاتب فن وعلم الإدارة بتجربته الذاتية فى التدريب والممارسة والخبرة العملية ليخرج لنا سفرا فى حديث الذكريات كالأدب الرفيع يأخذ من كل شئ بطرف - وقد عرف الكاتب الزميل بيننا بأسلوبه الممتاز فى الصياغة ، وأدبه الجم فى التعبير - وحديث الذكريات أضحى ، كالروايات الشعبية أو التراث الشعبى ، مادة ومصدرا من مصادر كتابة التاريخ .

وبعد : فهذه حصيلة تجارب ثرة تعين القارئ ، وطلاب علم وفن الإدارة ، بصفة خاصة ، فى الوقوف على المستوى الرفيع للخدمة العامة فى أيام وسنوات خلت من تاريخ هذه البلاد . ولعل جوهر الخدمة العامة وقوامها آنذاك هو الصفات التى كان يتحلى بها الموظف العام ، كحبه للعمل والتفانى فيه ، فضلا عن حبه للناس والسعي الصادق لخدمة مواطنيه في تواضع ومن غير من أو أذى .

وترقية العمل الإدارى كانت ، هي الاخرى ، إحدى هواجس وهموم الموظف العام مع القدرة على تحمل المسئولية وإتخاذ القرار فى ظل نظام للحكم له هيبته المستمدة من خدمة الناس والإحترام المتبادل ؛ نظام عماده موظف عام يتصف بالأمانة وطهارة اليد واللسان .

وحتى بعد تقاعد الزميل حسين بالمعاش لم تعرف الراحة إلى جسمه النحيل سبيلا ، فقد اختاره وكلفه زملاؤه وأصدقاؤه من أرباب المعاشات وأجمعوا على قيادته والأخ الكريم عثمان مناع لتولى الدفاع عن قضيتهم الشائكة المزمنة وكان لعملهم الدؤوب فى اتحاد أرباب المعاشات نتائج جيدة .

مرة ثانية : هذه شجون وتجارب إدارى تقلد وظائف الإدارة والحكم المحلى والإقليمى ، مارس القضاء ، عايش بعض أنماط الإدارة الأهلية وطاف بنا عبر هذه التجربة دون ان يفوت عليه التحليق بنا ولفت إنتباهنا لبعض حوانب الإدارة والسياسة ، مذكرات التسليم والتسلم والتقارير السنوية والسرية ، لمسات وفاء وعرفان منه أو له لمن عمل معهم أو التقى بهم خلال رحلة العمل التى تخللتها بعض الطرائف وألوان الظرف وتلك ، فيما أحسب ، إحدى صفات المثقف المتسامح ذى الخيال الخصب . وما فات على صاحبنا أن يسجل ، وهو يختتم حديث الذكريات ، وعلى نحو يستحق الإطلاع ، بعض الآراء فى مصادر البلاء التى لازمت البلاد والعباد كالتمرد فى جنوب البلاد خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٢م ، التطهير ، التأميم والمصادرة ، تصفية الإدارة الأهلية ، إنعكاسات مشاكل بعض دول الجوار (مثل تشاد) على البلاد ، الجفاف والتصحر ، فيضان ١٩٨٨م ، التضخم الوظيفى إلى الإختلاف حول السياسة الخارجية فى فترة الديمقراطية الثالثة .

ومن بعد مرة أخيرة : لصديقى وأخى حسين منى الشكر أجزله ومن العرفان أوفاه على ماحبانى به من شرف الإطلاع على سفره الخالد هذا والذى أهنيه تهنئة حارة من الأعماق لإخراجه بهذا المستوى الرفيع ، راجيا من المولى سبحانه وتعالى أن يكون نافعا ومفيدا للعاملين من أبنائنا الإداريين وأن يكون إضافة ناصعة قيمة للمكتبة السودانية ....

أمير الصاوى - إدارى متقاعد

الخرطوم بحري (الصافية) أغسطس ١٩٨٩م

# مقـــــدمة

من المعلوم انه قد حدثت تعديلات كثيرة وتغييرات عديده فى القوانين والنظم الادارية فى السودان منذ بداية القرن الحالى وحتى اليوم . وبالتالى هناك تغيير ملحوظ لدى العاملين انفسهم من زاوية النهج الفكرى والاتجاه الذهنى نحو الاداء الادارى واسلوبه وكينونته بالنسبة لما كان عليه الحال فيما مضى .

واستطيع أن اجزم أن العملية الادارية ، بمعنى إدارة الجماهير ، لم تعد فى مفهوم الكثيرين ، منذ نظام مايو ١٩٦٩ ممارسة عمل هو فى الواقع علم وفن ، وهو فى مجمله مهنة أي carer administration تخضع للتعلم والدراسة ثم للتدريب واخيرا للممارسة واكتساب التجارب والخبرة فى مستويات مهنية مختلفة ومتفاوتة ، تبدأ فى قاعدة معينة وتنتهى فى قمة معلومة يجوس خلالها الادارى . صاحب الاشرطة الصفراء . بمختلف التجارب فيحسن الاداء أحيانا ، ويخطىء أحيانا أخرى ، ويتعلم ويستفيد من الخطأ .

ومن المؤكد أن خطوات الانسان خلال مشواره مع الحياة ترتكز أساسا على مبدأ التجربة والاختبار ، الصواب والخطأ النجاح والفشل . فالانسان خلال معترك الحياة يدخل فى الكثير من التجارب التى تلقى ظلالها على المشوار . فأحيانا يلازمه الصواب فيتذوق طعم النجاح ، واحيانا يصيبه الخطأ فيتذوق مرارة الفشل ، وبين هذا وذاك فالانسان دوما يجتهد كى يكون منتميا لصنوف الناجحين .

وأذكر ونحن طلبة بمعهد الادارة والبوليس أن ألقى علينا السير دوقلاس نيوبولد Sir Dougls Newbold السكرتير الادارى لحكومة السودان آنذاك . وهو موقع يعادل موقع رئيس الوزراء اليوم . ألقى علينا محاضرة تطرق خلالها الى قوله :

« لا تخف من الوقوع فى الخطأ ، إرتكب الخطأ ، انى أحب الوقوع فى الخطأ »

Do not be afraid of making mistakes, do make mistakes,I like making mistakes.

وكان بذلك يوجه القادمين نحو ممارسة الاداء الادارى فى قاع السلم الوظيفى ( نواب مآمير أو ضباط شرطه تحت التمرين ) حتى يتجاسروا على أداء العمل بثقة ويتسابقوا نحو الاداء والعطاء والانتاج بلا خوف ولا وجل من ارتكاب الخطأ . وكان بذلك يشرح نظرية الخطأ كمعلم أول فى الممارسة . وهو مفهوم يبشر بمنح العذر الحافز للصغار مع عدم استساغته للكبار ممن

يمارسون المهنة لعشرات السنين . وهي بذلك ليست المهنة التى يعتلى فيها أى شخص مواقع القمة حتى وإن بلغ ذروة المعرفة فى اى علم آخر - فعالم علم النبات - على سبيل المثال - خير موقع له لخدمةوطنه ومواطنيه هو عالم النبات وهكذا - ولمزيد من الاقتناع بحجة هذا المنطق فانى أدعو القارىء ليتجول فى ممارسات فرد واحد ممن اتخذوا الادارة مهنة عمل بمواقع معينة ولم يغط السودان باجمعه - ولا غرو إن كتب غيرى من الزملاء فسوف تقرأ وتشهد - عزيزى القارىء - تجارب أخرى كثيرة ومثيرة فى مواقع أخرى مثل شرق السودان ومناطق سنجه الرصيرص والدمازين والكرمك والنيل الابيض وديار الانقسنا ، ومناطق جبال النوبة ، والمديرية الاستوائية وجنوب دارفور ، وجميعها مناطق كنت أتمنى وأتوق لأن اعمل فيها خلال رحلتى الادارية الطويلة ، ولكن لم تسعفنى وتسعدنى ظروف التنقلات بالعمل فى أي من هذه الامكنة التى اوردت ذكرها هنا وتحقيق تلك الامنية اذ فقدت فرصة العمل فى أجمل مناطق السودان من ناحية المناظر الطبيعية والجوانب الادارية .

.... وفى مجالس الانس وحديث المجتمع العاصمى ، كثيرا ما تطرقت شجونه الى أساليب الاداء الادارى خلال تلك الايام الخوالى ، ويكون ذلك احيانا بسرد قصص واقعية خضناها فى مناسبات عديدة فى مواقع مختلفة ، وكان ذلك كثيرا ما يكون مدعاة لحفز بعض الحاضرين من اخواننا من رجال المهن الاخرى ليرجونا رجاء حارا أن نفكر جديا فى تدوين مذكراتنا مردفين اعتقادهم ورجائهم بانها سوف تكون سجلا تاريخيا حافلا بالاحداث ؛ جيدا ومفيدا ، ومشيدين بأهميتها الايجابية وما سوف تعود به من منافع محسوسة وفوائد جمة على ابنائنا إداريى واجيال المستقبل .

فوق هذا وذاك ، كثيرا ما يستلقى الواحد منا مسترخيا على فراشه فيجد نفسه ، لا شعوريا ، مستعرضا شريطا طويلا من ذكريات الماضى فى الاداء الادارى فى غرب كردفان وشمالها وشرقها وفى شمال دارفور وفى جنوب الجزيرة وفى جنوب السودان وشماله وفى وزارة الداخلية. يمر كل ذلك على المخيلة كالشريط السينمائى الملون على شاشة الذاكرة التى هى من صنع الخالق الخلاق فينتاب المرء الحنين الى الماضى والى العيش الحبيب بين أهلنا الطيبين فى الارياف والقرى والبوادى وكذلك الشوق العميق الى ذلك الريف السودانى الذى كان عذبا وارف الظلال جميلا الى أبعد الحدود . وسرعان ما يرتطم الخيال الشاعرى بالواقع الجلمود فيجد

الانسان نفسه فى هذه المدينة الضخمة المزدحمة والتى يبدو انها اصبحت هى المورد العذب فصارت كثيرة الزحام وتطاولت نحوها اعناق الرجال والنساء والشيب والشباب . واخيرا لا يجد الانسان خيرا من اعادة استعراض ذلك الشريط بتسجيله فى مذكرات تخلد ذكرى تلك الاحداث المتلاحقة الكثيرة المثيرة والتى اعتقد بأنها قد تكون مفيدة ومجيدة ولا تخلو من بعض الطرائف .

وعلى ذلك فمنذ اعفائى من منصبى كمحافظ للمديرية الشمالية . وهو المنصب الذى تعدلت تسميته ليصبح اليوم « حاكم الاقليم الشمالى » . فى سبتمبر من عام ١٩٧٣ . كثيرا ما دار بخلدى فكرة كتابة مذكراتى او ذكرياتى إيمانا منى بانها تستحق التسجيل ؛ فان أصبت كان لى اجر المحسن وإن فشلت كان لى أجر المجتهد .

ولكن ، وبما انى سكنت ، بعد التقاعد بالمعاش ، بكل اسف ، بالعاصمة القومية ، فلا شك ان مشاغلها المتعددة والتزاماتها الاجتماعية الكثيرة ، لا تسمح بوقت كاف من الفراغ لكتابة مثل هذه المذكرات . وكم كنت اتمنى اكون متقاعدا بين اهل والدى فى جزيرة لبب بالمديرية الشمالية ، شمال الخندق وجنوب دنقلا ، او بين اهل والدتى فى الخندق والقولد او فى شندى والمتمة وجزيرة ام سقد وحوش بانقا والجوير او بين من منحونى اهلية جديدة بمدينة الدامر وضواحيها .

وفى خلال شهرى ابريل ومايو من هذا العام ١٩٨٩ اتيحت لى الفرصة لزيارة بعض ابنائى بالخليج ، وبمنزل إبنى عادل السكرتير بسفارة السودان بدولة قطر ، وبمدينة الدوحة ، تمكنت من كتابة معظم هذه المذكرات ، وعقدت العزم على مواصلة الجهد لاكمال بعض الاجزاء بالرجوع الى بعض المراجع والمصادر من دارالوثائق وغيرها من المصادر الاخرى .

وعليه فقد تم تسجيل الكثير من هذه المذكرات من الذاكرة ، وعلى الرغم من أن الذاكرة وعاءٌ إلهى مدهش لخزن ما مضى من الوقائع والاحداث إلا انه يصعب بالطبع بل يستحيل استيعاب كل الوقائع والاحداث المتغايرة المختلفة التى وقعت يوميا على امتداد حوالى الثلاثين عاما . وبديهى قد غاب عن ذاكرتى الكثير جدا مما حدث والذى يستحق التسجيل ، ولكننى حاولت قدر المستطاع التجوال المبصر فى اعماق الذاكرة - ومعلوم انه من السهل اليسير عدم نسيان تلك الوقائع الهامة او المثيرة التى كان لها وقع واثر محسوس فى المشاعر والوجدان .

وبادىء ذى بدءٍ أقول إن الادارة علم وفن . فهى ليست فقط علم ، شأنه شأن كل العلوم الحديثة ، يُدرس بالجامعات والمعاهد ، بل هى ايضا فن يقتضى ان يكون ممتهنها موهوبا

بالعديد من الصفات اذا فقدها يتعذر عليه القيام بهذه المهمة خير قيام . وفى هذا المقام اود أن اوضح اننى لا اعنى بهذا المفهوم بأن كل من امتهن مهنة الادارة فهو ادارى ناجح حيث يكون البعض قد وجد عن طريق الامتحان والمعاينة الاستيعاب بالمهنة ولكنه لا يمتلك تلك الصفات التى تؤهله الى مراقى النجاح . وفى نفس الوقت كثيرا ما نجد مهنيا آخر طبيبا كان او مهندسا او معلما او غيره موهوبا تماما بجميع الصفات المنشودة فى الادارى ولكنه اختار لنفسه مهنة اخرى ، ولكن حتى هذا فهو فى حاجة للدراسة فالتدريب فالممارسة من أسفل السلم الوظيفى الى قمته - فالمعادلة الصحيحة هى ان الطريق للادارة الناجحة هو الصفات المنشودة والمؤهلات العلمية - ثم التدريب ثم الممارسة فالخبرة الثرة .

ومهنة الادارة ليست جلوسا على الكراسى الوثيرة فى احضان المكاتب برئاسات المجالس او المراكز او المديريات او الاقاليم ، ويتلخص تحقيق اهدافها المعروفة واسسها الثابتة ونظرياتها المعلومة فى عبارة Posdcorb الانجليزية وتفسيرها كما يلى: -

| | |
|---|---|
| ١ - التخطيط لما يجب أن ينفذ | P - Planning |
| ٢ - تنظيم العناصر البشرية والإمكانات الأخري | O - Organisation |
| ٣ - التوجيه بالخطابات والمنشورات واللقاءات والإجتماعات | D - Directing |
| ٤ - توظيف الإمكانات البشرية الميسورة | S - Staffing |
| ٥ - الرقابة والإشراف علي العاملين | C - Controlling |
| ٦ - عملية الإتصال من والي | C - Communication |
| ٧ - التقرير ومتابعة التنفيذ والتقييم من أعلي إلي إدني وبالعكس | R - Reporting, follow up and evaluation |
| ٨ - وضع الميزانيات العامة وميزانيات المشروعات الجديدة | B - Budgeing |

ان العناصر الاساسية فى عملية الادارة تقتضى مستوى عاليا من المقدرة العلمية والعملية والكفاءة وحيازة المعرفة والمواهب الملائمة ، ولابد من مباشرتها ومزاولتها ميدانيا ، وذلك لا يتسنى ما لم يكن الادارى فى حالة تجوال متواصل فى جميع انحاء منطقته مجلسا كان او مركزا او مديرية او اقليما .

ان هذه المذكرات لا تعالج علم الادارة من الناحية النظرية الاكاديمية فذلك بحث يحتاج الى مجلدات وما جاء بهذه المقدمة لم يزد عن كونه ملامح عامة للغاية عن كينونة الادارة

وفى الصفحات التالية سرد عملى للاداء الادارى الذى قام به فرد واحد فقط من افراد هذه القبيلة لم تتح له فرصة الممارسة فى جميع انحاء السودان؛ وهذه الحصيلة ، رغم قلتها ، لانها تروى من الذاكرة ، لا غرو فهى تعطى القارىء فكرة عامة عن الاداء التنفيذى والنشاط الادارى فى سنى اجيالنا ، والذى كنا نقوم به ، على ما اعتقد ، كهواية قبل ان يكون مهنة لكسب العيش . وكما قال المثل الانجليزى :

Happy he is who earns his living out of his hobby .

( سعيد من يتكسب عيشه من عائد هوايته )

وصحيح اننا كنا نواجه جماهير شعبنا ونشقى من اجلهم ونحن فى اعلى قمم السعادة . ومن اراد ان يتيقن من ذلك فليسأل اهل الشمال والغرب والوسط ، عاش السودان ويحيا الوطن ونحن الى تراب .

حسين محمد احمد شرفى

الدوحة - دولة قطر

٥ يونيو ١٩٨٩

# الباب الاول

## مرحلة الدراسة والتدريب

## يناير ١٩٤٢ - ديسمبر ١٩٤٤

## الفصل الأول

### مقدمة

خلال الاربعين سنة الأولى ، بعد بداية الحكم الثنائى فى السودان عام ١٨٩٨م ، كان أعلى مستوى للدراسة هو أولا المستوى الأوسط ثم ، وبعد إنشاء كلية غردون التذكارية ، كما سموها ، (Gordon Memorial Collge)

فى عام ١٩٠٤م ، إرتفع مستوى التعليم الى الثانوى -

وفى بداية عام ١٩٣٩م أدخل فى السودان نظام الشهادة الثانوية ، شهادة كمبردج المدرسية (Cambridge School Certificate) تمهيدا لفتح المدارس العليا والتى كانت نواة لكلية الخرطوم الجامعية والتى تطورت فيما بعد الى جامعة الخرطوم - وكانت امتحانات تلك الشهادة توضع فى جامعة كمبردج بانجلترا ثم ترسل أوراق إجابات الطلبة للتصحيح فى كمبردج ومن هناك ترسل النتائج الى السودان - هذا وقد سمحت سلطات مصلحة المعارف (التربية والتعليم) لمن رغب من الموظفين الجلوس لامتحانات تلك الشهادة ( من منازلهم ) وكانت النتائج تصنف كالآتى :

| | |
|---|---|
| الدرجة الاولى | Grade I |
| الدرجةالثانية | Grade II |
| الدرجة الثالثة | Grade III |
| رســـــوب | F. |

كما أن تلك الشهادة ما كانت تمنح لمن يرسب فى مادة اللغة الانجليزية مهما تفوق فى المواد الأخرى - وكانت درجة النجاح فى أى مادة إما إمتياز أو جيد أو نجاح أو رسوب :
(Very good, Credit, Pass, Failure)

كان يجلس لامتحانات نفس الشهادة ابناء البريطانيين وغيرهم من كثير من انحاء العالم كالهند

ونيجيريا وغيرهما للتأهيل لدخول الجامعات - وقد علمنا عندئذ ان قليلا من الممتحنين بمن فيهم البريطانيين يحرزون درجة الامتياز في مادة اللغة الانجليزية - وسوف يندهش القارىء عندما يعرف ان بعض ابناء جيلنا من السودانيين قد نالوا درجة الامتياز في مادة اللغة الانجليزية اذكر منهم على سبيل المثال المرحوم حمزه ميرغنى حمزه عليه رحمة الله ثم بعده المرحوم عبد الخالق محجوب عليه رحمة الله ومن المؤكد أن هناك غيرهما ممن لا أذكر .

فى تلك السنه ( ١٩٣٩م ) التى بدأ فيها نظام امتحان شهادة كمبردج ، كنت موظفا صغيرا بمصلحة البريد والبرق - فبدأت على الفور جمع الكتب والمراجع من بعض أقاربى الطلبة وأصدقائى ومن المكتبات العامة وبدأت التحضير للجلوس لشهادة كمبردج المدرسية ( من منازلهم ) ، خلال سنة ١٩٣٩ - وقد سبقنى الى ذلك الاخ السيد بابكر عوض الله ، رئيس القضاء الاسبق ورئيس وزراء حكومة ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، أمد الله فى ايامه والاخ عمر عبد الغنى ، عليه رحمة الله - وجلست لامتحان الشهادة فى ديسمبر ١٩٤٠ ، ونسبة لنشوب الحرب العالميه الثانية فى سنة ١٩٣٩ كانت اوراق الاجابة على امتحانات الشهادة ترسل الى انجلترا بالبحر تحوطا وخوفا من اسقاط الطائرات خلال الحرب والذى كان شيئا عاديا .

جاءت نتائج الامتحانات فى حوالى شهر اغسطس ١٩٤١ وقد أحرزت شهادة من الدرجة الثانية †(GradeII)محرزا درجة جيد (Credit) فى اللغة الانجليزية - وكنت إذ ذاك اعمل بمكتب تلغراف الابيض فتقدمت بطلبى للالتحاق بالمدارس العليا - وخلال شهر نوفمبر ١٩٤١ وصلت الى رئيسى برقية تخبره بأن مدير المعارف ( التربية والتعليم ) المستر روزفير Mr.Roosvear سوف يصل الى الابيض يوم كذا ، فى طريقه الى دارفور ويسره أن يجرى معاينة (interview) مع الموظف حسين شرفى ردا على طلبه [ والذى كنت قد ارسلته بالبريد ] - لاحظ الاهتمام وجدية الاداء - وفى اليوم المحدد إرتديت بدلتى مع ربطة العنق وذهبت الى رئاسة المديرية بالابيض ؛ وبعد فترة قصيرة من الانتظار سمح لى بالدخول لمقابلة المستر روزفيـــر فوجدته جالســا فى أحد المكاتب المجاورة لمكتب مـدير مديرية كردفان آنذاك ( المستر كامبل Mr. E Campbel

فقابلنى هاشا باشا وببسمة خفيفة أزالت عن نفسى رهبة الموقف فى تلك المقابلة بالنسبة الى شاب وموظف صغير لم يتعود على مواجهة مثل ذلك الموقف . وبعد معاينة استغرقت حوالى

ساعة كاملة رددت خلالها على أسئلته الكثيرة أرسل برقية الى مصلحة المعارف بالخرطوم علمت بفحواها من إخوانى موظفى المديرية قبل أن أغادرها قال فيها :

Mr.(B...) Maaref Khartoum.
Hussein Sharfi is worth consideration
for admittance into Higher Schools Rosveare

ومضمونها أن طلب حسين شرفى للالتحاق بالمدارس العليا يستحق الاعتبار .

وبعد بضعة ايام اتصلت بى مصلحة المعارف ( وزارة التربية حاليا ) للحضور فى أحد ايام ديسمبر ١٩٤١م للمعاينة - فسافرت من الابيض الى الخرطوم وفى اليوم المحدد قابلت لجنة المعاينة المكونة من ستة من البريطانيين ، بما فيهم رئيس اللجنة وثلاثة من السودانيين هم : -

الاستاذ حسن الظاهر ( من كبار رجالات التربية )

السيد عبد الرحمن العاقب ( من كبار الاداريين )

القمندان يحى عمران ( من كبار ضباط الشرطه )

عليهم جميعا رحمة الله .

كان الموقف مهيبا للغاية لشاب فى اول العشرينات من عمره يواجه تلك المجموعة من كبار رجالات الدولة من البريطانيين والسودانيين ، ولكنى بحمد الله واجهته بشجاعة ورباطة جأش ورددت على اسئلتهم الكثيرة بهدوء وثقة وخرجت مطمئنا الى نتيجة تلك المعاينة الرهيبة - وبعد بضعة ايام تسلمت خطابا ينقل الي قبولى بكلية الآداب (School of Arts) - قسم الادارة بالمدارس العليا وأن أقدم نفسى بداخلية كرومر - ( اسمها الآن بحر الغزال ) وتقع قرب نهاية شارع الجمهورية من الجهة الشرقية ) عصر يوم ٣١ ديسمبر ١٩٤١ حيث تبدأ الدراسة فى صبيحة أول يناير ١٩٤٢ .

كانت كلية الآداب فى نفس مبانى كلية الهندسة الحالية بجامعة الخرطوم وكانت مبانى أرضية فقط لم تبنى عليها الطوابق العالية الحالية - وكانت تضم ايضا كليات الهندسة والقانون والآداب - قسم المعلمين ( السنه الثانيه )

وكانت كلية الآداب التى قبلت بها تتكون من قسمين هما قسم المعلمين ( السنة الاولى ) وقسم الادارة . اما قسم الادارة فكان يضم ( الدفعة الاولى ) التى قضت سنتها الاولى بمدرسة الادارة والبوليس والدفعة الثانية ( دفعتنا ) التى تقرر ان تبدأ بكلية الآداب وبعد قضاء سنتين

بها تواصل الدراسة فى سنتها الثالثة والاخيرة بمدرسة الادارة والبوليس وبذلك تتلاقى الدفعتان للدراسة سويا ، بمدرسة الآداب وذلك توخيا للاقتصاد فى النفقات كدأب حكام ذلك الزمان ، إذ ان مواد الدراسة فى مدرسة الآداب كانت هى نفس المواد للدفعتين - كانت الدفعة الاولى ، وجميعهم قادمون من المدارس الثانوية ، تتكون من : -

| الاسم | الوطن |
|---|---|
| المرحوم حمزه ميرغنى حمزه | ام درمان |
| المرحوم على عوض الله | ام درمان |
| المرحوم سليمان وقيع الله | ود مدنى |
| المرحوم نصر الدين السيد | الخرطوم بحرى |
| السيد امير الصاوى | ام درمان |
| السيد اسماعيل محمد بخيت | الابيض |
| السيد محمد عباس فقيرى | دلقو |
| السيد الطيب الطاهر | ام درمان |
| السيد احمد محمد عواض | كسلا |

اما الدفعة الثانية فكانت تتكون من تسعة طلاب منهم طالب واحد جاء ( من منازلهم ) هو شخصى وثمانية طلاب جاءوا من المدارس الثانوية وهم : -

| الاسم | الوطن |
|---|---|
| ١- السيد عثمان عبد الله | شندى |
| ٢ - المرحوم سليمان فريجون | رفاعة |
| ٣ - المرحوم قاسم محمد الامين | القطينه |
| ٤ - المرحوم احمد الوداعة عثمان | الحصاحيصا |
| ٥ - المرحوم الفاضل عبدالله الشفيع | ام درمان |
| ٦ - المرحوم عربى عبد الباسط | الابيض |
| ٧ - السيد سر الختم محمد احمد | ام درمان |

٨ - السيد مبارك احمد سالم رفاعة

بالاضافة الى طالب واحد جلس لامتحان الشهادة ( من منازلهم ) وهو حسين محمد احمد شرفى - صاحب هذا البحث - هذا وقد استقال الاخ مبارك احمد سالم وهو فى بداية الطريق الادارى والتحق فى وظيفة معلم بوزارة التربية والتعليم.

# الفصل الثانى

## المدارس العليا

فى كلية الآداب والتى كانت إحدى كليات ما سمى عندئذ بالمدارس العليا ، كل الاساتذة من البريطانيين ما عدا استاذ واحد . مصرى كان يدرس اللغة العربية واستاذ سودانى واحد هو المغفور له باذن الله الدكتور مكى شبيكه الذى كان يدرس تاريخ السودان .

كانت بعض العلوم تدرس لقسمى المدرسين والادارة مجتمعين وبعضها الآخر يدرس لكل قسم منفصل على حده .

**والعلوم التى كانت تدرس هى :**

اللغة الانجليزية ، اللغة العربية ، تاريخ السودان ، علم الاجتماع ,(Sociology) ( فقه التشريع Jurisprudence) ( علم النفس Psychology)

والاحوال الشخصية ( فى الشريعة الاسلامية ) التى تتضمن المعلومات الاساسية عن الميراث والزواج والطلاق الخ .. وذلك لان الادارى كان معرضا للنظر فى قضايا الاستئنافات من المحاكم الاهلية التى ينظر بعضها فى بعض قضايا الاحوال الشخصية فى مناطق لا يوجد بها قاض شرعى .

كما كان يدرسنا ايضا فى قسم الادارة المستر سكوت (Mr. G. C. Scott) دروسا فى الأدب الانجليزى - (Literature) والذى كان يحاضر فيه ايضا المستر هارت (Mr. Hart)

كما كانت هناك محاضرات عن الحكومة (Government) وايضا عن الصحافة وعن وسائل الاعلام .

كانت كل المواد ما عدا الاحوال الشخصية واللغة العربية طبعا تدرس بالانجليزية . بما فى ذلك تاريخ السودان الذى كان يدرسه البروفيسور مكى شبيكة وكان علينا فى جميع المواد ، بعد تلقى المحاضرات ، الرجوع الى المراجع فى المكتبة لتكملة هياكل المواد التى يلقيها الاساتذة بقاعة المحاضرات ولذلك كنا نعمل كالنحل ونستذكر بلا توان او هوادة .

كانت سنتا مدرسة الآداب مليئة حقا بالدروس والقراءة والبحث والاستقصاء إذ كنا نعلم عندئذ أن من يرسب مصيره الفصل بلا تردد كما حدث لبعض من التحقوا بالمدارس العليا فى ذلك الوقت .

كانت الحرب العالمية الثانية مشتعلة على أشدها فى بداية الاربعينات ، ولذلك وخلال العطلة الصيفية للسنة الاولى ..فى عام ١٩٤٢ ، تم تقسيم الطلبة الى مجموعتين ارسلت احداها الى اسمرا وكرن للمساعدة في الجوانب الادارية فى المجهود الحربى ضد الطليان ولخوض غمار الحياة العملية ، وتقرر ارسال المجموعة الثانية للمساهمة فى تسيير حملة الجراد الذى كان يغزو السودان بانتظام خلال النصف الاول من الاربعينات - وكنت ضمن هذه المجموعة التى ارسل البعض منها الى مركز شندى بالمديرية ( الاقليم ) الشمالى .

وفى مدينة شندى وجدنا الرجل المسئول عن حملة الجراد بأكملها فى المنطقة السيد عبدالله حسن حسين ، رحمة الله عليه - كان عبد الله رجلا مخلصا وفيا لعمله ولوطنه وكان يدير حملة مكافحة الجراد بدرجة عالية من الكفاءة والحماسة وحسن الاداء مما يصعب وصفها - كان يرتدى قميصا ورداء قصيرا « شورت » من الكاكى وهو لا يعرف التحدث باللغة الانجليزية ولكنه لاعجابه بأداء وحزم وجدية الانجليز كان يتحدث اللغة العربية باللهجة الانجليزية مع كل من يعمل تحت إمرته بل مع الانجليز انفسهم الذين كانوا يحبونه اعظم الحب ويقدرونه غاية التقدير ويحترمونه لاخلاصه وحسن ادائه وشجاعته .

جمعنا السيد عبد الله حسن حسين رحمة الله عليه وشرح لنا تنظيم الحملة ضد الجراد واستراتيجية مكافحته ووسائل إبادته - وبعد توضيح اماكن مناطق ونقاط الحملة وزعنا كل اثنين من الطلبة لواحدة من تلك المناطق - وقد تقرر قيامى وزميلى صالح ( وهو من قسم المدرسين ووطنه الابيض ) ، الى منطقة فى قلب الصحراء تبعد بحوالى اربعين ميلا شرق مدينة شندى ،

تسمى « برق البافليل » - تحركت وزميلى بعد يومين من وصولنا الى شندى فى الصباح الباكر على ظهر الجمال يصحبنا خبير ليدلنا على الطريق ورجل شرطة مسلح ببندقية .

وقد كانت تجربة مثيرة للغاية حيث كانت اول مرة فى حياتى اركب فيها على ظهر جمل عملاق ، وكنت فى تلك السن نحيف الجسم خفيفه . ولا شك انها كانت تجربة مفزعة ومخيفة للغاية وكنت اتصور البون بينى على ظهر الجمل وبين الارض وكأنه مسافة بين السماء والارض واتخيل فى كل لحظة وكأنى سوف اقع على الارض ويتهشم رأسى - ولكن ما كان هناك مفر من ركوب الصعب وخوض غمار التجربة إذ ما كان يتطرق الى اذهاننا فى تلك الايام التمرد ولا التحايل ولا عصيان التعليمات مهما بلغت صعوبتها وقسوتها - ولحسن حظنا كانت الجمال هادئة للغاية وسيرها وئيدا ولذلك ، وبعد ان سلكنا خائفين صامتين - انا وزميلى بضعة اميال عبر الصحراء تم لنا الاستقرار على ظهري الجملين وصرنا نتآنس ونطلق النكات ونضحك ونقطع الفيافى بشجاعة وكأننا كنا نركب الجمال منذ مولدنا .

وفى اليوم الثالث وصلنا « برق البافليل » حيث استقبلنا رئيس المنطقة المسئول وعدد من مساعديه وبعض العاملين ممن يوزعون يوميا على نقاط المكافحة - قضينا حوالى الشهرين فى تلك المنطقة حيث عملنا بجد واخلاص فى محاربة الجراد وقضينا عليه بنجاح ، وعند رجوعنا للدراسة كان الزملاء الذين اوفدوا للمساعدة فى المجهود الحربى فى اسمرا يفتخرون بأنهم ساهموا فى عملية اكثر إثارة وانهم شاهدوا بلادا اخرى وانهم استمتعوا بكل ما تحتويه تلك البلاد من مناظر طبيعية وسحر وجمال طبيعى وبشرى ؛ ونفتخر عليهم بأنهم ساعدوا فى المجهود الحربى للحلفاء ضد اعدائهم الطليان ولكننا ساعدنا فى القضاء على عدو شرس لبلادنا وحمايتها تأتى قبل حماية الحلفاء ، وقبل مشاهدة اطايب الوجود فى اسمرا .

وفى عطلة عام ١٩٤٣ الصيفية ارسل عشرة من طلبة الادارة من الدفعتين للتدريب بمركز كوستى وكنت واحدا منهم وارسل الثمانية الباقون الى مركز دنقلا .

وفى مركز كوستى وجدنا مساعد المفتش السودانى العملاق السيد يوسف سعد عليه رحمة الله والذى ذكر لنا اسمه مدير مدرسة الادارة فى السنة الاخيره ( المستر هندرسون ) (Mr. K. D.D.Henderson) كمثال للاخلاص والتفانى فى الخدمة كما سيأتى ذكره فيما بعد واذكر ممن قابلناهم بمركز كوستى ايضا : -

العامل القضائى الشرعى مولانا الشيخ عوض الله صالح ( مفتى السودان فيما بعد ) وضابط الصحة السيد التجانى عامر الاديب والشاعر والمؤرخ المشهور وضابط البوليس محمد خليل بتيك عليهم رحمة الله وغيرهم - وكانت اياما حافلة فى مركز كوستى اخذنا خلالها فكرة جيدة عن اعمال وواجبات الشرطة والسجون والاعمال الادارية بالمركز واعمال التموين التى كانت من اهم الاعمال خلال سنين الحرب تلك واعمال الادارة الاهلية والمحاكم الاهلية - وغير ذلك من جوانب الاداء الادارى المختلفة والمتشعبة .

وبانتهاء عام ١٩٤٣ انتهت دراستنا بكلية الآداب وبعد الامتحان النهائى منحنا شهادة نهائية فى ديسمبر ١٩٤٣ .

# الفصل الثالث

## مدرسة الادارة والبوليس

بانتهاء كلية الآداب بالخرطوم ونيل الشهادة النهائية عام ١٩٤٣ بدأت الدراسة ، فى اول يناير من عام ١٩٤٤ ، بمدرسة الادارة والبوليس والتى كانت تقع على شاطىء النيل فى نفس الموقع الذى بني عليه ، خلال السبعينات ، مباني مجلس الشعب القومى جنوب مسجد النيلين بامدرمان .

كان مدير المدرسة ، وهو غير متفرغ ، هو المستر ك .د .د . هندرسون (Mr. K. D. D. Henderson) مساعد السكرتير الادارى ( للشئون السياسية ) ومدير مديرية دار فور فيما بعد–اما الاستاذ الوحيد المتفرغ فقد كان الاستاذ الادارى عمر الامين العمرابى ، عليه رحمة الله ، والذى كان اصلا معلما قبل التحاقه بالسلك الادارى وهو والد الادارى الكبير عبد العزيز عمر الامين والمهندس الشاعر ابراهيم والاستاذ حامد والمحافظ السابق كمال عمر الامين واخوانهم –اما بقية المحاضرين فقد كانوا موظفين بريطانيين وسودانيين غير متفرغين من مكتب السكرتير الادارى ومديرية الخرطوم ومن المهنيين من المصالح الحكومية المختلفة .

ومنذ بداية القرن العشرين كان الاداريون السودانيون يستوعبون من بين ضباط الجيش السودانى ومن بين خريجى المدارس الوسطى ومعهد المعلمين وبعد افتتاح مدرسة الادارة والبوليس فى أواخر الثلاثينات اصبح الاستيعاب من خريجى كلية غردون ( مدرسة ثانوية ) . وفى اول الاربعينات بدأ تغيير تلك السياسة ليكون المتقدمون للاستيعاب بتلك المدرسة من خريجي المدارس العليا (النواة لجامعة الخرطوم) كخطوة جادة لإعطاء السودانيين فرصا أكبر للمشاركة الفعالة في حكم بلادهم وربما كان ذلك نتيجة لاتفاقية عام ١٩٣٦م بين دولتي الحكم الثنائي (بريطانيا ومصر) .

ورغم ذلك تم قبول ثلاثة من خريجى المدارس الثانوية فى دفعتنا فى تلك السنة وهم :–

١ – السيد احمد حسن محمد من ود مدنى

٢ – السيد مصطفى المهدى من القطينة

٣ – السيد محجوب بابكر كرم اصلا من بربر واستوطنت اسرته بالفاشر .

كانت مدرسة الادارة والبوليس معهدا يعد طلبته إعدادا كاملا دراسة وتدريبا ليتخرج بعضهم كنواب مأمير وبعضهم كضباط شرطة - إذ كان على نائب المأمور فى ذلك الزمان أن يؤدى كل أعمال وواجبات ضابط الشرطة فى بعض المراكز كما كان على ضابط الشرطة أن يؤدى فى بعض النقاط النائية ( سودرى مثلا) كل الأعمال الادارية فى المنطقة نيابة عن مفتش المركز - كان كل شىء مبنيا على الواقعية والمرونة والاقتصاد فى النفقات والمصلحة العامة بلا تشنج او تعصب مهنى او بناء إمبراطوريات او غيرة مهنية سلبية - وكان ذلك سراً كبيراً من أسرار النجاح والكفاءة والمقدرة الفائقة فى الأداء الحكومى فى تلك الايام .

وكما ذكرت فقد كانت مدرسة الادارة والبوليس معهدا للدراسة والتدريب وقبل أن اخوض فى تفاصيل تلك الدراسات والتدريب أود أن ابدأ بذكر بعض السمات حول فكرة ومحتوى ذلك المعهد.

ففى المكان الأول سوف يلاحظ القارىء اتجاه البريطانيين الى الاقتصاد وعدم الاسراف فى الصرف وضغط النفقات على كثير من المؤسسات التى يقيمونها بدون احداث خلل فى الأداء ولا فى النتائج - وها هو معهد يتخرج منه موظفون يقومون بأعمال هامة وحيوية فى حياة الناس ، ورغم ذلك أمكن تسيير ذلك المعهد باستاذ متفرغ واحد - وبقية الاساتذة زائرين غير متفرغين (Part-time lecturers) كما أن مدير المعهد نفسه غير متفرغ وله أعباء جسام فى مكتب السكرتير الادارى فقد كان هو ايضا مساعد السكرتيرالادارى للشئون السياسية ولاحظنا أن معظم محاضراته كانت فى الأمسيات .

والسمة الثانية عن ذلك المعهد والتى ربما كانت ايضا ذات صلة بالاقتصاد فى النفقات هى انه على الرغم من أن فترة الدراسة كانت سنة واحدة فقط إلا أن حجم الدراسة والتدريب ، كما أراد له البريطانيون أن يكون ، كان يقتضى ان تكون فترة الدراسة والتدريب سنتين وليس سنة واحدة كما سيتبين للقارىء عند استعراض محتويات تلك الدراسة والتدريب .

أما السمة الثالثة والأهم فهى أن البريطانيين الذين حكموا السودان لفترة تزيد عن نصف قرن من الزمان بمستوى مشهود له من الكفاءة وحسن الأداء بقيادة الاداريين منهم ، كانوا على اقتناع ويقين بأن الادارة علم وفن ومهنة ، تدرس فى فصول دراسية ،تتخللها فترات تدريبية

محددة ومتقنة ومبرمجة وتعقبها فترات ممارسات على مستويات مختلفة بدءا بمستوى نائب المأمور أو مساعد ضابط المجلس فى الدرجة (Q) وتدرجا الى مستوى مدير المديرية وهو المنصب الذى تعدلت تسميته بعد ثورة اكتوبر ليكون محافظ المدبرية ثم تغيرت تسمية المنصب فى اول الثمانينات ليصبح حاكم الاقليم ما عدا فى مديرية الخرطوم حيث يسمى معتمد العاصمة القوميه وانتهاءً بمنصب وكيل الوزارة .

تلك كانت أساليب ونظم الادارة فيما مضى من الزمان ، علم ودراسة وفن وتدريب مفصل ومتقن وممارسة وخبرة مكتسبة ولم تكن هى الادارة التى نبعت فى السودان فيما بعد بقرار من ظنوها عملية تتأتى بالفطرة السليمة والاجتهاد يستطيع أن يقوم بأدائها فى أعلى مستوياتها أى شخص مهما كانت سيرة حياته المهنية - ومع كل احترامى الوافر لجميع المهن ودورها الحيوى الفعال فى مسيرة الحياة ، فأنى على يقين بأن الادارى مهما كان عالي الكفاءة ، ممتاز الاداء ، رفيع المستوى ، متقد الذكاء لا يستطيع أن يؤدى مهنة الطبيب او المهندس او المحامى او المعلم ؛ وبهذا المفهوم كانت إدارة بلادنا الممتازة فى ماضى العصور يقوم بها الاداريون فقط ولا احد سواهم - وذلك على رأى المثل المصرى « أعطى الخبز لخبازه »

ولنأت الآن الى شى من التفصيل عن فترة السنة الدراسية بمدرسة الإدارة والبوليس . كانت الدروس الرئيسية عن القوانين كما يلى : -

* قانون عقوبات السودان Sudan Penal Code .
* قانون الإجراءات الجنائية Code of Criminal Procedure .
* قانون المعاملات المدنية Civil Justice Ordinance .
* قانون البوليس Police Ordinance .
* وقوانين أخرى كثيرة مختارة من مجموعة قوانين السودان التي كانت فى مجموعها حوالى إثنى عشرة مجلدا كقانون الأسلحة والذخيرة مثلا وغيره وبالطبع كان الهدف من التركيز على هذه القوانين هو أنه ينتظر منا القيام ببعض الأعمال القضائية فى المراكز وقد حدث ذلك بالفعل .

أضف إلى ذلك فإن كبار الإداريين البريطانيين بمكتب السكرتير الإدارى ومديرية الخرطوم وكبار ضباط البوليس البريطانيين كانوا يلقون علينا بين التاسعة صباحا والواحدة والنصف بعد

الظهر وابلا من المحاضرات عن الكثير جدا من الموضوعات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالأعمال الإدارية وأعمال الشرطة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الموضوعات التالية : -

* أعمال ومسئوليات ضابط الشرطة وضابط السجون .
* أعمال وقوانين الأراضى الزراعية وأراضى المدن ونظم وإجراءات تخطيط المدن .
* أعمال المساحة وقراءة الخرط .
* صيانة التربة .
* اعمال وادارة الغابات .
* جميع المواضيع المتعلقة بالأمن وإدارة شئون الشرطة .
* التعاون والجمعيات التعاونيةوطرقتكوينها وإدارتها .
* أعمال الوقاية ضد الحرائق والفيضانات وتصريف مياه الأمطار .
* أعمال الصيانة بكل أنواعها .
* أعمال وقاية البيئة من جميع النواحى وخاصة الصحية .
* إدارة شئون الموظفين وقوانينها .
* الجوانب الرئيسية والهامة فى أعمال الحسابات وعمل الصيارفة .

كما كان يدرسنا الأستاذ عمر الأمين عليه رحمة الله محتويات كتاب كامل كتب باللغة الإنجليزية بعنوان « مرشد نائب المأمور » The Submamur's Handbook وكان كتابا جامعا لمعظم النشاطات الإدارية التى كان يمارسها المأمور ونائب المأمور ومفيدا للغاية ولعل نسخة منه لم تزل ميسورة بدار الوثائق القومية أو بمكتبة كلية الآداب بجامعة الخرطوم ، وإذا إختفى هذا الكتاب فهو خسارة كبيرة . وكان الواجب أن ينقح وتعاد صياغته بما يتناسب وكل المستجدات التى برزت بعد الإستقلال .

ولا أنسى واحدة من محاضرات السكرتير الإدارى « المستر دوقلاس نيوبولد » Sir Douglas Neobald . الذى توفى فى عام ١٩٤٥ بالخرطوم . وكان يخاطبنا على أساس أننا ، بعد التخرج ، سوف تضطرنا طبيعة أعمالنا الإدارية الى اصدار بعض القرارات واحتمال تهيب الإدارى الصغير من إصدار القرار تخوفا من الوقوع فى الخطأ ، فقال : -

ثم واصل Do not be afraid of making mistakes, do make mistakes, I like making mistakes. الشرح موضحا أن خير معلم ومرشد للانسان، لكي لا يكرر الخطأ فى مستقبل حياته ، هو ان يقع فى الخطأ فى مطلع حياته بشرط ألا يكون خطأ متعمدا ، ولاخطأ بسبب الاهمال أو التسيب ، ولا خطأ مصدره الغباء والتبلد «Silly mistakes».

# محاضرات وتدريبات فى الصباح الباكر

فى الصباح الباكر بين الساعة السادسة والساعة الثامنة صباحا هناك العديد من النشاطات التى تكاد تكون يومية ماعدا فى أيام الجمع والعطلات العامة الرسمية وهذه تتضمن الآتى : -

١ - حصة واحدة فى الأسبوع تبدأ فى الساعة السادسة صباحا بكلية الزراعة « بشمبات يلقى فيها المستر » بيكن « Mr. Bacon » عميد كلية الزراعة درسا عن النباتات الرئيسية فى السودان كالقطن والذرة والسمسم والقمح والنخيل والفواكه وطرق ومواسم زراعتها وإنتاجها وأمراضها ووسائل الوقاية والمحافظة عليها والعناية بها . وكنا نتحرك من داخلية مدرسة الأدارة بأم درمان فى حوالى الساعة الرابعة والنصف صباحا وكانت وسيلة ترحيلنا أولا بالدور الأول من الترام من أمام محطة مدرسة المؤتمر ثم " المعدية " فى أبوروف الى كلية الزراعة بشمبات .

٢ - حصتين فى الأسبوع تبدأ الواحدة فى تمام الساعة السادسة صباحا الى الساعة الثامنة صباحا بمركز التعليم بالقوات المسلحة ، قرب سلاح المهندسين بام درمان ، تحت إشراف الصول " حامد افندى مايل " من مواطنى جبال النوبة والذى عندما يمشى مشيته العسكرية شمال يمين تتصوره قطعة من الحديد تتحرك . وذلك للتدريب الطويل على الطوابير والانضباط والتحية العسكرية والتدريب على استعمال أنواع من الاسلحة كالمسدس وغير ذلك من التدريب العسكري ورياضة تقوية الاجسام .

٣ - حصتين فى الاسبوع من السادسة صباحا الى السابعة والنصف فى تدريب ركوب الخيل .

٤ - حصة واحدة تبدأ فى السادسة صباحا بمصلحة النقل الميكانيكى بالخرطوم بحرى لتدريس أجزاء السيارة وقيادتها وطرق صيانتها وإصلاح الأعطاب الرئيسية البسيطة .

## محاضرات وتدريبات الأمسيات

١ - محاضره واحدة فى الاسبوع تبدأ فى السادسة مساء بكلية الطب بالخرطوم وهى دروس متصلة عن الاسعافات الاولية وكيفية أدائها وسبل ووسائل الوقاية من كثير من الامراض وطرق وأساليب مكافحة الوبائيات وما شابه ذلك من أنماط المعرفة الثقافية الصحية والطبية مماهو لازم وضرورى لتوجيه ورعاية المواطنين عند المرور علي المناطق الريفية ، حيث كان مفهوم الأدارة فى أيامنا هو رعاية المواطنين من جميع الجوانب الخدمية ، الصحية منها والتعليمية والأقتصادية والأجتماعية .

٢ - محاضرة واحدة فى الأسبوع تبدأ فى السادسة مساء يلقيها مدير المدرسة المستر هندرسون (Mr. K.D.D/ Henderson) عنوانها : - " مسائل ومشاكل إدارية " يشرح فيها ، مدعما بتقارير من مكتب السكرتير الأدارى ومن المديريات ، الكثير من تلك المسائل والمشاكل الأدارية المتعلقة بحقوق الزراعة والمرعى وكثير من النزاعات والمشاكل القبلية التى حدثت فعلا فى مديريات السودان المختلفة والطرق والوسائل الناجعة التى إتبعت لحلها وحسمها - وكانت تلك سلسلة من المحاضرات المفيدة الى أبعد الحدود .

وكان مدير المدرسة المستر هندرسون آنذاك مساعدا للسكرتير الإدارى فى درجة نائب مدير مديرية وقد سبق أن عمل فى عدة مراكز كان آخرها مركز غرب كردفان وعاصمته النهود وقد عرف عندئذ بأنه من أكبر وأهم مراكز السودان تختار له الإدارة البريطانية عادة العمالقة من أميز مفتشى المراكز البريطانيين . وكان المستر هندرسون يستعرض لنا تلك المسائل والمشاكل الإدارية مبتدئا بقوله : - (عندما كنت باشمفتشا لمركز غرب كردفان) :

When I was District Commissioner Western Kordofan

٣ - محاضرة واحدة فى كل أسبوع فى السادسة مساء يلقيها مدير المدرسة المستر هندرسون عنوانها «صفات ومؤهلات الإدارى (The Qualities and Qualifications of an administrator) » .

كانت تلك سلسلة من المحاضرات ، بالإضافة الى محاضراته عن المسائل والمشاكل الإدارية، على جانب كبير من الأهمية إذ أنها كانت تمس الجوانب العملية من أدائنا المستقبلى بطريقة

مباشرة ، بل كانت المشعل الذى ظللنا نستعين به ليضئ لنا طريقنا عند بداية خدمتنا الإدارية وإستمرت معانى ومحتوى تلك المحاضرات حية فى وجداننا طيلة سيرتنا الإدارية مما كان له أعظم الآثار فى خلق علاقات إنسانية حميدة بل ممتازة فى جميع المناطق التى عملت فيها : -

شمال كردفان (بارا) - المدينة عرب والحوش (مركز جنوب الجزيرة) مركز شرق النوير (الناصر) - مركز مروى - دنقلا - مركز شمال دار فور (كتم) مديرية بحر الغزال - الإقليم الشمالى حيث انقض الطوفان فأنهى خدمتى الإدارية فى عام ١٩٧٣ وأنا لم أبلغ بعد الخمسين من عمرى وفى قمة حماسى وحسن أدائى وإجادتى لمهنة أحببتها وأحبتنى كما تعكس عواطف كل من عملت معهم من البشر وكنت ، علم الله ، أصرف أعباءها وكأنها هواية تماما كما يستغرق الفنان فى رسم لوحته الغالية .

ولنرجع الآن لإستعراض خلاصة أو جوهر صفات ومؤهلات الإدارى : يقول هندرسون إن الإدارى ، ليكون ناجحا ، فلابد له من أن يكون موهوبا بصفات القيادة ، حيث كان فى مفهومهم فى ذلك الزمان أن رسالة الإدارى الكبرى والأساسية هى قيادة فريق المهنيين والفنيين بالمنطقة ومن تبعهم من مساعدين وعمال بالتنسيق المحكم الحكيم من أجل الوصول الى الأهداف المنشودة فى تنمية وتقدم وتطور المنطقة . كان على الإدارى أيضا أن يقود الفريق الذى يعمل مباشرة تحت رئاسته مثل صغار الإداريين والكتبه والمحاسبين ورجال الإدارة الأهلية وزعماء العشائر وغيرهم ممن يتبعون مباشرة للإدارى في الدرج الوظيفى . وأخيرا ينبغى على الإدارى قيادة الجماهير وإشعال حماسها نحو إنجاح المنجزات التنموية كالجمعيات التعاونية أو مشروعات الخدمات الاجتماعية عن طريق العون الذاتى والى غير ذلك من النهج القيادى .

وبناء على ذلك صار من المحتم أن يتسم الأدارى بالصفات القيادية كى يتمكن من أن يشق طريقه الى مراقى النجاح .

وأذكر من صفات الأدارى التى كانت تشكل كل واحدة منها محاضرة أو اكثر تتبعها أسئلة ونقاش : -

التفكير الذكى وسعة الأفق وسرعة الاستيعاب والادراك .

المقدرة على الدراسة والاستقصاء والتحليل .

حسن التصرف فى جميع المواقف .

المقدرة على التعبير والاقناع .

اللياقة الجسمانية والصحية .

الصبر وقوة الاحتمال .

سعة الصدر والتسامح .

التواضع الجم مع المقدرة على المحافظة على المهابة واحترام الآخرين له

الشجاعة.

اللباقة والكياسة .

المظهرالعام وقوة الشخصية .

القدرة على التكيف الأجتماعى .

الحماس للأداء والغيرة المهنية .

الثقة فى النفس .

السيرة الشخصية الحميدة والقدوة الحسنة .

عدم التسرع فى إصدار القرارات قبل الدراسة المتأنية الواعية .

العدالة المطلقة بين الأفراد والمجموعات والهيئات .

الإخلاص والتفانى فى العمل .

وكانت هناك أمثلة من واقع الأداء الأدارى تضرب لتوضيح ضرورة وأهمية كل من تلك الصفات لمساعدة وتمكين الإدارى من أداء أعماله وواجباته . فالشجاعة مثلا لازمة للإدارى عندما يكون وحيدا مستلقيا على فراشه ليلا تحت الناموسية فى استراحة خلوية وهو يستمع الى عواء الذئاب وزئير الأسد وغير ذلك من المواقف التى تقتضى الشجاعة . وهكذا الحال بالنسبة للصفات الاخرى اللازمة التى سبق إستعراضها .

على سبيل المثال وللتدليل على صفة الاخلاص والتفانى فى العمل يضرب المستر هندرسون مثالا بالقصة الآتية : -

•عندما كنت باشمفتش مركز غرب كردفان (النهود) كنت فى رحلة عمل بمنطقة أبوزبد لحل نزاع هام للغاية وخطير بين فرعين من قبيلة حمر ، وكان معى فى تلك الرحلة المأمور القدير السيد يوسف سعد يساعدنى فى الوصول الى الحلول المرضية لذلك النزاع بينما كنا فى وسط أحد الإجتماعات جاء ساعى البريد وسلم برقية الى السيد المأمور يوسف أفندى سعد الذى قرأها وأدخلها فى جيبه ولم يحدثنى عنها وإستمر فى أداء عمله معى كالمعتاد وبعد ثلاثة أيام وإنتهائنا من حسم ذلك النزاع بنجاح كبير وفى طريق الإياب الى النهود أخبرنى الرجل المتفانى فى أداء عمله السيد يوسف أفندى سعد أنه سوف يقوم إلى ود مدنى مباشرة بعد وصوله إلى النهود إذ أن البرقية التى حملها إليه ساعى البريد بأبوزبد عندما كنا فى اجتماعنا الأول كانت تحمل نبأ وفاة والدته . فأخذت وأعجبت بتفانى ذلك الرجل العظيم فى أداء واجبه وقدمت له عزائى ومشاطرتى وسمحت له بالقيام فورا بإحدى سيارات المركز إلى الأبيض كى يسافر بالقطار من هناك إلى ود مدنى لتقبل العزاء فى وفاة والدته . وهكذا كان المستر هندرسون يردف كل صفة من الصفات المنشودة فى الإدارى بقصة أو نموذج من واقع العمل والأداء الإدارى الذى مارسه هو أو غيره من زملائه البريطانيين . وقد كان المغفور له الإدارى يوسف سعد من الإداريين السودانيين القلائل الذى منح وسام «عضو الأمبراطورية البريطانية» Member of British Empire (M.B.E.) تقديرا لأدائه وإخلاصه فى عمله . وكانت مثل تلك الأوسمة تمنح خلال الحكم الثنائى لمن يتفانى فعلا فى أداء عمله وواجباته بجدية وإخلاص وليس لمن يتملق الإنجليز كما كان يعتقد بعض الجاهلين ببواطن الأمور . وبالعكس كانوا يحتقرون المتملق ويسخرون منه ويطلقون عليه وصف « رجل نعم » (Yes man) . اي المطيع باسلوب عميانى .

كان المستر هندرسون يقول ينبغى على الإدارى الناجح أن يسعى لترك بصماته فى أى موقع يعمل فيه وذلك بتحقيق العديد من الأعمال والخدمات والإنجازات التى تنفع الناس وبوضع نظم وأساليب تساعد فى الأداء الجيد الممتاز إلى غير ذلك من الأعمال التى تخلد له ذكرى عطرة، فالإدارى كالطبيب تماما ولكنه يعالج المشاكل والأمراض الإجتماعية وينبغى أن يكون لكل منهما رصيد إيجابى كبير حتى وأنه عندما يتقاعد أى منهما يستطيع أن يشعر بالرضا والغبطة والسعادة عندما يستعرض الطبيب الحالات التى انقذ فيها مرضى من الموت أو عالج فيها حالات مستعصية ، وكذلك حال الإدارى يستعرض المشاكل التى تمكن من حسمها وحلها حلا

مرضيا لكل الأطراف والإنجازات المفيدة للناس فى حقول الخدمات الإجتماعية أو غيرها .

فالإدارى كالطبيب المداوى يشخص الداء ويعالجه بما يلزم من الدواء بناء على مالديه من إدراك وعلم وتجارب . وبديهى لن يتوافر له ذلك إن لم يتزود أولا بالعلم الذى يشحذ وينمى الفهم والإدراك وتتوافر لديه المعلومات الوافرة المسبقة والمعلومات عن الواقع والحاضر فى مكانه وزمانه وظروفه المحلية . كل ذلك مما يمكنه من التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إيجابيات وسلبيات بعد حل المشكلة موضع البحث .

كما على الإدارى أيضا أن يكون عميق النظرة واسع الإدارك حذرا فيتمكن على الدوام أن يتخذ من الإجراءات والخطوات ووضع الأنظمة التى تمنع وقوع المشاكل والصدامات على أساس مبدأ «الوقاية خير من العلاج» .

أما بالنسبة للمؤهلات "Qualifications" فالعلم والتعليم الى أعلى مستوياته والتثقيف المتواصل هى الوسائل التى يكتسب الانسان عن طريقها بعض الصفات المنشودة فى الادارى وعلى سبيل المثال التفكير الذكى وسعة الافق والمقدرة على الدراسة والاستقصاء والتحليل والتقييم وتقدير المواقف وحسن التصرف والمقدرة على التعبير والاقناع واللباقة والكياسة فالدبلوماسية الفطرية من اهم الصفات المنشودة فى الادارى الناجح .

وعلى الرغم من ذلك يقول هندرسون أن طالبا ذكيا الى أبعد الحدود وهو الأول فى دفعته يستطيع أن يكون عالما ممتازا يعمل في معمل ويتعامل مع الصيغ والوصفات " Formula " ولكنه لا يستطيع بالضرورة أن يكون إداريا ناجحا إذ قد لايمتلك بعض الصفات الفطرية والتي يفترض أن يكون الإداري موهوبا بها كالشجاعة أو اللياقة الجسمانية والصحية أو قوة الإحتمال أو اللباقة أو سعة الصدر والتسامح الي غير ذلك من الصفات المنشودة في الإداري ليكون ناجحا .

هذا ، وفى نفس الوقت فإن الطالب المتخلف بين أقرانه ذهنيا ومن ضمن مؤخرة طلبة الفصل لن يستطيع أن يكون إداريا ناجحا ، إذ أن الذكاء الفطرى هو المفتاح لعديد من الصفات المنشودة فى الإدارى الناجح . ولذلك فهي مهنة فريدة لا يصلح فيها المتخلف فكريا إطلاقا كما أنه ليس بالضرورة أن يصلح فيها الشخص المفرط فى الذكاء . فالإدارى هو

شخص موهوب تماما كالفنان وكالموسيقار مثل مارادونا فى كرة القدم أو كلاى فى الملاكمة أو إيفان لندل فى لعبة التنس . فهو إذن شخص موهوب للقيام بذلك الدور المهنى فى تسيير الحياة وعليه فالذين يعتقدون أنها مهنة التصرف الفطرى والإجتهاد واهمون ما فى ذلك شك .

## التدريب العملى

خلال السنة التى قضيناها بمدرسة الإدارة والبوليس كانت هناك فترة تدريبية عملية إمتدت لحوالى أربعة أشهر بدأت خلال الصيف أول شهر مايو ١٩٤٤م . حيث تم توزيعنا إلى المديريات المختلفة بحيث تقضى كل مجموعة تدريبا فى مديريتين من مديريات السودان . وقد كان من نصيبى وزميلى المرحوم سليمان فريجون والمرحوم الفاضل الشفيع أ ن نبدأ تدريبنا بمديرية كسلا. وفى الفترة الثانية انتقلت وزميلى المرحوم فريجون إلى غرب كردفان وذهب المرحوم الفاضل الشفيع الى شندى .

## فترة التدريب بكسلا

وصلنا محطة السكة الحديد بكسلا واستقبلنا مندوب من المركز حيث توجهنا معه الى المدينة بعد عبور خور القاش على ا لعناقريب التى كان يحملها بعض السكان وبوصولنا للمدينة أنزلونا باستراحة بالقرب من منزل مدير المديرية تتكون من حجرتين وصالة وحمام . وسور واسع لأبعد الحدود يقع المرحاض فى ركنه مما كان يضطرنا للإستفادة من عجلة أحد الموظفين الذى كان يزورنا بانتظام للذهاب بها إلى المرحاض . وبعد الإستقرار بالإستراحة زارنا فى المساء العم المأمور السيد إبراهيم بابكر رحمة الله عليه ونائبه السيد أحمد حسن الضو والسيد لويس سدرة ضابط البوليس أمد الله فى أيامهما وأخطرنا بالحضور للمركز فى الثامنة من صباح اليوم التالى .

وفى الثامنة الا عشر دقائق من صباح اليوم التالى وصلنا الى المركز وبعد قضاء بعض الوقت بمكتب السيد نائب المأمور ، إستدعانا السيد المأمور لمقابلة جناب باشمفتش المركز المستر بيتون (Mr. A.C. Beaton) والذى بدأ حياته معلما بكلية غردون التذكارية الثانوية وانتهت سيرته الوظيفية بالسودان كأول وكيل دائم بريطانى لوزارة الداخلية عند تغيير إسم الوظيفة

بدلا عن السكرتير الإدارى عند بداية الحكم الذاتى فى أول يناير من سنة ١٩٥٤م.

قابلنا باشمفتش مركز كسلا المستر بيتون بأحسن إستقبال ثم طلب أن تجلب له ثلاثة دفاتر فلسكاب من مخازن المديرية وقد قدمت إليه بعد دقائق معدودات فسلم دفترا لكل منا ووجهنا بأن نسجل فى ذلك الدفتر يوميا كل ما نشاهده وما يشرح لنا من أعمال وكل ما يدربونا عليه فى جميع الأقسام التى سوف نتدرب فيها وكذلك أى عمل نقوم به بالإضافة إلى أى ملاحظات أو آراء نراها كأن ننتقد أى نظام عمل خاص أو نقترح أى إقتراح حول أى عمل من الأعمال التى سوف نتدرب عليها . وفى صباح الخميس من كل أسبوع نقدم له دفاترنا واحدا بعد الآخر فيقرأ ما سجلناه ثم يناقشنا ويوجهنا فى ما يستدعى التوجيه (Seminar) شأنه فى ذلك شأن الأستاذ الجامعى يبحث الموضوع مع طلبته فى حلقة دراسية .

وأنصرفنا من المستر بيتون بعد أن سلمنا نسخا من برنامج التدريب وقد كان عبارة عن قضاء بضعة أيام مع كل من الأقسام الآتية : -

- مكتب الكتبه بالمركز .
- مكتب الحسابات بالمركز .
- مكتب الصراف بالمركز
- مكاتب الشرطة بدء من الجاويش النوبتجى الى مكتب الضابط .
- أعمال السجون والتدريب مع ضابط السجن .
- أعمال مخازن المديرية .
- مكتب نائب المأمور .
- مكتب المأمور .
- التدريب المهنى مع ضباط التعاون والزراعة وغيرهم من الضباط المهنيين .

وفى جميع تلك المكاتب كان الواحد منا يتدرب ويعمل بالفعل إيجابيا وعمليا كواحد من موظفى ذلك المكتب ونسجل كل شاردة وواردة إمعانا فى الإهتمام بأمر إحراز إعجاب جناب الباشمفتش فى نهاية الأسبوع إذ على ذلك الجهد يعتمد تقريره السرى الذى سوف يرسله عن كل منا .

وخلال تواجدنا فى كسلا شاركنا عمليا فى حملة إحصاء السكان بمدينة كسلا وكذلك أخذنا فترة تدريب بمحاكم الإدارة الأهلية بكسلا وأروما ومحكمة الشكرية بالقضارف برئاسة الناظر محمد حمد أبوسن عليه رحمة الله .

ومن كبار الشخصيات السودانية التى قابلناها بكسلا فى ذلك الوقت ، (١٩٤٤) القاضى الجزئى (الأستاذ محمد احمد محجوب) رئيس وزراء السودان فيما بعد وحكمدار الشرطة (السيد خليفة محجوب) وهو شخصية عملاقة وباشكاتب المديرية (السيد مصطفى خليل) ومأمور المركز (السيد ابراهيم بابكر) رحمة الله عليهم جميعا . ونائب المأمور السيد احمد حسن الضو أمد الله فى عمره وضابط البوليس السيد لويس سدره أمد الله فى عمره وباشكاتب المركز السيد عبدالرحمن صالح عليه رحمة الله .

وكان ضمن التدريب الذى كان يتوجب علينا ممارسته بانتظام ، خلال فترة التدريب بكسلا ، بناءا على توجيهات مدرسة الإدارة والبوليس هو ركوب الخيل ، وعليه فقد كنا نقوم بممارسة ذلك التدريب ثلاث مرات أو مرتين على الأقل ، من كل اسبوع ، خلال وقت مابعد الظهر .

كما لا يفوتنى أن أذكر أنه وفي يومنا الأول بمركز كسلا وعند مقابلة السيد المأمور العم ابراهيم بابكر وهو رجل جعلى كريم وشهم من مواطنى قرية الجيلى شمال الخرطوم قال لثلاثتنا «عليكم الحضور لتناول الفطور والغداء والعشاء يوميا بمنزلى وهو قريب جدا من المركز» (حيث يتم تدريبنا) ، فبدأنا نشرح له بأنه معنا (خدام) وهو طباخ جيد بالإستراحة حضر معنا من الخرطوم فرد على الفور «على الطلاق ما تولعوا نار بإستراحتكم » . وبعد لأى وجهد جهيد إقتنع العم إبراهيم بأن نتناول معه يوميا طعام الغداء فقط على أن نتناول الفطور والعشاء بالإستراحة حتى يتمكن خادمنا من الحصول على ما يكفيه من الطعام . وكان نائب المأمور السيد أحمد حسن الضو وتاجر إسمه الشايك وهو رجل محترم من كبار تجار كسلا يجلبان غذاءهما إلى منزل المأمور حيث نتناول الغداء جميعا بمنزل السيد المأمور .

وبعد قضاء شهرين عامرين بالعمل الجاد والإنجاز والتدريب المفيد للغاية غادرت مدينة كسلا، تلك المدينة الجميلة ، ولم أرجع اليها مرة أخرى بقية سنى عملى بالخدمة وكم كنت أتمنى العودة إليها .

سافرت وزميلى فريجون عليه رحمة الله إلى مركز غرب كردفان ورئاسته فى النهود . وهناك وجدنا باشمفتش المركز المستر أوين (Mr. T.R.H. Owen) بالإجازة وينوب عنه المستر سيمر (Mr. Seamer) مفتش قبيلتى المسيرية والدينكا والمستر دنكان (Mr. Duncan) مفتش قبيلة حمر يعاونهما المأمور السيد عبدالقادر حاج الصافى عليه رحمة الله ونائبه السيد حسن على عبدالله أمد الله فى أيامه .

وفى مركز غرب كردفان بالنهود بدأنا بنفس البرنامج تقريبا الذى مارسناه بكسلا كما عملنا لفترات أطول بمكتبي نائب المأمور والمأمور . أضف إلى ذلك فقد سافرت فى رحلة عمل لمدة عشرة أيام الى أبوزبد والمناطق التى تقع شرقها وشمالها مع المستردنكان مفتش قبيلة حمر . وقد زرنا الساعاته وأرمل وغيرها وشهدت النشاطات المتعددة التى قام بها المستر دنكان خلال تلك الرحلة ، وقد كان يشرح لى كل ما كان يقوم به من أعمال ويرد على أسئلتى .

وبعد رجوعى الى النهود وقضاء بضعة أيام أرسلنى المفتش الى ( الدم جمد ) وهى منطقة غرب النهود فى طريق العربات الى الفاشر للمعاونة فى الحملة لابادة الجراد حيث مكثت هناك ، بقطية خصصها لى العمدة بالقرب من منزله ، لمدة حوالى أسبوعين . ثم قفلت راجعا الى النهود وبعد انتهاء فترة التدريب رجعنا الى الخرطوم لنعاود ما بدأناه بمدرسة الإدارة والبوليس من دروس ومحاضرات تدريب ولكن الجديد فى الأمر هو أنه كان على كل منا أن يقدم لبقية الطلبة ورقة يستغرق القاءها اكثر من الساعة عن كل من المناطق التى تدرب فيها خلال الفترات التدريبية وقد قدمت ورقتين إحداهما عن منطقة كسلا والثانية عن منطقة غرب كردفان . كما قدم زملائى من الطلبه أوراقا عن مناطق شندى ومروي ودنقلا وسنجه والدويم والجزيرة المروية والفاشر ومدينة بورتسودان . وكان يدور نقاش طويل بعد الاستماع الى كل محاضرة من تلك المحاضرات التى كانت فعلا شيقة للغاية وجرت مقارنات متعددة حول الكثير من المجالات والمناشط والأنماط الإدارية فى مناطق السودان المختلفة .

وقد فاتنى أن أذكر أنه عند بدء تلك الدورات التدريبية سافر المستر هندرسون Mr.k.D.D. Hendrson مدير المدرسة فى إجازه الى إنجلترا لمدة حوالى الشهرين ثم رجع الى السودان وبدأ يزور الطلبة فى أمكنة تدريبهم لمتابعة سير التدريب وكنا عندئذ بالنهود ، أنا وزميلى المرحوم

فريجون ، فكتب لنا معتذرا لعدم تمكنه من الحضور لكنه أضاف قائلا « بما أنكما أول وثانى الدفعة فانى مطمئن على سير تدريبكما Being No. 1 & 2 I am satisfied of the perfection of the course of your training.

وبنهاية عام ١٩٤٤م إنتهت الإمتحانات النهائية ونجح جميع الطلبة الأثنى عشر ومنحنا شهادات التخريج وتم توزيعنا على المديريات المختلفة ، البعض كنواب مآمير والبعض الآخر

كضباط شرطة تحت الإختبار On probation وفى ذلك الوقت كان الضباط الإداريون وضباط الشرطة يتم تعيينهم تحت الإختبار لمدة سنتين ولا يثبت الواحد منهم فى الخدمة مالم يبرهن على أنه مناسب لأداء ذلك العمل وجدير بالتعيين النهائى فيثبت فى الخدمة . وقد كان ذلك الأجراء حافزا قويا للغاية لنا فى ذلك الجيل لاداء العمل بتفان منقطع النظير لتحقيق التثبيت فى الخدمة . هذا وقد كانت فكرة التعيين تحت الاختبار فى ذلك الوقت فكرة جادة ومقصودة ولم تكن فكرة روتينية خالية من الأ هداف حيث حصل بالفعل أن فشل البعض فى إجتياز ذلك الاختبار وفصلوا من الخدمة

قبل قيامى من الخرطوم تسلمت خطابا من مكتب السكرتير الإدارى بتعيينى فى منصب نائب مأمور تحت الإختبار فى الدرجة (Q) بمرتب سنوى قدره مائة وعشرون جنيها سودانيا على أن استحق عشرون قرشا (بدل رحلة عمل) عن كل ليلة أقضيها خارج رئاسة المركز حيث أسكن، واستحق كذلك عطلة سنوية قدرها ثلاثون يوما عن كل سنة بشرط أن لا أستحق أول عطلة سنوية إلا بعد خدمة لا تقل عن ثمانية عشر شهرا بعد أول يوم من تاريخ التعيين وهو أول يناير ١٩٤٥ . ويوضح نفس الخطاب القرار بنقلى إلى مديرية كردفان التى أرسل اليها مسبقا نسختين من ذلك الخطاب كى تحتفظ بنسخة واحدة وترسل الأخرى الى المركز الذى تقرر مديرية كردفان نقلى اليه . وتقبع النسخة الأخيرة بملف خدمتى بمكتب السكرتير الإدارى . هذا وقد كان نصيبى وزميلى أحمد حسن محمد عليه رحمة الله النقل الى مديرية كردفان . وعادة ، كانت الرئاسة بالخرطوم ، أى مكتب السكرتير الإدارى ، يقرر النقل إلى المديرية وهى التى كانت

تحدد الموقع . فتم نقل زميلى الى مركز الابيض وتم نقلى الى مركز شمال كردفان ورئاسته فى مدينة بارا ..

## الهيكل الإدارى فى السودان

وبداية رحلتى العملية الإدارية بالتوجه الى مركز شمال كردفان مناسبة مؤاتية لإعطاء القارئ فكرة عن الهيكل أى التقسم الإدارى للسودان فى ذلك الوقت وما قبله .

عند بداية الحكم الثنائى عام ١٨٩٨م تم تقسيم السودان الى أربعة عشر مديرية وهى : -

المديريات الجنوبية الثلاثة وكردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق والنيل الأبيض والفونج وكسلا والبحر الأحمر ووادى حلفا ودنقلا وبربر والخرطوم . أما دار فور فقد تم فتحها وضمها للسودان فى عام ١٩١٦م . فصار عددها خمسة عشر مديرية . وقد قسمت كل مديرية الى عدة مراكز بناء على الأوضاع القبلية والجغرافية .

وعند وقوع الأزمة الإقتصادية العالمية فى عام ١٩٣٠م ، والتى عمت معظم أنحاء العالم وشملت السودان ، تم تقليص عدد المديرياتالىتسعة كما تم إلغاء كثير من المراكز وعلى سبيل المثال لا الحصر كورتى والدبة والخندق وأرقو فى الشمال ، والكاملين وأبوعشر والحاج عبدالله والقطينة فى الوسط ، ورشاد ودلامى والرهد ولقاوه وأبوزبد والمجلد فى كردفان ، وأم كدادة وكبكابية ومليط وأم برو فى دار فور . وقلع النحل وسواكن وطوكر فى كسلا .

والعبرة المستنبطة من هذه النبذة ، التى لم أستطرد فى شرح أبعادها والجوانب الداعية لها ، هى مبدأ إدارى عام وهو أن التدهور الإقتصادى بدرجة كبيرة وصفة ملموسة يقتضى توسيع رقعة الوحدات الإدارية بينما يستوجب التحسن الملحوظ فى الأحوال الإقتصادية والمالية تصغيرها أى تقليص الظل الإدارى وذلك بهدف تقريب مواقعها لأمكنة سكن المواطنين وتسهيل وصولهم الى مواقع الاداء الإدارى وبالتالى التواجد الإدارى المستمر المتواصل بين المواطنين وهى خطوة من خطوات الرفاهية الإجتماعية التى ينبغى أن تتحقق فقط عندما يكون الموقف الإقتصادى للبلاد فى حالة مشهودة من النماء والارتقاء والإزدهار . ولا أعتقد أنى فى حاجة لشرح وتوضيح تفاصيل ودواعي ومقومات هذا المبدأ الإدارى العلمى المنطقى الذى أهمل إهمالا

فاضحا فى السنوات السبعة عشر الاخيرة فى هذه البلاد .

وعندما تم تعييننا فى عام ١٩٤٥م كان الهيكل الإدارى للسودان كما يلى : -

١ - المديرية الشمالية ورئاستها مدينة الدامر ومراكزها كالآتى : -

| المركز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
| --- | --- | --- |
| مركز شندى | مدينة شندى | الدامر |
| مركز عطبرة | مدينةعطبرة | -- |
| مركز بربر | مدينة بربر | -- |
| مركز مروى / دنقلا | مدينة مروى | دنقلا |
| | | عبرى ودلقو ( نقاط إدارية ) |

٢ - مديرية كسلا ورئاستها مدينة كسلا ومراكزها هي :

| المركز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
| --- | --- | --- |
| معتمدية بورتسودان | مدينة بورتسودان | سواكن وطوكر |
| كسلا | كسلا | -- |
| القضارف | القضارف | قلع النحل |
| سنكات | سنكات | -- |

٣ ـ **مديرية النيل الأزرق ورئاستها مدنى** ومراكزها هى :

| المراكز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
|---|---|---|
| ود مدنى | مدينة ود مدنى | -- |
| جنوب الجزيرة | مدينة ود مدنى | -- |
| شمال الجزيرة | الحصاحيصا | رفاعة |
| سنار | سنار | -- |
| سنجة | سنجة | -- |
| الرصيرص | الرصيرص | الكرمك |
| الدويم | الدويم | -- |
| كوستى | كوستى | -- |

٤ - مديرية الخرطوم ورئاستها الخرطوم ومراكزها هى : -

| المركز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
|---|---|---|
| مدينة الخرطوم | الخرطوم | |
| مدينة أم درمان | أم درمان | |
| الخرطوم بحرى والضواحى | الخرطوم بحرى | |

٥ - مديرية كردفان ورئاستها مدينة الابيض ومراكزها هى :-

| المركز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
|---|---|---|
| الابيض | مدينة الابيض | -- |
| شرق كردفان | مدينة أم روابة | الرهد |
| غرب كردفان | مدينة النهود | أبو زبد والمجلد |
| شمال كردفان | مدينة بارا | سودرى |
| جنوب كردفان | مدينة الدلنج | كادقلى ورشاد |

٦ - مديرية دارفور ورئاستها مدينة الفاشر ومراكزها هى : -

| المركز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
|---|---|---|
| وسط دارفور | مدينة الفاشر | أم كدادة |
| شمال دارفور | مدينة كتم | مليط وكبكابية وأم برو ( نقاط إدارية ) |
| جنوب دارفور | مدينة نيالا | الضعين ويرام ( نقاط إدارية ) |
| غرب دارفور | مدينة زالنجى | -- |
| معتمدية الجنينة | مدينة الجنينة | -- |

٧ - مديرية أعالى النيل ورئاستها مدينة ملكال ومراكزها هى : -

| المركز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
| --- | --- | --- |
| الرنك | الرنك | -- |
| ملكال | ملكال | كدوك (عاصمة قبيلة الشلك) |
| فنجاك | فنجاك | -- |
| غرب النوير | بنتيو | -- |
| شرق النوير | الناصر | -- |
| بور | بور | -- |
| أكويو | أكويو | -- |
| بيبور | بيبور | -- |

٨ - المديرية الاستوائية ورئاستها مدينة جوبا ومراكزها هى : -

| المركز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
| --- | --- | --- |
| جوبا | جوبا | -- |
| شرق الاستوائية | توريت | كبويتا |
| مريدى | مريدى | -- |
| Yei | Yei | -- |
| غرب الاستوائية | يامبيو | أنزارا |

٩ - مديرية بحر الغزال ورئاستها مدينة واو ومركزاها هى: -

| المركز | الرئاسة | المراكز الفرعية |
|---|---|---|
| غرب بحر الغزال | واو | راجا |
| التونج | التونج | -- |
| البحيرات | رمبيك | يرول |
| قوقريال | قوقريال | -- |
| أويل | أويل | -- |

والتقسيم الادارى أعلاه كان لوحدات الحكومة المركزية قبل البدء فى نشر شبكة المجالس المحلية بعد عام ١٩٤٨م . ( انظر الباب السابع عشر - الحكم المحلى )

# الباب الثانى

## مركز شمال كردفان

## يناير ١٩٤٥م - ديسمبر ١٩٤٧م

فى عصر مبكر من يوم ٣١ ديسمبر ١٩٤٤م تحركت ومعى عفش منزلى متواضع سجلت محتوياته على كرت أصدره مكتب ترحيلات كردفان بالأبيض والذى كان يشرف على ويراقب كل تحركات النقل والترحيلات داخل المديرية وهو أحد الوحدات الحكومية التى أنشئت خلال أيام الحرب وكان له دور فعال فى ضبط حركة النقل والترحيل من النواحى الإقتصادية والتموينية وفوق هذا وذاك ناحية الأمن وضمان عدم تحرك أو تسرب أسلحة أو غير ذلك مما يعكر صفو الأمن والذى كان بالفعل مستقرا إلى أبعد الحدود .

بوصولنا الى بارا وقف اللورى أمام المركز وقدم السائق الكرت حيث وجدنا جاويش ورجل شرطة ينتظران وصول اللورى الذى يحمل نائب مأمور المركز الجديد وعفشه ، فحيانى الجاويش تحية عسكرية كانت الأولى التى تلقيتها وأخبرنى بأنه فى انتظارى وأرسل الشرطى الذي كان معه إلى منزل السيد المأمور العم إبراهيم محمد (من مواطنى الخرطوم بحرى) عليه رحمة الله وبعد دقائق وصل السيد المأمور وبعد التحية وكريم الإستقبال أرسل الجاويش لإحضار مجموعة من المساجين حضروا فورا وفى دقائق معدودات أنزلوا عفشى بالمنزل المخصص لنائب المأمور والذى كان ملاصقا لمبانى المركز ، وبعد صلاة المغرب حضر للتحية والإستقبال والمجاملة لفيف من الموظفين إصطحبتهم إلى نادى بارا حيث وجدت المزيد من الموظفين والتجار وبقيت هناك بعض الوقت ثم دعانى السيد المأمور لتناول العشاء بمنزله وظللت فى ضيافته رحمه الله لمدة ثلاثة أيام تمكنت خلالها من إقتناء حاجياتى المعيشية وبدأ طباخى الذى كان راتبه خمسون قرشا سودانيا فى الشهر فى تجهيز الأكل بمنزلى . وكان بعض المتزوجين من الأخوة يجلبون غداءهم يوميا بمنزل نائب المأمور العازب ويتناول الجميع الغداء بمنزلى أذكر منهم الإخوة عبدالجليل سر الختم وكيل البوستة ، وعطية الله الهادى ، مساعد الحكيم ومحمد حسين شرفى الباشكاتب وعباس احمد صالح نائب الباشكاتب ، عليهم جميعا رحمة الله ، والشيخ محمد

الهادى عبدالرحمن العامل القضائى بالمحكمة الشرعية أمد الله فى أيامه . وبعد حوالى خمسة عشر شهرا نقل المرحوم عبدالجليل سر الختم وحل مكانه الأخ الطاهر ابودرق عليه رحمة الله .

وفى أول يوم أصل فيه إلى بارا وفى الليل استلقيت على فراشى واستعرضت كل جهاد ومجهود السنوات الخمس الماضية والتى انتهت بعدها إلى ذلك الموقع المرموق حينذاك إذ كان نائب المأمور الذى يضع على كتفيه ذلك الشريط الأصفر الرقيق على بدلة الكاكى وعليها تلك الزرائر النحاسية الصفراء اللامعة ، كان ذلك الشاب من الشخصيات المحترمة الى أقصى الحدود فى أى موقع يعمل فيه إذ كان له شأن عظيم فى تلك الأيام الخوالى .

فى صباح اليوم الأول من يناير ١٩٤٥م قدمت نفسى الى المركز وأخذنى السيد المأمور الى السيد ضابط الشرطة (العم عمر) رحمة الله عليه ، وهو ملازم ثانى مترقى من الصف والمسئول عن السجن الباتجاويش محمد الأمين ومكاتب الحسابات والصراف ومكتب الكتبة والمخزنجى . ثم رجعنا إلى مكتبه وفى حوالى التاسعة صباحا حضر مساعد المفتش المستر كاردن (Mr. D.C. Carden) الذى كان فيما بعد سفيرا لبريطانيا بالخرطوم فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩م ثم تقاعد .

أما باشمفتش المركز المستر پن (Mr. Penn.) فكان فى العطلة السنوية وكان ذلك أمرا شاذا إذ غالبا ما يتوجهون فى عطلاتهم السنوية خلال الصيف ولكن ربما إضطر المستر پن لأخذ عطلته فى الشتاء ذلك العام لظروف أو أسباب عملية قهرية أو خاصة لا أدرى .

لاحظت أن المفتش المستر كاردن كان مشغولا للغاية لدرجة الإضطراب وقد صارحنى فعلا بأن جناب الباشمفتش الزمه بأعمال وواجبات محددة يتحتم عليه إنجازها قبل رجوعه أواخر فبراير ١٩٤٥م وهكذا لم يضيع وقته معى أو يكلف نفسه بتخصيص أعمال وواجبات معينة لى رغم لطفه وحسن إستقباله لى . وكل ما فعله هو أن أمر السيد المأمور أن يعد لى برنامج تدريب مع مكاتب الحسابات والصراف والكتبة والشرطة والسجون الخ... أى نفس التدريب والإعداد الذى سبق أن مارسته فى كسلا والنهود وتعرفت عليه وحفظته عن ظهر قلب تقريبا . وكانت الأعمال الوحيدة التى تحت مسئوليتى هى أعمال السجون والبوليس . فكنت ضابط السجون المسئول يساعدنى الباتجاويش والبعض من ضباط الصف . أما بالنسبة للبوليس فكانت المهمة الاساسية التى أوكلت لى هي إصدار العقوبة على من يرتكب خطأ من الأنفار أو صف الضباط

كان الهدف من ذلك هو توخى العدالة حيث أن ضابط البوليس العم عمر هو المشرف المباشر على كل نشاطات وأعمال وواجبات رجال الشرطة ولا يريد له الباشمفتش ،فى تنظيمه لمركزه ، أن يكون الخصم والحكم معا . وعليه عندما كان يخطئ أحد رجال الشرطة أو أحد ضباط الصف فإن العم عمر يقدمه لى موضحا ، فى مذكرة مختصرة ، الخطأ وأى أدلة أو شهود أو إعتراف . وكان دورى هو التحقيق حول كل ماورد وإصدر حكمى ضد رجل الشرطة وأسجله فى ملفه . ومما يدل على أن تلك الاحكام كانت فعلا عادلة واقتنع بها كل من وقعت عليه فلا أذكر أن شرطيا واحدا إستأنف الى الباشمفتش ضد أحكامى رغم أن ذلك كان من حقه وهنا نأتى إلى أمر هام للغاية وهو ماهى تلك العقوبات ونوعها ومصدرها ؟ كانت العقوبات كلها واردة فى صلب قانون الشرطة ، وهى عبارة عن كشف طويل جدا يحتوى على صفحتين من القانون . وتبدأ خفيفة ثم تشتد أولاها لفت نظر ثم نصيحة ثم توبيخ وتتواصل الى حبس قشلاق ليوم أو اثنين أو ثلاثة ثم اللجوء الى قطع ماهية ، الذى نحاول تجنبه لأنه عقوبة ضد الشرطى وأسرته على حد سواء بينما الأسرة لم ترتكب خطأ ولذلك لا نلجأ لهذه العقوبة الا مع ذلك النوع الردئ من الرجال الذى هو فى طريقه الى الإنذار الأول فالثانى فالأخير ولا يمكن ان تصل العقوبة الى الرفت إلا بعد أن ينال الشرطى حق تلك الإنذارات الثلاثة .

## الفصل من الخدمة

وعندما اشرح للقارئ إجراءات رفت نفر الشرطة او صف الضابط من الخدمة فى ذلك الزمان فسوف تعقد لسانه الدهشة الخارقة كيف أنه أتى على السودان حين من الدهر يطرد فيه من الخدمة موظف كبير للغاية أو وكيل وزارة أو محافظ لأتفه الأسباب أو بسبب وشاية أو تهمة ملفقة أو مؤامرة دنيئة دبرت بليل بإسم التطهير أو الإحالة على المعاش للصالح العام وكلها ذرائع إبتكرها صانعوها لحاجة فى نفس يعقوب أو بتضليل ممن هم دونهم فى الوضع الوظيفى ممن لا يخشون الله . جاهلين أو متجاهلين تحطيم أعظم خدمة مدنية فى أفريقيا والشرق الأوسط وإدخال بلادنا المسكينه فى ذلك النفق المظلم .

واليكم إجراءات رفت رجل الشرطة وضابط الصف فى تلك الأيام : -

أولا : - يجب أن يكون قد إرتكب العديد من الاخطاء متضمنة أخطاء كبرى تقتضى أن يصدر ضده إنذار بالرفت .

ثانيا : - من حقه أن ينال إنذارا أولا فثانيا ثم إنذارا نهائيا .

ثالثا : - يوصي نائب المأمور بالرفت ويرفع ذلك الى مفتش المركز الذى يدرس الوقائع وملف الشرطى ثم يوصى برفته الى قمندان بوليس المديرية الذى يستطيع وله السلطة فى رفت الشرطى .

رابعا : - فى حالة صف الضابط فليس للقمندان نفسه سلطة رفته بل عليه أن يوصى بالرفت الى مدير المديرية وهو صاحب السلطة فى رفت صف الضابط بعد دراسة الحاله وكل تلك التوصيات المتواترة .

كما ترى فأن النظام الموضوع يصعب جدا . بل يستحيل أن يحدث فيه خطأ أو ظلم على أحد . وذلك لأنى عندما أرفع توصية الى جناب الباشمفتش بالرفت فأنى أخشى الى أقصى الحدود عدم موافقته على توصيتى فيصيبنى الخذلان والخزي .ولذلك فيتحتم أن تكون التوصية مدعمة بالحجج الدامغة والادلة المقنعة والبرهان الكافى .

فى أول مارس ١٩٤٥م وصل جناب الباشمفتش المستر بن من عطلته السنوية ويوم حضوره للمركز طلب مساعده المستر كاردن الذى بقى معه ما يزيد عن الساعتين يستمع خلالها عن كل ما حدث وماتم إتجازه خلال عطلته وطلب بعده السيد المأمور الذى قضى معه ساعة كاملة ثم استدعانى ودخلت مكتبه لأراه ويرانى لأول مره وكان رجلا عملاقا طويل القامة . عرف بين أقرانه بأنه ذكى للغاية ولكنه كان غير كامل الطاعة لرؤسائه وساخرا الى حد كبير وكان لذلك متخلفا عن أقرانه فى الترقى إذ كانوا عندئذ نواب مديرين كالتوامين Hawkesworth (هوكسويرث) وغيرهما .

سألنى الباشمفتش بعد أن قدمت التحية للمكتب «هل مبسوط من العمل هنا؟ قلت بكل جرأة «بكل أسف لا» قال «لماذا؟» قلت له «لأن العمل الذى أقوم به ليس كافيا ولم تخصص لى مسئوليات تتناسب ونوع وحجم تعليمى وتدريبى . فرد على I see أي «سأرى» وبعد المزيد من

الانس والكلام العام الذى كلمنى خلاله حديثا عاما عن المركز إنصرفت . وما أشعر إلا ووصلتنى مذكرة من جنابه فى اليوم التالى فحواها كالآتى : -

السيد نائب المأمور : -

عليك أن تجهز نفسك خلال ثلاثة أيام لتقوم برحلة عمل بالجمال للمرور على جميع قرى دار حامد الشرقية وبنهاية الرحلة تقدم لى تقريرا مفصلا ووافيا عن الشئون الآتية : -

(أ) الحالة الصحية للمواطنين فى جميع القرى .
(ب) موقف المواد التموينية ومستوى تواجدها من عدمه وتوزيعها فى جميع أنحاء المنطقة .
(ج) موقف محصولي الذرة والسمسم فى جميع أنحاء المنطقة .
(د) منسوب الماء أو مستواه (Water level) فى الآبار في جميع القرى .

فاستعنت بالسيد المأمور وفعلا شرح لى طريقة وأسلوب عمل الرحلة . كان عندى جملان أصرف عنهما بالاضافة الى حصان واحد بدل عليقة فتم تجهيز أربعة جمال واحد لى والثانى لطباخى والمعدات اللازمة للأكل خلال الرحلة والثالث لرجل شرطة بسلاحه وله معرفة بطرق المنطقة والرابع يمتطية خفير مازلت أذكر إسمه وهو « عوض الله » كان خبيرا للغاية بكل الطرق والقرى وخاصة الوقت الذى يستغرقه الجمل لقطع المسافة بين قرية وأخرى .

وفى اليوم الثالث بعد استلامى لتلك التعليمات وبعد تجهيزى لكل ما تصورت أنى قد أحتاج إليه خلال تلك الرحلة كالناموسية والبطارية وبعض الأدوية كالاسبرين وبعض المأكولات وغير ذلك تحركنا وكان الطباخ والخفير عوض الله يتحركان قبلنا بساعة ونصف على الاقل لأنهما يسيران ببطء، نسبة لما يحمله جمل الطباخ من عفش ، ثم نتحرك أنا وجندى البوليس فنسير بسرعة الخبب أى الهرولة وبوصولنا الى القرية أجد الطباخ قد جهز الأكل مما يكفينى وصاحباى بالأضافة الى ما يجود به شيخ القرية أو العمدة غالبا لنا جميعا فهم الخير وما كان الأكل مشكلة أطلاقا فى ذلك الزمان الذى كانت قيمة الخروف فيه لا تزيد عن عشرين قرشا . ولأن التقليد السائد آنذاك هو أن أى موظف حكومة خلال أدائه فى رحلة عمل فهو يعتبر ضيف رجال الإدارة الأهلية من المشايخ والعمد .

ومررت على جميع القرى بالمنطقة وكنت أستعين بالمشايخ والعمد وبعض العمار ( الاعيان ) بالقرى الذين كنت أجتمع معهم طويلا للحصول على ما أطلبه من معلومات وأما عن مستوى المياة فقد كان معى حبل من التيل به عقد فى مكان المتر وعلامات بقلم الكوبية فى أماكن نصف المتر وربع المتر وفى نهايته حجر مربوط به وتمكنت بذلك الحبل من مقاس جميع الآ بار فى جميع تلك القرى بمنطقة دار حامد الشرقية وسجلتها بدقة . كما كانت الرحلة أيضا مفيدة للغاية إذ عرفتنى عن كثب على جغرافية تلك المنطقة وعرفتنى عن قرب على رجال الأدارة الأهلية من عمد ومشايخ وعمار .

وعند رجوعى للمركز وكان كل شىء مسجل عندى بعناية فائقة حيث أنها كانت أول عملية كبيرة توكل الى . فكتبت تقريرا مفصلا طويلا باللغة الانجليزية طبعا عن المواضيع الأربعة التى اشار إليها جناب الباشمفتش فى مذكرته ويبدو أن جنابه قد أخذ وأعجب بمستوى تقريرى ، فحوله لمساعده المستر كاردن للاطلاع عليه ثم وجه مكتب الكتبة لطباعته بالآلة الكاتبة وأرسل نسخة من التقرير الى سعادة مدير المديرية بالابيض ملحقا بخطاب سرى أبلغنى به إبن عمى محمد حسين شرفى الذى كان باشكاتب المركز عليه رحمة الله .

يقول جناب المفتش لسعادة مدير المديرية معلقا على تقريرى : -

"If this is the product of the new Sub-Mamur's School, I reekon that the Sudan will go very far."

وهى تعنى : « إن كان هذا هو نتاج مدرسة نواب المآمير الجديدة فإنى أوقن بأن السودان سوف يتقدم تقدما كبيرا » . وكان ذلك أول الغيث الذى دفعنى فى مقبل خدمتى أن أعمل بحماس شديد وغيرة مهنية منقطعة النظير .

بعد تلك الرحلة كلفنى الباشمفتش بثلاث رحلات عمل أخرى بالجمال كانت الأولى قبل حلول فصل الأمطار عن نفس مواضيع الرحلة الأولى ولكنها فى منطقة دار حامد الغربية . وكانت الثانية فى فصل الرشاش (تباشير الخريف : مايو ويونيو) لشراء خمسمائة جوال ذرة من أسواق كجمر وأم قرفة وفضلية كى تصرف للشرطة وعساكر السجون خلال موسم الخريف كجزء من رواتبهم وذلك نسبة لشح تواجد الذرة خلال موسم الخريف . وقد كان على أن أشترى

تلك الذرة جزئيا بالنقد وجزئيا بالسكر والشاى وكانت كميات السكر والشاى والميزان والخزنة تتحرك من بارا ثم من سوق الى آخر بلورى كومر تحت حراسة إثنين من رجال الشرطة أما تحركاتى فكانت بالجمال ونسبة لعدم توفر تلك المواد الحيوية للقرويين بقراهم فقد تمكنت من شراء كل الكمية المطلوبة فى وقت وجيز وتم ترحيلها إلى بارا بلوارى الكومر التابعة للمركز .

ومما أذكره خلال تلك الرحلة أنه وفى يوم وصولى الى سوق فضيلة ذهبت بعد الأفطار الى السوق واشتريت الكمية المطلوبة ودفعت قيمتها للمواطنين نقدا وسكرا وشايا ورجعت للإستراحة فى حوالى الثالثة مساء حيث تناولت الغداء وخلال ذلك هطلت أمطار غزيرة للغاية إستمرت إلى حوالى السادسة مساء . وبعد أن توقفت الأمطار جاءنى بالإستراحة العمدة عبدالقادر الكير عليه رحمة الله فرحا مستبشرا وقال لى «ياحضرة المأمور هذه أول مرة تحضر إلينا ولاشك أن رجلك لينة علينا فلولا نزول هذه الأمطار اليوم لتلفت كل البذرة التى زرعناها وكان اليوم آخر يوم حسب حسابنا واحتفالا بذلك الحدث سوف نقيم اليوم حفلا راقصا كبيرا . وكان ذلك على ما أذكر خلال شهر يونيو ، فتجمع كل شباب وشابات قرية فضلية والقرى المجاورة فأقاموا رقصاتهم القبلية الى ساعة متأخرة من الليل ثم انصرفوا وتفرقوا وهم فى منتهى السعادة لما وهبه الله لهم من المطر المدرار خلال تلك الظهيرة .

أما رحلتى الأخيرة والرابعة بالجمال فكانت بعد خريف عام ١٩٤٥م للمساعدة فى حملة الجراد فى دار حامد الغربية والمناطق الشرقية والشمالية الشرقية من دار الكبابيش وهى (حمرة الوز وجبال أم درق وما حولها) وكانت مهمتى هى استطلاع وجود أماكن الجراد العتاب (hoppers) وتبليغ نقاط المكافحة ، التى كانت موضحة برسم بيانى فى خريطة بحوزتى ، بأماكن تواجد وتوالد ذلك الجراد العتاب .

كل تلك الرحلات على ظهر الجمال كان لها أكبر الأثر فى تعرفى على جغرافية المركز وطبيعته وقبائله ومشايخه وإقتصادياته وخدماته مما ساعدنى كثيرا عندما واصلت فى السنتين التاليتين (١٩٤٦ - ١٩٤٧) بذلك المركز التجول فيه بسيارة المركز التقليدية المشهورة وهى «الكومر» «Commer» (وهى عبارة عن سيارة أكبر من البوكس وأصغر من اللورى) مصنعة من الحديد الصلب قوية ذات بأس شديد صممت خصيصا لتحتمل رمال السودان ومرتفعاته ووهاده

ومنخفضاته ووديانه وطرقه الوعرة . وبتلك السيارة العاتية العتية زرت دار الكواهلة فى ام بادر ودار الكبابيش فى حمرة الوز وسودرى وحمرة الشيخ وأم قوزين ودار الهواوير فى ابو عروق وغيرها من مناطق المركز المختلفة خلال الثلاث سنوات التى قضيتها فيه .

ومن المنجزات الكبيرة التى قمت بها فى ذلك المركز هى فتح طريق عربات بين الربدة والحبيسة (شرق حمرة الوز والتى تقع على بعد مائة ميل شمال بارا ) ألى أم درمان . وكان الطريق المقترح الجديد هو طريق مباشر مختصر وأقصر من الطريق القديم الذي يسير جنوبا إلى أم إندرابة ثم يتجه شمالا وشرقا إلى أم درمان . ولذلك الطريق هدف إستراتيجى إذ أنه يتيح لمديريتى كردفان ودار فور ترحيل الردة لتسميم وإبادة الجراد من رئاسة مصلحة المخازن بالخرطوم بحرى رأسا . ومباشرة الى كردفان ودار فور وبطريقة أسرع بدلا من ترحيله بالقطارات الى الأبيض ومنها الى شمال وغرب كردفان ودار فور وهى المناطق التى كانت معرضة لمهاجمة (الجراد) ذلك العدو الشرس أكثر من غيرها .

سلمنى مفتش المركز خريطة ووصف دقيق بالإنجليزية للطريق المقترح من الربدة والحبيسة الى أم درمان أعده المستر ويكفيلد (Mr. Wakefield) مدير المساحة آنذاك . فى نفس الوقت ، وكانت حملة الجراد سائرة أرسلت إشارة الى سودرى لقيام أربعة من عربات الحملة وبها أربعون سجينا وجاويش وثمانية من رجال الشرطة الي حمرة الوز لفتح الطريق . تحركت أنا من بارا وفى حمرة الوز وجدت الجاويش ورجاله والسجناء وميكانيكى واحد وما يحتاجه من المعدات وقطع الغيار وكذلك كمية كبيرة من معدات الطرق كالطوارى والكواريك والأزمات والعتلات والمناشير وغيرها . ثم قدت تلك الحملة وإتجهت بها شرقا من حمرة الوز وبدأنا فتح الطريق عند الربدة مسترشدا بتقرير المستر ويكفيلد ورسم الطريق على الخريطة واستمريت فى فتح الطريق وكانت معى خيمة وطباخ ومايلزمنى من معدات منزلية ومأكولات وبعد بضعة أسابيع وصلنا إلى مشارف أم درمان وبدأنا ونحن معسكرين على بعد حوالى خمسة عشر أو عشرين ميلا غرب أم درمان نرى فى الأمسيات إضاءة السيارات وهى متجهة من الخرطوم الى أم درمان حيث لم تكن هناك عندئذ أحياء أم بده والثورة وبانت الخ . وكنت أذهب فى المساء لزيارة والدتى بأم درمان التى أغادرها عادة فى الخامسة صباحا حيث أن الباشمفتش نصحنى قبل مغادرة بارا سيمكنك

الذهاب لزيارة أهلك فى أوقات الفراغ ولكن لا تظهر بالعاصمة لدرجة أن يعلم أو يسمع السكرتير الإدارى أنك تتجول فى شوارع الخرطوم» . وفى أيامنا كان توجيه أو نصح الرئيس وكأنه أمر مقدس لا فكاك من إتباعه وتنفيذه وطاعته بالحرف ومن هنا جاءت الكفاءة وحسن الأداء .

بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥م . كان من أهم وأكبر الأعباء التى قامت بها المديريات والمراكز هيى إجراءات تسريح الجنود الذين جندوا بقوة دفاع السودان بأعداد كبيرة خلال سنى الحرب منذ عام ١٩٣٩م . وقد جندت أعداد كبيرة للغاية من قبيلة دار حامد وقبيلة الجوامعة الساكنين بذلك المركز فأوكلت إلي مهمة إجراءات التسريح بذلك المركز فكانت تصل مجموعة من الجنود تلو الأخرى ومع كل منهم دفتر تسريحه من وحدته وأعددنا (أورنيك) نسجل فيه معلومات مفصلة عن كل جندى بما فى ذلك عنوانه بقريته ونرحله على حساب قوة دفاع السودان الى قريته ثم نحاول استيعابه فى عمل يناسب مهارته وخبرته فى بارا أو سودرى أو الأبيض بناء على توافر فرص العمل وذلك للراغبين منهم وكانت فرص العمل ميسورة وخاصة للعمال المهرة نسبة لسياسة تطوير ودعم الخدمات الإجتماعية بعد نهاية الحرب . هذا وقد فضل بعض أولئك الجنود المسرحين البقاء بقراهم والإستقرار بها كمزارعين .

خلال تواجدى بمدينة بارا كنت أتجول بفرسى يوميا بين الساعة السادسة والساعة السابعة والنصف وأحيانا إلى الثامنة صباحا على أجزاء مختلفة من المدينة داخلها وأطرافها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا أتفقد النظافة العامة ومنشآت الخدمات الإجتماعية والإدارية والسوق وأطمئن على عدم وجود أى إمتداد عشوائى للمدينة بلا تصديق ، كما كنت أقصد أيضا بتلك الجولة الرياضة البدنية والمحافظة على حالتى الصحية لتحمل تلك المشاق التى كانت تواجهنى خلال تلك الأسفار ورحلات العمل التى سبقت الإشارة إليها .

كان من واجباتى أيضا القيام بالتحقيق القضائى «magesterial inquiry» فى الجرائم الكبرى كجرائم القتل والتى كانت تقدم للمحاكمة بواسطة محاكم كبرى أو صغرى .

وعن القيام بالتحقيق القضائى لا أنسى قصة مثيرة حدثت لى فى هذا المجال :-

خلال النصف الأول من عام ١٩٤٦م تمت ترقية المأمور بمركز شرق كردفان ( أم روابة الرهد ) السيد عبد الله سرالختم أمد الله في أيامه من الدرجة (G) إلى الدرجة (F) وأعلن عن نقله مأمورا لمدينة ود مدنى وفعلا غادر أم روابة التى حدث أن لم يكن بها إذ ذاك نائب مامور . فقررت رئاسة المديرية بالأبيض إنتدابى للقيام بأعباء مأمور شرق كردفان إلى أن تعلن كل الترقيات والتنقلات حيث أعود الى موقعى فى بارا . وسافرت الى أم روابة التى لم يكن بها عندئذ غير الباشمفتش البريطانى المستر لوريمر "Mr. Lorimer" وإدارى سودانى بدرجة مساعد مفتش يشرف على مجلسها الريفى الضخم وهو السيد عبد القادر حاج الصافى عليه رحمة الله . فقررا أن أكون مسئولا عن الإدارة والأمن في الرهد واستدعائىلام روابة فى حالة ظهور الحاجة لى لإجراء تحقيق قضائى مثلا . فطفقت راجعا الى مدينة الرهد حيث سكنت بمنزل جميل كان مخصصا للمأمور ، وكانت تجربة مثيرة ومفيدة أن أجد نفسى المسئول الوحيد الأول عن إدارة المركز الفرعى بالرهد وبعد بضعة اسابيع إستدعانى جناب الباشمفتش للحضور فورا الى أم روابة للقيام بالتحقيق القضائى فى قضية قتل وقعت نتيجة لمشاجرة بين أسرة رجل يسمى « الخمجان » له إثنى عشر من الأبناء الشبان الأشداء الأقوياء وأسرة أخرى من نفس الفرع من عشائر قبيلة الجوامعة الكبيرة التى تسكن فى جميع أرجاء مركز شرق كردفان . وقد قتلت أسرة الخمجان رجلا من الجانب الآخر . ونسبة لصعوبة تحديد القاتل بالضبط فى قضايا القتل نتيجة لمثل تلك الإشتباكات القبلية كان أن أصدر السكرتير القضائى منشورا توجيهيا حول التحقيق القضائى فى قضايا القتل الناتج عن المشاجرات سماه " Ma-gesterial enquiries on Shaklas " وكلمة Shakias هنا تعنى صيغة الجمع لكلمة « شكلة » العربية . وكان ضمن مجموعة من المنشورات القضائية فى كتيب كان قد أصدره السكرتير القضائى لتوجية القضاة وقد درسنا تلك المنشورات بمدرسة الإدارة والبوليس ونكاد أن نكون قد حفظناها عن ظهرقلب إستعدادا للإمتحانات .

حضرت فورا الى أم روابة حيث أسكن بالإستراحة وبدأت فى اليوم التالى التحقيق القضائى فى قضية « الخمجان » وبعد بضعة أيام إستدعانى جناب الباشمفتش المستر لوريمر بوصفه قاضى الاحالة .«Committal magestrate» أى القاضى الذى يسجل التهمة ويحيل أوراق القضية الى قاضى المديرية القاضى «هيز» «Judge Hayze» بالأبيض . وبادرنى بالسؤال " كيف

أنت سائر في قضية الخمجان " ؟ فشرحت له الطريقة وكأنما كنت أستعيد من ذاكرتي محتويات منشور السكرتير القضائي ، فاستشاط غضبا وقال لي بالحرف الواحد Why did you do it that way . this is very silly of you" ومعناها « لماذا عملتها هكذا . هذه سذاجة منك » فغضبت غضبا لاحدود له لأني ولأول مره في حياتي أسمع شخصا يخاطبني بتلك الفظاظة واللؤم ، فرددت عليه على الفور بغضب شديد : «This is the way Iknow it» ومعناها « هذه هي الطريقة التي أعرفها » فشعر بغضبتي وتمالك نفسه ورد بهدوء « حسنا لنرى عندما يكتمل التحقيق » . وخرجت من مكتب المستر لوريمر «Mr. horimer» وأنا على ثقة بل يقين أن الطريقة التي إتبعتها في التحقيق هي الصحيحة وأن ما كان في ذهنه هو الخطأ وفي تلك اللحظة أضمرت في نفسي أمرا وعزمت بأن أقوم بأداء ذلك التحقيق بمستوى لم يره المستر لوريمر إطلاقا طيلة مدة خدمته السابقة بحكومة السودان . وبالفعل أكملت التحقيق في قضية الخمجان وقدمته الى جناب المفتش مشفوعا بتقريري النهائي، وكان كله باللغة الانجليزية طبعا ، شاعرا بارتياح عميق بأنه كان فعلا تحقيقا ممتازا . وعندما أحال السيد الباشمفتش القضية الى سعادة قاضي المديرية «Judge Haize» ( القاضي هيز ) بالأبيض أرسلها بخطاب سرى معلقا بقوله : « أن هذا التحقيق المرفق حول قضية آل الخمجان جدير بالثناء والإطراء » وقد علمت أيضا بما حوى عليه الخطاب السرى من باشكاتب المركز الأخ حسن موسى وشعرت بالرضاء والإرتياح البالغين لانتصاري على ذلك المفتش المتغطرس والذى صار يعاملني بكل لطف وإحترام بعد ذلك الى أن إنتهت مأموريتي بمركزه أم روابة ورجعت الى مركزي في بارا . واعتقدت أن الستار قد اسدل على قضية آل الخمجان . ولكنه في الواقع لم يكن ، ففي سبتمبر من عام ١٩٥٤م وكنت باشمفتش مركز شرق النوير بالناصر وصل الى الناصر بالباخرة قادما من ملكال زميلي المغفور له باذن الله عثمان عبد الرحيم بمخر عباب نهر السوباط في طريقه ليعبر نهر البارو ليتسلم مركز قمبيلا ، الذى سلمناه الى الحكومة الاثيوبية بعد الإستقلال ، وأثناء تناوله لطعام الإفطار بمنزلي ، تحادث معي الأخ عثمان عليه رحمة الله عن بعض ذكريات الماضي ، وكان هو من دفعة الإداريين التي تخرجت في يناير عام ١٩٤٨م فقال لي : عندما ذهبنا خلال غام ١٩٤٧م للتدريب بمديرية كردفان ، قدموا لنا التحقيق الذى قمت به في أم روابه حول قضية آل الخمجان كنموذج للتحقيق في قضايا القتل نتيجة للاشتباكات والمشاجرات القبلية وعند ذلك فقط أيقنت أن

إنتصارى على جناب باشمفتش شرق كردفان المستر لوريمر كان كاملا .

خلال سنة ١٩٤٧م لم تكن الصلة الرسمية مرضية ولا وديةبينىورئيسى المباشرالسيد المأمور ، وقد كان معلوما أنه كانت هناك حساسية وغيرة تكتنف البعض من زملائنا من قدماء الإداريين نحو الجيل الجديد القادم بعلمه ولغته وتفاهمة على قدم المساواة مع السادة البريطانيين . لم أكن سعيدا بجو التباغضِ المهنى ذلك وبطبيعتى لا أطيق العيش فى جو عكر فطلبت الإذن فى أحد أيام الخميس خلال الربع الاخير من عام ١٩٤٧م للذهاب للابيض وهناك قابلت نائب مدير مديرية كردفان المستر ج. هوكسويرث "Mr. G. Hawkesworth" وبعد تبادل التحيات المجاملات أخطرته بأنى غير سعيد بالعمل فى شمال كردفان وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة سألنى عن المديرية التى أود أن أعمل فيها فرددت عليه بأنها مديرية النيل الأزرق ( عاصمتها ودمدنى ) وهو الأسم الذى كان يطلق على مايسمي الآن الإقليم الأوسط . فرد علىّ بأنه سيعالج الأمر وهو فى طريقة الى الاجازه وبالفعل وقبل حلول ديسمبر ١٩٤٧م أعلنت التنقلات وكانت تتضمن إسمى منقولا الى مديرية النيل الازرق . ومدلول هذه الواقعة هو التفاهم الذى كان سائدا بيننا وبين رؤسائنا من الإداريين البريطانيين وجديتهم وعواطفهم الإنسانية وتقديرهم لظروف من يعملون معهم .

# الباب الثالث

## المجالس الريفية بمركز جنوب الجزيرة

## يناير ١٩٤٨م - أغسطس ١٩٥٢م

فى أواخر عام ١٩٤٧ تم نقلى ، بناء على طلبى ، الى مديرية النيل الأزرق وهى عبارة عن مديريات الجزيرة والنيل الأبيض والنيل الأزرق الحالية والتى يطلق عليها اليوم إسم « الإقليم الأوسط » وكانت عاصمتها ود مدنى .

الهيكل الوظيفى بالمديرية

كان برئاسة المديرية مدير المديرية المستر بريدن (Mr. G.R.F. Bredin) ونائبه المستر كلن (Mr. Cullen) والمستر هوكسويرث (Mr. D. Hawkesworth) الذى كان مسئولا عن الجزيرة المروية وهو شقيق وتوأم المستر جيوفرى هوكسويرث نائب مدير مديرية كردفان والذى سبقت الإشارة إليه بمساعدتى للنقل الى مديرية النيل الازرق . ودزموند هوكسويرث نفسه "Desmond Hawkesmo-rth" قد ترقى ، بعد بضعة شهور بعد وصولى ، وتم نقله مديرا لمديرية كسلا . إضافة الى أولئك كان هناك مفتش الحكومة المحلية للمديرية المستر بكرستث Mr. Bickersteth وكان رجلا يتسم بمستوى عال من الكفاءة والفهم لقوانين ولوائح الحكومة المحلية ، موفور النشاط متقد الذكاء . وكان يطوف على مناطقنا من وقت لآخر وبيده توصيات وقرارات المجلس التى نرسل اليه نسخة منها وكان سريع البديهة يحاول بذكاء إكتشاف أى خطأ فى التنفيذ أو عدم التنفيذ أو التراخى فى تنفيذ أي توصية أو قرارللمجلس وكان ذلك الدينمو ، كما كنا نسميه ، حافزا إضافيا لنا للحرص الشديد فى أداء أعمالنا وإنجاز واجباتنا على أتم وأكمل الوجوه . وأذكر مرة فى خلال إحدى جولاته بمنطقة مجلسى حمل إلي نبأ ترقية المستر لوس الذى كان نائبا لمدير المديرية الإستوائية الى منصب مدير مديريتنا «النيل الأزرق» .

والمستر لوس هو نفسه الذى نقل فيما بعد مستشارا للحاكم العام (للشئون الدستورية) «Constitutional Advisor to H.E. the Governor General» ثم مندوبا ساميا بالأمارات العربية

المتحدة ثم منح وسام الفارس فأصبح السير وليم لوس «Sir William Luce» . وكان له إبن هو المستر ريتشارد لوس «Richard Luce» الذى صار وزير دولة بوزارة الخارجية البريطانية ثم وزيرا للفنون والمكتبات والخدمة العامة .

كان السير وليم لوس صديقا حميما لى إذ تلاقينا أولا بمديرية النيل الأزرق التى جاء إليها منقولا كمدير للمديرية فوجدنى بالحوش ، ثم تقابلنا بالخرطوم حيث كنت بمكتب السكرتير الإدارى وأخيرا زارنى بالدامر حيث كنت محافظا للمديرية الشمالية وكان ضيفا بمنزلى وقضى معنا ثلاثة أيام زار خلالها مكتبه عندما كان شابا صغيرا فى العشرينات من عمره وهو مساعد لمفتش شندى ، كما زار ورش السكة الحديد بعطبرة ومصنع الأسمنت وأخيرا المشاريع الزراعية بشندى قبل رجوعه للخرطوم .

كانت مديرية النيل الأزرق تضم سبعة مراكز «Districts» هى : -

١ - مركز شمال الجزيرة وعاصمته الحصاحيصا .
٢ - مركز جنوب الجزيرة وعاصمته ود مدنى .
٣ - مركز شمال النيل الأبيض وعاصمته الدويم .
٤ - مركز جنوب النيل الأبيض وعاصمته كوستى .
٥ - مركز سنار وعاصمته سنار .
٦ - مركز سنجة وعاصمته سنجة .
٧ - مركز الرصيرص وعاصمته الرصيرص .

وكان لبعض تلك المراكز مراكز فرعية كرفاعة بالنسبة لشمال الجزيرة والكرمك بالنسبة لمركز الرصيرص . وقد الغيت مراكز فرعية كثيرة نتيجة للأزمة الإقتصادية فى عام ١٩٣٠م مثل القطينة والكاملين والحاج عبدالله وغيرها .

وصلت الى مديريتى الجديدة فى أول يناير من عام ١٩٤٨م حيث قدمت نفسى وتقرر نقلى الى مركز جنوب الجزيرة الذى كان يتكون من الأقسام الآتية : -

(أ) إدارة مركز ودمدنى المركزية وكانت تشتمل على شئون الحكومة المركزية بمدينة ود مدنى

ومنطقتي المناقل والشبارقة اللتين لم يؤسس بهما مجلسان ريفيان عندئذ وكان مسئولا عنها مأمور المركز السيد عبدالله سر الختم .

(ب) مجلس بلدى مدينة ودمدنى وكان ضابطه السيد خليل صابر خلفه المغفور له باذن الله علي عوض الله .

(ج) مجلس ريفى المدينة ومجلس ريفي الحوش وقد عينت ضابطا تنفيذيا لهذين المجلسين خلفا للزميل على عوض الله عليه رحمة الله والذى كان قد ترقى لدرجة المأمور ونقل الى ام روابة ثم رجع مرة أخرى الى بلدية ودمدنى .

وكان على رأس مركز جنوب الجزيرة باشمفتش بريطانى هو المستر إنس Mr. Michel Innes يساعده مفتشان هما المستر قروفر Mr. G.N. Grover والمستر فلبس Mr. J.F.S. Phillips والذى حضر السودان بعد الإستقلال ، خلال السبعينات سفيرا للملكة المتحدة بالسودان .

كانت منطقة مجلس ريفى المدينة تتكون من العموديات ، والتى يسمونها فى الجزيرة تفاتيش (Blocks) الآتى ذكرها :-

١ - تفتيش بركات .

٢ - تفتيش درويش .

٣ - تفتيش الكمر .

٤ - تفتيش طيبة .

٥ - تفتيش عبد الحكم .

٦ - تفتيش السليمى .

٧ - تفتيش المدينه .

٨ - تفتيش ودالبر .

٩ - تفتيش النويلة .

١٠ - تفتيش الرضمة .

أما منطقة مجلس ريفى الحوش فكانت عمودياتها أى تفاتيشها هى : -

١ - تفتيش حمد النيل .

٢ - تفتيش السيد فارم.

٣ - تفتيش ودالعطايا .

٤ - تفتيش الحوش .

٥ - تفتيش الرميتاب .

٦ - تفتيش ودنعمان .

٧ - تفتيش ودمقبول .

٨ - تفتيش الغبشان .

٩ - تفتيش الحاج عبد الله .

١٠ - تفتيش فحل تفتيش .

١١ - تفتيش ودفقده .

بالإضافة الى عمودية فحل شايقية وهى خارج المنطقة المروية ولذلك فهى عمودية وليست تفتيشا .

وكان لكل تفتيش ، وهو الإسم الزراعى للعمودية ، عمدة يؤدى أعمال الإدارة الأهلية المعروفة وتنفيذ قرارات المجلس المحلى الريفى . كما كان لكل تفتيش إثنين أو ثلاثة من مفتشى الغيط تابعين لإدارة مشروع الجزيرة ، يؤدون الأعمال الزراعية بالتفتيش . وكانوا خلال تلك الأيام ، معظمهم من البريطانيين ولكن كان قد بدأ فعلا تعيين بعض السودانيين كمفتشى غيط فى النصف الثانى من الأربعينات أذكر منهم الساده عثمان أحمد عمر ( أ بوعفان) وعمران عيسى والنور محمد نور الهدى وغيرهم .

وكان لكل تفتيش مجلس يضم ممثلى المزارعين من جميع قرى التفتيش وكل مجلس من تلك المجالس يعقد إجتماعا شهريا برئاسة باشمفتش التفتيش . التابع لمشروع الجزيزة . وسكرتارية باشكاتب التفتيش وكانت ترسل لى بإنتظام خطابات بمواعيد تلك الإجتماعات وجداول أعمالها وكانت تناقش بالإضافة إلى الشئون الزراعية العديد من المواضيع الإجتماعية .

ومسائل الخدمات الإجتماعية وخدمات الرفاهية الإجتماعية الى غير ذلك من المشاكل المحلية . وكنت ملزما بحضور إجتماعات جميع تلك التفاتيش كل شهر كما كان يحضرها ضباط تعليم الكبار ومفتشى الصحة وضابط التعليم وكل منهم يستطيع ان يتحدث ويدلى بدلوه فى تنوير أعضاء المجلس فى مجال اختصاصه . وقد كانت تلك المجالس نشطة للغاية وقامت بدور كبير فى تطوير مناطق الجزيرة المروية فى تلك الايام ولا أدرى إن كانت لا تزال تؤدى وظيفتها أم توقفت .

خصص لى مكتب صغير للغاية بمبانى مركز ودمدنى وكنت أدير منه المنطقتين الريفيتين الواسعتين المدينة والحوش ، كما كنت أسكن بمنزل صغير مؤجر من إمرأة قبطية إسمها «برينسه» كان يسكنه سلفى وزميلى على عوض الله عليه رحمة الله .

ورغم أن مكتبى وسكنى بمدينة ود مدنى إلا أن نشاطى الحقيقى كان فى الميدان فى ذلك الريف الواسع . خصصت لى سيارة بوكس فورد شبه جديدة وسائق وكنت أقضى يومين أو ثلاثة فى أداء أعمالى وواجباتى التنفيذية بمنطقتى المدينة والحوش الريفيتين حيث أغادر مدينة ودمدنى عادة فى حوالى السادسة صباحا وأرجع إلى منزلى بعد الظهر وأحيانا فى العصر أو المساء حسب مقتضيات الأعمال الميدانية . وكان لابد لى من قضاء يومين على الأقل أو ثلاثة من كل أسبوع بمكتبى بمركز ود مدنى لمقابلة من يريد مقابلتى من الجمهور لقضاء غرض من الأغراض ولأداء الأعمال الكتابية والرد على المكاتبات وما لم ينجز منها أحمله معى فى حقيبة صغيرة لأدائه بمنزلى فى الأمسيات .

فى ذلك الوقت الذي كان فيه الدكتور مارشال (Dr. Marshal) يعد تقريره عن الحكم المحلى بالسودان (١٩٤٨) كنت وحدى بمركز جنوب الجزيرة مسئولا عن جميع الشئون المتعلقة بسلطات الحكومة المركزية ( بمنطقتى المجلسين الريفيين ، الحوش والمدينة) وفى نفس الوقت كنت مسئولا عن تنفيذ قرارات وتوصيات المجلسين ، أعمل وحيدا ، تحت إشراف باشمفتش المركز البريطانى ، بلا أي مساعد إدارى او فنى . كل ما لدي هو كاتب واحد فقط فى قاع السلم الوظيفى فى الدرجة «K» وهو مسئول عن حفظ المكاتبات والملفات والطباعة ، ومحاسب واحد يمسك دفاتر حسابات المجلسين ويقوم بأداء الأعمال الحسابية وكان فى البداية الأخ السيد

ميرغني عشرية الذى تم إختياره ، فيما بعد مساعدا لضابط تنفيذى مجلس بلدى ودمدنى ، على ما أعتقد ، وخلفه الأخ السيد محمد عبد السلام الحاج أحمد الذى ظل يعمل كساعدى الأيمن الى أن غادرت الحوش فى شهر اغسطس من عام ١٩٥٢م .

كانت الفترة التى قضيتها فى الجزيرة ( ١٩٤٨- ١٩٥٢ ) فترة رخاء عميم فى جميع أنحاء الجزيرة المروية ، وذلك لإرتفاع معدل إنتاج القطن الى مستوى قياسى وزيادة أسعاره عالميا بالنسبة لما كان عليه الحال من قبل . كانت المنطقة تنعم بحالة جيدة من الإزدهار الإقتصادى ، وكان المزارعون جد سعداء وأرواحهم المعنوية تعانق السماء وقد جاء ذلك مواكبا لجديتنا وحماسنا الفائق لأداء واجباتنا ، وكان المزارعون وهم في تلك الحالة النفسية على أتم الاستعداد النفسى لقبول التطور والتقدم والتنمية الإجتماعية فاندفعنا بحماس نحو تقدم وتحسين الخدمات الإجتماعية والتى كانت محدودة ومحصورة للغاية فى مدرسة أولية للبنين وأخري للبنات ( في بعض القرى ) وشفخانة أو نقطة غيار وحتى تلك الخدمات البسيطة كانت ميسورة فى قرى قليلة كالمدينة ومهلة وفداسى وود رعية والحوش والحاج عبدالله والرميتاب وأم تريبات وود نعمان فانطلقنا لوضع الخطط لتنمية وتوسيع تلك الخدمات فقررت المجالس المحلية أن تكون تكلفة مبانى أى مؤسسة للخدمات الإجتماعية من المصادر الآتية : -

ثلث من المجلس الريفى وثلث من مال رفاهية المزارعين وهو صندوق أنشأته إدارة مشروع الجزيرة لتنمية الخدمات الإجتماعية للمزارعين وثلث من المزارعين (عون ذاتى) .

كانت المدرسة الأولية (أربعة فصول) ومكتبين وبرندة ومزيرة ومخزن وسور تكلف مبلغ الف جنيه . ورغم أن ذلك كان يعتبر مبلغا كبيرا بمقياس ذلك الزمان فكان يعتبر سهل المنال نسبة للحالة الإقتصادية والتقسيم الذى سبقت الإشارة إليه .

وبتلك الطريقة وذلك الأسلوب أمكن نشر المدارس الأولية للبنين والبنات وقد وضعنا خطة علمية مدروسة وافق عليها المجلسان بالإجماع وهى أن تنتشر المدارس بحيث لا يكون التعليم الأولى أبعد من أى قرية بأكثر من أربعة كيلومترات كان الصبية والبنات يقطعونها على ظهور الحمير . وعلى ذلك تمكنا من قفل بعض الداخليات التى كانت تكلف مبالغ كبيرة للغاية فى الأكل وغيره من نواحى المصروفات المالية المعروفة التى تتكلفها الداخليات .

وبنفس الاسلوب حدث توسع مشهود فى الخدمات الصحية كالشفخانات ونقاط الغيار وأمكنة تجمع الأوساخ وسبل التخلص منها فى كل قرية ، كما تم بناء ما سمى عندئذ «ديوان القرية» فى كل قرية وهو عبارة عن صالون كبير حوله برندات وسور واسع ، وفى ركنه مرحاض وفى ركنه الآخر حمام وعلى مقربة منه ميادين كرة القدم والسلة . وكان «ديوان القرية» بمثابة نادى للقرية للكبار والصغار وتقام فيه الأفراح والمآتم وتلقى المحاضرات التثقيفية حول الجوانب الإقتصادية والصحية والتوجيهات الإدارية ومناشط تعليم الكبار .

وفى ذلك الجو ، وبمبادرة من قسم الخدمات الإجتماعية بمشروع الجزيرة ، بدئت حركة تعليم الكبار وتقرر بدء الحملة بمنطقة ريفى الحوش وجاءت الحملة بقيادة المربى الممتاز وزميلى السيد محمد عمر احمد يساعده عدد من الأساتذة أذكر منهم الأستاذ أبوزيد موسى وعبدالرحمن الشيخ ومصطفى خوجلى وأبوالقاسم القاش وغيرهم . وكانت حملة ضخمة أفرزت حركة دائبة محسوسة وحيوية منتعشة وهى عبارة عن فصول محو أمية نهارية للرجال والنساء وحلقات دراسية ومحاضرات ونقاش تثقيفى فى الأمسيات وزائرات صحيات وزائرات تدبير منزلى يطفن بيوت مختلف القرى نهارا ومساء . وكان لتلك الحملة برامج ووسائل مواصلات وإعلام ، وبذل القائمون عليها جهودا جبارة وتمكنوا من ان يخلقوا منها حركة حية أفادت مواطنى ومواطنات تلك المنطقة لدرجة كبيرة وكانت المنطقة كلها تتسم بنشاط متدفق وتبدو فى حيوية منقطعة النظير.

نسبة للتوسع العمرانى الكبير والمبانى التى كانت تقام فى القرى بواسطة مقاولين وبما أنه لا يوجد منهدس أو مراقب مبانى ليعاوننى فى تنفيذ تلك المبانى بالطريقة السليمة فقد خلقت صلة صداقة مع رجل مهندس شهم من الأجيال التى تخرجت قبلنا من كلية غردون هو السيد ابراهيم الأسد ولديه مكتب بوادمدنى فبدأت أزوره بانتظام فى الامسيات وأتلقى عليه دروس فى طريقة تنفيذ المبانى ثم أردف ذلك بزيارات ميدانية معه فى بعض الصبحيات للتطبيق العملى . فتعلمت منه الكثير وعلى سبيل المثال لا الحصر : -

- العمق المناسب للأساسات فى الأراضى الطينية وضرورة زيادته فى حالة إستمرار ظهور شقوق أو تصدع فى قاع الأساس .

- البناء لإرتفاع معين بعرض معين ثم «قصه» ثم البناء لإرتفاع معين بعرض أقل ثم قصه وهكذا إلى أن يصل البناء إلى سطح الأرض ثم بناء كذا سنتمتر فوق سطح الأرض حتى تكون المبانى أعلى من سطح الأرض بما لا يقل عن الستين سنتمتر للحماية من الأتربة والأمطار . ومقادير خلطة الأسمنت فى الأساسات ثم فى المبانى فوق سطح الأرض . تفضية «العراميص» أثناء البناء إرتفاع المبانى من مستوى سطح البلاط إلى الكمر . الطوب وأنواعه وطريقة الكشف عليه للتمييز بين الطوب الجيد والردئ . أخشاب السقف وانواعها مهوقنى وموسكى وأبيض ومقاساتها وأنواع الزنك للسقف ومقاساته والأبواب والشبابيك وأنواعها شيش وزجاج أو حشوة أو صبرص وغير ذلك من الثقافة البنائية الهندسية مما مكننى من مراقبة المبانى فى المجلسين إلى أن تم تعيين مراقب مبانى من خريجى المدارس الفنية هو السيد حسن عبدالمحمود الذى ظل يعمل فى مجلس ريفى الحوش ربما إلى اليوم لأنى علمت قبل حوالى خمسة أو ستة سنوات أن حسن يزاول مسئولياته بالحوش ولا غرو أنه أصبح من مواطنيه .

خلال سنة ١٩٤٩م بدأ العمل فى تنفيذ مبانى مكاتب المجلسين الريفيين بالحوش والمدينة وقليل من منازل الموظفين فيهما .

فى خلال عام ١٩٥٠ لاحظ باشمفتش المركز بوضوح أن العمل زاد وأصبح من غير المعقول إستمراره بواسطة شخص واحد فتقرر تعيين ضابط تنفيذى آخر لمجلس ريفى المدينة ووقع الإختيار على الإدارى الشاعر الزميل محمد عثمان محجوب (من مواطنى ريفى شندى) عليه رحمة الله وأصبحت مسئولا منذ عام ١٩٥٠ عن مجلس ريفى الحوش فقط والذى تمت مبانى مكاتبه وموظفيه بالحوش فى اكتوبر من عام ١٩٥٠م فافتتحها سعادة مدير المديرية آنذاك المستر ساندرز «Mr. Sandars» ورحلت ومعى المحاسب وكاتب أول وكاتب ثانى وصراف لنسكن بقرية الحوش ونؤدى أعمالنا من رئاسة مجلسنا بالحوش . وكما سبق ذكره فقد انضم إلى موظفى المجلس مراقب المبانى السيد حسن عبدالمحمود وملاحظ صحة خلال سنة ١٩٥١ بالإضافة إلى سائق العربة البوكس وثلاثة مراسلات وجناينى واحد .

لا يفوتنى أن أذكر أنه خلال عملى كضابط تنفيذى للمجلسين أولا ثم لمجلس ريفى الحوش كنت مسئولا ، نيابة عن باشمفتش المركز عن أعمال الحكومة المركزية فى المنطقتين وعلى سبيل

المثال أعمال المساحة والأراضى كما كنت أزور مع مفتش المركز جميع الأسواق خلال الاشهر الأولى من كل سنة وذلك لمعاونته ومساعدته فى تقدير الضريبة التجارية وكانت مبنية على أسس عملية وعلمية معلومة فتقدير الربح (وليس الضريبة) على الدكان مثلا فى السنة يتراوح بين ٢٠٠ الى ٥٠٠ جنيه حسب الحالة العامة وما يحتويه من بضائع حيث كنا نزور كل دكان ونراجع دفاتره وماكان التجار يغشون أو يحتالون أو يخافون من تلك المراجعات لثقتهم المطلقة فى عدالة التقدير. وتقدير الربح فى السنة على اللورى حوالى ٢٠٠ جنيه ماعدا اللورى الجديد أو اللورى القديم للغاية . وكانت تصدر التعليمات لتقديم تلك اللوارى بالسوق يوم التقدير . وكان تقدير الربح فى السنة على الطاحونة ٢٠٠ جنيه وعلى الطابونة ١٥٠ جنيه وهكذا . وكانت حصيلة الضريبة التجارية بصفة عامة جيدة والتقديرات عادلة ولا يفوتنى أن أذكر أن هناك إثنين أو ثلاثة من التجار كانوا أعضاء معنا فى لجنة تقدير الضريبة بالإضافة الى رئيس الإدارة بالمنطقة ( الشيخ أحمد يوسف علقم بالمدينة عليه رحمة الله والشيخ فضل الله العطايا بالحوش أمد الله فى عمره ) بالإضافة الى العمدة الذى يقع السوق بعموديته وشيخ السوق نسبة لتعرفهم الوثيق بالحالة المالية لكل تاجر أو صاحب عمل . والاسواق المعنية بريفى المدينة هى : -

المدينة - ودرعية - بركات

منطقة ريفى الحوش هى : -

الحوش - الحاج عبد الله - ود مقبول - القضيضيم - فحل شايقية - العقدة .

ومن الواجبات المركزية الأخرى التى كنت مسئولا عنها نيابة عن قمندان شرطة المديرية وباشمفتش المركز هى الإشراف على نقاط الشرطة الموجودة عادة فى الأسواق ومسئولية الحفاظ على الأمن فى المنطقة عن طريق نقاط الشرطة والعمد ومشايخ القرى وبحمد الله كان الأمن مستقرا الى أبعد الحدود ومما يدل على ذلك عدم وجود مؤسسات سجون بالمنطقة فيما عدا حجرات صغيرة كانت ملحقة مع مبنى كل نقطة شرطة لبضعة منتظرين والقليل منهم ممن كانوامحاكمونبالسجن بواسطة المحاكم الأهلية يرسلون الى السجن العمومى بود مدنى .

أما أعمال المجلس الريفى والذى أقوم بتنفيذ قراراته وتوصياته فكثيرا ماكانت تقوم بها اللجان . فلجنة التعليم مثلا كانت تطوف على جميع مدارس المنطقة مرة قبل الخريف للتأكد من صيانة المبانى لمواجهة الخريف وتفقد الجوانب الأخرى من مستلزمات الدراسة ، كما تطوف

اللجنة مرة أخرى بعد الخريف مباشرة لتفقد المدارس وصيانة ما أتلفه الخريف . وينطبق نفس الشيء علي لجنة الصحة بالنسبة لنقاط الغيار والشفخانات ومستلزماتها من معدات وغيرها وكذلك بالنسبة الى لجنة الخدمات العامة التى تزور جميع الأسواق وتشرف علي صيانة الطرق التي تعاون فيها مصلحة ( وزارة ) الرى وإدارة مشروع الجزيرة كذلك .

عندما كنت ضابطا تنفيذيا لمجلس ريفي المدينة ومجلس ريفي الحوش وكان مكتبى وسكنى بمدينة ود مدنى لم تكن هناك مدارس وسطى بمنطقة الجزيرة إلا في ود مدنى والحصاحيصا ورفاعة وسنار . ولذلك فليس بقرى الجزيرة إلا مدارس أولية معظمها بداخليات لاستيعاب أبناء مجموعة من القرى . وعند إتمام المرحلة الأولية يتقدم الأولاد من الجزيرة للدخول بالمدارس الوسطى التى سبق ذكرها والتي ليس بها داخليات . ولكن التلاميذ كانوا يلجئون للسكن بمنازل أقربائهم أو معارف أهلهم . وفي أحد الأيام جاء لمكتبى بعض مواطنى منطقة الجزيرة ممن يسكنون بود مدنى وقالوا لى أنهم علموا أن بعض أبناء الجزيرة ممن يدرسون بالمدارس الوسطى بود مدنى ينامون بالمساجد . فتحريت في هذا الخبر بنفسى وزرت معظم مساجد ود مدنى في حوالى منتصف الليل وتيقنت من أن البلاغ حقيقة واقعة . فاتصلت بالعديد من خيرة القوم وعرضت عليهم فكرة إنشاء داخلية بالعون الذاتى لأبناء الجزيرة بالمدارس الوسطى بود مدنى ، وقد لاقت الفكرة قبولا كبيرا . وكان ذلك خلال عام ١٩٥٠م . فكونا عدة لجان بمناطق الحوش والمدينة . قامت بجمع مبالغ كبيرة خلال أيام الصرف بمكاتب التفاتيش بالجزيرة ولحسن الحظ وجدنا خمسة منازل كبيرة متصلة ببعضها البعض فى موقع مناسب بمدينة ود مدنى يملكها رجل الأعمال السيد الأمين الحاج أحمد عليه رحمة الله وهو والد السادة ميرغنى الأمين الحاج واللواء مقبول عليهما رحمة الله والسيد الريح الأمين رئيس القضاء الأسبق واللواء (م) خالد والدكتور الصادق أمد الله فى أعمارهم ، فاستأجرنا منه المنازل الخمسة وعينا مدرسا بالمدارس الوسطى (الأستاذ مبارك أحمد سالم) ضابطا ومشرفا على الداخلية وجهزنا بها المطابخ وأماكن الأكل والحمامات والمراحيض وكل إحتياجات الداخليات كالألعاب الداخلية وغيرها وكانت خدمة عظيمة للغاية لأبناء مناطق الجزيرة الذين يتلقون تعليمهم بمدينة ود مدنى آنذاك . وإستمرت تلك الداخليات تقدم خدماتها للتلاميذ إلى أن غادرت الجزيرة فى أغسطس من عام ١٩٥٢م . وكان هذا واحدا من إنجازاتى التى أعتز بها . إن تلك الداخليات قد اختفت من الوجود بمرور الأيام وبعد إكتفاء مناطق الجزيرة بمدارسها فى المراحل المتوسطةوالثانوية.

# تخطيط قرية الحوش

كانت الحوش قرية صغيرة ليس بها العدد الكافى من الخدمات وإنما تم إختيارها لرئاسة المجلس لأنها تقع تقريبا فى وسط منطقة المجلس أولا ولأن بها سوقا كبيرا ثانيا . وبإتمام مبانى مكاتب المجلس الريفى ومنازل موظفيه بها فى أكتوبر من عام ١٩٥٠م لاغرو أن تتجه النية نحو تطويرها وأقامة جميع الخدمات الإجتماعية الضرورية بها حيث أنها قد أصبحت حاضرة مجلس متسع الرقعة .

وعليه كان من أول ما فكرنا فى تنفيذه بها فى بداية عام ١٩٥١ هو تخطيط القرية والتى كان شأنها شأن قري الجزيرة غير مخططة ، طرقها ملتوية وضيقة للغاية لدرجة أنه لا يوجد أكثر من طريقين أو ثلاثة تسع لمرور السيارة . ومما أوحى إلي سهولة تنفيذ الفكرة آنذاك هو أن معظم الحيشان (الأسوار) كانت من القش أو الشوك وتسهل إزالتها كما أن المبانى الجيدة المبنية بالطوب الأحمر كانت تعد على الأصابع .

أبرم المجلس عقدا مع أحد موظفى المساحة المتقاعدين ليتفرغ لتخطيط القرية وفعلا وصل وخصصنا له سكنا وتباحثنا معه حول أفكارنا وإحتياجاتنا فى عدة إجتماعات فأخطرناه بالحاجة لتخصيص مواقع لمكتب البريد والبرق والمستشفى والمدارس الوسطى والثانوية للبنين والبنات ومركز الشرطة والمحكمة على أن تكون كلها حول منطقة مبانى المجلس لخلق مركز مدنى للمدينة الجديدة «Civic Centre» عاصمة المنطقة بالإضافة الى ميادين الكرة والتنس والالعاب الرياضية الأخرى – وقد تمكن الرجل بمعاونة لجنة صغيرة من سكان قرية الحوش وإشرافى من إنجاز العملية وتسليمنا الخرط بعد حوالي أربعة شهور ، ومن الطريف أنه كان هناك حي فى المنطقة التى كنا نريد أن نقيم عليه المركز المدينى(Civic Centre)كان يسكنه مجموعة من السكان معظمهم من العمال الذين استوطنوا فى الحوش فى فترات مختلفة . فأزلنا الحي بأجمعه وحولناهم الى منطقة أخرى بعيدة تقع جنوب شرق قرية الحوش فأطلقواهم أنفسهم على حيهم الجديد أسم « حي شرفى » فسجله المهندس المساح بتلك التسمية فى الخريطة الجديدة واستمر

يحمل تلك التسمية فى جميع خرط المساحة الي الآن على ما اعتقد .

## الوداع لريفى الحوش والنيل الأزرق

فى حوالى شهر يونيو ١٩٥٢م وصلنى خطاب ينقل الي خبر إختيارى ضمن مجموعة من الزملاء للقيام فى بعثة دراسية بالمملكة المتحدة تبدأ فى أول سبتمبر ١٩٥٢م . وطبعا غمرتنى الفرحة والسعادة لذلك الإختيار . وعليه جهزت نفسى وكتبت مذكرات تسليم المجلس لمساعدى وصديقى السيد سليم حسن سليم إذ لم يعلن إسم الضابط الذى سوف يحل محلى إلى أن سافرت فى شهر اغسطس ، وبعد حفلات الوداع المتعددة التى اقيمت لى بالمنطقة ذهبت لوداع رئيسى المباشر مفتش المركز بالإنابة وكان إذ ذاك المستر فلپس «Mr. J.F.S. Phillips» والذى سبقت الإشارة إليه أنه أصبح خلال السبعينات سفيرا للمملكة المتحدة بالسودان .

قلت للمستر فلپس ، والذى كان قد أعلن عن ترقيته ونقله كباشمفتش لمركز شمال النيل الأبيض (الدويم) قلت له : -

«جئت لوداعك . ولى طلب واحد وهو النقل الى الخرطوم بعد رجوعى من بريطانيا إذ أن والدتىووالدى كبيرا السن ولم أعمل بالقرب منهما منذ تعيينى فى يناير ١٩٤٥م » .

فابتسم المستر فلپس بسمة خفيفة ورد على قائلا : -

Iam very sorry dear Sharfi as when you return from Britain, if you findYourselfTransferred to Ed Dueim, do not blame anybody except myself. ومعناها : إنى آسف يا عزيزى شرفى ولكن عندما ترجع من بريطانيا إذا وجدت نفسك منقولا إلى الدويم فلا تلم شخصا غيرى » وعلى الرغم من أنى فعلا كنت جادا وراغبا فى العمل بالخرطوم لأبقى بعض الوقت قريبا من والدي ولكن تعبير المستر فلپس الذى كشف لى عن رضائه عن عملى وإعجابه بأدائى وإختياره لشخصى أدخل على نفسى السرور والرضاء ورفع روحى المعنوية وأعطانى المزيد من الثقة فى نفسى ورددت عليه : «أشكرك يا مستر فلبس لرأيك عنى وأنا أودعك وأوافق على العمل معك فى الدويم » ولكن كما يقولون : «وتقدرون وتضحك الأقدار» .

كنت فى نهاية ١٩٤٨ ، قد ترقيت الى منصب المأمور فى الدرجة (G). وخلال وجودى بالبعثة

الدراسية ببريطانيا تمت ترقيتي الى منصب مساعد المفتش فى الدرجة (DS) فى أواخر عام ١٩٥٢م . وفى فبراير ١٩٥٣م وقعت الإتفاقية بين دولتي الحكم الثنائى ، والتى تقضى بمنح السودان الحكم الذاتى وتقرير المصير ، خلال وجودنا ببريطانيا . وعلم البريطانيون بالسودان عندئذ أن أيامهم قد إنتهت فى تلك البلاد .

وفى ابريل ١٩٥٣م قفلنا راجعين الي السودان وكنا نقضى الليلة فى جزيرة مالطة وهناك قابلنى صديقي المستر فلبس «Mr. J.F.S. Phillips» الذى كان أيضا يقضى الليلة فى مالطة فى طريقه الى بريطانيا ، بعد أن بحث عنى فى قاعة العشاء وقابلنى وهو يضحك قائلا : لم تسمح الظروف بأن نتلاقى فى الدويم وهأنا راجع وأفكر فى الإلتحاق بالسلك الدبلوماسى البريطانى وإذا فشلت ففى مجال الصحافة متسع . وطالما فقدت فرصة وجودك معى بالدويم فقد ابلغت مكتب السكرتير الإدارى برغبتك وتم نقلك لمكتب السكرتير الإدارى بالخرطوم لتكون على مقربة من والديك المتقدمين فى السن كرغبتك وهكذا انتهت صفحات من تاريخ تدريبنا على يد البريطانيين وعملنا معهم والإستفادة من أساليبهم فى الإدارة وفى معالجة الأمور وذلك الإحترام المتبادل الذى كان سائدا بيننا وبينهم .

وعليه وعند وصولى إلى الخرطوم وجدت نفسى منقولا لمنصب نائب مساعد السكرتير الإدارى القسم السياسي بالخرطوم ، وهو القسم الذى كان أول سودانى عمل فيه هو السيد داؤود عبداللطيف عليه رحمة الله ، خلفه السيد احمد مكى عبده ، أمد الله فى عمره ثم خلفت السيد احمد مكى عبده الذى نقل مترقيا الى احد المراكز خارج الخرطوم . وبذلك أراد لى صديقى المستر فلبس أن أكون معه بالدويم ولكن أراد الله أن أكون بقرب أمى وأبى لفترة وجيزة من الزمان شددت بعدها الرحال الى مركز شرق النوير (الناصر) بمديرية أعالى النيل بجنوب السودان عند السودنة . فى أغسطس ١٩٥٤ .

# الباب الرابع

## البعثة الدراسية بالمملكة المتحدة

## أغسطس ١٩٥٢ - أبريل ١٩٥٣م

وصلت مجموعتنا فى لندن خلال الأسبوع الثاني من أغسطس ١٩٥٢م . وقابلنا إدارة المكتب المسئول عن شئون المبعوثين السودانيين فى بريطانيا وكان المسئول عنه المستر هارتلى «Mr. Hartley» والآنسة كليتون† «Miss Clayton» وكانت أمرأة نشطة ذات كفاءة عالية وقديرة ، تحفظ كل شئ عن جميع الطلبة السودانيين ببريطانيا عن ظهر قلب . وبعد قضاء حوالي أسبوع بلندن للأقلمة والتعرف على طرق الحياة ببريطانيا أوفد أربعة منا هم السادة رمضان عبدالرحمن رمضان وجعفر حسن والجلى حامد أمد الله فى أيامهم والمرحوم سليمان فريجون عليه رحمة الله . إلى بريستول «Bristol» وأوفدت وزميلى عربى عبدالباسط إلى نوتنقهام «Nottingham» وزودنا بالتوجهات اللازمة حيث سنقضى بعض الأوقات لتلقى محاضرات بالجامعة والبعض الآخر منها فى تدريب مع مجالس الحكومة المحلية بتلك المنطقة .

فى الأسبوع الثالث من شهر أغسطس ١٩٥٢م تحركنا من لندن بالقطار نحو مدينة نوتنقهام «Nottingham» فى أواسط إنجلترا والتى كانوا يطلقون عليها إسم «ملكة مناطق الوسط» نسبة لنظافتها وجمالها . وفى الطريق اليهاخلبت لبنا مناظر طبيعة الريف البريطانى الخضراء وميادينه الفيحاء فاندمجنا وانسجمنا فى ذلك الجمال الساحر بكل حواسنا ووجداننا الى أن وصلنا الي محطة السكة الحديد بمدينة نوتنقهام حيث استقبلنا مندوب من الجامعة تعرف علينا وأخذنا بعربته الى الشقة التى حجزت لاقامتنا فيها وفى صباح اليوم الثانى حضر إلينا نفس المندوب وأخذنا معه بعربته الى الجامعة وفى الطريق أرشدنا الى موقف البصات في وسط المدينة وشرح لنا طريقة الوصول إليه وأرقام الحافلات التى نستقلها كل صباح من الموقف الى الجامعة .

وفي الجامعة قدموالنا في اليوم الأول برنامجا كاملا مكتوبا يوضح أوقات وموضوعات كل المحاضرات خلال فترة الثلاثة أشهر الأولى ، وكذلك أوقات وأمكنة التدريب العملى مع مجالس

الحكومة المحلية المختلفة بالمنطقة ، وأوقات الفراغ التى نستطيع أن نقضيها فى المكتبة لقراءة المراجع أو المشاركة في مناشط الجمعيات العلمية والاكاديمية المختلفة وكذلك يوضح البرنامج أي مواد إجتماعية أخرى للتسلية والترفيه .

وقد كانت المحاضرات التي تلقيناها بالجامعة عن الموضوعات الآتية : –

الدستور البريطانى وتاريخه .

دراسة مقارنة بين الدساتير الأمريكى والبريطانى والفرنسى .

العلوم السياسية .

الحكومةالمحلية في بريطانيا .

أما التدريب العملى عن الحكومة المحلية فكان بأقسام ضابط المجلس "The Town Clerk" وأمين خزينة المجلس "The Treasurer" بالمجالس الآتية :–

مجلس مقاطعة نوتنقهام "Nottinghaam County Council"

مجلس مدينة نوتنقهام "Nottingham County Borough Council"

مجلس قسم وست بردج فورد "West Bridgeford Distriet Council"

والأخير مجلس لمدينة صغيرة لديه صلاحيات محدودة حول بعض الخدمات المحلية والسلطات في المسائل التى تقتضى اللامركزية فى أدنى المستويات .

منحنا إجازة أسبوعين خلال عطلة عيد الميلاد سافر خلالها زميلى الى عدة بلدان أوروبية في رحلة موجهه "Conducted tour" وقد اخترت قضاء جزء من تلك الاجازه في لندن وجزء في باريس العاصمة الفرنسية الخلابة المناظر .

وقد فاتنى أن أذكر أنه وخلال دراستنا بالجامعة كان هناك أستاذ فى العلوم السياسية ، هو المستر قاون "Mr. Gown" ، مسئولا عن دراستنا وكان يكلفنا خلال يوم الجمعة من كل اسبوع ( آخر الأسبوع ) بكتابة مقال مطول عن موضوع من مواضيع الحكومة المحلية كنا نقضي عطلة آخر الاسبوع ( السبت والأحد ) في الانكباب على المراجع لكتابة ذلك المقال وخلال يوم الأثنين يجتمع مع كل منا على إنفراد لقراءة المقال ومناقشته في حلقة دراسية "Seminar" .

فى خلال فبراير من عام ١٩٥٣م سمعنا عن توقيع الإتفاقية بين دولتي الحكم الثنائى لمنح السودان الحكم الذاتى وحق تقرير المصير فغمرنا السرور وعمتنا البهجة وشعرنا بسعادة لانهائيةوكانت أخبار السودان في الصفحات الاولى بجميع الصحف البريطانية وشعرنا بحق بأننا كنا أشخاصا ذوي أهمية عالية وخاصة لدرجة أن طلبت منى إحدى بنات الأسرة التي نستأجر منها الشقة التي نسكنها أن ألقى محاضرة عن السودان في النادى الذي تنتمي اليه وإسمه "The Young Conservatives Club" أي " دار شباب حزب المحافظين " . وفعلا القيت المحاضرة بعد أن قدمنى للحضور أحد أعضاء لجنة الدار . وقلت فى بداية المحاضرة أنى سوف أحاضر بالانجليزية وهى ليست لغتى ولذلك أرجو المعذرة إن تلعثمت فى الإلقاء أو خاننى التعبير حول أي موضوع . وعند الأنتهاء من إلقاء المحاضرة والتي لم تكن مكتوبة بل كنت أشير الى نقاط جهزتها بالمنزل نهض الشاب الذى قدمنى في البداية وهو بريطانى طبعا وبعد أن شكرنى قال : أن المحاضر أعتذر لاحتمال عدم المقدرة على التعبير باللغة الانجليزية وفى الواقع إن كنت أنا أمتلك نفس مستواه فى التعبير باللغة الانجليزية لحصلت على وظيفة أفضل . وضحك الجميع ومنذ ذلك اليوم أصبحت صديقا لاعضاء ذلك النادى وقد قدموا لى دعوة فى إحدى المناسبات لمصاحبتهم في رحلة الى أحد مناجم الفحم ، كما كنت أزور ذلك النادى في بعض الأمسيات .

وفى الجامعة كنا كثيرا ما نحضر ونشارك فى ندوات تقام بصفة مستديمة بعد أوقات الدراسة بواسطة الجمعيات المختلفة كجمعية التاريخ وجمعية الجغرافيا وجمعية أفريقيا وجمعية الأدب الانجليزى وجمعيات الصداقة وغيرها حول شتي الموضوعات .

إن الدارسة الاكاديمية بجامعة نوتنقهام بقاعات المحاضرات بالاضافة الى الحلقات الدراسية وكتابة المقالات والبحوث الاسبوعية والغوص في المراجع بمكتبة الجامعة والمشاركة في أنشطة الجمعيات التى سبقت الإشارة اليها ، جعلتنا نعيش فترة زاهرة من الحياة الجامعية الحقة وأفدنا منها من ناحية الثقافة العامة وتوسيع المدارك والمعرفة الاكاديمية والافق الفكرى . ومن البديهى فان مثل هذه المذكرات لا تعطى مجال التطرق الى تفاصيل تلك الدراسات ولكن أرى ألا تفوتنى الاشارة الى حقيقة واحدة شيقة وردت فى إحدى المحاضرات التى يلقيها

البروفيسور قاون "Prof. Gown" عن الدستور البريطانى وكان يتحدث عن الإنتخابات العامة الدورية لمجلس العموم البريطانى (The House of Commons ) وأسلوب ونهج وسلوك الناخب البريطانى فى الأدلاء بصوته فى تلك الإنتخابات حتى نعطى القارىء السودانى صورة حقيقية للنهج الديمقراطى الصحيح المعافى فى تلك البلاد . وليعلم القارىء أن الديمقراطية الحقة هي حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب .

يقول البروفيسور قاون "Prof. Gown" أولا إن ثلاثين فى المائة فقط من الشعب البريطانى حزبيون ملتزمون ينتمون الى الحزبين الكبيرين المحافظين والعمال بما فى ذلك نسبة ضئيلة للغاية ينتمون لاحزاب صغيرة قليلة الأهمية نشأت خلال هذه القرن . وعلى ذلك فان حوالى سبعين فى المائة من الشعب البريطانى غير ملتزمين حزبيا . فكيف إذن يدلون بأصواتهم فى الانتخابات العامه ؟ يقول إن الناخب يستعرض السياسات وماقام به وماسيقوم به أي من الحزبين المتنافسين بالنسبة أولا لمكان سكنه ثانيا بالنسبه للدائرة كلها ثالثا بالنسبه للاقليم (انجلترا - ويلز - أسكتلندا - أيرلندا ) رابعا بالنسبة للمملكة المتحدة ككل خامسابالنسبة لمهنته كمعلم أو أستاذ أو طبيب أو رجل أعمال الخ .

وأخيرا المقارنة العلمية والعادلة بين شخصيات المرشحين ومقدرة كل منهم على تحقيق الاهداف المنشودة .

وبهذه الطريقة فان فى مقدور الناخبين بالاغلبية تفويض الحزب الذى يريدونه للحكم وإسقاط الحزب الذى تفشل سياساته فى تلبية طموحات الناخبين . وهكذا ، وعلي هذا الاساس فالحاكم الفعلى هو الناخب ، ولا أحد سواه .

أما من الناحية العملية فقد إستفدنا فعلا فائدة عظيمة للغاية من التدريب مع مجالس حكومات محلية في مستويات مختلفة وتعرفنا على هياكلها وتقسيماتها الإدارية وطرق أدائها وخاصة الدور الإيجابى الذى تقوم به اللجان كلجنة التعليم والصحة والخدمات والتخطيط وغيرها.

بإنتهاء فترة البعثة الدراسية فى أواخر شهر أبريل ١٩٥٣م نظمت لنا رحلة تعريفية الى

أدنبرة وقلاسقو وأبردين ودندى باسكتلندا إستغرقت حوالى العشرة أيام تعرفنا خلالها على جغرافية وتاريخ وتراث أقليم اسكتلنداو رجعنا بعدها الي لندن حيث تمت إجراءات السفر ورجعنا الي السودان خلال ذلك الشهر حيث وجدت أني قد نقلت الي القسم السياسى بمكتب السكرتير الإدارى بالخرطوم ، وكان نقلي للخرطوم تلبية لرغبتى .

# الباب الخامس

## مكتب السكرتير الإدارى

## وزارة الداخلية – السودنة

## مايو ١٩٥٣م -- أغسطس ١٩٥٤م

كان مكتب السكرتير الإدارى فى عهد الحكم الثنائى بمثابة مكتب رئيس الوزراء فى النظام الديمقراطى بل أكثر شمولية منه ، كان ذلك المكتب ينقسم الى ثلاث إدارات كانت تسمى أقسام وهى : –

**١ – قسم شئون الموظفين (Establishment)**

المسئول عن شئون الموظفين التابعين له وهم الإداريون وموظفو المكتب وكشف الكتبة الذى يضم جميع الكتبة بجميع الوحدات الحكومية في جميع أنحاء السودان ، بالاضافة الى موظفى المصالح الحكومية التي تأتى تحت المسئولية المباشرة للمكتب كالاعلام والعمل والطيران المدنى .

**٢ – القسم المصلحى ( Departmental )**

وهو القسم الذى يتعامل رأسا مع المصالح الحكومية المختلفة ويمثل مكتب السكرتير الإدارى فى الإجتماعات المصلحية ذات الإختصاص والتي كان مكتب السكرتير الإدارى ممثلا فى معظمها إن لم يكن فى جميعها .

**٣ – القسم السياسى (Political)**

وهو المسئول عن الصحافة وشئون الرأى العام والشئون السياسية .

كان على رأس كل قسم موظف إدارى فى درجة نائب مدير مديرية يساعده موظف إدارى فى درجة مفتش مركز يليه موظف إدارى فى درجة مساعد مفتش وكانت التسمية أى الالقاب الرسمية لهم على التتالى هي كالآتى : –

مساعد السكرتير الإدارى .

نائب مساعد السكرتير الإدارى .

ويأتى على رأس جميع الاقسام نائب السكرتير الإدارى وكان موظفا إداريا فى درجة مدير مديرية ، ثم يأتي على قمة ذلك الهرم السكرتير الإدارى نفسه .

كما ذكرت ، فأنه إستجابة لرجائى للمستر فلبس "Mr.J.F.S. Phillips" بالنقل الخرطوم عند وداعى له بود مدنى والتغيير الجذرى لموقفه لرغبته بأن أكون معه بالدويم ، وجدت نفسى بوصولى الى الخرطوم ، منقولا في موقع نائب مساعد السكرتير الإدارى للقسم السياسي ، وقد يلاحظ القارىء مدى إهتمامهم بتحقيق رغباتنا في الحدود المقبولة والمعقولة .

كانت مهام ذلك القسم هى : -

أولا : - الصحافة والمطبوعات والتصديق على إنشاء مطبعة أو إصدار صحيفة وكان هناك قانون ينظم هذه المسائل .

ثانيا : - تقييم الرأي العام عن طريق الصحافة والإتصالات الشخصية .

ثالثا : - كتابة التقرير الشهري الذى كان يسمى : «التقرير الشهرى عن السودان» . "Sudan Monthly Record" والذى كان عبارة عن خلاصة التقارير الشهرية التى كانت تصلنا بانتظام مدهش من مديريات السودان التسعة وهى : -

الشمالية وكسلا والنيل الأزرق وكردفان ودارفور والإستوائية وبحر الغزال وأعالى النيل والخرطوم . وذلك التقرير الشهرى يختلف عن ماكان يسمى السودان فى رسائل ومدونات (Sudan Notes & Records) والذى كان عبارة عن مجلة باللغة الانجليزية تصدر أربع مرات في السنة) عامرة بالعديد من المقالات العلمية المتسمة بالبحث والاستقصاء والعمق في مجالات الإدارة والعلوم الإجتماعية وعلم الاجناس ودراسات عن القبائل السودانية وشتي البحوث في صنوف المعرفة ، وهى تراث قيم من الدراسات السودانية ويستطيع القارىء الراغب أن يجد نسخامنها بدار الوثائق القومية بالخرطوم ، وكان واجبى تحرير وكتابة ذلك التقرير الشهرى باللغة

الانجليزية ومتابعة طباعته بمطبعة " ماكوركوديل " حيث كان يطبع مثل أى كتاب ويوزع توزيعا واسعا في جميع أنحاء السودان ، وقد كان يحرر بمستوى عال فى اللغة والمحتوى .

وقد يتبادر الى ذهن القارىء أن القسم السياسى ذاك هو أشبه مايكون بقسم المخابرات "Intelligence" أو أمن الدولة أو أمثالها من الانظمة الحديثة المعاصرة ، ولكن عندما نتعرف على الأسس والأساليب التى كان يعمل بهديها ذلك القسم ندرك الفارق الكبير بين الفكرتين والبون الشاسع بين المفهومين ، فشتان بين اليزيدين .

كان تقييم الرأى العام ، بتقاريريومية وأسبوعية وشهرية ، يتم عن طرق متابعة الصحافة والحياة الاجتماعية الطبيعية بالصلات مع القادة والزعماء والأهل والاصدقاء والجيران إذ كان القوم يهتمون بكبائر الأمور التى تطفو على السطح بسهولة بين طبقات المجتمع المختلفة وليس بصغائر ها ـ لم يكن هناك وكلاء « agents » يتقاضون أجرا للحصول على أخبار ـ كما كانت التوجيهات عدم ذكر إسم شخص أو اشخاص عند استعراض ذلك التقييم فالمنشود هو التعرف على مسيرة واتجاهات الرأى العام بصورة عامة وماكان المقصود إطلاقا التعرف على من هو ضد الحكومة لكي يوقع عليه العقاب فتلك أساليب لم ترى النور فى ذلك الزمان وممايزيد التأكد على ذلك التوجيه بأن السكرتير الادارى لا يهتم كثيرا بجوانب المدح والاطراء للحكومة وأن كان لا يعترض على ذكرها ، ولكنه يرغب فى المكان الاول فى معرفة النقد والجوانب المثيرة للسخط على الحكومة إن وجدت ، وإبداء الرأى بمعالجتها على سبيل المثال باصدار بيان توضيحى أو القيام باتصالات شخصية مع بعض قادة المجتمع مثل مولانا السيد على الميرغنى زعيم الختمية أو الأمام السيد عبدالرحمن المهدى زعيم الأنصار أو السيد اسماعيل الازهرى زعيم الحزب الوطنى الأتحادى أو السيد عبد الخالق محجوب الزعيم الشيوعى ـ وقد كان من واجبى مقابلة أولئك الزعماء من وقت لآخر ـ هذا وقد يقتضى الموقف أحيانا تغيير أو تعديل أو الغاء السياسة أو القانون أو النظام الذى نتج عنه النقد أو الاستياء فى أوساط المواطنين .

كان مكتب الكتبة بمكتب السكرتير الإدارى مكتبا واسعا جدا وكبيرا به عدد كبير من الكتبة ومكتبين متلاصقين صغيرين للباشكاتب ونائبه وكان ذلك المكتب مسئولا عن حفظ المكاتبات والملفات والسجلات والطباعة على أساس أنه مشترك « pool » لجميع الاقسام .

كانت المكاتبات ترد لذلك المكتب من جميع المديريات والمصالح الحكومية فتسجل وترصد فى الملفات وتوزع على الأقسام المختصة ـ وكان الخطاب أو المذكرة يوضع فى الجانب الايمن من الملف وفى الجانب الايسر تجد المذكرات الداخلية « I.D.Sheets » التى تسجل بها الملحوظات والتعليقات والآراء حول الخطاب أو المذكرة ـ

ويقدم الباشكاتب الملف وبه المكاتبة إلى أصغر موظف ادارى بالقسم وهو نائب مساعد السكرتير الادارى بدرجة مساعد مفتش مركز والذى يعلق على الخطاب ويحوله لرئيسه نائب مساعد السكرتير الادارى بدرجة مفتش مركز والذى بدوره يعلق على المعاملة ويحولها الى رئيس القسم وهو مساعد السكرتير الادارى بدرجة نائب مدير مديرية والذى قد يحسم الموضوع ويصدر التوجية بالرد أو يكتب الرد هو نفسه ـ وإن كان الموضوع فى تقديره ذا أهمية أكبر أو أعلى من مستواه فيحوله الى نائب السكرتير الأدارى وهو فى درجة مدير مديرية والذى غالبا ما تنتهى عنده القرارات بالحسم إلا فى حالات نادرة تقتضى أن يعرض الأمر على السكرتير الإدارى نفسه وتلك فى حالة المسائل المتعلقة بالسياسة العامة أو الحالات التى ليست لها سوابق وغير ذلك من المسائل والمواضيع التى يقرر نائب السكرتير الإدارى بناء على حسه وإدراكه، أنها تستحق أو ينبغى أن تعرض على السكرتير الإدارى نفسه ، كما كانت تلك التصرفات مبنية أيضا على تقاليد مرعية فمثلا أي خطاب أو مذكرة موقع عليها مدير المديرية نفسه ، وهو فى نفس درجة نائب السكرتير الإدارى أو أى رئيس مصلحى فى نفس الدرجة كمدير عام السكة الحديد مثلا يجب ويتحتم أن يصدر القرار حولها ويرد عليها السكرتير الإدارى بنفسه ولا أحد سواه ، وهذا مؤشر على أن التوقيع نفسه على أي خطاب له علاقة مباشرة بمستوى أهمية الموضوع وليس جزافا .

وحركة الملفات والمكاتبات بالطريقة التي سبق شرحها كانت تعرف بطريقة التصفية أى "Filter System" وبمعنى آخر تسيير العمل بأسلوب يسهل توزيع العمل ويقود الى كفاءة في الأداء ويمنع تفاقم البيرقراطية ويحدث التصفية في الطبقات الدنيا حتى يتفرغ الكبار للتفكير الهادى في كبريات المسائل والتفكير السليم ، وهى فى نفس الوقت تطبيق لنظرية ( توزيع العمل) "Division of Labour" وإليك القصة الآتية التى توضح رأى البريطانيين عن مهنة الإدارة:–

عندما كنت أعمل بمكتب السكرتير الإدارى حدث أن كنت ذات مرة جالسا مع المستر بيوكانن "Mr.Buchanan" نتجاذب أطراف الحديث حول مواضيع شتى فحكى لى قصة هى جزء من تاريخ سيرته الذاتية بالسودان قال : -

« عندما كنت مساعد مفتش صغير ولى خدمة فى السودان لا تزيد عن حوالى ستة سنوات تم إنتدابى للعمل كقاضى درجة ثانية بالمصلحة القضائية وحاكمت عدة قضايا أعتقد أن مستوى أدائى فيها كان جيدا ، وعندما إنتهت فترة إنتدابى وكانت سنتان طلب منى السكرتير القضائى السير توماس كريد "Sir Thomas Greed" أن يستوعبنى نهائيا فى السلك القضائى فاعتذرت بأدب والح السير كريد علي طلبه ولما أصررت على الرفض سألنى عن أسباب رفضى ودوافعه رغم أن المستقبل كان أمامى أفضل بالسلك القضائى منه فى السلك الإدارى ، فقلت له « سيادتك العمل القضائى عمل محترم وربما يكون شيقا فى بعض الأحيان ولكنه كله الجنائى منه والمدنى ، يتعامل مع الماضى وأنا أفضل الرجوع للعمل الإدارى لأنه يتعامل مع الماضى والحاضر والمستقبل » فابتسم السير كريد ورد قائلا " لك ماتريد " وودعنى . فانظر أيها القارىء كيف كانت النظرة الى معنى ومحتوى الأداء الإدارى .

بعد فترة وجيزة بعد توقيع الإتفاقية بين دولتي الحكم الثنائى فى فبراير من عام ١٩٥٣م تم تكوين لجنة الإنتخابات برئاسة خبير هندى يدعى المستر " سوكومارسن " وعضوية بريطانيا وأحد وآخرمصرى والسيد خلف الله خالد عليه رحمة الله ووقع الإختيار على السيد حسن على عبد الله ليكون الأمين العام للجنة الإنتخابات ، فطلب من مكتب السكرتير الإدارى أن أعاونه فى الأعمال التنفيذية للجنة وتمت الموافقة على ذلك وواصلت عملى بمكتب السكرتير الإدارى بالإضافة الى واجباتى الجديدة مع لجنة الإنتخابات والتى تضمنت متابعة تنفيذ طباعة جميع المطبوعات الخاصة بالحملة ورسم وطباعة الأوراق والبطاقات والعلامات والرموزالمختلفة للناخبين وللمرشحين وكانت مبسطة ومختلفة للجنوب عنها في الشمال نسبة لضعف الوعى والتعليم

---

"Mr. Buchanan" كان مديرا للحكومة المحلية والتى أنشئت كمصلحة تابعة للسكرتير الإدارى بعد صدور تقرير مارشال Marshaal Report فى عام ١٩٤٨م وكان بدرجة مدير مديرية .

بالجنوب وإرسال جميع تلك الانواع والانماط المختلفة من البطاقات والعلامات والرموز المتباينة الى كبار ضباط الإنتخابات بالمديريات المختلفة بناء على الأعداد المسجلة للناخبين فى المرحلة الأولى ثم للمرشحين في المرحلة التالية ، وقد تمت جميع عمليات الإنتخابات فى جميع أنحاء السودان بكل كفاءة وحسن أداء مما جعل المستر سوكومارسن يكتب عنى تقريرا قال فيه أنى أديت تلك العملية دون شعرة من الخطأ :"He executed the whole process without a hitch".

وفى أواخر عام ١٩٥٣م إنتهى إجراء أول إنتخابات برلمانية فى السودان فاز فيها بالأغلبية الحزب الوطنى الإتحادى بزعامة الرئيس إسماعيل الأزهرى الذى أصبح فى أول يناير ١٩٥٤م أول رئيس وزراء سودانى ووزيرا للداخلية . وعليه وفى ١٩٥٤/١/١م تغير إسم مكتب السكرتير الإدارى ليكون " وزارة الداخلية " وقد الغى القسم السياسى الذى كنت أعمل فيه على أساس أن تلك الاعباء أصبحت ضمن مسئوليات الحزب الحاكم وبذلك تغيرت وظيفة ذلك القسم ليصبح " القسم البرلمانى " ، فبالإضافة الى تنفيذ متطلبات قانون الصحافه والمطبوعات وكتابة التقرير الشهري عن السودان Sudan Monthly Record كانت مسئوليتى الرئيسية هى تجهيز وإعداد الردود على الأسئلة البرلمانية التى تقدم الى وزير الداخلية السيد إسماعيل الأزهرى الذى عملت معه بصفة مباشرة على الرغم من أنى انتمى لأسرة انصارية وهو يعرف ذلك حق المعرفة وكان عليه رحمة الله رجلا عظيما وزعيما عملاقا بكل ماتحمل هذه الكلمات من معان إذ كان نهجه وسلوكه ومزاجه يتسم بجميع صفات القيادة وفى مقدمتها التواضع الجم والأبوة والمعرفة الغزيرة .

عند بزوغ فجر أول يناير ١٩٥٤م كان السكرتير الإدارى بالإنابة والذى تغير إسم وظيفته لتصبح الوكيل الدائم لوزارة الداخلية هو المستر بيتون Mr A.C. Beaton والذى كنت قد قابلته خلال فترة تدريبى في عام ١٩٤٤م إذ كان باشمفتش مركز كسلا وكان نائبه هو المستر قاوين بل فيما بعد السير قاوين بل Sir Gawain Bell الذى سبق أن أرسل خلال عام ١٩٥٣م لفترة وجيزه الى لندن للتعرف بصفة عامة على النظم البرلمانية ، وبعد إفتتاح مجلس النواب في السودان وبدء العمل بالنظام البرلمانى طلبنى بمكتبة وشرح لى طريقة الرد على الأسئلة البرلمانية فقال :

« تكتب السؤال ، ثم تتصور بتعمق الأسئلة الفرعية المتوقعة بعد الرد الأساسى ، وترسل كل تلك الأسئلة الى جهة الإختصاص وعادة بواسطة مدير المديرية المختص ، وعند وصول الرد تبدأ بكتابة الرد على السؤال الأساسى بأقل كلمات ممكنة واذا أمكن وبناء على صيغة السؤال نفسه يكون الرد بكلمة وأحدة مثلا نعم أو لا ، وتضع أمام السيد الوزير الردود علي جميع الأسئلة الفرعية المتوقعة بناء على تصور خصب وينبغى أن يتضمن ذلك كل المعلومات والإحصائيات حتى يتمكن السيد الوزير من الرد على جميع الأسئلة الفرعية المتوقعة ، فاذا ماخرج العضو عن نطاق تلك الأسئلة الفرعية التى أعدت الردود عليها فعلى السيد الوزير أن يرد قائلا : " هذا سؤال جديد يمكن تقديمه بالطريقة العادية " .

**السودنة :-**

خلال عام ١٩٥٤م وبعد قيام الاجهزة الدستورية الديمقراطية وهي :

القضاء ، مجلس النواب ، مجلس الشيوخ ، مجلس الوزراء . تم قيام اللجان الدستورية الآتية :-

١ - لجنة الحاكم العام ٢ - لجنة السودنة ٣ - لجنة الإنتخابات
الأولى تكونت من عضوين يمثلان الحكومتين البريطانية والمصرية مع الحاكم العام .
والثانية تكونت من عضو بريطانى وآخر مصرى وثالث سودانى هو الدكتور إبراهيم أبوعكر
وتكونت لجنة اللإنتخابات من سودانيين برئاسة السيد حسن على عبد الله .

كانت لجنة السودنة تبحث المبادىء العامة والطرق التى تتم بها السودنه وقد علمنا أن النية العامة للبريطانيين كانت تتجه نحو سودنة وظائف السيادة كالقضاء والجيش والإدارة والشرطة والسجون وإستمرار الموظفين البريطانيين الفنيين بمواقعهم الى أن يتوفر العدد الكافي من السودانيين لملء تلك المواقع ولكن كما علمنا ، فقد حدثت بعض المشادات والإختلافات فى لجنة السودنة جعلت البريطانيين يجمعون علي أن يغادروا جميعا السودان وقد حدث ذلك بالفعل ، ونتيجة لذلك فقد كان عدد السودانيين المؤهلين لملء مناصب البريطانيين غير كاف وبالنسبة للإداريين بصفة خاصة فقد كون السيد رئيس الوزراء ووزير الداخلية السيد إسماعيل الأزهرى

لجنة من بعض السودانيين برئاسة السيد الدرديرى نقد عليه رحمة الله لدراسة كيفية سودنة المواقع الإدارية ، وقد وجدت تلك اللجنة بعد الدراسة ، أنه إذا أريد لجميع وظائف الإداريين البريطانيين أن تسودن فلا مفر من ترقية بعض الإداريين الى درجتين أعلى فمثلا ترقية عدد قليل من المفتشين الى مناصب المديريين متخطين بذلك منصب نائب المدير وكذلك ترقية بعض مساعدى المفتشين الى مناصب نواب المديرين متخطين بذلك منصب مفتش المركز ، وعليه فقد أوصت تلك اللجنة بتخفيض درجات بعض المواقع حتى لا يرقى أي إدارى الى أكثر من درجة وأحده لضمان الحصول على التجربة وحسن الأداء وكفاءته مستقبلا . مما يشير الى ويدل على الاهتمام البالغ فى تلك العهود بأهمية الخبرة ودورها فى رفع مستوى الاداء الحكومى .

بناء على ذلك فقد تم تخفيض درجة المواقع الآتية :-

مدير مديرية الخرطوم ليكون في درجة نائب مدير مديرية معتمد بورتسودان ليكون في درجة مفتش مركز نائب مدير مديرية كسلا يكون فى درجة مفتش مركز بدلا من درجة نائب مدير مديرية نائب مدير مديرية الخرطوم ليكون في درجة مفتش مركز .

مديرية النيل الازرق يكون بها نائب مدير مديرية وأحد بدلا من إثنين وهكذا حدث التخفيض وليس الترفيع كما حدث فى جميع مواقع الخدمه المدنية والعسكرية بعد عام ١٩٧١م والى اليوم وبهذه الطريقة أمكن ملء جميع المواقع الإدارية على أساس ترقية كل إدارى الى درجة وأحدة فقط الى الأمام إمعانا فى ضمان كسب الخبرة وعدم التسرع فى سبيل الكسب الشخصى أو السودنة الزائفة وهى كما هو واضح ، مفهوم على نقيض ما ذهب إليه زميلنا جعفر محمد على بخيت عليه رحمة الله حينما إبتكر أقصوصة القفز بالعمود التى حطم بها الحماس الإدارى والتنافس المشروع بين الإداريين وإنهارت الروح المعنوية لدى الغالبية العظمى من أبنائنا الإداريين من أجل قفز عدد محدود ممن أعجب بهم زميلنا الدكتود جعفر عليه رحمة الله وقد كانت الخطوة كارثة على من تم تخطيهم وعلى كثير ممن قفزوا انفسهم .

تم إعلان كشف السودنة للإداريين وقد تضمن نقلى كباشمفتش لمركز شرق النوير بمديرية أعالى النيل وعاصمته الناصر ، وبمناسبة السودنة أود أن أوضح الآتى :

قبل أن ينال السودان إستقلاله كان نظام الحكم وإدارة البلاد مرتكزا على أساس أن باشمفتش المركز فى المركز ومدير المديرية في مديريته هو ممثل الحكومة والرئيس على جميع الأجهزة الحكومية الأخرى على نحو جازم وقاطع لاريب عيه (©absolute ، وكان† جميع رؤساء المصالح المحليين معترفين بذلك الوضع إعترافا كاملا على أساس أنهم جميعا فى حالة مسئولية مشتركة وسياسة معلومة لايحقق نجاحها إلا التوافق مع ذلك النهج الرئاسى والتنسيقى، وكانوا أحيانا يرمزون الى الضابط التنفيذى الأول بالمجلس البلدى أو الريفى مثلا بالنسبة لزملائه المهنيين الآخرين فى الصحة والتعليم والهندسة الخ (as the first among his equals) أي الضابط الأول بين زملائه .

فلما حدثت السودنة بدرت ظاهرة التمرد على ذلك النهج ولكنه لم يكن بطريقة أو الى درجة سببت الإختلال في تسيير الأمور بل كانت في معظمها حالات فردية وكان أظهرها الإحتكاك بين بعض مديري المديريات ورصفائهم قمندانات الشرطة السودانيين وكثيرا ما كانت الإختلافات حول مسائل ليست كبيرة مثل سلطات الجزاءات والرفت من خدمة الشرطة وغيرها من تلك التفاصيل في السلطات التى كان من الميسور تجاوزها بشىء من التفاهم والتسامح ، أما بالنسبة لتجربتى الشخصية فبحمد الله كانت الأحوال سمن على عسل أينما عملت ، ففى مديرية أعالى النيل التى عملت بها مباشرة بعد السودنة كانت العلاقات حسنة للغاية بين مديرنا السيد محمد عثمان يسن عليه رحمة الله والقمندان الزميل أحمد محمد عواض ، ولما نقلت الى مروى كان نهج المدير السيد ميرغنى الأمين الحاج أحمد عليه رحمة الله كالوالد مع القمندان السيد أحمد الوداعة عليه رحمة الله ، وفى كتم الذى كان آخر مركز أعمل به كان السيد شيخ العرب المدير على أبوسن عليه رحمة الله أبا للجميع وصديقا شخصيا لقمندان مديريته الأخ عثمان زين وكذلك كان الحال مع خلفه الأخ أحمد مكى عبده الذى خلف السيد على أبو سن .

أما أنا شخصيا فكنت في أقصى حالات الود والصداقة والأخاء مع جميع قمندانات الشرطة ممن عملوا معى بالإقليم الشمالى وهُم الأخوة : سليمان عثمان متولى (أبوداؤد) واحمد كرار النور عليه رحمة الله ويحيى حسين أمد الله فى عمره والرشيد أحمد جلى عليه رحمة الله وعصمت معنى أمد الله فى عمره ومحمد أحمد عبد الرحمن أمد الله فى عمره .

ولا غرو أن فكرة المجلس التنفيذى فى مستوى المديرية ، التى شرعها قانون إدارة المديريات ١٩٦٠م،والتى إبتدرها المدير السيد على أيوسن وأبتكرها منذ الخمسينات فسبق مشروع قانون ١٩٦٠م ، كانت خطوة إيجابية لتخفيف حدة تلك الإحتكاكات الفردية فى مستوى المديريةحيث أصبحت المسئولية الإدارية مشتركة فى مستوى المديرية وأنى أناشد القائمين بمسئولية حكم البلاد خلق نفس الجهاز فى مستوى المراكز حتى تصبح المسئولية مشتركة على جميع المستويات .

# الباب السادس

## مركز شرق النوير

## أغسطس ١٩٥٤ - ديسمبر ١٩٥٦م

وصلنا الى المرحلة الواقعية لسودنة الوظائف فى السودان ، وكان تحديا كبيرا وإمتحانا عسيرا ، وتقديرى إننا جميعا أبناء ذلك الجيل من أطباء ومهندسين وبياطرة وصيادلة وزراعيين وضباط جيش وشرطة وسجون وإقتصاديين وإداريين وغيرهم من المهنيين ، قد تخطينا بشجاعة وثقة وقوة وكفاءة ذلك التحدى الكبير ونجحنا نجاحا ممتازا رائعا فى ذلك الإمتحان العسير .

لم يكن ذلك التحدى سهلا فى شمال السودان حيث أن الرأى المستنير فيه كان ينتظر أداء إداريا ليس أقل مستوى من الأداء البريطانى ولكن من الناحية الأخرى لم يكن تحديا صعبا حيث أن الإداريين البريطانيين فيه كانوا يتوقعون ذلك المصير منذ إنتفاضة مؤتمر الخريجين والمظاهرات والإنتفاضة السياسية فى الشمال عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥م .

أما فى الجنوب فقد كان التحدى عسيرا وقاسيا إذ أن القائمين بالأمر فيه من البريطانيين متشبثين بمقاعدهم فيه الكثيرون منهم لم يؤمنوا أو يقتنعوا بمبدأ السودنة وذلك للتغيير المفاجىء الذى حدث عند عام ١٩٤٧م بعد مؤتمر جوبا ، وذلك نسبة لتمسكهم بما أسموه « سياسة الجنوب » " Southern Policy والتى كانت ترمى لفصل جنوب السودان عن شماله ، وكان هؤلاء واستمروا يأملون بحدوث المعجزة بمساعدة الجنوبيين أنفسهم وارجاع عقارب الساعة إلى الوراء بمواصلة ر بقائهم هناك . وربما كانت المؤامرات التى حيكت فى تلك المرحلة من ضمن المسببات الكبيرة فى حدوث تمرد القوات المسلحة الجنوبية ونزيف الدماء الذى حدث من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٧٢

عند إعلان السودنة تم اختيار السيد عبد العزيز عمر الامين امد الله فى عمره مديرا للمديرية الاستوائية والسيد داؤد عبد اللطيف ، عليه رحمة الله مديرا لمديرية بحر الغزال والسيد محمد عثمان يس رحمة الله مديرا لمديرية اعالى النيل والسيد احمد حسن الضو أمد الله فى عمره نائبا له .

## مديرية اعالى النيل

... بهذه المديرية تسعة مراكز منها الرنك وينتيو اللذان سودن مفتشيهما السيدين عبد السميع غندور ومحمد الحسن عبد الله اللذان كانا هناك قبل السودنة ، أما بقية المراكز السبعة فقد حضر مفتشوها من الشمال سويا بالقطار من الخرطوم وبالباخرة من كوستى الى ملكال فى شهر أغسطس من عام ١٩٥٤ وهم : -

| | |
|---|---|
| ١ - كرار احمد كرار | مركز بيبور |
| ٢ - عثمان عبد الله | مركز بور |
| ٣ - فضل عبيد ثم النذير حمد | مركز كدوك |
| ٤ - حسن دفع الله | مركز فنجاك |
| ٥ - حسين محمد احمد شرفى | مركز شرق النوير |
| ٦ - الطيب الحارث | مركز ملكال |
| ٧ - خالد حمد الملك ثم عز الدين شبيكة | مركز اكوبو |

بالاضافة إلى مركز قمبيلا الذى تسلمه السيد عثمان عبد الرحيم وسلمه للسلطات الاثيوبية يوم رفع الاعلام السودانية على ساريات المراكز فى أول يناير ١٩٥٦.

خلال اغسطس ١٩٥٤م قام أولئك المفتشون السبعة سويا بالقطار من الخرطوم الى كوستى ومن هناك بالباخرة إلى ملكال - واثناء رحلة الباخرة إلى ملكال ، والتى استغرقت بضعة أيام ، تحدثنا كثيرا حول ما ينتظرنا من تحديات وأورد البعض قصصا تحكى عن مؤامرات يقال أنها تحاك بالجنوب لحدوث انهيار دستوري يكون داعيا لنقض اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان بين دولتى الحكم الثنائى إلى غير ذلك من تبادل الأخبار والأفكار مما جعل الواحد منا يقدم على التجربة بكثير من التخوف والتوجس يصحبه قدر غير قليل من الثقة بالنفس والوطنية . وما حصلنا عليه حتى ذلك الوقت من معرفة وممارسة وخبرة وإدراك إدارى واع ، وبذلك الشعور المزدوج وتلك المشاعر الوطنية المتأججة المشوبة بالحذر ، وصلنا الى ملكال عاصمة المديرية .

كما ذكرت فان مديرية أعالى النيل تتكون من تسعة مراكز وتوزيع القبائل فيها كما يلى : -

قبيلة النوير : وهى صاحبة الأغلبية وتسكن فى مركز شرق النوير ( الناصر ) ومركز غرب النوير (بنتيو ) ومركز فنجاك ومركز أكوبو .

قبيلة الدينكا : وتسكن فى مركز بور ومركز الرنك وجزء من مركز ملكال .

قبيلة الشلك : وتسكن في مركز كدوك وجزء من مركز ملكال وهى القبيلة صاحبة الأغلبية بمركز ملكال وزعيمها القبلى يطلق عليه إسم «الرث» ."The Shuluk Reth"

قبيلة المورلى : وتسكن في مركز بيبور كما أن بالمديرية أعداد قليلة من قبيلة الأنجواك بمركز ملكال ومركز شرق النوير ومركز اكوبو ولكن غالبية هذه القبيلة تسكن بالأراضى الأثيوبية المتاخمة لمركز شرق النوير وغالبا على ضفاف نهر البارو والذى هو إمتداد لنهر السوباط في السودان وكذلك على الحدود الاثيوبية مع مركز اكوبو .

بعد قضاء بضعة أيام بملكال زودنا خلالها بمعلومات أساسية عن مراكزنا وقرأنا بعض المكاتبات عنها برئاسة المديرية توجه كل منا الى مركزه .

تحركت من ملكال بالباخرة ووصلت في مدينة الناصر في بداية شهر سبتمبر من عام ١٩٥٤م ، وهى مدينة صغيرة تمتد في شريط ضيق عرضه أقل من كيلو متر واحد على شاطىء نهر السوباط الذى يتغير إسمه عند نقطة الحدود السودانية - الأثيوبية (عند الجكو) ، فيصبح إسمه نهر البارو .

وفي الناصر لم أجد باشمفتش المركز الكابتن رينى "Captain Reneiç الذى نقل†بطائرة الى لندن قبل شهرين حيث لدغه ثعبان ضخم ، ووجدت مساعده المستر دننق " MR. Deningيسكن بمنزل الباشمفتش . فسكنت بإستراحة المركز إذ يوجد خفير يساعدنى فى اقتناء ما أحتاج إليه من مأكولات وغيرها حيث لم يكن معى خادم منزل على أساس تعيينه محليا .

قابلنى المستر دننق بترحاب واتفق معى على برنامج محدد لتسليمى المركز كما يلى : -

سبتمبر ١٩٥٤م :

الأسبوع الأول : يقضيه معى بمكاتب المركز يشرح لى طريقة الأداء بالمركز.

الأسبوع الثانى : أقضيه بمفردي بالمركز وهو بمنزله يكتب مذكرات التسليم والتسلم . وكانت تلك هي أول مرة تكتب فيها مذكرات تسليم لذلك المركز منذ سنة ١٩١٤م حيث كانت الطريقة المتبعة آنذاك أن يبقى مساعد المفتش مع الباشمفتش في المركز لفترة ثلاثة الي خمسة سنوات يكون خلالها قد عرف المركز وتعلم لغة النوير فيستلم المركز ويتقاعد الباشمفتش الذي غالبا ما كان أحد ضباط الجيش البريطانى ، كما هو الحال فى معظم مراكز جنوب السودان وكان يطلق عليهم تسمية « نبلاء المستنقعات » : :"The bog Barons" وعادة يقضى الواحد منهم حوالى عشرة سنوات كباشمفتش بالمركز ثم يتقاعد .

الأسبوع الثالث : نقضية سويا بالمركز ومذكرات التسليم بيدى أقرأ فيها وأسأل أو أستفسر عن أية نقطة أو مسألة وأناقشه حول مسائل أخرى لزيادة الاستيضاح ونستمر كذلك الى أن يغادرنا خلال الأسبوع الرابع أو الخامس الى بلاده .

وفى خلال الأسبوع الأول قدمنى المستر دننق الي رئيس محكمة الناصر « يورديت بوب » "Purdet Bup" وأعضاء محكمته وبعد بضعة أيام قدمنى الي رئيس محكمة أولانق « ديو قاى » "Diu Gai" وأعضاء محكمته الذين وصلوا من منطقة أولانق لمقابلة المفتش الجديد .

وينقسم مركز الناصر إداريا الى قسمين ، القسم الغربى ويسكنه النوير « قارجوك » "Gatjok" والقسم الشرقى المتاخم لاثيوبيا ويسكنه أبناء عمومتهم النوير « قارجاك » "Gat jak" وكلمة (Gat) معناها بلغة النوير (أبناء) ولكل من القبيلتين عدة فروع لكل فرع عمدة وبضعة مشايخ – وهناك محكمتان لكل قسم هي ، الناصر وأولانق للقرجوك ( المنطقة الغربية ) "والثويج" "ويوم" للقارجاك ( المنطقة الشرقية ) ورئيسى محكمتيها هما « روت قواندونق » "Rwot Gwandong" ودوب بيشوك "Dwob Bicuk" الذى كان يعانى من آلام شبه مستديمة فى صدرة فكنت أحضره معى الى أمدرمان أثناء إجازاتى السنوية حيث يسكن معى بمنزل والدتى بأمدرمان ويتلقى علاجا يحسن كثيرا من حالته الصحية وقد كنت معجبا به فقد كان رجلا ذكيا أمينا عادلا يبدى رأيه بكل

شجاعة فى كل الامور قوى الشخصية ومفيدا للغاية فى الإجتماعات القبلية التى تخص القبائل الأخرى .

كنت سعيدا للغاية وزالت عنى المخاوف نسبة للطريقة التى خطط بها المستر دننق لتسليمى المركز ، ولكن فى أخريات أيامه بالناصر حدث مالم يكن فى الحسبان وبطريقة لاشعورية نابعة من حسى الإدارى وجدت أنى أسيطر على مقاليد الأمور بالناصر « بانقلاب عسكرى »

## استلام مركز الناصر بانقلاب عسكرى :

بعد حوالى أسبوعين بالناصر والأمور تسير على ما يرام بالنسبة لاستلامى لأعباء المركز وصل الى الناصر المشايخ الكبار الاربعة للقارجاك (Gatjak) فى عصر أحد أيام السبت وهم :

السلطان روت قواندونق والسلطان كير بور والسلطان ( ؟ ) والسلطان دوب بيشوك (والذى أصبح فيما بعد من أعز أصدقائى) . وقد وصلتنى معلومات أنهم زاروا المفتش المستر دننق "Mr.Dening" بمنزله فى المساء وقضوا معه وقتا طويلا ولم يكن ذلك أمرا يؤخذ ضدهم حيث أنهم لم يتعرفوا علي آنذاك .

فى صباح الأحد ، وكان يوم عطلة ، ذهبت الى المكتب لمواصلة قراءة مذكرات التسليم والتسلم ، الذى كان كتابا كاملا ، وهناك حضر الى مكتبي المستر دننق ومعه المشايخ الاربعة وبعد التحية قدمنى إليهم وقدمهم الي باسمائهم ومواقعهم فحيونى وبدا عليهم الغضب والتوتر وجلسوا علي أريكة طويلة وجلس قبالتهم المستر دننق ومرت بضعة دقائق من الصمت المشوب بالتوتر الملحوظ ثم بدأ أولهم يخاطبنى - فقال مامعناه : « لقد سمعنا بأن كل الناس أصبحوايحكمون أنفسهم وذلك هو سبب قيام ( كيذور Keidhwor) . وهي كنية ، ( أسم ثور بوصف معين ) ، يطلقونه عادة على الباشمفتش وإسم آخر علي المفتش . ولذلك وبما أن أمك تختلف عن أمنا فأنت تماما مثل " كيذور" ولذلك ينبغى أن ترحل أنت أيضا كالمستر دننق الى بلدك !» فاندهشت وأنا أنظر اليهم صامتا ولكنى كنت متماسكا . فابتدر الحديث ثانيهم قائلا : لم تسألنا عن الأسباب التى نطلب منك من أجلها ان ترحل وترجع الى بلدك وهنا رددت قائلا :

هذا جميل جدا ، أريد أن أسمع الأسباب فرد الثالث قائلا : (أنت لا تستطيع معرفة أداء هذه الأوراق التى أمامك مثل "كيذور" وبعدها قال رابعهم "وهنا عندنا المفتش يعرف لغتنا وأنت لا تعرفها ويصعب عليك حل مشاكلنا" ثم رجع الاول يتكلم قائلا "ولدينا مشاكل عويصة بيننا وبين أهلنا القاطنين فى البر الثانى بأثيوبيا وأنت لا تستطيع حلها" وتكلم الثانى قائلا : "ولكل هذه الأسباب نحن نطلب منك أن ترجع فورا إلى بلدك" . فتمالكت نفسى وحاولت ان أشرح لهم بمستوى فهمهم الظروف التى أتت بى الى ذلك الموقع وأردفت قائلا لهم ولكن وبما أنكم زعماء القوم وذاك رأيكم فسوف أبلغ به الحكومة بملكال حتى تسمح لى بالرجوع للخرطوم . فسرهم ما قلته لهم وأحسوا بأنى كنت جادا فيما قلت وردوا طالبين بالإسراع فى مخاطبة ملكال لتنفيذ مطلبهم فقلت لهم حاضر . وسأبعث الخبر الى ملكال الآن .

وأخيرا طلبوا منى صرف مرتباتهم عن فترة الخريف فأخبرتهم بأن اليوم إجازة والصراف غير موجود وسوف تصرف لهم غدا فإحتجوا بشدة وقالوا أنهم بالمدينة وليس لديهم ما يصرفونه على مأكلهم أو غيره ولا بد لهم من الصرف فورا . وفى هذه اللحظة مر بخاطرى شريط سريع مما ينبغى إتخاذه من إجراء فرددت عليهم طالبا الحضور فى الرابعة مساء عند موضع الخزينة وهى بنفس المبانى التى بها القرقول والحراسة والسجن وعلى ذلك انصرفوا وأثاروا الرعب فى السوق بين التجار الشماليين الذين بدأ بعضهم فى الهروب وبعضهم فى الإختفاء وبلغتنى تلك الاخبار .

وبعد خروج السلاطين الأربعة والمفتش المستر دننق من مكتبى ذهبت لمكتب التلغراف الذى كان مجاورا لمكتبى . ورغم أنه يفتح عادة لمدة ساعة واحدة فقط أيام الأحد (من التاسعة الى العاشرة صباحا) فقد وجدت المكتب فاتحا وبه وكيل التلغراف وهو زميل قبطى إسمه بطرس . وعلى الفور كتبت برقية طويلة الى مدير المديرية بملكال شرحت فيها ، بالشفرة (لغة سرية) ، ما حدث وطلبت إرسال دعم عاجل بقوة كافية من الشرطة الخيالة (السوارى) التى كان وجودها مهما للغاية فى تلك البلاد حيث أن النوير يتهيبون الخيل الى أبعد الحدود .

ثم ذهبت الى مكان سكنى بالاستراحة فى منتصف النهار وأرسلت لاستدعاء الباتجا ويش (شرطة) بخيت أوار وهو من قبيلة المورلى بالإستوائية . حيث شرحت له الموقف الامنى .

وتصرف السلاطين الاربعة بسوق الناصر ونتائجه ، وبعد أن تباحثنا حول الموقف واستعراض قوة الشرطة بالمركز ، وجهته باتخاذ الإجراءات الآتية : -

(أ) إمداد عربتي المركز "الكومر" بالوقود الكافي (ملء الصهاريج بالوقود مع وضع كمية من الاحتياطي بكل سيارة) وتجهيزها أمام القرقول فورا .

(ب) إصدارالتعليمات لجميع افراد القوة (حوالي الثلاثين شرطيا) ليتجمعوا ويكونوا جاهزين بكامل ملابسهم ومع كل منهم سلاحه وخمسين طلقة ويصطفوا في الرابعة إلا ربع عصرا تماما أمام القرقول.

(ج) بعد وصولي وصرف التعليمات توزع القوة في نقاط متفرقة في انحاء المدينة حددتها له .

(د) أكون أنا في إحدى عربتي الكومر والباتجاويش في الأخرى وعلى كل منهما إثنين من رجال الشرطة بأسلحتهم وذلك للطواف المستمر على كل ارجاء المدينة وحولها .

فرد على قائلا « حاضر جنابك » وحياني وانصرف . وفي حوالي الساعة الرابعة إلا ثلث ، وبعد اداء صلاة العصر ، أخذت لفافة بداخلها ملابسي الرسمية وارتديت قميص وبنطلون (ملابس ملكية) وتحركت من الاستراحة ماشيا علي قدمي ووصلت موقع القرقول قبل الرابعة بدقائق ودخلت حجرة الحرس وارتديت الملابس الرسمية ووقفت أمام الطابور ثم تقدم نحوى الباتجاويش بخيت قائلا "تمام أفندم" فتحدثت الي رجال الشرطة شارحا لهم اسباب تلك الإجراءات وأن المقصود منها هو إظهار القوة والسلطة فقط والحفاظ علي الامن وصرفت العديد من النصائح أهمها عدم التهور وعدم إستعمال السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس وأنى والباتجاويش سنكون في حالة تجول مستمرعليهم للرد علي أي إستفسار . وبعد ذلك حضر السلاطين الأربعة لاستلام مرتباتهم كما أخبرتهم في الصباح فاصدرت التعليمات بالقبض عليهم ووضع كل منهم في زنزانه وقد نفذت التعليمات تماما ولم يقاوم أى منهم لانهم كانوا غير مسلحين وفى مواجهة ثلاثين شرطيا مسلحا . من حسن الحظ أن كان كل أفراد الشرطة ماعدا إثنين من القبائل الإستوائية إذ كانت السياسة البريطانية هى عدم تجنيد النيليين (الدينكا والنوير والشلك) فى القوات النظامية لانهم ، حسب رأي البريطانيين ، بطبيعتهم البيولوجية

معجبين بأنفسهم وغير مطيعين وبالتالي لايصلحون للعمل فى مواقع تقتضى الضبط والربط والانضباط.

بعد ذلك وزعنا الرجال على النقاط المتفرقة فى أنحاء المدينة المختلفة وبدأ الطواف المستمر بالمدينة بعربتي الكومر . وأصبحت الاحوال هادئة للغاية وخيم على المدينة هدوء شديد . وأمرت شيخ المدينة ، خلال طوافى ، أن يخطر السكان بالتزام البقاء بمنازلهم عند المغيب (حظر تجول) فى حوالي السادسة مساء رجعت الى الإستراحه وأديت صلاة المغرب ومعى الباتجاويش بخيت فحضر لى المستر دننق ومعه سلطان المنطقة ورئيس محكمتها « بورديت بوب » وبعض مساعدية من العمد والمترجم تواج ريت .

ودار نقاش طويل بيني وبين المستر دننق وكنت منفعلا فى بعض الاحيان وأنا أرد على أسئلته وكان المترجم يترجم مايدور بلغة النوير والسلطان ورجاله صامتون يستمعون الى أن وصل قوله "تحت أي مادة من مواد القانون وضعت أولئك السلاطين بالحبس؟" فرددت عليه قائلا : "تحت مادة شن الحرب على الحكومة وهي مادة الحكم فيها بالإعدام" وهنا تدخل السلطان بورديت بوب . وكان رجلا عاقلا وحكيما قوي الشخصية بين أهله . وقال "هذا أمر خطير . يامستر دننق أنت الآن أذهب الى منزلك وأتركنا مع مفتشنا فأذعن المستر دننق وذهب فشعرت براحة عجيبة وأنتصار ثم بدأ السلطان بورديت بوب يرجونى أن اطلق سراح زملائه سلاطين القارجاك ملتزما أن يقدمهم للمركز فى صباح اليوم التالى . ولمحتها فرصة سانحة كي أبدأ تعاملى مع القادة الذين سوف أعتمد عليهم ويتعاونوا معى ، أبدأ معهم باللين والمرونة فوافقت وأمرت البتجاويش بخيت أن يذهب مع السلطان ومساعديه الى القرقول ويطلق سراح السلاطين الأربعة الذين قضوا الليلة بمنزل السلطان الراجح العقل بورديت بوب فى أطراف مدينة الناصر، كما مر الباتجاويش على جميع النقاط وأمر رجال الشرطة بالرجوع الى القرقول لتسليم أسلحتهم وذخيرتهم والإنصراف إلى منازلهم لأن السلطان بورديت بوب إلتزم بضمان حفظ الأمن فى تلك الليلة بواسطة خفرائه . وهكذا أصبح الصبح ومقاليد الأمور بيدى والأمن فى منتهى الإستقرار عن طريق انقلاب عسكرى محكم ابيض تمت كل فصوله بدون إطلاق رصاصة واحدة . وكانت تلك بداية تسلمى الحقيقى الواقعى لمقاليد الأمور بمركز شرق النوير .

وفى صباح اليوم التالى حضر السلطان پورديت بوب كوعده إلى المركز ومعه السلاطين الأربعة فوجهته بترتيب اجتماع جماهيرى كبير فى نفس ذلك الصباح ضم سلاطين المنطقة حول مدينة الناصر والمشايخ والخفراء وجمع كبير من المواطنين . وجلسنا جميعا تحت شجرة وارفة وظليلة وبجانبى السلطان "يورديت بوب" والمترجم "تواج ريت" وتحدثت طويلا الى المجتمعين الذين استمعوا باهتمام شارحا لهم كل الظروف التى أتت بى اليهم وأنه ليس هناك مانع إطلاقا من أن يحل مكانى أحد أبناء النوير عندما ينال نفس التعليم والتدريب والخبرة التى أحرزتها أنا . وتكلم أيضا السلطان العظيم "بورديت بوب" مرحبا بى ومشيدا بموقفى فى اليوم السابق أزاء سلاطين " القارجاك " الاربعة والذين بدأت صلتهم الحميمة بل وصداقتهم معى مباشرة عقب ذلك اللقاء الجماهيرى حيث تسلموا رواتبهم وسجلوا لى مع السلطان "بورديت بوب" زيارة بالإستراحة فى مساء نفس اليوم وكانت زيارة ودية تبادلنا خلالها عبارات المودة والصداقة والتفاهم المتبادل .

أما المفتش المستر دننق فلم يغادر منزله ولم أزره بعد ذلك اليوم الى أن وصلت الباخرة من اكوبو بعد يومين أو ثلاثة حاملة مفتش البيبور ومفتش واكوبو فذهبت اليه قبل وصول الباخرة وودعته .

## ركائز إستلام مركز شرق النوير

يحتوى ذلك المركز أساسا على قبيلة النوير وأقلية من قبائل "البرون " الذين يسكنون فى منطقتي "كقلى" "والداجا" على الحدود السودانية الإثيوبية شرق نقطة الجكو وهى آخر نقطة على نهر السوباط حيث يبدأ بعدها نهر البارو الذى ينساب نحو إثيوبيا وتقابلها من الضفة الأخري لخور الجكو (المتفرع من نهر البارو) نقطة الشرطة الاثيوبية .

النوير قوم نيليون يختلفون إختلافا جذريا فى دينهم وعاداتهم وتقاليدهم وأساليب حياتهم عما عرفناه فى القبائل الشمالية ولذلك كان لابد لي من الإعتماد على ركائز معينة أتعرف عن طريقها على أولئك القوم وأسبر غورهم وكانت الركائز هى : -

١ - مذكرات التسليم والتسلم التى أعدها المستر دننق "Mr.Dening" وكانت جيدة ووافية.

٢ - كتاب ضخم عنوانه « النوير » " THE NUER" كتبه العالم البريطانى المعروف فى علم الاجناس الذى عاش سنوات وسط النوير وإسمه " Evans Pritchard"وقد كان حقا كتابا جيدا قيما مفيدا الى أبعد الحدود يتحدث عن النوير وطبيعتهم وعاداتهم وأساليب حياتهم وقوانينهم العرفية بمحاكمهم الأهلية وطقوسهم الدينية وتاريخهم .وقد أفادني لابعد الحدود فى التعرف على مداخل تلك القبيلة التى قدر لى أن أحكمها وقد قرأت ذلك الكتاب بامعان مرتين وعند مغادرتى المركز أهديته لخلفى السيد الحاج ابو شره رحمة الله عليه .

ومن البداية كان إهتمامى موجها نحو تلك الجوانب التى ذكر لى سلاطين "القارجاك" الأربعة بأنى سوف أكون عاجزا عن أدائها وهى : -

(أ) المكاتبات

(ب) حل مشاكل الحدود

(ج) تعلم لغة النوير

(د) المأموريات مشيا على الأقدام .

فالمكاتبات وحل مشاكل الحدود كانت مسائل إدارية وكنت واثقا من تمكنى منها . ولذلك فقد بدأت بدراسة لغة النوير واعتمدت على الآتى : -

١ - ملف يحتوى على أجرومية لغة النوير "Nuer Grammer" وملف آخر به معانى الكلمات وجمل أعده المفتشون البريطانيون خلال الاربعين سنة التى حكموا فيها المركز . وكان ذلك من آثارهم المحمودة .

٢ - دروس مسائية يدرسنى خلالها المترجم الشاب "تواج ريت " نظير راتب أدفعه له لتعلم لغة النوير .

٣ - عينت إثنين من أبناء النوير ليعملوا معى كخدم بالمنزل وكنت أحاول أن اتفاهم معهم باستمرار بلغتهم .

٤ - تعود الاذن لسماع موسيقى اللغة بالمنزل والمكتب والمحاكم والشارع والسوق وهذا تدريب هام وناجع للغاية في تعلم اللغات .

٥ - خلال رحلة العمل السنوية مشيا على الاقدام لم يكن هناك من أتحدث معه بغير لغة النوير غير المترجم ولذلك كانت فترة تفاهم إجبارية بلغة النوير .

وعليه وبناء على ذلك النمط من الحياة الرامي الى هدف معين والمتسم بالتصميم والعزيمة تمكنت من التحدث بلغة النوير بعد فترة لاتزيد عن السته أشهر ، وعند نقلى من الناصر صرت أتحدثها بطلاقة ولكنى عاجز عن أدائها الآن لعدم الممارسة افترة طويلة جدا وهذا هو شأن كل اللغات كما هو معلوم .

ثم إتجهت الى التحدى الثانى وهو أداء رحلة العمل السنوية مشيا على الاقدام .

فبناء على مذكرات التسليم والتسلم فقد كان الأداء الإدارى بمركز شرق النوير مبنيا علي برنامج زمني سنوي مرسوم ومحدد بناء على ظروف الطقس وتحركات فروع القبائل خلال السنة . وكان ذلك البرنامج كما يلى : -

أولا : يبدأ البرنامج السنوى يوم ٢٦ نوفمبر حيث تصل الباخرة الي الناصر من ملكال حاملة الأخشاب والبروش والحبال ومعدات الحفر وغيرها لإنشاء نقطة الجكو وهي آخر نقطة تبدأ بعدها الحدود الأثيوبية .

ثانيا : بعد يومين أو ثلاثة تتحرك الباخرة من الناصر نحو الجكو حاملة المفتش وما يلزمه من عفش مأمورية مبسط ومأكولاته (الناشفة) لمدة أربعة شهور وخيمتان له ولمترجمه وعدد كبير من الحمالين (حوالى الستين) الذين سيصاحبون المفتش وعفشه وما يلزمهم من ذرة وغيرها من المأكولات فى رحلة الأرجل إلى مناطق "البرون" (كقلى والداجا) على الحدود الاثيوبية .

ثالثا : الأسبوع الأول من ديسمبر الوصول الى الجكو حيث يجد نقطتى البوليس اللتين كانتا أثناء الخريف قد رحلتا الى منطقتى الثويج "Thoij" ويوم "ɛIYom" بداخل دار النوير وصلا الى نقطة الجكو فيبدأ إنشاء مبنى مركز وقرقول الشرطة ومنازلهم . ومحكمتين والإستراحة التى يسكن بها المفتش والشفخانة واستراحات المشايخ وغيرها وكل تلك المنشآت بالأحطاب والقش والحبال التى وصلت بالباخرة من ملكال ويبقى المفتش ومجموعته بالباخرة لبضعة أيام يرحلون بعدها الى مبانى القش وترجع الباخرة الي ملكال .

رابعا : كل عمدة يمد المفتش بعدد معين من الرجال لفتح الطريق ويبدأ هذا العمل بنشاط فورا خلال شهر ديسمبر حيث تكون الأمطار قد توقفت تماما ويحلول فبراير الى أول مارس تكون جميع الطرق الى أرض "البرون" والى الناصر قد فتحت تماما . هذا مع ملاحظة أن فتح الطرق في قسم "القارجوك" يقوم به عمد وسلاطين تلك المنطقة كعمل روتيني كل سنة .

خامسا : خلال ديسمبر يبدأ عمل محاكم الإستئناف ضد أحكام المحاكم الأهلية .ويرأس المحكمة المفتش بعضوية أعضاءمن محكمة أخرى فتجد أن الإستئناف ضد أحكام محكمة "يوم" ينظرها المفتش ومعه أعضاء من محكمة الناصر يكونوا قد وصلوا معه بالباخرة وهكذا الحال بالنسبة لإستئنافات محكمة "الثويج" حيث ينظرها المفتش بعضوية أعضاء من محكمة "أولانق" "Ulang" يكونوا أيضا قد وصلوا بالباخرة مع المفتش من الناصر . وجدير بالذكر أنه من ضمن مباني القش التي يشيدها المساجين يبنى سكن لأولئك السلاطين أعضاء محاكم الإستئناف ويكون معهم عادة زوجاتهم وخدمهم .

سادسا : في أول فبراير يبدأ المفتش رحلته مشيا على الأقدام ومعه المترجم وحوالي ستين حمالا يحملون مأكولاتهم وحاجيات الرحلة فيسيرون مشيا على الأقدام الى نقطة "كقلي" على بعد حوالي٣٥ ميلا ثم الي نقطة "الداجا" على بعد أربعين ميلا أخرى وفي كلا النقطتين توجد نقطة شرطة بها جاويش وأمباشي وثلاثة عشر شرطي حيث يصرف لهم المفتش مرتبات الخريف وأي مبالغ صرفت على فتح الطرق وصيانة مباني الحكومة بالنقطة .

سابعا : يرجع المفتش من منطقة "البرون" الى نقطة الجكو في فبراير بالسيارة الكومر حيث تكون الطرق قد فتحت في ذلك الوقت وأرسلت السيارة من الناصر الى الجكو ومنها الي الداجا.

ثامنا : بعد قضاء بضعة أيام في نقطة الجكو يسافر المفتش بالسيارة الكومرالي نقطة "أجنقمير" في الطريق الي الناصر خلال أوائل مارس ، حيث يكون هناك مؤتمر قبلي لحل المشاكل بين النوير بمركزي الناصر وأكوبو وهناك يحضر مفتش أكوبو وكبار سلاطين مركزه . ويقضي مفتش الناصر حوالي الشهر في أجنقمير للنظر في قضايا الإستئناف ضد أحكام محكمة الناصر . بعضوية سلاطين من محكمتي يوم والثويج . ومن ثم يتجة خلال شهر أبريل ليقضي أياما معدودة برئاسة المركز بالناصر لإستعراض ماوصل من مكاتبات

والرد عليها .

تاسعا : القيام خلال شهر أبريل الي محكمة "اولانق" للنظر فى قضايا الإستئناف ضد أحكام محكمتها بعضوية أعضاء من محكمتي "يوم" والثويج ثم الرجوع الي رئاسة المركز بالناصر.

عاشرا : فى أول مايو يصل بالباخره من ملكال ثلاثة أصناف "Sections" (جمع صنف) من السوارى بقيادة بتجاويش وثلاثة جاويشيه من الخيالة (السوارى) بخيولهم (أربعون حصانا) بالإضافة الى حصان إضافي لركوب الباشمفتش فى رحلة عبر أرض النوير تستغرق حوالي أسبوعين الغرض منها إستعراض القوة أو السلطة أى كما كانوا يعبرون عنها بالإنجليزية "To show the Flag" لتؤكد للنوير وجود الحكومة والسلطة مما يدعوهم للإذعان وإطاعة أوامر الحكومة عن طريق المشايخ والسلاطين .

وتستمر تلك الحملة من السوارى في مسيرة لعدة أيام وقبل وصولها الي نقطة "الداجا" بحوالي عشرة أميال ترجع أصناف السوارى الي الناصر نسبة لوجود ذبابة تؤذى الخيول بعد تلك النقطة ويواصل المفتش رحلته علي الأقدام الى نقطة شرطة "الداجا" حيث يؤدى بعض الأعمال ويصرف للبوليس سلفيات من مرتباتهم خلال فترة الخريف ومن هناك يستقل سيارة "الكومر" الى الناصر بعد أن يؤدى نفس الأعمال الإدارية بنقطة "كقلي" أما شرطة السواري فيرجعون مع خيولهم الي الناصر ومنها بالباخرة الي ملكال .

إحدى عشر : أول يوليو حيث لاتترك الامطار الثقيلة مجالاللعمل يسافر المفتش الى الشمال في عطلته السنوية .

ثاني عشر : يرجع المفتش من العطلة السنوية فى أواخر شهر أغسطس حيث يقضى بضعة أسابيع بملكال يقرأ خلالها تقارير ومذكرات عن المواضيع التي تخص مركزه ويبحث مع سلطات المديرية ورؤساء المصالح الحكومية المختلفة الكثير من المواضيع وما يواجهة من صعوبات ومعوقات . وفي خلال سبتمبر يتحرك بالباخرة الى الناصر حيث تبدأ دورة العمل السنوية العادية مرة أخرى فى يوم ٢٦ نوفمبر من السنة الجديدة . وهكذا كان يسير دولاب

العمل كما تسير الساعة .

إن التجربة التى خضتها كباشمفتش لمركز شرق النوير بمديرية أعالي النيل بجنوب السودان ، كانت تجربة مثيرة وخطيرة صاحبتها تحديات عظيمة . وهناك جاءت فائدة أدوار التعليم والتدريب والصفات والمؤهلات والممارسات فمكنتني بحمد الله من التغلب على تلك الصعوبات وتخطى تلك التحديات : التحدث بلغة النوير والطواف سيرا على الأقدام (وهى رحلات عمل قمت بها فى أعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦م) وحسم مشاكل الحدود والتى وفقنى الله في حلها جميعا . وبالنسبة لحسم مشاكل الحدود فقد ساعدنى فيها خلق علاقات حميدة مع الضابط الأثيوبى المسئول عن نقطة شرطة الجكو الاثيوبية وهي علي مرأى من نقطتنا في السودان ودعوته من وقت لآخر لتناول وجبة العشاء معي وتقديم بعض الهدايا له من المصنوعات السودانية وغيرها من وقت لآخر .

لقد فاتني أن أذكر أنه بعد إستقراري بعد بضعة أسابيع بعد وصولي للناصر ، صدق سعادة مدير المديرية ، بناء على توصيتي وتوصية زميلى السيد أحمد محمد عواض قمندان شرطة المديرية ، علي ترقية الباتجاويش بخيت الي رتبة الصول ووصلنى التصديق بالتلفون اللاسلكى فهنأته مخاطبا إياه "مبروك بخيت أفندى" وكان سعيدا للغاية بالترقية .

فى يوم ١٨ أغسطس ١٩٥٥م وعندما نشب التمرد المشهور بالاستوائية ، كنت وكذلك زميلى أحمد محمد عواض قمندان شرطة المديرية باجازتنا السنوية العادية بالشمال وربما كان هناك آخرين بالاجازة أيضا فاستدعونا للرجوع فورا الى مراكزنا وفعلا ، وبعد ما لا يزيد عن يومين قابلت الاخ القمندان أحمد محمد عواض بمطار الخرطوم وسافرنا سويا جوا الى ملكال حيث قضيت بضعة أيام إستطلعت خلالها الأحوال في الناصر وكانت هادئة فسافرت بالباخرة (النخيلة) بقيادة قائدها المشهور يس (من أبناء دنقلا) عليه رحمة الله ، وبعد يومين وصلت الناصر حيث وجدت الصول بخيت أفندي ممسكا بزمام الأمور بامتياز وحالة الامن مطمئنة للغاية . لا أدرى ماذا حصل لذلك الرجل الوفى الآن ولكنى سمعت مرة أنة تقاعد وعين سلطانا بموطنه بمركز مريدى وريما يي " Yei " بمنطقة غرب الاستوائية . كان شرطيا عظيما وعسكريا فى منتهي الإنضباط لايقل مستواه عن مستوى صف ضباط القوات المسلحة

الممتازين .

في أواخر عام ١٩٥٥م ، وبناء على التعليمات التى تلقيناها من رئاسة المديرية بملكال ، وكنت عندئذ بنقطة " الجكو " بناء علي البرنامج المعلوم ، فقد أقمنا حفلا كبيرا بنقطة الجكو وكان لى شرف رفع العلم السودانى علي سارية مركز الحكومة بنقطة الجكو فى اليوم الاول من شهر يناير من عام ١٩٥٦م وكان حفلا كبيرا وزعنا خلاله الحلوي والمأكولات والهدايا والملابس على المواطنين الذين أقاموا حفلا راقصا كبيرا للغاية فى أمسية ذلك اليوم . وقد دعونا إليه إخواننا السيد الضابط ورجاله في نقطة شرطة الجكو الأثيوبية .

وهنا يؤسفني جدا أن أقول أنه ، ومنذ ذلك اليوم الاغر فى صبيحة الاول من شهر يناير من عام ١٩٥٦م ، لم يخطر على بال أي حكومة من الحكومات الكثيرة التي تعاقبت على حكم السودان ، أن تفكر في تكريم أولئك الرجال الذين كان لهم شرف رفع علم السودان فى جميع الساريات في كل أنحاء السودان . وذلك على الأقل إثباتا للتاريخ . وكأنما ليس لهذه البلاد تاريخ حديث . لقد كرمت الحكومات المتعاقبة الكثير جدا من فئات السياسيين والأدباء والمعلمين والفنانين وغيرهم ولكن تكريم هذه الفئة لم يخطر على البال .

## الدعوة للإلتحاق بالسلك الدبلوماسى

خلال الأسابيع الأخيرة من شهر ديسمبر عام ١٩٥٥م إتصل الرئيس السيد إسماعيل الأزهرى عليه رحمة الله بالسيد المدير محمد عثمان يس عليه رحمة الله وأخطره بأنه قد وقع عليه الإختيار ليكون وكيلا دائما لوزارة الخارجية وقد قبل السيد محمد عثمان سعيدا وشاكرا ، المنصب الجديد الاعلى .

وكان السيد محمد عثمان يس مسرورا جدا من أداء مفتشيه ، ولذلك إتصل بستة منهم هم :-

١ - السيد عثمان عبد الله باشمفتش مركز بور
٢ - السيد حسن دفع الله باشمفتش مركز فنجاك
٣ - السيد كرار أحمد كرارباشمفتش مركز بيبور
٤ - السيد فضل عبيد باشمفتش مركز كدوك

٥ - السيد عز الدين شبيكه باشمفتش مركز اكوبو
٦ - حسين محمد أحمد شرفي باشمفتش مركز الناصر

عارضا عليهم الإلتحاق بوزارة الخارجية في مناصب وزراء مفوضين وقد قبل الأول والرابع والخامس وإعتذر الباقون . وبالنسبة لي كان من الصعب على قبول المنصب رغم ما فى العمل الدبلوماسى من متعة وجوانب شيقة ولكنى ضحيت حيث أنه كان عندى آنذاك ولدان وبنت وكان أكبرهم على وشك الدخول للمدرسة الاولية وليس عندى شقيق أو من أستطيع أن أوكل اليه رعاية ولدي وبنتي ولذلك آثرت أن أعتذر عن قبول العرض مضحيا من أجل رعاية الأنجال .

وبمناسبة ذكر مديرنا القوي العالم العظيم محمد عثمان يس ، طيب الله ثراه ، فقد حصل ذات مرة خلاف بينه وبين مفتش الري المصرى بملكال حول مسألة دارت حولها بعض المكاتبات إشتم منها السيد المدير وكأنما المفتش يعني أن مستعمرة الري المصري بملكال مستقلة إستقلالا كاملا عن تدخل إدارة المديرية بحكومة السودان فما كان من السيد محمد عثمان يس إلا أن رد عليه ردا قويا بلغة رفيعة المستوى ، وقد كان رحمه الله اديبا مطبوعا، وكان من ضمن ماقاله للسيد مفتش الري المصرى :

« إن كل ما تظله سماء أعالي النيل يقع تحت مسئوليتى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة » .
رحم الله أيام ذلك الجيل والذى كان يعمل بثقة مفرطة فاستقرت الأمور وسارت كلها على مايرام . معذرة ، إنه جيل العمالقة .

وفى اكتوبر ١٩٥٦م أعلنت بعض التنقلات التى شملت نقلى الى مركز مروى / دنقلا ، ويلاحظ أن النقل هنا لم يكن للمديرية كما كان سابقا وهذه سياسة جديدة إبتدعها الوكيل الدائم لوزارة الداخلية آنذاك السيد مكاوى سليمان اكرت عليه رحمة الله إذ قرر أن يختار بعض المفتشين ، لمراكز هامة خاصة هي مروى / دنقلا والقضارف ونيالا والنهود ، وكوستى إختيارا خاصا . وقد وقع الاختيار علي لمركز مروى / دنقلا وعند سماع الخبر ، علم الله والله على ما أقول شهيد ، حزن النوير أفرادا وقبائل أشد الحزن وعبروا عن حزنهم وغضبهم بكل حرية كدأبهم دائما فى كل الشئون . وإن أنس لا أنسى ماقاله السلطان روت قواندونق وأنا أودعه وأعضاء محكمته وفى جمع من المواطنين الجالسين حول قاعة المحكمة في نقطة "الجكو" على الحدود الاثيوبية :

« ماهذه الحكومة التي تنقل باشمفتش المركز ولم يمكث معنا سوي ثلاث سنوات وبعد أن تعرف على العمل واللغة وعرفناه وعرفنا . فارجوك أن تبلغ الحكومة فى ملكال وفى الخرطوم بأننا غير راضين وغير سعداء بطريقتهم هذه ولأننا تعودنا أن يبقي الباشمفتش معنا فى الماضى فترة من الزمان لاتقل عن سبع سنوات .

وقد تأثرت نفسيا أشد التأثير لتلك العواطف الودية التى أبداها النوير كرد فعل لنقلى ولولا أن إبنى الاكبر زهير كان فى طريقة الى السنة الثالثة الأولية وإبني عمر كان فى طريقة لدخول السنة الأولى الأولية فى يناير ١٩٥٧م وكان يتحتم علي أن أكون بالقرب منهما لأرعاهما ولا توجد مدرسة أولية حكومية بالناصر لولا ذلك لطلبت رسميا إلغاء نقلى الى مروى / دنقلا وطلبت البقاء بالناصر . ولا غرو أن مستقبل أبنائى أهم من رغباتي المهنية أو الخاصة . وفعلا قد وصلت أخبار رغبتى فى البقاء بالناصر الي رئاسة الوزارة . لا أدرى كيف . وعند وصولى للخرطوم سألنى نائب الوكيل السيد داؤد عبد اللطيف ، عليه رحمة الله : « أصحيح أنك كنت تفضل البقاء بمركز الناصر ؟ » فقلت نعم لكن ظروف تعليم أبنائى اضطرتنى لقبول النقل الى مركز مروى / دنقلا .

وفى أحد أيام الاسبوع الثالث من شهر ديسمبر من عام ١٩٥٦م كانت الباخرة " النخيلة " تقف على شاطىء نهر السوباط أمام مدينة الناصر تنتظر تنفيذ نقلى النهائى من دار النوير . وفى ساعة الوداع إصطفت أعداد كبيرة للغاية من المشايخ والمواطنين على الشاطىء لوداعى فى ألم وحزن وقد أحسست وكأنما كان بعضهم يذرف الدمع عندما تحركت الباخرة صوب ملكال وهم يلوحون بأيديهم فى حسرة . ولقد كان موقفا مؤثرا برهن على كسب صداقة الأخوة الجنوبيين ليس أمرا سهل المنال كما هو معلوم ، ولكنه بالتالى ليس مستحيلا . وحقا لقد أحببت النوير وأحبونى حبا جما.

عند وصولى لملكال ، بعد يومين ، وجدت هناك مدير المديرية السيد خليل صابر ونائبه السيد عثمان جاد الرب الذى أقام حفلا كبيرا بمنزله مشكورا بمناسبة وداعى . وبعد قضاء بضعة أيام بملكال غادرتها جوا الى الخرطوم .

فى حوالى يوم ١٩٥٦/١٢/٢٩م غادرت الخرطوم بالقطار الى كريمه لتسلم مركزى الجديد مروى / دنقلا» .

# الباب السابع

## مركز مروى / دنقلا

## أول يناير الى نوفمبر ١٩٥٧

وصلت مدينة كريمة بالقطار فى نهاية عام ١٩٥٦م وبدأت ممارسة مسئولياتى بحضور العيد الاول للإستقلال وكان الإحتفال السعيد بداية موفقة للتعرف خلاله بالأخوة الزملاء الموظفين والتجار ورجال الادارة الاهلية والأعيان والشخصيات البارزة بمدينتي مروى وكريمة والقري المجاوره

يمتد مركز مروى / دنقلا من محطة سكة حديد الكاسنجر ، جنوب كريمة (شرق النيل) ، ومن قريتى أمرى والحمداب (غرب النيل) جنوبا ، الى قرية أبو فاطمة (شمال كرمة) شمالا . ومعظم تلك الرقعة تقع علي شريط ضيق علي شاطيء النيل يعتمد عليه السكان في معيشتهم بزراعة البقول والخضروات والعلف بالإضافة الي المحصول الرئيسى وهو أشجار النخيل وكذلك المانقو والموالح .

من المصادر المالية الرئيسية لإعاشة السكان بتلك المنطقة الحوالات التي ترد الى الأسر من أبنائهم العاملين خارج المنطقة وخاصة بالخرطوم وبورسودان وعطبرة وودمدنى والابيض وغيرها من أنحاء السودان المختلفة ومن خارج السودان في كثير من أنحاء العالم وخاصة فى مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان ومن المعلوم أن أبناء ذلك المركز وأبناء مركز حلفا / عبري / دلقو هم من أوائل السودانيين الذين شقوا طريقهم نحو الإغتراب منذ أوائل القرن وذلك أولا للموقع الجغرافى لمنطقتهم وثانيا لضيق رقعة الأرض الصالحة للزراعة مما لا يترك مجالا لإستخدام كل الأيدى العاملة المتاحة .

وبالمركز خمسة مشاريع حكومية يزرع كل منها مساحات واسعة نسبيا وتكون مصدرا آخراً للدخول فى القرى التى تضم تلك المشاريع الخمسة وهي :

نورى - القرير - الكلد - الغابة - البرقيق ، وقد تم تنفيذ تلك المشاريع خلال فترة الحكم الثنائى كمشاريع إعاشة .

بالإضافة إلى التخطيط لمشاريع التنمية والتوسع فى الخدمات الاجتماعية وتحسينها وتدعيمها ، كان أهم عمل إدارى بذلك المركز هو حسم نزاعات الأراضى الجديدة التى تظهر باستمرار على شواطئ النيل أو فى أواسطه كجزر . وكانت تلك النزاعات كثيرة للغاية ومتجددة للدرجة التى تجعل الادارى الهمام يعمل كالنحلة تماما فما كان هناك مجالا للتراخى أو الاسترخاء أو الأهمال - وجميع السكان على درجة عالية من الذكاء والاستنارة والادراك الكبير والوعي الملحوظ . كنت دائما أقول لزملائى أن كل شخص يسير على قدميه فى هذا المركز هو عبارة عن قضية متحركة وكان كل من لديه نزاع أو حتى لقريبه أو لجاره يحتفظ بنسخ المكاتبات بملف وفى كل الأحيان تكون تلك المكاتبات ضمن محتويات حقيبة يحملها بيده ويتجول بها من مكتب الى آخر شأنه شأن أي محامى وكنت أجد أن بعض النزاعات ترجع إلى سنوات بعيدة فى الماضى كأن تكون بداية النزاع فى العشرينات أو الثلاثينات أو الاربعينيات من هذا القرن أما النزاعات التى ترجع الى بدايه الخمسينات فقد كانت تلك هى العادية والروتينية - وكل تلك النزاعات تكون قد صدرت حولها قرارات أحيانا من أحد المفتشين السابقين أو من مدير مديرية سابق أو من قاضى المديرية فى بعض الحالات ، ومع ذلك فقد تعود المواطنون أحياء معظم تلك النزاعات من جديد كلما وصل باشمفتش جديد للمركز وبذلك تستطيع أن تتصور مدى نشاط الباشمفتش الجديد لذلك المركز خاصة فى شهوره الستة الاولى .

كان الباشمفتش الذى سودن ذلك المركز هو السيد صديق نديم عليه رحمة الله والذى تقاعد خلال عام ١٩٥٦ وخلفه السيد عثمان عبد الله الذى لم يمكث إلا بضعة شهور سافر بعدها حيث التحق بخدمة السلك الدبلوماسى وصار السيد محمد ابوبكر عبد الرحمن مساعد المفتش ، الذى ترقى حديثا لمنصب باشمفتش ، هو الباشمفتش بالإنابة لحين وصولى فى أول يناير ١٩٥٧ .

قرأت مذكرات السيد صديق نديم عن المركز باللغة العربية وكذلك مذكرات تسليم آخر باشمفتش بريطانى المستر ماكريل على ما أعتقد "Mr.Mc Reil" وربما كان مستر مكجانيت "Mr.Douglas Mc Janet" وكانت فعلا كافية ووافية ومفيدة للغاية . وبدأت عملى بعقد إجتماع موسع لجميع الأخوة الزملاء رؤساء المصالح الحكومية حيث استعرضنا جميع مشاكل المركز وخدماته الإجتماعية وخطط التنمية المنشودة والتطور الإقتصادى للمنطقة . كل ذلك كان من صميم

إختصاصات مفتش المركز . ومن هناك قررت خطة عملي وكانت كالآتى : -

١ - القيام فى أول كل شهر بمأمورية (رحلة عمل) لمدة إسبوع على الأقل أزور خلالها القرى الهامة والمشروعات الزراعية الكبري والاسواق وأمكنة التجمع واهمها : -

بالمنطقة غرب النيل : -

تنقاسى -القرير مساوى - الغريبة - كورتى - منصوركتى - الكلد - قنتى ام بكول - الدبة - الغابة - تنقسى - الغدار - أمنتقو - القولد - الخندق - أربى - دنقلا - إيمانى - السير - أرقو - البرقيق - كرمه النزل - وكرمه البلد - جزيرة بدين وشمالا الى حدود المركز وهى قرية أبو فاطمة . بالاضافة أي قرية أو مشروع زراعى أو أرض يكون بها نزاع قدمت حوله شكوى بالمركز .

٢ - الرجوع الى المركز لأداء الأعمال الروتينية وردود علي المكاتبات وكتابة خطابات ومذكرات الي رئاسة المديرية حول مانبع من مسائل خلال تلك الرحلة الشهرية التى سبقت الإشارة اليها . وقضاء حوالي إسبوع الى عشرة أيام برئاسة المركز بمروى .

٣ - القيام برحلة لمدة يوم أو يومين لزيارة القرى بالمنطقة شرق النيل وأهمها: -

مروى شرق - الزومة - مقاشى - حزيمة - البخيت المقل- الاراك - جلاس - البار - كورى ، أما القري والمناطق المحيطة بالمركز فزياراتى لها كانت متواصلة لأعمال رسمية أو زيارات إجتماعية وأهمها : مشروع نورى - السقاى - أبودوم .

٤ - القيام بمأمورية فورا فى حالة وقوع أى نزاع أو مشكلة فى أى قرية من قرى المركز .

وفى أواخر عام ١٩٥٧م كتبت التقرير السنوي عن المركز -باللغة الانجليزية - وكان ضمن فقرات ذلك التقرير حصر التحويلات النقدية التى حولت الى داخل المركز من خارجه وذلك بالحصول على سجل التحاويل من مكاتب البريد العديدة المنتشرة فى جميع أرجاء المركز وكانت آنذاك ، على ما أذكر فى القرى والأسواق الآتية : -

كريمة - نورى - مروى - تنقاسى السوق - القرير - الأراك المقل - كورتى - منصوركتى

- الدبة الغابة - تنقسى أمنتقو - القولد - الخندق أربى - دنقلا - السير أرقو - البرقيق - كرمة النزل .

وقد كانت جملة التحاويل النقدية خلال عام ١٩٥٧م الى جميع تلك المكاتب مبلغ مليون جنيه سودانى . هذا بخلاف المبالغ التي وردت للمواطنين بالايدى عن طريق أقاربهم ومعارفهم القادمين بالقطارات من بورسودان وعطبرة والخرطوم وودمدنى والابيض ومن خارج السودان . ولا شك أن هذا مبلغ كبير للغايةبمقياس قيمة الجنيه السودانى فى ذلك الوقت حيث كان الجنية يساوى أكثر من ثلاث دولارات .

وقد فات علي أن أذكر قصة طريفة حدثت أثناء وجودي بمركز مروى / دنقلا خلال فترة كان زميلى القاضى محمد صالح عتيق رحمه الله بالإجازة . وكانت الطريقة المتبعة آنذاك أن ينظر باشمفتش المركز في الإستئنافات من المحاكم الاهلية أثناء تغيب القاضى المقيم بالإجازة وذلك حرصا على مصالح الناس وعدم تأخير وتراكم تلك القضايا والتي كان مفتش المركز بحكم تعليمة وتدريبه وممارسته مؤهلا جدا للنظر فيها وإصدار الأحكام . وإليك القصة :

عند وصولى الى مروى فى أول عام ١٩٥٧م كان الخلاف علي أشده بين الختمية وبين مؤيدى الحزب الوطنى الإتحادى بزعامة السيد إسماعيل الأزهرى ومعظمهم من الشبان . وكان التوتر الشديد لأبعد الحدود يسود كل المنطقة وخاصة فى مناطق معاقل الختمية مثل نورى والسقاى والزومة ومساوى وغيرها . وتصاعدت الخلافات الي درجة حدوث بعض الخلافات الأسرية التي إنتهت بكل أسف بالطلاق فى مناسبات يكون الزوج مثلا فى جانب وأهل زوجته فى الجانب الآخر وهكذا .

وحدث ذات يوم أن كان بعض الشبان يجلسون ويتناقشون فى المقهى الوحيد بسوق قرية نورى الصغير ومن بينهم سائق عربة تجرها الخيول من مدينة الابيض كان قد وصل لزيارة أهله وعشيرته بنورى وأثناء ذلك النقاش الذى إحتدم شتم ذلك الشاب السيد على الميرغنى أو ربما أشار اليه بالفاظ نابية فتحرك آخرون من الشبان الختمية وكاد يقع إشتباك خطير وينتج ما لا تحمد عقباه لولا تدخل بعض العقلاء وفك الإشتباك . ولكن الختمية ومؤيدو حزب الشعب الديمقراطى تقدموا بشكوى ضد ذلك الشاب الى الشرطة التى قدمت القضية الى محكمة قسم

نورى برئاسة الشيخ محمد أحمد كنيش والتى حكمت على الشاب بشهرين سجن . وكما هو معلوم فأن فكرة السجن نفسها فكرة رهيبة ومقيتة للغاية عند الشايقية ويعتبرونها عارا .

وعليه فقد تقدم مؤيدو الحزب الوطنى الإتحادى بإستئناف ضد الحكم أمام محكمة البمباشى عبد الله إدريس رئيس الإدارة الأهلية فاصدرت محكمته حكما ببراءة المتهم على أساس أن الختمية ومؤيدو حزب الشعب الديمقراطى ليس من حقهم أساسا رفع الدعوي ضد المتهم إذ ليس لديهم توكيل من مولانا السيد على الميرغنى .

وهنا تقدم مؤيدو حزب الشعب الديمقراطى بإستئناف ضد قرار محكمة رئيس الإدارة الأهلية الى القاضى المقيم وكنت اذ ذاك أقوم بأعبائه فى هذا المجال أى النظر فى الإستئنافات ضد أحكام المحاكم الأهلية .

وحالما قدمت الي تلك القضية الصعبة شعرت بحرج شديد للغاية وورطة لايستهان بها إذ أنى كرجل إدارى أختلف عن القاضى الذى مهمته تنفيذ بنود القانون حرفيا ولايهمه في الحق لومة لائم . وتقتضي طبيعة مهنتى أن أكون على صلة وثيقة من الصداقة مع جميع الأحزاب والطوائف والهيئات والجماعات ، أعاملهم إداريا كأخوة مواطنين سواسية كأسنان المشط لا فرق بين وطنى إتحادى وختمى إلا بقدر ظروف الواقع والحق . فذهبت الي منزلى وقضيت بقية ذلك اليوم أفكر فى طريقة الخلاص من ذلك الموقف الحرج . وقد أنعم المولى سبحانه وتعالى علي بالمخرج .

جلست بمكتبي بالمنزل وجهزت خطبة طويلة بلغة رفيعة تتحدث كلها عن المثل والتقاليد السودانية الحميدة والسوالف المرعية فى مجتمعنا السودانى والتى نتمسك جميعا بها ولا نرغب فى أن نتخلى عنها وضرورة تلقينها الى أبنائنا من الاجيال الحالية والقيت الخطبة في المحكمة بالقاء خطابى قوى ومؤثر للغاية وأشرت الى مولانا السيد على الميرغنى كمواطن سودانى ليس كبير السن فحسب ينبغى على الجميع إحترامه على أساس التقاليد السودانية المرعية بل هو قائد فى قومه وزعيم لطائفة كبيرة لها وزنها فى البلاد وأخيرا أصدرت الحكم بتوقيع غرامة قدرها خمسون جنيها على المتهم .

كان أنصار الحزبين يقفون فى الخارج وهم فى حالة عالية من التوتر يستمعون الى خطابى من خلف الشبابيك الكثيرة فى ذلك المكتب الكبير الواسع ، وما أن سمعوا بالحكم الذى صدر الا وصفق إنصار الحزبين تصفيقا حارا وكلاهما فى منتهى السعادة ، شاعرا بالإنتصار ، فالختمية سعداء لأن المتهم قد أدين ولم يعد بريئا كما قضت محكمة رئيس الإدارة ، والإتحاديون سعداء لأن المتهم لم يخرج من المحكمة مقادا الى السجن بل تعاونوا جميعا بدفع الغرامة الى كاتب المحكمة فى الحال فورا بعد صدور الحكم .

ومن جانبى فقد واصلت الأداء بذلك المركز العظيم الى أن غادرته بعد أقل من سنه كاملة من الاداء المثمر المفيد فى حوالي شهر ديسمبر من عام ١٩٥٧م . مودعا مروى العزيزة الحبيبة بعد كتابة مذكرات تسليم وتسلم ضافية وشاملة لخلفى وزميلى السيد حامد على شاش أطال الله عمره .

لماذا نقلت من مروى ؟؟

إنها ضريبة الأداء الجيد ...

فى اكتوبر ١٩٥٧م وصلنى خبر بأن مجلس السيادة سوف يزور منطقة المركز خلال ذلك الشهر . وكان مجلس السيادة إذ ذاك يتكون من السادة الدرديرى محمد عثمان وأحمد محمد صالح وسر سيو إيرو ، عليهم رحمة الله وعبد الفتاح المغربى وأحمد محمد يس أمد الله فى أيامهما .

وعلى إثر ذلك الخبر جمعت كل الأخوة الزملاء رؤساء الوحدات الحكومية بمنزلى وحول مائدة الشاي طفقنا نتآنس عن ماينبغى أن نعده لتلك الزيارة الكريمة وقلت لزملائى أن كريم الإستقبال وموائد الطعام والقاء خطابات الترحاب أمور طبيعية يجدها كرام القوم وقادة البلاد أينما حلوا ولذلك دعونا نفكر ونبتكر عملا أو فكرة جديدة نلاقى بها زعماءنا . واقترحت عليهم إعداد كتيب يكون شاملا وحاويا لكل المعلومات عن مركز (مروى . دنقلا) فاستقبل الزملاء تلك الفكرة بكل حماس وفعلا بدأنا نجتمع يوميا صباحا وعصرا ومساء بمنزلى وكان كل واحد منا يكتب الفصل الخاص بوزارته وقد إتصلنا بمساعد المفتش فى دنقلا السيد الشيخ بشير الشيخ أمد الله فى

أيامه لتجهيز نفس المعلومات عن منطقة دنقلا وإرسالها لنا بعربة خاصة بعد ثلاثة أو أربعة أيام . وقد نفذ ما طلبناه منه كعاده الموظفين في تنفيذ التوجيهات بجدية وسرعة .

وعند إكتمال المعلومات قام زميلنا السيد سيد سكوته باشمفتش التعاون الى الخرطوم واتصل بأحدى المطابع وقام بطبع عدد كاف من الكتيب الذى اسميناه :

مرشد مركز مروى / دنقلا

تم الطبع فى أيام معدودة وسافر السيد سكوته فى نفس القطار الخاص الذى قام به السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة وسلم كلا منهم نسخة من الكتاب بمحطة السكة الحديد بالخرطوم فملأت قراءته عليهم الزمن خلال الرحلة بالقطار من الخرطوم الي كريمة .

وصل السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة وقد استقبلناهم بمحطة السكة الحديد بكريمة وكانوا جد سعداء وقد تركت فكرة الكتاب إنطباعا جيدا إيجابيا في نفوسهم . إذ أخذوا فكرة حسنة مفصلة عن جميع الجوانب فى المنطقة التى سوف يقومون بزيارتها .

كان رئيس المجلس فى تلك الدورة هو السيد الدرديرى محمد عثمان (إبن خالتى) ولم يحضر معهم السيد سر سيو إيرو الذى كان فى زيارة الى جنوب السودان .

كانت الباخرة الجميلة ترسو بكريمة وهى المكان الذى نزلوا للسكن به . وكانت معدة من الخرطوم بكل ما يحتاجونه من مواد غذائية وطباخين وسفرجية وخدم . وبعد قضاء الليلة الاولى بالباخرة قضوا اليوم الاول والثانى فى زيارات للمؤسسات الحكومية بكريمة ونورى ومروى حيث تناولوا شاي العصر بمنزلي واستمروا فى أنس مع الموظفين والمواطنين حتى الثامنة مساء حيث أخذناهم بالسيارات الى الباخرة بكريمة .

ويدأ برنامج الرحلة على الباخرة إبتداء من اليوم الثالث حيث زاروا تنقاسى والقرير وكورتى والدبة والغابة وتنقسى ودنقلا العجوز التى وجه السيد الدرديرى رحمة الله بزيارتها إذ هى مسقط رأس اجداده من ناحية والدته ( آل سوار الذهب ) أما مسقط رأس أجداد السيد الدرديرى عليه رحمة الله من ناحية الأب فهو قرية جبل أم على ( دار العمراب ) .

وأخيرا وحسب البرنامج المرسوم قبل وصولهم باسبوعين فالمفروض وصولهم فى الساعة الخامسة من عصر اليوم الثالث بعد التحرك من كريمة ، وفى اليوم الثالث وفى حوالى الخامسة إلا خمس دقائق شاهدنا المستقبلين يقفون على شاطىء النيل بمدينة دنقلا يتقدمهم رئيس الإدارة الأهلية بالمنطقة السيد الزبير حمد الملك الذى تحدث نيابة عن المواطنين مرحبا بقدوم السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة كما أنه أبدى أعجابة أمام الضيوف ، بتنفيذ البرنامج بذلك المستوى من الدقة حيث وصلت باخرة الضيوف في تمام الساعة الخامسة مساء تماما كما جاء فى البرنامج الذى استلموه قبل إسبوعين وجدير أن أذكر وضع ورسم برامج الزيارات هذه هى من الجوانب المهنية التى درسناها ومارسناها فى جميع مراحل السلم الوظيفىالمهنى

وبانتهاء الزيارة بمنطقة دنقلا رجع السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة من دنقلا الى الخرطوم بالطائرة . حيث أبرقوا بالشكر لجميع من ساهم فى جعل برنامج زيارتهم ناجحا للغاية . وبعد أقل من إسبوعين من الزيارة فوجئت بخبر يفيد بأنه قد تم إختيارى مديرا لما كان يسمى بالإستعلامات (الاعلام) بوزارة الشئون الإجتماعية فى المجموعة السابعة وهى أعلى من درجة باشمفتش مركز . وكان ذلك الإختيار لاشك نتيجة للمستوى الجيد الذى قيمت به الخرطوم ذلك الكتيب مرشد مركز مروى/ دنقلا الذى أعددناه وقدمناه مطبوعا للسادة الضيوف خلال زيارتهم للمركز . وكدأب المرظفين الذين تلهى الترقية إنتباههم فقد إرتكبت خطأ من أكبر الأخطاء التقديرية خلال خدمتي وقبلت المنصب . وأسفت لأن العمل الاعلامى لم يرق لى كالعمل الإدارى الذى كان فى مركز مروى/ دنقلا وقبله بمركز شرق النوير عملا إداريا شيقا للغاية .

لقد كانت فترة سنة ١٩٥٧م التى قضيتها بمركز مروى/ دنقلا من أسعد إن لم تكن أسعد الفترات التى مرت بخدمتى الإدارية .

فقد كان من دواعي سعادتى فى مروى وجودي بين مجموعة من الاخوة الزملاء رؤساء الوزارات والمصالح الحكومية لم يكن لها مثيل ، فقد كانوا مجموعة من الناس المتفاهمين وكأنهم فى قلب رجل واحد .كان التعاون سائدا بينهم في الأداء الحكومى لدرجة يصعب على قارىء اليوم أن يصدقها أو يتصورها ، وقد وصل التعاون بينهم جميعا الى درجة أن الخارج منهم فى طواف أو رحلة عمل يكلفه البعض من الآخرين أداء بعض المهمات نيابة عنهم وفى مجال

أعمالهم ومسئولياتهم المهنية وهكذا . أما في حياتهم الإجتماعية فقد كانوا وكأنهم يسكنون في بيت واحد لا يفترقون عن بعضهم البعض إلا خلال ساعات العمل الرسمي وفي الليل عند النوم . كانوا تجمعهم سويا مناسبات الغداء بعد الظهر ولعبة التنس عصرا والنادى مساء و أخيرا منزل واحد منهم فى جزء آخر من المساء وخاصة منزل دينمو المجموعة الدكتور حسن عبد الله كشكش .(الذى سعدت بلقائه فى الدوحة خلال كتابة هذه المذكرات) وتكونت تلك المجموعة من الأخوة :

١ - مولانا الشيخ عوض الله صالح عليه رحمة الله القاضى الشرعى .

٢ - مولانا السيد محمد صالح عتيق عليه رحمة الله القاضى المقيم .

٣ - السيد ابراهيم يوسف عليه رحمة الله ضابط المجلس - مروى .

٤ - الدكتور حسن عبد الله كشكش أمد الله في أيامه المفتش الطبى - الآن بالدوحة .

٥ - السيد حران ثم السيد طه فضل أمد الله في أيامهما مفتش الزراعة .

٦ - السيد ابراهيم أحمد عبد الله عليه رحمة الله مفتش البساتين .

٧ - السيد مهدى فرح ثم نور الدين حسن أمد الله في أيامهما كبير ضباط المساحة .

٨ - السيد سيد سكوته أمد الله فى أيامه مفتش التعاون .

٩ - السيد حامد عمر الأمين أمد الله فى أيامه ناظر مدرسة البنين الوسطى .

١٠ - السيد أحمد صالح داؤد أمد الله فى أيامه ناظرهن وهو ناظر مدرسة البنات الوسطى كما كنا نسميه .

١١ - الأستاذ الأمين دكير أمد الله فى أيامه استاذ بالمدرسة الوسطى .

١٢ - السيد سعد محمد ابراهيم أمد الله فى أيامه باشكاتب المركز .

١٣ - السيد السر حسن طه مساعد ضابط المجلس .

وقد كان كاتب المحكمة عبد الكريم افندى الكابلى فنانا مبدعا ولكنا كنا بديمقراطية نتركه خلال الإسبوع ليطرب أقرانه وأصدقاءه ولكنا غالبا ما نستأثر به منهم بمنزلي أو منزل القاضى عتيق عليه رحمة الله أو منزل الدكتور كشكش أمد الله فى أيامه فى ليلة آخر الاسبوع الخميس فى سمر برىء وبعد نقلى مديرا للاستعلامات فى آخر عام ١٩٥٧م وكانت الاذاعة فرعا يتبع لى

فقد كان لى شرف إقناع الكابلى بعد لاي ورجاءات بالإنضمام الى فنانى الاذاعة وها هو اليوم واحد من أعظم فـنانى السودان .

ومن الجوانب أيضا التى أسعدتنى جدا بالعمل فى المنطقة علاقتى بالمواطنين من السكان فى المدينة التى كنت أسكن فيها وحولها والشايقية بصفة عامة ، وعلم الله لقد أعجبت بهم أعجابا فائقا وأيقنت أنهم من أعظم القبائل السودانية فهم قوم أذكياء وأوفياء يتسم نهجهم فى الحياة بالمودة والمحبة والشجاعة والرجولة وكان اكثر ما يعجبنى فيهم أنهم قوم ، بطبيعتهم التى منحها الله لهم ، منضبطون وفى تقييمى أن تلك الصفات التى يتسم بها الشايقية ، والمعروف بعضها تاريخيا ، منذ مهيرة ، هى التى جعلت البريطانيين يستنتجوا أنهم من اكثر القبائل الشمالية مناسبة للعمل فى القوات المسلحة والتى كان قوامها ، فى الجزء الأول من القرن ، من قبائل النوبة والجوامعة ودار حامد بكردفان والشايقية والمناصير من الشمال والاستوائيون . وقبائل الفرتيت من بحر الغزال .

فى ديسمبر ١٩٥٧م ودعت مروى وديار الشايقية ولم ولن أنساها ولن أنس أهلها مادمت فى عداد الأحياء .

أما منطقة دنقلا فقد كانت تشمل موطن أهلى وأجدادى فى لبب وفى الخندق والقولد وهم على التوالى أهل أبى وأمى وبطبيعة الحال فقد جذبنى الدم إليهم ولم أتغيب عنهم وعن حل نزاعاتهم الكثيرة شهرا واحدا منذ أن وصلت الى مروى الى أن غادرتها . ولم أنس قول والدتى خلال طفولتى : « أهلك ، أهلك قبال تهلك » .

# الباب الثامن

## مصلحة الإعلام

## نوفمبر ١٩٥٧ - ٦ نوفمبر ١٩٥٨م

مصلحة الإعلام ، والتى كانت تسمى مصلحة الإستعلامات ، وكانت إحدى مصالح وزارة الشئون الإجتماعية والتى كانت ، بالإضافة الى مصلحة الإستعلامات ، تضم مصلحة العمل ومصلحة الإحصاء ومصلحة التعاون ومصلحةالسجون . وعندما نقلت اليها فى نوفمبر ١٩٥٧م كان وزيرها شيخ العرب الشيخ محمد حلمى أبوسن ، عليه رحمة الله ، ومديرها العام السيد عبد القادر يوسف أمد الله في عمره .

كانت مصلحة الإستعلامات مصلحة صغيرة جدا بمقياس أمبراطوريات اليوم وكانت تضم الأقسام الآتية : -

(أ) الإعلام

(ب)الطباعة

(ج) التصوير الفوتغرافى

(د) التصوير السينمائى ( مركز أفلام السودان ) (Sudan Film Unit)

(هـ)الاذاعة

(و) السينما المتجولة

ولم يكن للمصلحة آنذاك أقسام بالمديريات والمراكز إذ كان موظفو المديريات والمراكز يؤدون ماتحتاجه المصلحة من خدمات نيابة عنها نظير علاوات بسيطة كانت حوالى ثلاثة جنيهات فى الشهر بالنسبة لباشكاتب مركز مروى الذى يؤدى مهمة الاعلام نيابة عن تلك المصلحة .

والإستعلامات كانت ولم تزل الجهاز الذى يقع على عاتقه مهام إدارة شئون الإرشاد القومى فى البلاد ، وتعميم الإعلام والمعرفة والثقافة لتمكين عامة الناس من الإلمام بما يدور في الجوانب الموضوعية والإخبارية والتى يقوم بأدائها الأقسام المختلفة التي سبقت الإشارة إليها كل فى ميدانه .

وفى رئاسة المصلحة بالخرطوم فان قسم الإعلام كان يقوم بالمهام الآتية : -

١ - إصدار نشرة إخبارية يومية توزع على جميع الوحدات الحكومية والاذاعه والصحف ووكالات الأنباء .

٢ - إصدار نشرات إخبارية أسبوعية وشهرية ودورية لإلقاء ضوء علي الأحداث الجارية .

٣ - جمع المعلومات الدقيقة من مصادرها المختلفة لتكون فى متناول رجال الاعلام حين يحتاجون إليها .

٤ - إعداد مكتبة ثقافية شاملة لمد رجال الإعلام بمختلف المراجع في شتى المعارف اللازمة للعمل الإعلامى .

٥ - التحضير للمؤتمرات المختلفة التى تقام داخل البلاد أو التي يشترك فيها السودان في الخارج .

٦ - إصدار كتيبات باللغتين العربية والانجليزية تحتوي على شتى صنوف المعرفة وجميع المعلومات الميسورة عن جوانب الحياة والخدمات في السودان وذلك لمساعدة الزوار الوافدين للسودان وكذلك للسياح .

وخلال السنة التى قضيتها كمدير للإستعلامات ، كان للسيد عبد القادر يوسف هاشم المدير العام للوزارة الفضل فى حيازة تلك المساحة الواسعة من الارض بامدرمان على شاطىء النيل والتى بدأ فيها آنذاك بناء مكاتب الاذاعة .

ثم حدث التوسع فيما بعد وأقيمت مبانى التلفزيون والمسرح القومى وغيرها من مبانى الوحدات الأخرى على نفس تلك المساحة الرحبة التى أفلح السيد المدير العام فى حجزها خلال عام ١٩٥٨م .

كان العمل الإعلامى فى معظمه عملا ديوانيا يختلف اختلافا جذريا عن العمل الإدارى الذى كنت أقوم به فى الناصر ومروى وأمارسة كهواية .

بعد بضعة أشهر من الأداء بجهد وتطلع الى المعرفة وإخلاص فى العمل الإعلامى ، شعرت بأنه لا يتوافق مع نزعتى العملية ولذلك بدأت فى الإتصالات بالسيد مكاوى سليمان أكرت وكيل وزارة الداخلية وبنائبه السيد داؤد عبد اللطيف ، عليهما رحمة الله ، طالبا إلغاء الترقية للمجموعة السابعة والرجوع للعمل الإدارى فى الدرجة (B) وقد وافقا مشكورين من ناحية المبدأ وفعلاصدر القرار فى اكتوبر ١٩٥٨م بنقلي باشمفتشا لمركز شمال دارفور ورئاسته فى كتم .

فى اليوم السابع من نوفمبر ١٩٥٨م سافرت جوا الى الفاشر تاركا زوجتى بمستشفى الدايات بامدرمان . بوضوع ابنى هشام .

كان معظم موظفى مصلحة الإعلام من خريجى المدارس الثانوية ماعدا عددا قليلا يعد على أصابع اليد الواحدة وخلال أوائل عام ١٩٥٨م إتصلت بالمسئولين بكلية الآداب بجامعة الخرطوم عارضا عليهم تعيين البعض من خريجى تلك السنة من طلبتهم بمصلحة الإعلام ، وفعلا وبالتعاون بيننا تم تعيين ثلاثة طلبة من خريجى تلك السنة بصلحة الاعلام وهم : -

السيد/ حسن الزين

السيد/ أحمد العمرابى

السيد/ مكى عوض النور

أما الاستاذ حسن الزين فقد ثابر واجتهد وواصل دراسته بعد الجامعية ونال إجارة الماجستير ثم الدكتوراه وفيما علمت فهو الآن أستاذ بجامعة امدرمان الإسلامية . أما الأستاذ أحمد العمرابى فقد التحق فيما بعد بوزارة الخارجية وهو يشغل الآن موقع سفير بتلك الوزارة . أما الأستاذ مكى عوض النور فقد واصل المشوار بوزارة الإعلام .

ومن إنجازاتى بمصلحة الإعلام التى إتذكرها وأعتز بها هى : تقديم الأستاذ عبد الكريم الكابلى . والذى نقل من مروى الي الخرطوم في الوقت الذى نقلت فيه كذلك . للمساهمة الفنية بالإذاعة بعد تردد كثير من جانبة وإصرار شديد وأقناع من جانبى .

# الباب التاسع

## مركز شمال دارفور

### ٩ نوفمبر ١٩٥٨ - يونيو ١٩٥٩م

طائرة الخطوط الجوية السودانية التي اقلتني من الخرطوم الي الفاشر ، فى اليوم السابع من نوفمبر عام ١٩٥٨م . كان من بين ركابها السيد حسن علي عبدالله وكيل وزارة الداخلية الجديد .( الذى خلف السيد مكاوى سليمان أكرت الذى عين محافظا لمشروع الجزيرة خلال عام ١٩٥٨م ) . فى رحلة تفقدية لمديرية دار فور . وفى مطار الفاشر إستقبله مدير المديرية السيد على أبوسن وقائد القيادة الغربية اللواء احمد رضا فريد عليهما رحمة الله وجميع رؤساء المصالح بالفاشر .

بعد قضاء يومين بالفاشر سافرت الى كتم ، رئاسة مركزى ، حيث قضيت يومين فقط لأقوم بعدهما إلى كبكابية لاستقبال السيد الوكيل والسيد المدير فى طريقهما نحو مركزى قادمين من مركز الجنينة ومن هناك صحبتهما الى كتم ومنها الى المالحة ومنها الى مليط حيث سافر السيد الوكيل والسيد المدير ، من هناك الى الفاشر ، ورجعت وزميلى ضابط المجلس السيد أحمد ابراهيم السنارى الى كتم التى وصلناها فى ضحى يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م حيث وجدنا الناس متجمعين حول المذياع وسمعنا أنغام الموسيقى العسكرية وعلمنا أنه قد حدث فى ذلك اليوم إنقلاب عسكرى فى الخرطوم بقيادة الفريق ابراهيم عبود ، عليه رحمة الله ، ومن ثم اعتبرنا أنفسنا فى حالة تأهب قصوى واستعداد كامل خلال الأيام التى تلت يوم ١٧ نوفمبر كما تقتضى التوجيهات فى مثل تلك الظروف ، الى أن أصبحت الأحوال هادئة وعادية ، ولم يحدث على أى حال ، مايعكر صفو الأمن الذى كان مسئوليتى الرئيسية .

مركز شمال دارفور ، وعاصمته كتم ، من أكبر المراكز مساحة فى السودان إذ تبلغ مساحته ١٠٢ الف ميل مربع ، ويحد شرقا بدار الكبابيش بمديرية كردفان ، وغربا بدولة تشاد ، وشمالا بدولة ليبيا ، وجنوبا بمركز الفاشر وبدار مساليت بمركز الجنينة فى أقصى غرب مديرية دارفور

ويتكون ذلك المركز من أربعة مناطق هي : -

**١ - المنطقة الوسطى : -**

ومحكمتها الأهلية الرئيسية في مدينة كتم ويسكنها قبائل الفور والتنجر والكايتنقا وأقليات أخرى صغيرة .

**٢ - المنطقة الشرقية : -**

وبها ثلاثة محاكم هي :

(أ) محكمة قبيلة البرتى ، فى مليط .

(ب) محكمة قبيلة الزيادية ، فى الخريط .

(ج) محكمة قبيلة الميدوب ، فى المالحة .

**٣ - المنطقة الغربية :-**

وبها محكمتان:

(أ) محكمة قبيلة الفور ، فى كبكابية .

(ب) محكمة قبيلة بنى حسين ، فى السريف .

**٤ - المنطقة الشمالية الغربية : -**

**وهى دار قبيلة الزغاوة وبها خمسة محاكم وهى :**

( أ ) محكمة الدور ورئيسها الشرتاى آدم الطاهر نورين .

( ب ) محكمة أم حراز ورئيسها الشرتاى موسى خميس .

( ج ) محكمة أم برو ورئيسها الشرتاى على محمدين آدم صبى .

( د ) محكمة كرنوي ورئيسها الشرتاى التيجانى الطيب صالح .

( هـ ) محكمة الطينة ورئيسها السلطان عبد الرحمن دوسة علي الحدود مع تشاد .

كان رئيس كل من تلك المحاكم بمساعدة العمد ومشايخ القرى والخفراء التابعين له مسئولا عن الأعمال الإدارية المحلية وحفظ الأمن وتحصيل الضرائب وجميع الواجبات التى يقوم بها رجال الإدارة الأهلية والتى كنا نعتمد عليها الى حد كبير فى تسيير الإدارة اليومية الروتينية ،

وكان ذلك الجهاز بالفعل مسيطرا سيطرة محكمة علي مجريات الأمور والأحوال وخاصة بسبب السلطات القضائية الممنوحة لهم والتى يمارسونها بالمحاكم التى سبقت الإشارة اليها أعلاه .

بالإضافة الى تلك المحاكم كانت هناك محكمتان للرزيقات الرحل الذين يطلق عليهم إسم « الرزيقات الشمالية » ( أصحاب الابل ) إذ أن جمهرة قبيلة الرزيقات تسكن بمركز جنوب دارفور ( نيالا ) وعاصمة تلك القبيلة هى قرية الضعين . وهم رعاة أبقار وخيول .

**وكان للرزيقات الرحل بمركز شمال دارفورمحكمتين هما :**

(أ) محكمة الجلول ورئيسها الشيخ هلال عبد الله .

(ب) محكمة الماهرية ورئيسها الشيخ الدود مهدى .

وقد كان بين رئيسى هاتين المحكمتين تنافس ملحوظ إذ كان كل منها يتطلع لزعامة تلك القبيلة .

جميع المناطق التى سبقت الإشارة إليها تنضوي تحت مجلس ريفى واحد وهو مجلس ريفى شمال دارفور ورئاسته فى مدينة كتم ، وقد كنت بحكم منصبى كباشمفتش للمركز ، رئيسا لذلك المجلس وكان ضابطه التنفيذى هو السيد أحمد ابراهيم السنارى وكان إداريا نشطا يتمتع بمستوي رفيع من المسئولية وحسن الأداء وقد ساد بينى وبينه تعاون وثيق فى العمل للدرجة التى أفرزت صداقة حميمة وصلة وثيقة بينى وبين آل السنارى فى الفاشر وفى جميع أنحاء السودان.

كما أسلفت فان كل منطقة ذلك المركز الواسع الشاسع تنضوي تحت إدارة مجلس ريفي واحد فقط يقوم بادارته ضابط تنفيذى واحد ولدية سيارة ( بوكس ) واحدة وعدد محدود جدا من الموظفين والعمال . ومع ذلك فقد كان الضابط التنفيذى على صلة متواصلة لا تنقطع مع مواطنى مجلسه إذ كان على ظهر سيارته معظم أيام الشهر .

كان يساعد الضابط التنفيذى ثلاثة مساعدين عينوا تعيينا محليا وهم : -

١ - السيد آدم عبد الكريم : فى مليط - للمنطقة الشرقية .

٢ - السيد صديق السنارى : فى كبكابية - للمنطقة الغربية .

٣ - السيد حسين دوسة : فى أم برو - لمنطقة الزغاوة .

والاخير هو ابن السلطان عبد الرحمن دوسة رئيس محكمة الطينه .

كان برئاسة المركز عدد محدود من الموظفين أذكر منهم السيد مواق ، ضابط السجن ، عليه رحمة الله ، والسيد ابراهيم شيبون ناظر المدرسة الأولية والسيد محمود العجب باشكاتب المجلس وموظفو مكتب الكتبة ومكتب الحسابات والسيد أحمد محمد حامد المساعد الطبى ، وكان على رأس قوة الشرطة الصول السنوسى أفندى وباشكاتب المركز عبد القادر أفندي عبد الله البنجارى .

فى عام ١٩٥٩م تم فتح المدرسة الوسطى للبنين ووصل مديرها الأستاذ عمر محمد علي ترير من مواطنى رفاعة وعدد من قليل من الأساتذة .

عند وصولى الي كتم ، وبعد قضاء بضعة أيام وجدت الحياة الإجتماعية لمجتمع الموظفين بائسة للغاية وتدعو الي الكآبة والإحباط . وكل أربعة أو خمسة يكونون مجموعة ( جوقة ) مقفلة على نفسها فى يأس وحسرة وقد لجأوا الى شغل فراغهم بلعب الورق والميسر أو إحتساء الخمر، ووجدت أن غالبية الموظفين فعلا قد قدموا طلبات للنقل الى أى جهة أخرى خارج كتم .

فاستدعيت جميع الموظفين ذات صباح وعقدت لهم إجتماعا بقاعة الإجتماعات بالمجلس الريفى وتحدثت معهم طويلا وقلت لهم أن الظروف الوظيفية قد قذفت بهم الي هذه البقعة النائية الحشنة من السودان وأنه بأيديهم أن يخلقوا منها جنة فيحاء أو جحيما لا يطاق وشرحت لهم ضرورة إلتقائهم جميعا فى نادى يتآنسون فيه ويمارسون فيه اللهو البريء ويخلقون لأنفسهم مكتبة لمن يريد القراءة وغير ذلك من ضروب التسلية فتحمسوا أشد الحماس واقترح السيد ابراهيم شيبون ناظر المدرسة أن يقضى كل الموظفين يوم الجمعة سويا فى رحلة خارج كتم أو بمنزل أحد الموظفين . وتحمس الجميع للفكرة وفعلا بدأنا ننفذها فنقرر فى وسط الأسبوع

برنامج الجمعة فان كان رحلة جهزنا الاكاليم والراديو والكتب وخدمنا والمأكولات والخروف الذى كانت قيمته تتراوح بين الثمانين قرشا وجنيه سودانى بالتمام والكمال . وكذلك الحال عندما نقرر قضاء الجمعة بأحد منازلنا فالخروف والإستمتاع به شرط فى كل الحالات . وقد إفتتحنا النادى وبه مكتبة والعاب داخلية وميدان تنس وأصبحت الحياة فى كتم سعيدة للموظفين بعد بؤس خيم عليها فى مرحلة من الزمان وشهدت بعينى من طلبوا النقل فى الماضى يكتبون لوزاراتهم طالبين الغاء طلب النقل.

ثم بدأت التخطيط للعمل والطواف بأرجاء المجلس الواسعة .

وقبل بدء ذلك البرنامج كانت تقدم الي بالمكتب يوميا حوالى خمسين الى ستين عريضة معظمها من مواطنين قادمين من مناطق المحاكم الخارجية ، وخاصة من مناطق محاكم الزغاوة وظهر لى بوضوح أن هناك قضايا كثيرة معلقة لم يتم الحسم فيها منذ مدة طويلة ولأن المركز لم يكن به باشمفتش منذ عدة شهور خلت . وعلى ذلك وضعت خطة دورية لإدارة المركز وهى كالآتى:-

القيام فى الصباح الباكر من يوم السبت الى واحدة من المناطق الثلاثة كبكابية مثلا أقضى بها ستة أيام وأرجع عصر الخميس الى كتم .

أبدأ صباح السبت العمل الديوانى بمكتبى بكتم الى يوم الخميس . ثم يوم السبت القيام لمنطقة الزغاوة والرجوع عصر الخميس الى كتم . ثم العمل الديوانى بمكتبى فى كتم لغاية يوم الخميس . ويوم السبت أقوم للمنطقة الثالثة مليط التى عادة أقوم نحوها فى الرابعة صباحا حتى أتمكن من الوصول فى الثامنة صباحا وأتناول طعام الإفطار بالإستراحة وأخرج بعد ذلك لبدء العمل فى مكتب المجلس بمليط ثم المرور على وتفقد صيانة المبانى الحكومية ثم نظر الإستئنافات بالمحكمة وبعد يومين بمليط أقوم الى الخريط لمدة يوم فالرجوع الى مليط ومنها الي المالحة ومن هناك الى مليط ومنها الي كتم التى أصلها فى عصر يوم الخميس وهكذا .

نفذت هذا البرنامج حرفيا وأصبحت تحركاتي معروفة ومضبوطة تماما كالساعة .

وبتلك الطريقة تعلم المواطنون مسار تحركاتي وأصبحوا يقابلونني بأماكن سكنهم بدلا من الحضور بشكواهم على ظهور جمالهم على مسيرة بضعة أيام من أماكن سكنهم الى رئاسة المركز فى كتم .

ومن الملاحظ أن البرنامج كان مرهقا فقد خططته بحيث أقضى كل يوم جمعة بمنزلى بكتم حتى أحصل على شىء من الراحة والإستجمام أواجه به إرهاق الإسبوعين القادمين .

وكان العمل الميدانى فى جميع مناطق المحاكم يتضمن المرور علي مكتب المجلس ومراجعة المكاتبات والخزينة والمرور على جميع المبانى الحكومية كالمحكمة ونقطة الشرطة والمدارس والشفخانة للتأكد من صيانتها ثم أخيرا الإستقرار بالمحكمة للنظر فى الإستئنافات المقدمة ضد أحكام تلك المحكمة .

وقد كان من الملاحظ أن الإستئنافات كانت كثيرة في محاكم منطقة الزغاوة وخاصة بمحكمة أمبرو مما إقتضى أن نعمل بالمحكمة خلال الزيارات الأولى لغاية الساعة الرابعة أو الخامسة مساء لمدة يومين أو ثلاثة . ولكن بعد العمل الجاد خلال الزيارات الثلاثة الأولى كان الخفراء ينبهون بأعلى أصواتهم بعد الثانية عشر فى منتصف النهار « هل من مظلوم ؟ » « هل من مظلوم ؟ » ولم يكن هناك من مجيب فأضطر للخروج والذهاب الى السوق للتعرف على الأحوال الإقتصادية وما هو موجود من السلع وأسعارها مما يلزم الإدارى بالألمام باحوال الأسواق وعلاج مايحتاج الى علاج فى هذه الناحية وغيرها من الجوانب الأمنية والصحية .

وكان مدير مديرية دارفور آنذاك السيد على أبو سن عليه رحمة الله ، رغم تعليمة الذى لم يتجاوز التعليم الأوسط ، رجلا ذكيا ، واسع الأفق ، بعيد الإدراك ، شهما شهامه أجداده العرب ، كريما كرما حاتميا ، دبلوماسيا من الطراز الأول ، صقلته التجارب الإدارية التى مارسها منذ

أواخر العشرينات وقد منحه الله كل الصفات الحميدة المنشودة في الإدارى الناجح الممتاز . وكان جميع رؤساء المصالح بالفاشر يتقاطرون على داره بصفة تكاد تكون مستديمة فى أوقات الغداء والشاى والعشاء وهم يتآنسون ويتفاهمون عن العمل فى نفس الوقت وكانوا جميعا بالنسبة اليه رحمة الله علية ، أصدقاء أوفياء وأبناء أكثر من كونهم زملاء عمل .

وبالنسبة لنا فى المراكز ما كان الشيخ أبو سن يكتفى بالمكاتبات الرسمية والمحادثات التلفونية من وقت لآخر بل كان يمارس الطريقة التى كان يمارسها أسلافه من طراز السير دوقلاس نيوبولد فكان يدمج الأداء الرسمى بروابط شخصية فيكتب خطابات خاصة لمفتشيه يحي ويسأل عن الأحوال الخاصة والزوجة والعيال وإن كان هناكماينقصهم لارساله لهم ، بطارية مثلا أو نوع من المأكولات أو دواء أو أى شىء إذ لم تتوفر كل الإحتياجات فعلا فى تلك المراكز آنذاك وبعد التحية والسؤال عن الأحوال يدخل فى آفاق العمل الرسمى فيقول : « طبعا أنت مواصل الطواف على أجزاء مركزك لتفقد أحوال المواطنين كعهدى بك وماذا حدث حول الموضوع الفلانى وهل أنجزت ما طلبته منك عن كذا وكذا. وكان على المفتش أن يرد علي سعادته بخطاب خاص أيضا بخط يده . وكان يبدأ خطاباته بقوله : مثلا :

« عزيزى حسين

أبعث اليك تحية الود والأبوة ولعلك وعروسك وعيالك بخير وسعادة وسرور وصحة جيدة .....»

وهكذا ،الى أن ينتهى الخطاب الودى . وبتلك الطريقة المتحضرة وذلك الأسلوب الفريد كانت الأعمال ، جميع الأعمال وخاصة الكبيرة منها تسير سيرا حثيثا بلا تواكل أو تباطؤ أو إهمال .

وكانت هناك إجتماعات دورية لجميع مفتشى المراكز برئاسة المديرية بالفاشر يبحثون فيها شتى المواضيع وتحسم خلالها مسائل ومشاكل الحدود بين المراكز ويتم فيها تبادل الخبرات والنقاش المستفيض حول السياسات العامة وآفاق التنمية .

لم يكن السيد على أبو سن ، عليه رحمة الله ، فى إدارته لمديرية دارفور التى عرفها حق المعرفة وأحبها أقل مستوى من رصفائه أمثال المسترالامين والمستر هندرسون والمستر رولى وتمكن بالتالى أن يجعل مفتشيه ليسوا باقل مستوى من رصفائهم مفتشى مراكز دارفور من المفتشين البريطانيين . وقد بدأ خلفه الأخ أحمد مكى عبده السير على نفس الطريق لكن سلاح التنقلات المسلط على رأسى لم يمكننى أن أبقى طويلا مع الأخ أحمد .

بعد وصولى الى كتم ببضعة شهور ، ربما فى فبراير أو مارس ١٩٥٩م لا أذكر التاريخ بالضبط ، أرسلوا الى من الفاشر ضابط من الجيش ، أبعد من الخدمة ، المقدم (م) محمود حسيب ، رحمة الله عليه ، معتقلا ليبقى بكتم ومعه طباخ هو فى الواقع شرطى أمن في شكل طباخ . وكان مخصصا له مبلغ من المال شهريا لاعاشته فاستقبلته أحسن إستقبال وأسكنته هو وطباخة بمنزل حكومى كان مخصصا لنائب المامور وظللت أزوره يوميا أتفقده وأسأله إن كان فى حاجة لأى شيء بل وصلت درجة من العطف جعلتنى أحضره فى بعض الأمسيات الى منزلى ليقضى معى وبعض الأخوة بعض الوقت ثم أرجعه الى منزله . واستمرت الحالة على ذلك بعض الوقت ثم وفى أحد الأيام دخل على مكتبى مساعد المفتش السيد حسن شاذلى الضوى ، عليه رحمة الله ، فحيا ثم قال " جنابك عندى كلام معك " فرددت " إتفضل أجلس " فجلس وبعد هنيهة من الصمت وكأنه كان مترددا فى الجرأة على الحديث مع رئيسه قال :

" جنابك أنا شايف أنك متحمس أكثر من اللزوم فى معاملة المعتقل الضابط محمود حسيب وهذه شهامة سودانية من جنابك لكن أخشى إن سمع بذلك الحكام العساكر فربما لا تكون النتيجة حسنة بالنسبة لك " . فشعرت بأنه فعلا كان مساعدا أمينا مخلصا والمساعد الحق هو من ينبهك لاخطائك لا المنافق الذى يؤيد عملك فى كل الأحوال . فشكرت مساعدى حسن شاذلى أعظم الشكر وقلت له « نصيحة تكبرك ياعزيزى حسن وسوف أعمل بها .» وشعرت تماما وكأنما أنقذنى زميلى ومرءوسى حسن من خطر محقق .

ودارت الأيام فافرج عن الضابط المعتقل وعين وزيرا خلال عهد حكومة مايو ومع ذلك لم تتقدم علاقتى به كثيرا .. وليرحمنا المولى وليغفر لنا جميعا وما الحياة سَوى رحلة عابرة ..

ولنستعرض بعض الإنجازات التى أذكر تحقيقها بمركز شمال دارفور :

وكان أولها إنشاء مطار للطائرات الصغيرة بمدينة كتم ، لم يكلف الحكومة شيئا غير الفؤوس والطوارى والكواريق وغيرها من المعدات اللازمة لقطع الأشجار وإزالة الحشائش وتسطيح الأرض الخ . أما العمالة فقد كانت كلها من السجناء ، وكان هناك عدد لا يستهان به بسجن كتم الذى يتبع تبعية كاملة لمفتش المركز وبهذه المناسبة أذكر أن جميع أعمال صيانة مبانى الحكومة خاصة فى المناطق الريفية بالسودان وكذلك معظم أعمال فتح الطرق وصيانتها والتى كان يقوم

بها السجناء مما تسبب فى وفورات ضخمة للغايه فى الميزانيات العامة وميزانيات التنمية ولكن تغيرت تلك السياسة فيما بعد إذ صارت مصلحة السجون مؤسسة استثمارية تدر أموالا على نفسها .

الإنجاز الثانى الذى اعتز به هو تخطيط قرية مليط . وقد نفذت مصلحة المساحة تخطيط الشوارع الشرقية ، الغربية وأكملت بنفسى تخطيط الشوارع الشمالية ، الجنوبية بمساعدة السجناء وبعض الشبان المتبرعين بوقتهم وعملهم بالقرية . وبتخطيطها أصبحت مليط الجميلة أكثر بهاء وجمالا وروعة لو شاهدها شاعرنا العباسى لأردف قصيدته العصماء عنها بفريدة أخرى .

أما الإنجاز الثالث فهو تنفيذ المصالحة بين الملك الصياح . واثنين من إخوانه وقد بدأ الخصام بين الجانبين خلال عام ١٩٥٣م عند ما إنحاز الملك الصياح الى الحزب الوطنى الإتحادى وكان أخواه من أنصار حزب الأمة فاشتد أوار الخصام وعند زيارتى التمهيدية الأولي لدار الميدوب هيأت الأجواء بوسائلى الإدارية للمصالحة وفى زيارتى الثانية لدار الميدوب تمكنت بسهولة ويسر من جمع الشمل وإجراء المصالحة بين الجانبين . وكان عملا حمدت الله عليه إذ أنى بعد فترة ليست بالطويلة بعد المصالحة وأنا بوزارة الداخلية بالخرطوم علمت أن الملك الصياح قد توفى الى رحمة مولاه ولم يكن له غير إبن واحد عمره حوالى سبعة عشر ربيعا فوجد عماه يقفان من خلفه ويرعيانه وهو ملك الميدوب ولولا تلك المصالحة لحدثت فتنة كبرى بدار الميدوب وإنقسمت تلك القبيلة إنقساما حادا لا يعلم مداه إلا الله فشعرت بالرضاء والسعادة لإنجاز أجد فيه الأجر عند المولى سبحانه وتعالى .

كانت الخدمات الإجتماعية والحيوية فى ميادين الصحة والتعليم ومياه الشرب للإنسان والحيوان والمواصلات بأنواعها المختلفة وغيرها من الخدمات المحدودة للغاية وتكاد تكون محصورة فى كتم ومليط وأم برو وكبكابية ، ولذلك وما أستطيع أن أسميه إنجازا ، هو أنى وزميلى ضابط المجلس السيد أحمد ابراهيم السنارى عقدنا سويا عدة جلسات وقمنا بدراسات لوضع خطة خمسية لتوسيع وتطوير الخدمات المختلفة فى جميع أنحاء المركز بأسبقيات بناء علي حجم السكان وبعد المناطق المختلفة من الخدمات القائمة وصعوبة أو سهولة المواصلات

إليها . هذا وقد علمت بسعادة أن من خلفونا قد إهتدوا بهدي تلك الخطة الخمسية فى تطوير الخدمات الحيوية والإجتماعية بالمركز .

وكان من ضمن الإنجازات أيضا جلب بعض الخيول والابقار الجيدة للتلاقح مع الخيول والأبقار المحلية (طلوقة) بهدف تحسين مستوى الخيول والأبقار بالمركز وحتي يتمكن المواطنون من جنى كميات أكبر من الألبان من أبقارهم الجديدة الملقحة كما يستطيعون المزاحمة في سباقات الخيول بالفاشر ونيالا والتى كانت سلطات المديرية تهتم بها إهتماما كبيرا .

قبل مغادرتى لمركز شمال دار فور تقاعد مديرنا السيد على ابوسن عليه رحمة الله بالمعاش وحل محله الزميل احمد مكى عبده الذى كان نائبا له وقد طاف كلاهما بجميع أنحاء المركز لمدة حوالي اسبوعين كتسليم وتسلم وقد صحبتهم بالطبع خلال تلك المأمورية الطويلة داخل ذلك المركز المترامى الأطراف .

عندما أعلن نقلى كباشمفتش لمركز شمال دار فور كانت هناك أخبار بإنفراط عقد الأمن بسبب نزاعات قبلية فأمرت بالمغادرة فورا في ظرف يومين او ثلاثة فقط فسافرت إلى كتم بشنطة ملابس فقط وعشت فعلا بها من نوفمبر ١٩٥٨ الى مارس ١٩٥٩م باستراحة منزل المفتش وهى عبارة عن حجرة واحدة ملحق بها حمام ومرحاض بالقرب منها وليس معى غير محتويات تلك الشنطة الوحيدة .

وفى إبريل ١٩٥٩م رجعت الي الخرطوم لشحن عفشى إلى كتم . وهناك قابلت السيد نائب الوكيل ميرغنى الأمين الحاج احمد رحمه الله فقال لى «أنت منقول الى الداخلية» فشعرت بما يشبه الذهول وقلت له «لعلك تهظر سعادتك» فرد بحزم «لم أتعود فى حياتى أن أمزح في أمور تخص مصائر الناس» . فشعرت بأنه جاد وذهبت لمقابلة الوكيل السيد حسن علي عبدالله ولم أذكر له شيئا ولكنه طلب مني الحضور لتناول شاى العصر بمنزله علي شاطئ النيل قرب النقل الميكانيكى بالخرطوم بحرى . وهناك شرح لى حاجته الماسة لوجودى بجانبه وأنه يثق في مقدرتي وحسن ادائي . وشرحت له كيف أنا سعيد بالعمل بمركزى الجديد وحاولت إقناعه للتخلي عن فكرته ولكنه ألح بعناد شديد . وباصرار منى علي البقاء بكتم شحنت عفشى الى كتم ووسطت مدير المديرية السيد احمد مكى عبده وقاضى المديرية بالأبيض السيد محمد يوسف

مضوى (وهو صديق للسيد الوكيل) فطلبت منهما التوسط لدى السيد الوكيل لتركي لأبقى بمركز كتم ولكن الوساطة لم تجد شيئا وأصر الوكيل على نقلى وأعلن النقل بالإذاعة فى أعقاب ذلك الشهر (ابريل ١٩٥٩) إلى وزارة الداخلية ويبدو أن الخبر قد عم جميع أرجاء المنطقة وعلم السلاطين والعمد والمشايخ الذين اندهشوا دهشة خارقة . فكيف يحدث أن يصل باشمفتش الى مركز بذلك الحجم من حيث المساحة والمشاكل في نوفمبر ١٩٥٨م ثم ينقل خارجا منه فى ابريل ١٩٥٩م أعتبر رجالات المركز ذلك العمل عبثا محضا لايمكن أن تقدم عليه حكومة مسئولة .

وفى أول رحلة لى بعد إعلان النقل بالراديو (وكانت الى دار الزغاوة) توقفت فى أول محكمة وهى (الدور) فقابلنى رئيسها السلطان آدم الطاهر نورين وسألنى باستغراب شديد عن قصة نقلى وهل هي حقيقة فأجبته بنعم فقال : لي (يبدو أن بلدنا لم تعجبك وأنك سعيت لتذهب منا) فقلت (أبدا والله العظيم وأنا ساعى لإلغاء هذا النقل ) فقال « هل ترى تلك القطية ؟ فقلت نعم » قال : « لدينا فقيه متفرغ وساكن فى تلك القطية ومنقطع لطلب الله لإلغاء ذلك النقل » فقلت له دعوه يواصل وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يتحقق إلغاء نقلى . ومن الغريب أننى وجدت نفس الحالة فى أمبرو وفى كرنوى وفى الطينة حيث كان هناك فقيه متفرغ فى كل من تلك المناطق سعيا وراء إلغاء ذلك النقل الأمر الذى لم يتم إذ يبدو أن قرار النقل كان صادرا من المولى عز وجل فى علاه وليس من رئيسى السيد وكيل وزارة الداخلية .

وعلي الرغم من أن قرار النقل من مركز شمال دار فور إلى وزارة الداخلية قد صدر خلال شهر أبريل سنة ١٩٥٩م فقد قررت التريث في تنفيذه أملا فى الالغاء ولم أتحرك إلا على مضض فى آخر شهر يونيو عندما حان موعد فتح المدارس . وكان إبنى زهير قد قبل بالسنة الأولى بالمدارس الوسطى وإبنى عمر منقولا الي السنة الثالثة الأولية . عندما أيقنت أن أمر الله لا محالة نافذ وأنه لحكمة يعلمها جل شأنه لم يستجب لدعائى ولا لدعاء الفقهاء فى الدور وأمبرو وكرنوي والطينة فودعتهم جميعا وكلنا فى أسى وحسرة وهكذا كما ترى عزيزى القارئ فقد أصبحت تتقاذفنى الأمواج ، بعد الإستقلال ، لنعمة منحنيها الله يسمونها الإمتياز فى الأداء ولكنها كانت بالنسبة لحياتى الخاصة نغمة كبرى والحمد لله علي كل حال فقد دفعت كل ذلك الثمن وتحملت كل ذلك العناء فى سبيل خدمة بلادى ورؤسائى الذين كانوا يقررون تلك التنقلات

السريعة لا نتيجة لسوء أداء والحمد لله ، ولكن بسبب رأيهم عن أمتيازى فى الأداء . وقد عانيت أشد المعاناة بسبب كثرة التنقلات وعدم الإستقرار . ولكن كل شئ يهون فى سبيل خدمة الوطن والمواطن .

# الباب العاشر

## وزارة الداخلية

## يونيو ١٩٥٩ - أغسطس ١٩٦٢م

فى الفترة من حضورى للخرطوم في أبريل ١٩٥٩م لترحيل عفشى ومفاجأتى بخبر النقل ، الى آخر يونيو حيث وصلت الخرطوم منفذا النقل ، وقعت الأحداث التى إنتهت باستقالة الأخ والصديق اللواء أحمد عبد الوهاب رحمه الله من تولى وزارة الداخلية . وعند وصولى وإستلام مسئوليتى كنائب مساعد وكيل وزارة الداخلية كان عندئذ وزير الداخلية هو الأخ الصديق اللواء أحمد مجذوب البحارى رحمه الله ووكيلها الدائم السيد حسن على عبد الله أمد الله فى أيامه ونائبه السيد ميرغنى الأمين الحاج أحمد رحمه الله ومساعده السيد أمير الصاوي وكان موقعى فى الأقدمية الرابع يأتى بعدى السادة الطيب عبد الله وجعفر محمد على بخيت وعبد الله عمر عبد الرحمن . وكان مدير عام الشرطة السيد عباس محمد فضل عليه رحمه الله ونائبه أحمد عبد الله أبارو .

أوكل الي المسئولية عن القسم المصلحى " DEPARTMENTAL وهو القسم المسئول عن كل علاقات وزارة الداخلية بالوزارات والمصالح الأخرى ، كما كنت أمثل وزارة الداخلية فى جميع اللجان الحكومية المصلحية . وكانت تلك الوزارة ، بناء على كثير من القوانين واللوائح والنظم التي كانت سارية آنذاك ، تكاد تكون ممثلة فى جميع تلك اللجان الدائم منها والمؤقت حيث ورثت مكتب السكرتير الإدارى الذى كان فعلا المؤسسة التى تحكم جميع الشئون الداخلية للسودان ما عدا القضاء والمالية والخدمات الفنية .

خلال تلك الفترة التى قضيتها بالقسم المصلحى بوزارة الداخلية لمدة تزيد عن الثلاث سنوات من أول يوليو١٩٥٩ الي أغسطس ١٩٦٢م ، أشتركت مع تلك اللجان المختلفة فى إعداد الكثير جدا من الدراسات في شتى الشئون كما كنت وزملائى نعد كل المذكرات التى يرفعها السيد الوزير الي مجلس الوزراء .

فى النصف الثانى من عام ١٩٥٩م وجهت منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ( FAO، بقيام حملة عالمية لمحاربة الجوع وسوء التغذية فى جميع دول العالم الثالث وذلك عن طريق تكوين لجنة قومية فى كل من تلك البلدان تسمى :

« اللجنة القومية للتحرر من الجوع وسوء التغذية »

Freedom from Hunger and Malnutrition National Committee' وقد تكونت تلك اللجنة من بعض المهنيين المختصين بوزارات الزراعة والصحة والتعليم وبعض الشخصيات العامة وتقرر أن يكون مقرها بوزارة الداخلية وتم إختيارى أمينا عاما لتلك اللجنة . وقد خصصت للجنة ميزانية متواضعة كأعانه من منظمة الأغذية والزراعة ، ومن تلك الميزانية تمكنا من تعيين كاتب من أرباب المعاشات للطباعة وحفظ الملفات . وكان رجلا ممتازا تفرغ لأداء كل الواجبات التى أوكلت إليه بكفاءة وإخلاص . وكان المشروع الوحيد الذى أقدمنا على تنفيذه ، نسبة لقلة الموارد . هو إنشاء مزارع خضروات وفواكه ودواجن فى بعض المدارس الوسطى التى بها داخليات . وقد نجحت تلك المزارع فى بعض المدارس حيث لاقت الفكرة إهتماما من جانب القائمين على إدارة تلك المدارس .

خلال عام ١٩٦٠م أقيمت حلقة دراسية ( Seminar بالدنمارك ، عن خدمات الرفاهية الإجتماعية بالدول العربية تحت رعاية الأمم المتحدة ، وقد مثلت وزميلى عربى عبد الباسط السودان فى تلك الحلقة الدراسية التى كانت مفيدة للغاية وقد قدمنا ورقة عن الميسور من خدمات الرفاهية الإجتماعية بالسودان وأستمعنا الى أنشطة ووسائل وأنظمة خدمات الرفاهية الإجتماعية فى جميع الدول العربية وكانت تونس فى ذلك الوقت هى أكثر البلاد العربية تقدما فى هذا المجال . كما شاهدنا ميدانيا مناشط خدمات الرفاهية الإجتماعية فى الدنمارك نفسها وكانت بالفعل نموذجا لدولة رفاهية ( Welfare State إذ كانت خدماتها فى هذا المضمار مذهلة تماما .

وبعد قضاء ستة أسابيع بالحلقة الدراسية فى كوبنهاجن ، عاصمة الدنمارك ، رجعنا الى السودان ، بعد قضاء ثلاثة أيام بألمانيا الغربية ، وفى الخرطوم قدمنا تقريرا كاملا شاملا وافيا

عن الدراسات والتوصيات التى تقدمت بها الحلقة الدارسية وكان من أبرزها وأهمها التوصية بضرورة إنشاء وزارة متكاملة للشئون الإجتماعية فى جميع البلاد العربية تستوعب خريجين متخصصين وتعنى بجميع جوانب ومناشط الرفاهية الإجتماعية .

فى عام ١٩٦١م عقد الإجتماع السنوى ، لمنظمة الاغذية والزراعة " FAOالتابعة لهيئة الأمم المتحدة ، في لبنان ومثل فيه السودان وفد برئاسة الدكتور خليل عبد الرحمن رمضان وكيل وزارة الصحة ، عليه رحمة الله وعضوية السادة كامل منصور ( وزارة الزراعة ) الدكتور محيميد ( الثروة الحيوانية ) وممثلين للغابات والتنمية الريفية وصيانة التربه ، هذا وقد كنت ضمن ذلك الوفد ممثلا للجنة القومية للتحرر من الجوع وسوء التغذية حيث قدمت للمؤتمر ورقة عن نشاط اللجنة بالسودان وبرجوعنا للخرطوم قدمنا كمجموعة مذكرة الي مجلس الوزراء عما تم من بحوث ودراسات فى ذلك المؤتمر . والتوصيات التى خرج بها .

وخلال عام ١٩٦٢م كان السيد ميرغني الأمين الحاج أحمد ، نائب وكيل وزارة الداخلية ، عليه رحمة الله ، مشغولا للغاية وبحماس ملحوظ بمشروع خدمي إيجابى ضخم كان يهدف الى تقديم خدمة إجتماعية عظيمة الى أبعد الحدود لسكان العاصمة القومية ومن يفدون إليها لقضاء أعمال رسمية . كان السيد ميرغنى يتابع بنشاط مشهود كل إجراءات التخطيط والرسومات والتقديرات للمشروع بواسطة شركة بريطانية لها خبرة واسعة فى ذلك المجال . ( وقد تم نقلى لمديرية بحر الغزال فى أغسطس ١٩٦٢م ) بينما كان السيد ميرغنى منهمكا فى مشروعة . ولكن وقبل البدء في التنفيذ إنفجرت ثورة إكتوبر ١٩٦٤م فمات المشروع ولم ير النور الي اليوم ! .

وكان المشروع عبارة عن بناء عمارة ضخمة ذات عدة طوابق . (ثمانية أو عشرة طوابق). على الأرض التى تقوم عليها الآن المبانى المؤقتة التى تشغلها مصلحة الإحصاء والتى تقع علي شارع الجامعة في مواجهة مباني البريد المركزى من الجهة الجنوبية . وكان الهدف هو أن تضم تلك العمارة الضخمة جميع المكاتب الحكومية المرتبطة بأعمال وإحتياجات الجمهور الروتينية اليومية فى جميع الوزارات والمصالح والوحدات الحكومية المختلفة ، ماعدا البريد طبعا لتواجده فى مواجهة المبنى المقترح . وقد تم الإتصال فعلا بجميع الوحدات الحكومية لتحدد عدد ونوع المكاتب التى تحتاج اليها فى ذلك المجمع بعد شرح الأهداف المنشودة منه وهى القيام بتلبية

الإحتياجات والطلبات اليومية للمواطنين وبذلك يتمكن أى مواطن من قضاء جميع إحتياجاته فى مبنى واحد وفى وقت وجيز على أساس الوقت من ذهب ولا يحتاج مثلا للتحرك بسيارته أو سيارة الأجرة لقضاء الإحتياجات المختلفة فى أماكن مختلفة ومنتشرة في شتى أرجاء المدينة . إن المواطن ، الى اليوم ، يدفع ثمنا باهظا الي أبعد الحدود لمواجهة إلتزامات البيروقراطية من أرانيك ودمغات وطوابع ودفع مختلف الرسوم الخ . وقد كان يهدف ذلك المشروع لتجميعها كلها فى موضع واحد يضم جميع الاجهزة والوحدات المرتبطة بجمهرة المواطنين .

كان الهدف الكبير الآخر لذلك المشروع هو أن تكون المبانى الرئيسية للوزارات هى أماكن للتفكير والبحث والإجتماعات والنقاش والدراسة والتخطيط والإنتاج فى جو فكرى هادىء خال من الحركة والضجيج وإزعاج الزوار والجمهور . وتلك سوف تكون المقام المحمود لمكاتب الإستقبال المنتشرة اليوم المانعة للمواطنين من قضاء أغراضهم وحوائجهم . والتى أراها معطلة تماما لقضاء مصالح المواطنين .

لقد كان مشروع السيد ميرغنى ، عليه رحمة الله ، مشروعا عملاقا تماما مثل الذين فكروا فيه وخططوا له ولكنه مات ، بكل أسف ، كما مات وأضعوه عليهم رحمة الله . فتلك أيام كان الموظفون خلالها يحملون هموم ومعاناة المواطنين .

وبناء على ذلك المشروع يستطيع المسافر الى الخارج مثلا ، بعد حصوله على تأشيرة الدخول من سفارة الدولة التى ينوى السفر إليها الحضور الى ذلك المجمع ، حيث يجد بعض البنوك والمصارف فى نفس المبنى ، ويستطيع فى نفس اليوم ، إستخراج تذكرته وعمل الحجز وإستخراج الشهادة الصحية وإستخراج تأشيرة الخروج ويجد مكتبا لبيع الدمغات وآخر لتصوير المستندات وآخر لإستخراج الصورة الشخصية وكل ما يحتاج إليه ويتم له إنجاز غرضه أو أغراضه فى يوم واحد أو يومين على الأكثر . ويستطيع القارىء أن يتصور ما يحدث لجمهرة المواطنين من راحة وإزالة للمعاناة التى يلاقونها اليوم .

فى حوالى شهر سبتمبر أو إكتوبر ١٩٦١م كون السيد مقبول الأمين الحاج أحمد وزير الداخلية آنذاك ، ( عليه رحمة الله ) ، لجنة من السيد وديع حبشى ، مدير وزارة الزراعة ، ( عليه رحمة الله ) ، والسيد محمد حسن عبد الله ، مدير وزارة التعليم ، ( عليه رحمة الله ) والسيد

منصور محجوب مدير وزارة التجارة ، ( أمد الله في أيامة ) لاجراء ترقيات مفتشي المراكز الى المجموعة الخامسة وهي درجة نائب مدير مديرية وهو المنصب الذى تغير إسمه ليكون سكرتير إدارة المديرية بعد إصدار قانون إدارة المديريات ، وهو مرحلة من مراحل تطور الحكم الإقليمي في السودان صدر خلال فترة الحكم العسكرى الأول نتيجة لدراسة قامت بها لجنة برئاسة السيد محمد أحمد أبورنات رئيس القضاء آنذاك ، ( عليه رحمة الله ) .

ويمكن أن يلاحظ القارىء أن أسماء وظائف رؤساء تلك الوزارات : الزراعة ، التعليم ، التجارة ، كانت مدير وليس وكيل إذ لم يكن بالسودان عندئذ وكلاء وزارات بالمجموعة الأولى ماعدا وكلاء وزارات الداخلية والمالية والخارجية أضيف إليهم فيما بعد وكيل وزارة الحكومة المحلية فاصبح وكلاء الوزارات بالمجموعة الأولى في جميع الوزارات بحكومة السودان أربعة فقط وفي تقديرى أن عددهم اليوم ربما يكون بضعة مئات .

وفي أغسطس ١٩٦٢م ، أي بعد حوالى سنة كاملة بعد تكوين لجنة الترقيات تلك ، أعلنت الترقيات - وكنت في مقدمة من وقع عليهم الاختيار للترقي وتم نقلي الى مديرية بحرالغزال . التي سافرت اليها جوا حوالى يوم ١٩/٨/١٩٦٢م .

# الباب الحادى عشر

## مديرية بحر الغزال

## أغسطس ١٩٦٢ - يونيو ١٩٦٥م

وصلت الى واو خلال الأسبوع الثالث من شهر أغسطس ١٩٦٢م وخريف الجنوب في عنفوانه وهأنا أجد نفسى مواجها نظاما جديدا من الإدارة فى السودان تحت قانون إدارة المديريات لسنة ١٩٦٠ ، فكان هناك الحاكم العسكرى وهو المشرف الأول على إدارة المديرية ورئيس مجلس المد يرية . وكان هناك رئيس المجلس التنفيذى الذى كان في مامضى يشغل منصب مدير المديرية ، وقد كان بمقتضى أحكام ذلك القانون نائبا لرئيس مجلس المديرية ورئيسا للمجلس التنفيذى وكان موقعى في النظام الجديد سكرتيرا للمجلس التنفيذى للمديرية ونائبا لرئيسه وسكرتيرا لمجلس المديرية .

كان الحاكم العسكرى هو العميد احمد حسن سالم وقد وجدناه ، رئيسى وأنا ، ضابطا منضبطا ورجلا حكيما يشرف علي أداء كل الوحدات الحكومية بقوة وحزم ولكن دون تدخل مباشر في أوجه الأعمال الفنية والمهنية . وقد تمكنا ، من التعامل معه بالود والصداقة والإحترام المتبادل والمرونة والتى تعتبر صفة لازمة من صفات الإدارى المحنك الحكيم المزود بمحصول كاف من الخبرة والتجربة . وفى حوالى أوائل عام ١٩٦٤م نقل العميد أحمد حسن سالم مديرا للنقل الميكانيكى بالخرطوم بحرى وخلفه العميد عبد الحميد خير السيد الذى واصل السير فى خطى سلفه وربما كان أكثر دقة . وبنفس القدر من المرونة كنا على مستوى عال من الصداقة والمودة والتعاون مع الحاكم العسكرى الجديد .

عند وصولى كان رئيس المجلس التنفيذى ( ونائب رئيس مجلس المديرية ) هو الأخ العزيز والزميل السيد عبد الرحيم سعيد ، أمد الله فى أيامه ، وكان بحق أخا عزيزا وزميلا مخلصا وفيا وصديقا حميما تعلمت على يديه الكثير وكان يعاملنى كشقيقه الأصغر يتوافر بيننا كل الود والإخلاص والوفاء والحب . وتلك علاقات بين كبار موظفى الدولة كان لها أكبر الأثر فى مستوى

الأداء وكفاءته وسيره . وبعد فترة ليست بالطويله وخلال عام ١٩٦٣م نقل الأخ عبد الرحيم سعيد الى مديرية النيل الأزرق وخلفه الأخ العزيز والزميل الفاضل السيد صالح محمد طاهر وكان كسلفه أخا كريما وزميلا ودودا يتمتع بكل صفات أهله النوبة من الجدية والصراحة والوضوح وحب الدعابة والنقاء النفسى فقضيت مع الأخ صالح ، أمد الله فى أيامه ، فترة من أغلى وأعز فترات خدمتى .

وكان المجلس التنفيذى لمديرية بحر الغزال يتكون من رئيسه ونائبه (شخصى) ورؤساء وزارات :

الصحة ، التعليم ، الزراعة ، الغابات ، الثروة الحيوانية ، الأشغال ، الإعلام . بالإضافة الى قمندان شرطة المديرية وقمندان السجون .

كان عملى فى الثلاثة شهور الأولى ديوانيا إذ شغلت كل وقتى بقراءة التقارير السابقة عن المديرية بالإضافة الى المكاتبات الى مختلف الوحدات الحكومية المحلية منها والمركزية ، تنفيذا لتوصيات وقرارات المجلس التنفيذى . ومن هذه الناحية كنت الدينمو المحرك لمعظم مكاتبات المديرية يساعدنى مفتش برئاسة المديرية هو الإدارى الأخ الأصغر السيد النذير بر أمد الله فى أيامه وكان جادا ونشطا ذا شعور عال بالمسئولية .

وفى نوفمبر حيث إنقضى موسم الخريف عقد إجتماع لمجلس المديرية وكان فرصة سانحه للقاء والتعرف على كل سلاطين المديرية الذين كانوا بحكم مناصبهم أعضاء بالمجلس بالإضافة الى الأعضاء المنتخبين من المناطق المختلفة والمعينين وأذكر أن كان بينهم إثنان من التجار الشماليين كانا جد محبوبين بين الدينكا وهما السيد الزبير صالح ، عليه رحمة الله ، من منطقة يرول والسيد محمد الزبير ، أمد الله فى أيامه ، من منطقة أويل وكان وجودهما مفيدا للغاية بالمجلس عند بحث الجوانب التجارية والإقتصادية والسلع المختلفة بأسواق المديرية .

كان بمديرية بحر الغزال أربعة مراكز هى : -

١ - مركز التونج ومركز فرعى له فى قوقريال .
٢ - مركز البحيرات (رمبيك) ومركز فرعى له فى يرول .
٣ - مركز أويل .
٤ - مركز غرب بحر الغزال (واو) ومركز فرعى له فى راجا .

كما كانت هناك مجالس ريفية فى كل من :
التونج وقوقريال ورمبيك ويرول وأويل وراجا ومجلس مدينة فى واو .

خلال فترة خريف عام ١٩٦٢م والتى قضيتها فى واو وجدت ، وبلاخطة مسبقة منى ، بأنى على صلة وثيقة مع أعداد كبيرة من الجنوبيين الموظفين وأصبحت هذه الظاهرة معلومة عامة بينهم للدرجة التى بدأ الكثير منهم يقوم بزيارتى بمنزلى وكذلك البعض يطلبون منى بالمكتب ديون مالية صغيرة يسددونها فى آخر الشهر عند إستلام رواتبهم وصادف أن كان عندى خزنة بالمكتب فوضعت فيها مبلغا متواضعا من المال (حوالى مائة وخمسين جنيها) وكراسة أسجل فيها إسم من يطلب منى سلفيه ثم يسدد فى آخر الشهر وقد كانوا بأمانه يسددون من غير إبطاء . وبمرور الأيام ظهرت مجموعة من الشماليين عرفوا بأنهم مجموعة أصدقاء الجنوبيين دون إنشاء هيئة أو تنظيم بذلك الإسم ، أذكر منهم العميد عبد الحميد خير السيد والسيد صلاح الدين قرشى ، باشمفتش مركز البحيرات آنذاك ، والسيد الشاعر مبارك المغربى ، قمندان السجون ، الأستاذ خليفة خوجلى استاذ مدرسة رمبيل الثانوية ومعظم موظفى مركز البحيرات برمبيك . وربما كان ذلك بالإضافة الى صداقتى الشخصية مع الزميل صلاح الدين قرشى والسلطان ملوال أروب والسلطان أرول كشول من الأسباب التي جعلت زياراتى كثيرة لمركز البحيرات (رمبيك ويرول) .

وبعد إنتهاء موسم الخريف وإنقضاء إجتماعات مجلس المديرية عام ١٩٦٢م طلبت من رئيسى السيد عبدالرحيم سعيد أن أقوم بطواف علي جميع أنحاء المديرية حتى أتمكن من التعرف عليها ميدانيا فوافق علي الفور وبدأت الطواف بمركز البحيرات ثم مركز التونج ثم

المركز الفرعى فى قوقريال وهناك حدث ما يستحق التسجيل : -

فى الربع الاول من عام ١٩٦٣م قمت بزيارة لمركز قوقريال ، وبعد تفقد جميع المنشآت الحكومية والإجتماع مع مفتش المركز وضابط المجلس لإستعراض سير الأداء الإدارى والتعرف على الإحتياجات والمعوقات تم عقد إجتماع بالمحكمة مع رئيس محكمة منطقة قوقريال وجميع أعضاء محكمة السلاطين والمشايخ ، وواجهت الإجتماع بصحبة مفتش المركز وضابط المجلس وبعد التحية سألت المجتمعين عن الأحوال العامة وعن مطالبهم ومشاكل المنطقة فبدءوا يسردون ويثيرون العديد من المسائل والنقاط تضمنت إنشاء مستشفى حيث كان قوقريال المركز الوحيد الذى ليس به مستشفى إعتمادا على بعده على مسافة حوالى ساعتين من واو و وذكروا مطلب بناء مكاتب المجلس الريفى وكبرى على طريق واو . قوقريال على خور يقطع المواصلات الى واو خلال فصل الخريف . وقد كنت أسجل تلك المطالب فى مذكرة بيدى .

والدينكا كالنوير تماما يتمتعون بشجاعة وصراحة وحرية طبيعية لا يخشون فى قول الحق لومة لائم . فبعد إنتهاء الإجتماع إنبرى أحد السلاطين ليقول لى .

سبق أن جاءنا مسئولون كثيرون قبلك واجتمعوا معنا فى نفس هذا المكان وكانوا مثلك يسجلون المطالب فى مذكرة تشبه المذكرة التى بين يديك . ولما لم يتم إنجاز أى من تلك المطالب إعتقدنا أن المذكرة غالبا تضيع من المسئول عندما ينزل باستراحة " كواجوك " وهى قرية تقع بين قوقريال وواو فابتسمت وأعجبت بصراحة الرجل وحواره الديمقراطى وقلت له " أتمنى ألا تضيع مذكرتى هذه أيضا فى كواجوك " ورجعت لواو وشرحت للسيد رئيس المجلس التنفيذى كل تفاصيل الرحلة وقصة قوقريال فضحك أيضا ثم بدأنا المكاتبات وكان البعض منها ، كالمكاتبات عن مستشفى قوقريال ، قد بدأت من قبل وبعد بضعة أسابيع سافرت الى الخرطوم وقمت بمتابعة وثيقة للمكاتبات للحصول على التصديقات من وزارات الصحة والمالية والحكومة المحلية ، وتحصلت على التصديقات لبناء المستشفى ومبانى مكاتب المجلس الريفى والكبرى الذى إتفقت مع وزارة الاشغال لتنفيذه . ثم رجعت الى واو وبعد الخريف قمت بزيارة أخرى الى قوقريال وكان العمل قد بدأ بالفعل فى تلك المنشآت وما أن علم السلاطين بمقدمى إلا ونظموا إستقبالات حاشدة رجالا ونساء وشيبا وشبابا مع الطبول ، ولما إجتمعت مرة أخري مع السلاطن إنبرى

نفس السلطان الذي أثار نظرية ضياع المذكرات في كواجوك وخطب في زملائه قائلا بلهجتهم :

( الآن أيقنا أن مذكرة نائب مدير شرفى لم تضع فى كواجوك ) . ذلك هو السودان الذى لدى مواطنيه فى شماله وجنوبه الحاسة الصحيحة لتقييم أداء العاملين بين صفوفهم .

وخلال عام ١٩٦٣م ظللت أزور المراكز المختلفة ، البحيرات وأويل والتونج وراجا وكان الطواف بلا حرس إذ أن التمرد لم يدخل مديرية بحر الغزال إلا خلال عام ١٩٦٤م .

وفى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ١٩٦٣م وصلتنى برقية بوفاة والد زوجتى المرحوم عبد الحميد عبد الله بك جمره ، عليه رحمة الله . فسافرت جوا من واو الى الخرطوم يوم ١٩٦٣/١٢/٣٠م لتقبل العزاء بامدرمان لوفاة صهرى وخالى . وبعد يومين أى يوم ١٩٦٤/١/١م هاجمت قوة من المتمردين مدينة واو وكنت إذ ذاك بام درمان .

هاجمت القوة أساسا منطقة قوة الشرطة بواو حيث أن قوات الجيش موضعها على بعد بضعة كيلو مترات خارج واو فى مكان يسمى " قرنتى " تصدت قوات الشرطة بكل شجاعة لقوات المتمردين التى هاجمتهم فى منتصف الليل ثم وصلت قوة من الجيش للمساندة وتمكنت القوتات الحكوميتان من صد المتمردين الذين فروا من المدينة ولكن أثناء المعركة أصيب قائد قوات المتمردين " برنادينو " فى فخذه ونقله بعض رجاله الى غابة خارج واو ولكنها قريبة من المدينة وأثناء تفتيش المنطقة خارج وحول المدينة بواسطة قواتنا المسلحة والذى يسمونه (التمشيط) عثرت قواتنا الباسلة على القائد المتمرد "برنادينو" وبعض رجاله فالقوا عليهم القبض وأودعوهم بسجن خاص بمنطقة "قرنتى" .

عقدت محكمة عسكرية فيما بعد لمحاكمة برنادينو ورفاقه وقد حكم عليهم بالإعدام ونفذ فعلا ولكن كان هناك من ضمن المتهمين بضعة موظفين جنوبيين مدنيين يعملون بوزارات مختلفة فى واو اتهموا بالتواطؤ مع المتمردين الذين هاجموا واو فى تلك الليلة وألقى عليهم القبض وقدموا للمحاكمة فى نفس المحكمة العسكرية التى حاكمت برنادينو . طلب منى بعض أولئك الموظفين المدنيين الجنوبيين أن أقف بجانبهم صديقا فى المحكمة ووافقت بلا تردد . وقبل إنعقاد جلسات المحكمة كان أن حضر الى واو ، لترتيب إجراءات إنعقاد المحكمة ، المستشار القانونى للقوات

المسلحة العميد عبد الرحمن الفكي . ورجع للخرطوم ثم جاء مرة أخرى الي واو حيث استدعاني وقال لي «أنت موظف كبير وأنا أنصحك ألا تقف في تلك المحكمة صديقا لأولئك الموظفين» فرددت عليه بأني أرى أن هؤلاء الموظفين زملاء وقد وضعوا ثقتهم في شخصي لأقف معهم كصديق وأن صداقتي لهم بالمحكمة لا تقدم ولا تؤخر ، لأن المحكمة تسعى للوصول للحقيقة ولا أحسب أنها عازمة على الحكم عليهم مسبقا ، كما أني أعمل بين هؤلاء الموظفين وأتعاون معهم ويتعاونون معي في عملي اليومي فأما أن توافق الحكومة على وقوفي معهم في المحكمة كصديق أو تتكرم بنقلي من واو فورا الى الشمال .

فرد قائلا : « كويس سوف أحمل وجهة نظرك للخرطوم وسافر إلى الخرطوم ورجع الى واو للمرة الأخيرة قبل إنعقاد المحكمة ونقل إلي موافقة الخرطوم علي وقوفي بالمحكمة كصديق لأصدقائي الجنوبيين . وجلست المحكمة جلسات طويلة ووقفت صديقا للإخوة الموظفين الجنوبيين ولحسن الحظ حكم عليهم جميعا بغرامات مالية متفاوتة لعدم ثبوت تهم خطيرة ضدهم .

خلال بقية عام ١٩٦٤م إستمرت زياراتنا لمراكز المديرية ولكن كان الطواف عندئذ بحرس من القوات المسلحة يسمى (طوف) وهو عبارة عن أربع عربات من عربات الجيش اثنين أمام القافلة وإثنتين خلفها مزودة بالجنود المسلحين . ولضمان إنسياب المواد التموينية لجميع المناطق كنا نصدر التوجيهات بطريقة سرية للتجار بموعد قيام «الطوف» حتى يشحنوا شاحناتهم بالبضائع لتقوم في نفس الوقت الذى أسافر فيه أنا أو رئيس المجلس التنفيذى أو الحاكم العسكرى إلى أى منطقة وبذلك كانت تصل تلك البضائع والسلع آمنة وبإنتظام الي جميع أنحاء المديرية وبحمد الله لم يحدث ما يعكر صفو الأمن بطريقة كبيرة أو مزعجة خلال بقية الفترة التى قضيتها بمديرية بحر الغزال .

فى الربع الأخير من سنة ١٩٦٤م كنا نتوقع حدوث ترقيات وتنقلات وماكنت مؤملا أملا كبيرا فى الترقية إذ كان هناك وظيفتان فقط فى المجموعة الثالثة (رئيس مجلس تنفيذى) وكان أمامى فى كشف الأقدمية حوالى أربعة فى نفس درجتى ولكنى كنت أتوقع النقل الى منصب معتمد بورتسودان وهى مدينة كنت أحبها حبا جما وكل محاولاتى خلال الخدمة للنقل إليها باءت لسوء الحظ بالفشل . وبينما أنا فى تلك الحالة من التخمينات والظنون إذ وصلنى خطاب خاص كتب

عليه من الداخل « سرى للغاية » وكان ذلك فى حوالى اليوم العاشر من شهر اكتوبر ١٩٦٤ من السيد سانتينو دنق وكان الوزير الجنوبي الوحيد بحكومة الرئيس الفريق إبراهيم عبود . يهنئنى بالترقية الي منصب رئيس المجلس التنفيذى (محافظ) ويقول أنه حاول إبقائى بعد الترقية بمديرية بحر الغزال ولكن وزير الحكومة المحلية اللواء أحمد مجذوب البحارى (عليه رحمة الله) إعتذر على أساس أنى مكثت فترة كافية بالجنوب وجاء دورى للنقل شمالا فسررت للترقية ولأن ما قمت به من اداء مكننى من تخطى بضعة زملاء وأيقنت بأنى سوف أنقل الى مديرية كسلا التى كان موقع المحافظ بها شاغرا وقد كنت فى منتهى السعادة إذ توقعت أن أعمل للمرة الأولى بتلك المديرية الجميلة وأضمن أنه عند تقاعدى أكون قد مارست العمل الإدارى فى معظم انحاء السودان .

لم أخطر أحدا بمحتويات خطاب الوزير السيد سانتينو . حتى أعز أصدقائى فى واو . بل ظللت صامتا إلى أن أعلنت ترقيتى وزميلى السيد الطيب الطاهر بالإذاعة يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٦٤ وكانت آخر قرارات تصدر من مجلس وزراء السيد الرئيس الأسبق الفريق إبراهيم عبود عليه رحمة الله . وأول من هنأنى بالهاتف بمنزلى كان صديقى العزيز والزميل الفاضل والشاعر الرقيق الأستاذ مبارك المغربى طيب الله ثراه واسبغ عليه شآبيب الرحمة ثم انهالت علي التهانى من الرفاق والأصدقاء والزملاء فى واو وغيرها .

وتأكدت بأنى متجه لا محالة الي قلب شرق السودان الحبيب ، الي كسلا عروس القاش . ولكن ، وكما قيل وتقدرون فتضحك الأقدار ، ففي يوم ٢٣ أو ٢٤ اكتوبر ، لا أذكر بالضبط ، دخل مكتبى الأخ الزميل السيد محمد عمر الفكى ، المراقب المالي ، عليه رحمة الله ، وكان عائدا من توه من المطار حيث استقبل احد أقاربه فقال لى «يقول المسافرون أن العاصمة المثلثة ملتهبة جدا وأن هناك مظاهرات صاخبة ضد النظام الحاكم . ومن ثم بدأت الأخبار الرسمية تتواتر وتتواصل الينا خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر وانتهت الأحداث بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثم مجلس الوزراء وأخيرا استقال الرئيس السابق الفريق ابراهيم عبود عليه رحمة الله.

ثم كونت حكومة مثلت فيها الفعاليات السياسية المختلفة وجبهة الهيئات والمزارعون والعمال برئاسة المربى الكبير الأستاذ سرالختم الخليفة الحسن . واستقال رئيس القضاء السيد محمد

احمد ابورنات وتم تعيين السيد بابكر عوض الله فى مكانه . وكان بوزارة أكتوبر ثلاثة وزراء جنوبيون هم : -

كلمنت أمبورو ، هلرى باولو لوقالى ، وأزبونى منديري

فأصر الوزراء الجنوبيون علي بقائى بمديرية بحر الغزال وكان لهم ما ارادوا فنقل زميلى ورئيسي في بحر الغزال السيد صالح محمد طاهر الي كسلا وبقيت فى بحر الغزال .

كما قررت حكومة اكتوبر إلغاء منصب الحاكم العسكرى وتقرر أن يكون اسم منصب الإدارى علي رأس إدارة المديرية هو «المحافظ» بدلا من رئيس المجلس التنفيذى . وصار المحافظ هو المسئول الأول بالمديرية .

وفى الخرطوم تكون مجلس سيادة من خمس أعضاء على أن تكون الرئاسة دورية وهم : -

١ - السيد الدكتور عبدالحليم محمد أمد الله فى أيامه
٢ - السيد ابراهيم يوسف سليمان عليه رحمة الله
٣ - السيد لويجى أدوك أمد الله فى عمره
٤ - السيد الدكتور التجانى الماحى عليه رحمة الله
٥ - السيد الدكتور مبارك الفاضل شداد أمد الله فى عمره

وبعد قيام حكومة ثورة اكتوبر وكان السيد كلمنت أمبورو وزيرا للداخلية ، إضطرب حبل الأمن كثيرا بمديرية بحر الغزال إذ أوقفت الحكومة نشاط القوات المسلحة ومنعتها من تتبع المتمردين وأعلنت وقف إطلاق النار مما شجع المتمردين للتقدم ليعسكروا علي مقربة من المدن الرئيسية بل كانت مجموعات منهم بملابس تنكرية تطوف بداخل المدن ، فإنحطت الروح المعنوية للقوات المسلحة وإنفرط حبل الأمن إلى درجة ملحوظة وأرسل جميع الموظفين الشماليين ببحر الغزال أسرهم الي الشمال وقمنا بتنظيم إسكان الشماليين في شكل مجموعات ووفرنا لهم الحماية الخارجية بإيجاد حراسات ، والداخلية بتسليمهم بعض الأسلحة كما أخذت تمر بعض الأطواف من الشرطة والقوات المسلحة فى المساء حول المدينة وبذلك ساد الإطمئنان الى حد

كبير . وقد كنت ساكنا بمفردي بدون أسرتي ، بمنزل المحافظ الذى يحرسه إثنان من الشرطة .

وبينما نحن على تلك الحالة من التوتر زار المديرية السيد كلمنت أمبورو وزير الداخلية عدة زيارات ولكن زيارته لم تطفئ نيران التوتر . كما زارنا أيضا السيد سر الختم الخليفة رئيس الوزراء يصحبه وفد كبير من المسئولين والأستاذ الكبير بشير محمد سعيد رئيس مجلس إدارة صحيفة الأيام وقدروا الظروف التى كنا نعيشها حق قدرها . وبمرور الأيام بدأنا جميعا أى الشماليين العاملين آنذاك بالجنوب نتعود على الحياة وسط ذلك الجو المكفهر المحاط بالمجهول.

كانت تلك الشهور التى أعقبت ثورة أكتوبر ، وأنا المسئول الأول عن مديرية بحر الغزال من اقسى وأشق وأصعب الحقب فى تاريخ ممارساتى الإدارية . وعلى الرغم من وضعى فى قمة المسئولية عن المديرية وعن الأمن فى ربوعها . وعلى الرغم من صداقتى الحقة مع الجنوبيين وهي معروفة جدا فى أوساطهم وعلى الرغم من ثقتى المطلقة بأنه مهما يحدث فلن ينالنى شخصيا أى أذى ، على الرغم من ذلك كله فقد أبرقت الحكومة بالخرطوم ببرقية بأنه لا حل للمشكلة إلا بفصل الجنوب . كان ذلك قبل ربع قرن تماما من الزمان .

وفى إحدى زيارات السيد كلمنت أمبورو ، وزير الداخلية ، فى عام ١٩٦٥ ، الى مديرية بحر الغزال ، وكان صديقا لى ، عرض علي النقل النهائى لوزارة الداخلية بالخرطوم . وكنت كغيرى من المحافظين ، تابعا لوزارة الحكومة المحلية فوافقت علي النقل بشرطين هما الترقية للمجموعة الثانية فى موقع نائب الوكيل وأن يخصص لى منزل حكومى . فوافق السيد الوزير .

وفى منتصف عام ١٩٦٥ تقريبا إستقالت حكومة أكتوبر وأساسا لإنفراط حبل الأمن بالجنوب وضغط الأحزاب الشمالية وتكونت حكومة من الأحزاب برئاسة السيد محمد احمد محجوب ، عليه رحمة الله . وإشترك فيها السيد أحمد المهدى وزيرا للداخلية ليحل محل السيد كلمنت أمبورو .

# الباب الثانى عشر

## وزارة الداخلية

## يونيو ١٩٦٥ - يونيو ١٩٦٦م

فى الإسبوع الثانى من شهر يونيو ١٩٦٥م بدأت العمل بوزارة الداخلية نائبا لوكيلها الدائم السيد أمير الصاوى عبد الماجد وكلانا أصدقاء منذ نعومة أظافرنا وأبناء جيل واحد وحى واحد بمدينة أمدرمان ، وقد تم إختيار السيد أمير وكيلا دائما لوزارة الداخلية عقب ثورة إكتوبر وإعفاء الوكيل الدائم السابق السيد حسن على عبد الله ، وهو أيضا أخ فاضل وصديق عزيز .

وفى جانب الشرطة أصبح المدير العام السيد محمود بخارى خلفا للسيد عباس محمد فضل، ويساعد المدير العام السادة زيادة ساتى حمد وعبد القادر محمد الأمين أبو شامة وآخرين من كبار ضباط الشرطة .

وفى الجانب الإدارى من الوزارة كان يساعدنى كوكبة من الإداريين أذكر منهم السادة صلاح الدين قرشى مديرا للاراضى ، وميرغنى عبد النور والطيب عبد الله وأحمد بابكر عيسى ومحمد الحسن عوض الكريم وعبد الله عمر عبد الرحمن .

أما فى جانب الكشف الكتابى ، الذى كان تابعا لوزارة الداخلية ، كان المد ئولون عنه تحت إشرافى السيد نور الدين غندور ، يساعده الساده عبد الرحيم خوجلى ومبارك أمان .

والى ذلك الوقت كانت وزارة الداخلية مسئولة عن العديد من الأعمال والشئون الإدارية . فبالإضافة الى المسئولية الكاملة عن الأمن والذى كان تابعا للسيد مدير عام الشرطة ومساعديه وهم المسئولون مباشرة للسيد الوكيل الدائم فالوزير السيد أحمد المهدى .

أما جميع الشئون الإدارية الأخرى التابعة لوزارة الداخلية فكانت تحت إشرافى بمساعدة الزملاء والأبناء الذين سبقت الإشارة إليهم .

كانت الاقسام التابعة لإشرافى هي :-

١ - الأراضى :

وأذكر فى هذا المجال أننا عينا مجموعة من خريجى الجامعات وأعددنا لهم برنامجا تدريبيا كاملا تضمن محاضرات عن قوانين الأرضى الزراعية والسكنية وتدريب عملى بالحاقهم بمكاتب الأراضي ومكاتب تسجيلات الأراضى بالمدن الثلاثة .

٢ - تخصيص المنازل الحكومية :

وكان التوزيع يخضع لثلاثة كشوفات أسبقية ، الأول للموظفين فى المجموعات (Group Scales) ، والثانى للموظفين فى الدرجة (B) والثالث للموظفين في الدرجة أقل من الدرجة (B) وكان التخصيص للموظفين المتزوجين فقط . أما العزابة فلهم كشف منفصل خاص بهم .

٣ - لجنة مشروعات مياه النيل :

وهى لجنة برئاسة وزارة الداخلية وهى مسئولة عن تخصيص المشاريع الزراعية والتصديق عليها وهى المشاريع الزراعية الواقعة على النيل وفروعة بناء على أسس معينة وشروط يجب إستيفاؤها قبل التصديق بناء على لائحة مياه النيل "Nile Tenancy Regulations"

٤ - شئون الحج :

كانت لجنة شئون الحج هى أيضا برئاسة وزارة الداخلية وعضوية العديد من الوزارات والوحدات الحكومية وهى التى كانت تقوم بكل الترتيبات والإعداد لحج بيت الله الحرام والعمرة وذلك قبل قيام هيئة الشئون الدينية .

٥ - الكشف الكتابى :

كانت وزارة الداخلية هى المسئولة أيضا عن الكتبة فى جميع الوزارات والمصالح الحكومية فى جميع أنحاء السودان . وقد كان العدد كبيرا يصل الى بضعة آلاف وكان هناك فريق من

كبار الكتبة على رأسهم السادة نور الدين غندور وعبد الرحيم خوجلى ومبارك أمان يقومون بأعباء .

(أ) التعيين

(ب) التدريب

(ج) الترقيات

(د) التنقلات

وكان ذلك العدد الضخم من الكتبة تحت إشرافى ، وأذكر من ضمن المبادرات التى قمت بها فى هذا المجال أن وضعنا إستمارة يسجل عليها كل كاتب ثلاثة أسبقيات للمناطق التى يريد أو يرغب العمل فيها كأن يقول مثلا منطقة مديرية كسلا كأسبقية أولى ثانيا البحر الأحمر وثالثا الخرطوم وهكذا . وقد إستخدمنا تلك الإستمارات واستعنا بها فى إجراء التنقلات بطريقة حاولنا بها تلبية رغبات الغالبية العظمى من الكتبة وقد نجحنا بحمد الله فى ذلك الى حد كبير .

بعد بضعة شهور ، وعلى الرغم من المسئوليات الجسام التى ألقيت على عاتقى بوزارة الداخلية والتنوع فى الأداء فقد وجدت أنى بدأت أشعر بالكلل والملل من الأداء الديوانى البحت واكتشفت للمرة الثالثة بأن طبيعتى تتلاءم مع الأداء الميدانى والصلات والعلاقات المباشرة مع الجماهير ، وأن لى مقدرة فائقة فى كسب ثقتهم وحبهم .

أضف الى ذلك أن وزارة الداخلية لم تبر بالوعد الذى قطعه معى وزيرها السابق بالترقية الى المجموعة الثانية وتخصيص منزل حكومي لسكني . وكنت أسكن بمنزل بأبى روف بالإيجار. وهى مطالب شعرت بالحرج فى المطالبة بها نسبة لعلاقة القربى بيني والوزير الجديد ونهجى السلوكى بأنه إن تحققت لى تلك المطالب فقد يعتبر الناس أن فى ذلك محسوبية ، وكان ذلك إيضا هو رأى زميلى وصديقى السيد أمير الصاوى . وعلى ذلك قررت الرجوع الى إدارة المديريات فاتصلت بالسيد على حسن عبد الله وكيل وزارة الحكومة المحلية وبوزيرها السيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله ونقلت إليهما رغبتى فى إنهاء إنتدابى بوزارة الداخلية ورجوعى لإدارة المديريات .

وبعد بضعة شهور بعد ذلك وعلى وجه التحديد فى شهر يونيو من عام ١٩٦٦م أعلنت تنقلات المحافظين متضمنة نقلى الى المديرية الشمالية وقد شمل كشف التنقلات الزملاء الآتية أسماءهم:-

السيد عبد الرحيم سعيد من مديرية النيل الأزرق الى مديرية الخرطوم .
السيد سليمان وقيع الله من مديرية كردفان الى مديرية النيل الأزرق .
السيد محمد عباس فقيرى من مديرية أعالى النيل الى مديرية كردفان .
السيد الطيب الطاهر من المديرية الشمالية الى مديرية دارفور .
السيد التيجانى سعد من مديرية دارفور الى وزارة الداخلية .
السيد حسين شرفى من وزارة الداخلية الى المديرية الشمالية .
السيد حسن دفع الله من مديرية بحر الغزال الى مديرية كسلا .
السيد كرم الله العوض مترقيا من معهد الإدارة الى مديرية بحر الغزال .
محمود حسين مترقيا من كردفان الى مديرية أعالى النيل .

قبل مغادرة وزارة الداخلية متجها الى المديرية الشمالية ( الإقليم الشمالى بلغة اليوم ) أري أن أتطرق الى موضوع المواعيد المكتبية وهو أمر يشغل بال كل من يوكل إليه أمر إدارة شئون الموظفين .

المواعيد المكتبية :-

منذ بداية الحكم الثنائى ، أى منذ ما يقارب المائة عام ، حانت المواعيد المكتبية التقليدية تبدأ فى الثامنة صباحا وتنتهى فى الثانية بعد الظهر ، ما عدا فى بعض الوحدات التى كان لها وضع خاص على سبيل المثال :-

١ - المدارس وكانت تبدأ الدراسة فيها الساعة السابعة صباحا ليتلقى التلاميذ أو الطلبة حصة أو حصتين قبل الفطور .

٢ - المستشفيات : حيث تبدأ العيادة الخارجية في الساعة السابعة صباحا وينطبق هذا على

العيادات البيطرية .

٣ - الوحدات التى كانت عسكرية التكوين عند إنشائها كالسكة الحديد والميناء والنقل الميكانيكى والمخازن والمهمات والتى كان العمل يبدأ فيها فى الساعة السادسة صباحا للعمال وفى الساعة السادسة والنصف للموظفين ثم يخرجون جميعا في التاسعة صباحا لفترة ساعة واحدة لتناول الإفطار .

وحدات يبدأ عملها مع الجمهور فى الساعة الثامنة والنصف صباحا حيث أن موظفى تلك الوحدات من المفروض أن يستلموا أولا العهدة والمخصصات التى يتعاملون بها مع الجمهور كالنقود والطوابع والدمغات والإستمارات ودفاتر الحسابات وغيرها من الأوراق والمستندات الرسمية منذ الساعة الثامنة صباحا ثم يفتحون الطاولات (counters) للتعامل مع الجمهور عند الساعة الثامنة والنصف صباحا .

ولنرجع الى المواعيد الروتينية التى ربطها البريطانيون من الثامنة صباحا الى الثانية بعد الظهر فنقول فى المكان الأول أن معظم العاملين قد تخلوا فعلا عنها وأصبحت المواعيد تبدأ من التاسعة صباحا فما بعدها بالنسبة للغالبية العظمى من العاملين رؤساء كانوا أم مرءوسين ، مع وجود الحالات النادرة بالطبع والنادر لا حكم له . وفى المكان الثانى نتساءل لماذا حدد حكام الحكم الثنائى هذه المواعيد على الرغم من أن السودان قطر يتميز بطقس حار للغاية على مدار كل السنة ماعدا شهري ديسمبر ويناير ، وعلى الرغم من أن غالبية الشعب السودانى مسلمون يستيقظون من النوم . أو هكذا ينبغى . فى حوالى الساعة الرابعة صباحا لأداء فريضة صلاة الصبح مما يقتضى أن يكون بدء العمل ليس متأخرا عن السادسة ، وعلى أسوأ الفروض الساعة السادسة والنصف صباحا .

بأمانة لم أطلع بالملفات ، خلال خدمتى الحكومية ، على ما يقودنى الى معرفة أسباب تحديد تلك المواعيد فى بلد السودان ، ولكن إجتهادا منى فقد حللت الأسباب بما يلى :-

أولا :- رغم أن طقس الخرطوم ( موقع القرار ) حار للغاية خلال ساعات النهار ، فانه بارد نسبيا بل ربما كان ممتعا فى الأمسيات خاصة فى مناطق الخرطوم شرق وشارع النيل حيث

كان البريطانيون يسكنون ، وهى مناطق كانت قبل عام ١٩٥٦م . غنية جدابالحدائق الوارفة الجميلة المنسقة والمعتنى بها فى جميع المنازل . فأتصور أنهم كانوا يرغبون فى الجلوس ليلا فى تلك الحدائق الغناء ، يستمتعون بطقس الخرطوم البارد ليلا ، يحتسون شيئا من الخمر , يتآنسون ، يناقشون كثيرا من شئونهم الخاصة والمسائل الرسمية ، يتخذون كثيرا من القرارات ، وبعد العشاء يخلدون الى النوم فى ساعة متأخرة من الليل ، مما يغريهم بالنوم الى ما بعد الساعة السادسة صباحا وربما الى السابعة صباحا فى اليوم التالى .

ثانيا :- فى الصباح ، وللإصرار على مظهر الإحترام والهيبة ، وصيانة لنظافة المكاتب , يبدو لى أنهم حبذوا أن يكون موعد بدء العمل بعد أن يتمكنوا من تناول طعام الفطور بمنازلهم ، يعقبة الشاى باللبن وربما القهوة أو الناسكافي وقليل من الكيك أو البسكويت ثم الوصول الى المكتب فى الساعة الثامنة تماما ثم يتناول الواحد منهم كوبا من الشاى فى منتصف اليوم . وكانو ينتجون إنتاجا مذهلا رغم عدم وجود المكيفات التى إنتشرت هذه الأيام فى جميع المكاتب بلا إستثناء .

هذه فى تقديرى هى الظروف والملابسات التي تسببت فى جعل المواعيد المكتبية من الثامنة صباحا الى الثانية بعد الظهر خلال الحكم الثنائى .

ثم جاء الإستقلال وتغيرت تلك الظروف والملابسات التى إستعرضتها ورغم تغير الحكومات فلم يحدث حتى اليوم إعادة نظر فى هذا الموضوع الحيوى بطريقة جادة ومعقولة ومنطقية وبمستوى يتناسب مع تطور الظروف والأحداث .

إن ما يهمنى فى المقام الأول ويقلقنى بل ويزعج جميع قطاعات الشعب السودانى هو المواعيد المكتبية للوحدات التي تتعامل مع الجمهور وعلي سبيل المثال البريد والتلغراف والهاتف والبنوك والبطاقة الشخصية والجوازات والجنسية والهجرة ومكاتب سداد فواتير المياه والكهرباء والخطوط الجوية والمستشفيات وامثالها من تلك الوحدات الحكومية التي يزدحم ويتراص الناس صفوفا أمامها منذ الصباح الباكر جدا ويعانون أقسى المعاناة والتعب ويلاقون صنوفا من النكد والعذاب والإحتقار ترهقهم ذلة في وطن حق للحاكمين فيه أن يولوا مثل تلك الظواهر المشينة كل

الإهتمام والعمل علي التغلب عليها بكل الجدية والثورية والحسم وبأى شكل من الاشكال وبأسرع مايمكن . ومن الجدير بالذكر أن غالبية تلك الصفوف البشرية في معظم تلك الوحدات الحكومية تظل واقفة لساعات طويلة جدا في هجير الشمس المحرقة ولم تفكر أى وحدة حكومية في أن تهيىء لأولئك المواطنين التعساء ، رغم الرسوم الباهظة ، ظلا يحميهم من وطأة الشمس الساخنة ولا مقاعد يجلسون عليها ، أما الماء البارد فلم يخطر على بال بشر . فيظل الجمهور صائما .

إن كثيرا من تلك الوحدات التى تتعامل مع الجمهور تفتح اليوم . فى سنة ١٩٨٩م . فى الساعة الثامنة والنصف صباحا فى العاصمة القومية وهى تتعامل مع جمهور بلغ تعداده حوالى أربعة مليون نسمة ، وهى نفس المواعيد التى كانت تتعامل بها نفس تلك الوحدات مع سكان نفس العاصمة القومية حينما كان تعداد سكانها أقل من ربع مليون نسمة لغاية أوائل السبعينات !! فهل هذا معقول ؟ وهل يرتاح ضمير العامل نفسه لهذا الموقف إزاء مواطنيه ؟ ولا يفوتنا أن نشدد على حقيقة أن أعداد الموظفين قد تضاعفت عشرات المرات فى تلك الوحدات منذ ذلك الوقت .

فى تقديرى أن الوحدات التى تتعامل مع الجمهور ينبغى أن يكون بدء العمل بها فى الساعة السادسة والنصف صباحا وعلى أى حال من الأحوال ليس متأخرا عن الساعة السابعة صباحا ، خاصة وأن لكثير من تلك الوحدات وسائل ترحيل يسمونها « النقل الجماعى » كما أشاهد العربات ذات النمر الصفراء تجوب العاصمة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا .

وبداهة أرى إستمرار التقليد الحميد الذي تواصل فى تلك الوحدات التي لم تزل تداوم العمل منذ الساعة السادسة صباحا كالسكة الحديد وأمثالها وهو شيء يدعو الى الإعجاب .

أما ميعاد بداية العمل فى الوحدات الديوانية التى لا تتعامل مع الجمهور فينبغى أن يحدد فى المواعيد المعقولة وليس متأخرا عن الساعة السابعة والنصف صباحا . وفى تقديرى أن إنضباط العمل فى تلك الوحدات يعتمد أساسا على عاملين رئيسيين هما :-

(أ) القدوة الحسنة والمثل الذى يضربه الرئيس للمرءوسين بالحضور للمكتب مبكرا ومداومة البقاء بالمكتب إلا ما تقتضية ضرورات العمل .

(ب) منح السلطة الكاملة للرئيس ليقرر العقوبة الملائمة التي يوقعها على مرءوسية على ضوء حجم ونوع الخطأ . وذلك هو عنصر الردع اللازم للغاية لانضباط الخدمة المدينة ، وينبغي أن يرتفع مدي السلطة الممنوحة للرئيس المباشر الى مستوى التوصية بالرفت أو الإحالة على التقاعد بناء على أسس معلومة ومحددة ، مع إعطاء المرءوس حق الإستئناف الى السلطات العليا حتى تتوافر العدالة المطلقة على جميع المستويات . وإني جد تواق لأشاهد مرة أخرى تلك الهيبة والإحترام الذى كان يتمتع بها الرؤساء أيام ممارستنا للعمل الحكومي.

أما فكرة حضور الموظفين فى الميعاد المحدد وضبط ذلك بالتوقيع على سجل الحضور فأني أميل الى الإعتقاد بأنها قد تكون جارحة لمشاعر كبار الموظفين كما أنها قد تكون غير مجدية للأسباب الآتية :-

أولا : إنها تنطوي على روح القهر كما أنها تجسيد لعدم الثقة فى الموظف وتنعكس منها آثار نفسية سلبية وخاصة لدى الموظف الجيد الذى كان منضبطا دون إجباره على ذلك الإجراء الآلي .

ثانيا : إن الفكرة تلغي نظرية رقابة الرئيس وقدرته على ضبط موظفية وإجبارهم على إحترام المواعيد الرسمية وإنزال أقسى العقوبات على المتسيب .

ثالثا : إن النظرية تعنى القنوط عن إمكانية تبني التربية الوطنية السليمة ، رفع الروح المعنوية لدى الموظف ، وبث الثقة فى نفسه لأداء واجباته ، وإطاعة لوائح وأوامر العمل الرسمى بواعز عن ضميره ووطنيته ، وحافز من طموحه فى التقدم والترقى ، مع التحسب والإحتراس من العقوبات الرادعة . ويمكن زرع تلك المفاهيم عن طريق التدريب الداخلي "In-Service Training" والتربية الوطنية ، والحوافز الوظيفية والردع المانع للمخطىء والمستهتر .

رابعا : إن النظرية لا تؤدى الى إصلاح الموظف الرديء المتسيب ، إذ أن هذا النوع يستطيع الظهور فى المكتب فى الميعاد المحدد والتوقيع على السجل ثم الاختفاء من المكتب نهائيا أو لمعظم الوقت ، بعد نصف ساعه بعد حضوره . فالمنشود هو الحضور وليس الظهور ويقيني أن ما تأملته سوف يحصل بمرور الزمن والإسترخاء فى المراقبة . والبديل الناجع هو

الرقابة اليومية الدقيقة بواسطة رؤساء المكاتب ثم المراجعة المفاجئة "Surprise checks" غير المعلنة أحيانا في الصباح الباكر وأحيانا في منتصف النهار بواسطة الوكيل أو نائبة أو حتى الوزير نفسه .

خامسا : أرى أنه قد آن الأوان لادخال الوسائل الحديثة لقياس ووزن حجم العمل الذي يقوم به كل موظف بطرق ال "OM" (Organisation and Method) .

سادسا : بعض الوحدات - كالمعاهد مثلا - لا يرتبط الأستاذ فيها باوقات معينة لبدء عمله وانتهائه فقد يبدأ عمله من المحاضرة الأولى أو الثانية أو الثالثة فهؤلاء مقيدون - بناء على نمط المهنة - بعدد محدد من المحاضرات في الاسبوع وليس بموعد محدد لبدء العمل فى الصباح . كما أن أمثال هؤلاء الأساتذة يقومون عادة بواجبات تصحيح الإختيارات للطلبة أو بتجهيز مذكرات من المراجع لإعداد محاضرات أو بحوث ويقومون بذلك العمل بمنازلهم أو بمنازلهن . فليس من العدالة فى شيء تقييدهم بالحضور يوميا الى مكان العمل فى وقت محدد والتوقيع على سجل الحضور .

أما بالنسبة الى تجربتي الذاتية فى هذا المجال . وهو موضوع هذه المذكرات ، فقد كان يوم عملى الرسمي يبدأ عادة فى الساعة السادسة أو على أقصى تقدير فى السادسة والنصف صباحا منذ أن بدات سيرتى الإدارية كنائب مامور فى مركز شمال كردفان ( بارا ) الى أن ختمتها كمحافظ للمديرية الشمالية ، ماعدا فى حالات إستثنائية كثيرة جدا جدا كان يومنا العملى يبدأ في الساعة الخامسة أو الرابعة بل الثالثة صباحا . واود أن إورد هنا بعض الأمثلة القليلة لتلك المناسبات الكثيرة التى نبدأ العمل فيها مع وربما قبل موعد صلاة الصبح .

مثال أول :-

رحلتى الدورية الى المنطقة الشرقية ( مليط ،الخريط ، المالحة ) بمركز شمال دارفور . بعد كل ستة أسابيع . كانت تبدأ من كتم فى تمام الساعة الرابعة صباحا ، حيث أصل الى مليط فى تمام الساعة الثامنة صباحا ، وبعد تناول وجبة الإفطار بالإستراحة ، أبدأ عملى بالمكتب الفرعى للمجلس فى تمام الساعة التاسعة صباحا .

مثال آخر :-

عندما كنت ضابطا لمجلس ريفي الحوش ويكون لدى لجنة التعليم مثلا طواف على جميع مدارس المجلس . كان الأعضاء يقضون الليلة قبل يوم الطواف ضيوفا مع زملائهم الاعضاء من قرية الحوش . حتي تتمكن اللجنة من التحرك فى تمام الساعة الخامسة صباحا من الحوش التي نعود إليها فى حوالى الساعة السادسة مساء لأداء صلاة المغرب بالحوش بعد إتمام الطواف . وكانت زيارة بعض المدارس تتم بعد الساعة الواحدة بعد الظهر .

مثال ثالث :-

كنت وزملائى أعضاء المجلس التنفيذى فى طواف على منطقتى الرباطاب والمناصير وكنا نقضى إحدى الأمسيات بالإستراحة فى أبو حمد . فاستدعيت ضابط المجلس ، السيد عباس التيجانى ، لإستعراض برنامج اليوم التالى وكان يتضمن رحلة طويلة جدا الى الكاسنجر ثم جزيرة شيرى بمنطقة المناصير وفى نفس اليوم دعوة غداء للمجلس التنفيذى بمنزل كبير التجار فى أبو حمد . فقررت بدء برنامج ذلك اليوم فى تمام الساعة الثالثة صباحا . وكان مسجلا بالبرنامج المطبوع الساعة السادسة صباحا . وأحطت الزملاء علما بالتعديل ليتمكن الجميع من النوم مبكرا وليكون بدء الإستعداد للرحلة فى حوالى الساعة الثانية صباحا ، وفعلا تحرك ركب السادة أعضاء المجلس التنفيذى فى تمام الساعة الثالثة صباحا . وأدينا صلاة الصبح فى طريقنا نحو محطة الكاسنجر ونفذنا البرنامج كما كان مدونا ووصلنا الى جزيرة شيرى بالعربات أولا ثم المركب ثم الحمير وهناك تناولنا وجبة الإفطار مع الموظفين بالجزيرة ( ناظر المدرسة والمعلمين والمساعد الطبى ) . وقمنا بزيارة كل المرافق العامة بالجزيرة وإجتمعنا مع المواطنين وإستمعنا الى شكاواهم ومطالبهم . ثم قفلنا راجعين حيث وصلنا الى أبوحمد فى حوالى الساعة الثانية بعد الظهر وتمكنا من تلبية دعوة كبير التجار للغداء . ولو تحركنا فى السادسة صباحا كما كان مدونا بالبرنامج لوصلنا أبو حمد فى وقت صلاة المغرب بالتقريب . وهذه بعض الآمثلة القليلة وفى هذا الشهر ترامى الى مسامعى أن هناك إتجاها لجعل أيام العمل الاسبوعية خمسة من السبت الى الأربعاء على أن تكون العطلة الأسبوعية يومى الخميس والجمعة اقتداء بالممارسة المتبعة فى الدول المتقدمة - وهذا جميل ويعطى الفرصة للعاملين للراحة الكافية والاسترخاء

والاستجمام وزيارة الأهل ، ولكن فى هذه الحالة أدعو الى الحذر والتريث وملاحظة الآتى : -

أولا : يجب أن تكون جملة ساعات العمل الاسبوعية ليست أقل من ٣٦ ساعة ومعنى هذا أن تكون مواعيد العمل اليومية من الساعة السابعة إلاربعا الى الثانية بعد الظهر يوميا أو بخلق ورديات مسائية خلال الأسبوع - وفى تقديرى فان الخيار الأول أفضل للجانبين

ثانيا : إذا طبق هذا النظام على السلطات أن تتوقع حدوث الآتى لا محالة وذلك أمر أكيد :

( أ ) سوف يبدأ السفر لقضاء آخر الأسبوع فى قرى ومدن النيلين الأبيض والأزرق والشمال والشرق منذ أواسط نهار يوم الأربعاء بل ربما يبدأ طلب الأذن بالخروج منذ ضحى ذلك اليوم ، وغالبا مايكون الرجوع للمكاتب فى ضحى يوم السبت ولذلك فاننى أتصور أن يكون يومى الأربعاء والسبت يومين غير مستقرين ولا القوة المكتبية متكاملة خلالهما - وسوف تكون الأيام الحقيقية للأداء الحكومى المكتمل ثلاثة أيام فقط وهى أيام الأحد والأثنين والثلاثاء - صدقونى هذا ما سيحدث .

(ب) استهلاك الوقود

كما أسلفت فأن سفر العاملين آخر كل أسبوع إلى قرى النيل الأبيض لغاية الدويم وكوستى ، والى قرى النيل الأزرق لغاية سنار ، والى قرى الشمال لغاية شندى وربما عطبره ، والى قرى الشرق لغاية القضارف وكسلا سوف ينتج بلا شك إضافة ضخمة فى استهلاك وقود السيارات - ونسبة لارتفاع أجور السكن بالعاصمة ربما تقود العملية الى نزوح الكثيرين ، من العاملين بالعاصمة القومية ، للسكن كمجموعات بالقرى القريبة إذ ربما يكون ذلك أقل تكلفة من استئجار السكن بالعاصمة .

وعليه فأنى آمل دراسة هذه الفكرة دراسة متأنية وعملية واعية قبل اتخاذ القرار خوفا من أن تكون الضربة العنيفة القاضية على ماتبقى من أداء وإنتاج الخدمة المدنية .

وبهذه المناسبة أذكر أنه عند بداية عهد حكومة مايو أن اقترحت على أحد الأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة أن تكون المواعيد المكتبية للموظفين بجميع الوحدات الحكومية ، غير السكة

حديد ، من الساعة السابعة صباحا الى الساعة التاسعة ثم يخرجون للفطور لمدة ساعة ثم يرجعون للعمل من العاشرة صباحا الى الثانية والنصف بعد الظهر فرد على مبتسما : « والله يطلعوا الساعة تسعة تانى ما يرجعوا ليك إطلاقا » - وأعتقد أن رأيه يكون صحيحا مائة فى المائة فى غياب الرئيس القدوه الحسنة وممتلكا على ناصية الأمر بالسلطة الكاملة على مرءوسيه ومتسما بالشخصية القوية التى تجعله مهابا محترما أمام مرءوسيه ومتمكنا من المقدرة والكفاءة التى تمكنه من فعالية الرقابة الحازمة ، ففى غياب هذه العناصر فأنهم ، لا شك يخرجون فى التاسعة للفطور ولن يعودوا إطلاقا كما قال صديقى وعزيزى " زين " فى سنة ١٩٦٩م وكان وزيرا للنقل والمواصلات .

الأنضباط وكسب الثقة :-

وطالما تطرقنا الى المواعيد المكتبية وهى سمة من سمات الانضباط فى أى عمل أو أداء فأود أن أشير الى صلة الانضباط فى المواعيد بكسب ثقة المواطن .

فمن المعلوم والمسلم به فى علم الأدارة أهمية استخدام جميع الوسائل الاستراتيجية والأساليب النفسية لكسب ثقة المواطنين ومن أهم تلك الوسائل والاساليب الحفاظ على المواعيد : ينبغى أن يثق المواطن أنه إن حضر لمكتبك سوف يجدك وإن لم يجدك يجب أن يجد من يعطيه علما بالمكان الذى ذهبت اليه ومتى يتوقع رجوعك هل فى نفس اليو م ومتى أم بعد كذا يوم .

إذا وعدت سكان منطقة أو قرية بأنك سوف تزورهم فى يوم معين فينبغى أن يصلهم إعلام بذلك قبل فترة معقوله ويجب أن تبر بوعدك وتصلهم فى نفس الموعد المحدد وإذا ظهرت ظروف إضطرارية ألزمتك بعدم البر بوعدك فيجب أن تحيطهم علما بذلك قبل فترة معقولة أيضا ليتعرفوا على الظروف التي أعاقتك عن الحضور اليهم فى الموعد المحدد بل ويستحسن أن تحدد لهم موعدا آخرا .

إذا حضر إليك بالمكتب شخص أو مجموعة من الأشخاص لعرض موضوع أو شكوى أو مشكلة أو إقتراح يقتضى حسمه إتصالات بجهات مختلفة فى الإقليم أو الخرطوم أو الإثنين معا فيستحسن جدا أن تحدد لهم موعدا محددا بعد فترة معقولة ( كذا إسبوع أو كذا شهر ) للقائك

لافادتهم إما بالنتيجة النهائية وحسم الموضوع أو لإفادتهم بالخطوات الإيجابية التى إتخذت على إساس الرجوع لمقابلتك مرة أخري . وينبغى أن يلتزم الإدارى فى مثل تلك المواعيد ، بالوجود بمكتبه للرد على ذلك الشخص أو المجموعة . وكما أسلفنا إن إضطرته ظروف عملية ليكون خارج مكتبة فعليه بل يجب أن يترك مذكرة لمن وعده بالحضور لمكتبة فى ذلك اليوم وهكذا.

فاحترام الإدارى لمواعيده مع الجماهير التي يعمل معها هى من أهم دواعى كسبه المطلق لثقتهم .

# الباب الثالث عشر

## المديرية الشمالية

## يونيو ١٩٦٦م - ٢٦ مايو ١٩٧٠م

وهى مايسمونه اليوم « الإقليم الشمالى »

المديرية الشمالية ... موطن الآباء والأجداد فى لبب ودرار والخندق والقولد والمتمة وحوش بانقا وشندى وود بانقا ...

وهى الدرة الثمينة فى جبين ذلك التاج من حصيلة الأداء الإدارى الذى حق لى أن أضعه باعتزاز على رأسى فيما تصورته ذروة نشاطى الإدارى حينما ودعتنى أعداد غفيرة من المواطنين ، شيبا وشبابا ، رجالا ونساء بمحطة السكة الحديد بالدامر فى صبيحة السابع والعشرين من شهر مايو من عام ١٩٧٠م وهم يرددون بأعلى الأصوات ذلك الشعار المشهور :

"شرفى شرفى لن ننساك"

"شرفى شرفى لن ننسالك"

... علم الله ،والله على ما أقول شهيد ، حاولت أن أحبس الدمع فى تلك اللحظات إذ أسجل الكلمات السابقات ، ولكنه كان عصيا وإنهمرت دموعي من المآقى غزيرة لذلك الحماس الدافق الذى عبر به أولئك الإخوة المواطنون عن إخلاصهم العميق ووفائهم الأكيد ، ولما صاحب تلك المعاني من المشاعر الجياشة الصادرة من أعماق قلبى ومداخل وجدانى .

أذكر كيف وصلت مدينة الدامر ، عاصمة المديرية الشمالية (الإقليم الشمالى) فى إحدى أمسيات النصف الثانى من شهر يونيو ١٩٦٦م حيث كان فى إستقبالى حشد كبير من مواطنى مدينة الدامر وما حولها من القرى المجاورة وعدد كبير من المواطنين والموظفين بمدينة عطبرة فشكرت لهم كريم إستقبالهم وحرارة ترحيبهم .

وبدأت عملى منذ اليوم الأول فحييت موظفى المديرية ثم قمت بطواف على جميع مكاتب الوحدات الحكومية بالدامر لتحية الإخوة الموظفين والتعرف عليهم ، أعقب ذلك إجتماع شامل لجميع رؤساء الوحدات الحكومية المختلفة للتعرف على شتى أوجه الحياة والمشاكل والمعوقات بالمديرية ، كما قمت بزيارة مجاملة للسيد مدير عام السكة الحديد ونوابه ومساعدية بعطبرة .

تلا ذلك إجتماعات صباحية مع أعضاء مجلس المدينة والأعيان ولجان الأحزاب والنقابات بمدينة الدامر وبالمثل بمدينة عطبرة وكذلك بمدينة بربر ، وصاحب ذلك لقاءات مسائية بالأندية الإجتماعية والرياضية والنقابية بمدينتي الدامر وعطبرة وقد إستغرق ذلك عدة أسابيع حيث أن مدينة عطبرة بها عدد من تلك الأندية أكثر من أى مدينة أخرى فى السودان ، ما عدا بالطبع العاصمة المثلثة . وفى جميع تلك الإجتماعات واللقاءات الصباحية والمسائية إستمعت الى كثير من الآراء والأفكار والنقد من قطاع عريض فى المجتمع شمل المجتمع التقليدى من كبار السن ومن زعامات النقابات والأحزاب المحليين ومن الشباب وكذلك التنظيمات النسوية في عطبرة . ومعظمهم من المعلمات والعاملات فى هيئة السكة الحديد .

بعد إنتهاء تلك الزيارات واللقاءات بمدن الدامر وعطبرة وبربر رسمت برنامجا كاملا لزيارة جميع مراكز المديرية وتغطية أكبر مساحة ممكنة من المناطق الريفية والقرى وماتبقي من مدن المديرية وقررت أن يصحبنى فى جميع تلك الزيارات الإستطلاعية جميع أعضاء المجلس التنفيذى . وقد كان لفكرة مصاحبة أعضاء المجلس التنفيذى لى فائدة كبيرة للغاية لى وللمواطنين ولاعضاء المجلس التنفيذى أنفسهم حيث تمكنا جميعا من تغطية وفهم جميع المشاكل والإحتياجات ومدى أسبقياتها ، كما تمكنا من حسم الكثير من المسائل وإصدار العديد من القرارات بما فيها قرارات مالية حيث كان للمجلس التنفيذى سلطة التصديق بأى مشروع يكلف سبعمائة جنيه سودانى أو أقل وهو قدر من المال لا يستهان به فى ذلك الوقت حيث كان راتب محافظ المديرية وهو فى المجموعة الثالثة هو ١٧٠٠ (مبلغ الف وسبعمائة جنيه سودانى) فى السنة أكرر في السنة بالإضافة الى أحد عشر جنيها علاوة غلاء المعيشة وعشرون جنيها بدل ضيافة فى الشهر . وبذلك تستطيع أن تتصور ما تفعله السبعمائة جنيه تلك .

وكانت المديرية الشمالية تشتمل على خمسة مراكز وهى :

١ - مركز شندى ٢ - مركز بربر ٣ - مركز مروى/دنقلا ٤ - مركز وادى حلفا ٥ - مركز عطبرة .

ويتلك المراكز مجالس الحكومة المحلية الآتية :-

**مجالس المدن :-**

١ - مجلس بلدى الدامر ٢ - مجلس بلدى عطبرة
٣ - مجلس بلدى بربر ٤ - مجلس بلدى شندى
٥ - مجلس بلدى وادى حلفا .

**المجالس الريفية :-**

**١ - مجلس ريفى شندى :**

ويمتد من شلال السبلوقه وحجر العسل جنوبا حتى نهر عطبرة (الضفة الجنوبية) شمالا ويغطى ضفتى النيل الشرقية والغربية فى كل هذه المساحة .

**مجلس ريفى بربر :-**

ويمتد من الضفة الشمالية لنهر عطبرة جنوبا حتى محطة الكاسنجر وجزيرة شيرى بديار الرباطاب والمناصير شمالا .

**٣ - مجلس ريفى مروى : -**

يمتد من محطة الكاسنجر وأمرى والحمداب جنوبا الى الغابة وتنقسى شمالا .

**٤ - مجلس ريفى دنقلا : -**

ويمتد من منطقة الباجه جنوبا حتى قرية ابو فاطمة ( شمال كرمه ) شمالا .

**٥ - مجلس ريفى عبرى / دلقو : -**

ويمتد من شمال قرية ابو فاطمه جنوبا الى قرية فركة ثم عكاشه شمالا .

لقد كان مجموع عدد الموظفين العاملين ، بجميع تلك المجالس المحلية العشرة من إداريين وموظفى صحة وتعليم وحسابات وكتبة أقل من مائتى موظف فى درجات دنيا وبعض العمال فى بعض المجالس بالاضافة الى مساعدين للمحافظ فى شندى وبربر ومروى ودنقلا ومعتمد بوادى حلفا كما أن أسطول السيارات العامل فى جميع تلك المجالس كان حوالى إثنين وعشرين سيارة بالإضافة الى سيارات مساعدى المحافظ الاربعة ومعتمد وادى حلفا - ولاشك أن المقارنة التى يعقدها دارس بين القوة البشرية والميكانيكية التى كنا ندير بها ذلك الاقليم الواسع بكل كفاءة وتلك المستعملة اليوم سوف تدهشه المقارنة دهشة لاحدود لها .

وبعد الانتهاء من الطواف والاجتماعات التى أشرت اليها بمدن الدامر وعطبره وبربر ، بدات ، مع المجلس التنفيذى ، الطواف على المناطق الريفية وبدأنا بريفى شندى ثم ريفى مروى وريفى دنقلا فريفى بربر ثم أقصى الشمال فزرنا وادى حلفا ومناطق ريفى عبرى / دلقو وأخيرا قمنا بطواف على منطقة نهر عطبره بالضفتين الشرقية والغربية .

وبعد الأنتهاء من تلك الرحلات ، التى كان يتخللها بقاء لمدة أسبوع أو عشرة أيام بالرئاسة بالدامر لاستقبال الجمهور ولمراجعة العمل الديوانى والرد على المكاتبات ، بدأنا سلسلة من الاجتماعات فى المجلس التنفيذى وقمنا بدراسات مستفيضه لجميع المواضيع والمشاكل التى شاهدناها على الطبيعة والمجموع الضخم من مطالب المواطنين بمناطق المديرية المختلفة متحسسين طريقنا نحو حل وحسم المشاكل والاستجابة بقدر الامكان للمطالب .

تختلف المديرية الشمالية كثيرا عن بقية مديريات السودان نسبة للدرجة العالية من وعى سكانها وكثرة مشاكلهم خاصة الزراعية المتصلة بالاراضى وتعدد مطالبهم وتبعا لذلك كان سيل المكاتبات كبيرا . ولذلك كان من الصعب بل من المتعذر السير فى أداء العمل الروتينى اليومى بالمكتب بالطرق العادية المتعارفة أى العمل بين الثامنة صباحا والثانية بعد الظهر .

وعليه فقد وضعت لنفسى نظاما للأداء أثناء تواجدى بالدامر والتزمت به الى أن غادرت المديرية .

ذلك النظام أى البرنامج اليومى هو الحضور للمكتب فى حوالى السادسة صباحا للنظر فى

الملفات والرد على المكاتبات أو التعليق وإصدار التوجيهات حولها للأداء بواسطة المرءوسين . وأستمر بالمكتب الى حوالى الساعة التاسعة صباحا أو بعدها بقليل ، حسب حجم العمل ، ثم أرجع للمنزل ، وهو على بعد دقيقتين بالسيارة ، لتناول طعام الفطور وأرجع للمكتب في حوالى العاشرة صباحا أو قبلها بقليل حيث يقدم لى سكرتيرى الابن (كودرى) كشفا بأسماء المواطنين الراغبين فى مقابلتي فيسمح لهم بالدخول جميعا واحدا تلو الآخر بلا فرز ولا رفض إطلاقا لمقابلة أى مواطن مهما كان نوع أو سبب أو الغرض من طلب المقابلة .وأذكر حالة خاصة من إحدى تلك المقابلات ، إن كانت عادية أو متكررة لما تذكرتها ، إذ دخل علي مرة شخص من مواطنى الدامر فى حوالى العقد الرابع من عمره وطلب منى إيجاد عمل له . وصادف أن كنت فى تلك اللحظة غاضبا لسبب لا أذكره . الأمر الذى يتحتم على الإدارى أن يتحاشاه . فصحت في الرجل بانفعال بأن يخرج وقلت له أن هذا ليس بوكالة تخديم ويستطيع تقديم طلبه الى مكتب العمل بعطبرة فخرج غاضبا مكسور الخاطر .وتألمت فعلا فى نهاية اليوم لما حدث وأنبنى ضميرى . وصرفتنى مشاغل عن البحث وراء الرجل لأطيب خاطره الى أن غادرت الدامر فى ٢٧/ مايو ١٩٧٠م ومن حسن الصدف ، وبعد إعادة تعيينى فى منصب المحافظ فى إكتوبر ١٩٧١م . حدث أن قابلت نفس الشخص فى إحدى العصريات وأنا سائر على قدمى بالقرب من نادى الدامر ، وكان واضحا جدا أنه كان مستاءً وما كان يرغب أن يحيينى . ولنذكر دائما أن السودانى يعز ويحترم كرامته . فبادرته أنا بالتحية الطيبة فرد على ثم إعتذرت له عما بدر منى دون قصد قبل فترة زمنية طويلة وسألته إن كان قد وجد عملا مضمرا فى نفسى أنه إن لم يجد عملا فسوف أبذل قصارى جهدى لمساعدته فى هذا السبيل . ولكن ، ولحسن الحظ ، شكرنى جدا وقال أنه قد وجد عملا بمحطة أبحاث الحديبة قرب الدامر فحمدت الله وحمد لى ذلك المواطن إعتذارى له ومبادرتى له بالتحية وشكرني غاية الشكر . هكذا كانت الروح التي نتعامل بها مع مواطنينا .

نرجع الى البرنامج اليومى الذى أشرت إليه أعلاه . كنت أواصل لقاء الجماهير الراغبة فى مقابلتى وغالبا تنتهى تلك المقابلات في حوالى الساعة الحادية عشر صباحا حيث يبدأ أى إجتماع للمجلس التنفيذى أو أيه لجنة أخري أو أى نوع آخر من الإجتماعات والذى قد ينتهى قبل أو بعد الثانية بعد الظهر . وفى حالة خلو هذا الوقت من إجتماع سبق له أن تحددفانى

أستفيد من الوقت إما بالاداء الديوانى بالمكتب أو الخروج لمباشرة عمل ميدانى أو الذهاب الى احد الزملاء من رؤساء المصالح لبحث أمر أو موضوع تذكرت رغبتى فى بحثه معه .

بعد كل ذلك وقبل خروجى من المكتب عند الثانية بعد الظهر أحمل معى الى المنزل فى حقيبتى أية مكاتبات تكون أمامى قد قدمت لمكتبى ولم أطلع عليها خلال اليوم بأمل أن أجد فراغا للاطلاع عليها فى المساء بالمنزل - وإن تعذر ذلك فسوف أحسم أمرها فى السادسه من صباح اليوم التالى كالعادة بالمكتب - وبهذا الأسلوب يستطيع القارئ أن يتصور بسهولة كيفية التعامل بسرعة لمعالجة المكاتبات التى تصل الى مكتب المحافظ وهو أمر شعر به المواطنون بعد وقت قصير بعد قدومى وكان موضع تعليقاتهم فى مجالس أنسهم ومجتمعاتهم حتى أسمانى بعض الزملاء " السريع "

والملاحظة الثانية التى لاحظتها خلال طوافى على المناطق الريفية بالمديرية هى أن المجالس الريفية كلها كانت تضم مساحات واسعة جدا من الاراض ويصعب على ضابط المجلس ومساعده وزملائه تغطية تلك المساحات الشاسعة بانتظام وبفعالية ولا توجد مكاتب فرعية لتلك المجالس ماعدا فى دلقو وبمرور الشهور والسنوات تمكنت من فتح مكاتب فرعية بالأمكنه التالية :

مكتب فرعى بالدامر لمجلس ريفى شندى .
مكتب فرعى فى ابو حمد ثم فى الباوقة لمجلس ريفى بربر .
مكتب فرعى فى الدبه لمجلس ريفى مروى .
مكتب فرعى فى أرقو لمجلس ريفى دنقلا .
مكتب فرعى القولد لمجلس ريفى دنقلا .

وظاهرة أخرى إنفردت بها المديرية الشمالية تختلف فيها عن المديريات الأخرى حيث جميع رئاسات الوزارات والمصالح الحكومية برئاسة المديرية كما هو الحال فى كسلا والابيض ودمدنى والفاشر الخ - أما فى المديرية الشمالية فرئاسة الشرطة والاشغال والاعلام فى عطبرة ورئاسة الثروة الحيوانية فى شندى ورئاسة البساتين فى شندى - وبقية الرئاسات بمدينة الدامر عاصمة المديرية .

وتماشيا مع مفهوم فكرة المجلس التنفيذى فى إدارة المديرية فكرت جديا فى تغيير ذلك الوضع ولو تدريجيا .

رأيت ألا أتعجل تغيير موقع رئاسة الشرطة لأن وجود قمندان الشرطة بعطبرة أمر مرغوب فيه حيث أن موقع الثقل فى شئون الامن هو مدينة عطبرة وهى معقل عمال السكة الحديد والنقابات العمالية الأخرى - كما أن تحويل رئاسة الاشغال ماكان عمليا إذ لرئاستها مبان عالية التكاليف ومخازن ضخمة لمواد البناء - فصرفت النظر عن هاتين الرئاستين ولكنى تمكنت من إيجاد مبانى لمكاتب رئاسة الثروة الحيوانية والأعلام وتم تحويلهما من شندى وعطبرة الى الدامر كما رأيت التأنى حول رئاسة البساتين لوجود أكبر مشتل للبساتين بالمديرية بمدينة شندى ولوجود أربعة من المشاريع الحكومية الزراعية التى تضم مساحات واسعة من البستنه بمنطقة ريفى شندى وهى مشاريع قندتو والكتياب والعالياب والزيداب .

وخلال نشاطنا ذاك لتحويل رئاسات الوزارات الى الدامر ظن البعض أنى أحاول تعمير مدينة الدامر على حساب شندى وعطبرة غير مدركين أنه مسعى لسير الادارة سيرا حسنا بالمديرية وأنه نسبة لانعقاد المجلس التنفيذى أربع مرات على الأقل فى الشهر فأنه يصعب للغاية على كبير ضباط الثروة الحيوانية أن يواصل حضور تلك الاجتماعات قادما من شندى إضافة الى الاجتماعات غير العادية واجتماعات الميزانية التى تستغرق عدة أسابيع .

وكما أسلفت فأن الاداء بالأقليم الشمالى ليس أمرا سهلا ولكى يتمكن الشخص المسئول من إنجازه على الوجه الأكمل ينبغى أن يركز عليه بحماس شديد وجدية مفرطه وذلك لاسباب أهمها إتساع رقعة الإقليم وتعدد مشاكل ومطالب سكانه ، وقبل ذلك كله الوعى الكبير الذى يتسم به مواطنو هذا الإقليم والإخلاق الرفيعة التى يتمتعون بها . وهم شرفاء وكرماء ويشعر الإنسان أنه يتعامل مع أصحاب تراث وحضارة عريقة ومدنية .

ولذلك كنا نعمل ليل نهار بلا كلل ولا ملل ومما كان يشجع ويحفز على التفانى تقدير المواطنين الحقيقى لذلك العمل والإنجاز . ولو كنت أحتفظ بمذكرات عما قمت به من أداء وانجازات بالإقليم الشمالى . وليتنى فعلت . لا قتضى ذلك كتابة هذه المذكرات فى عدة مجلدات

لا فى كتاب واحد .

وعليه فقد قررت أن أختصر ما قمت به فى بعض الإنجازات التى حدث أن علقت بذاكرتي ولا شك أنه قد فات علي ذاكرتى الكثير .

والإنجازات التى تذكرتها هى :-

١ - تحويل رئاسات الثروة الحيوانية والإعلام من شندى وعطبرة الى رئاسة المديرية بالدامر مما ساعد على تسيير الإدارة الحسنة بالإقليم .

٢ - إنشاء مكاتب فرعية للمجالس الريفية فى الدامر وأبو حمد والباوقه والدبه والقولد وأرقو وذلك إضافة الى مكتب دلقو الذى كان موجودا من قبل .

٣ - تعمير وتطوير مدينة الدامر ، عند تسلمى إدارة المديرية الشمالية ، كانت الخدمات الإجتماعية فى عاصمتها الدامر عبارة عن مدرستين أوليتين للبنين ومدرسة أولية واحدة للبنات وشفخانة بشرية وأخرى بيطرية وسوق . وبمعني آخر ظلت هي نفسها تلك الدامر التى قال عنها نائب المامور واحد شعراء السودان خلال الأربعينات الشاعر الفحل توفيق صالح جبريل عليه رحمة الله حيث قال :-

أيا دامر المجذوب ما أنت قرية

بداوتها تبدو ولا أنت بندر

وللتفكير فى تعمير وتطوير مدينة الدامر ، بالإضافة الى أنها حاضرة الإقليم ، قصة ساقتها الظروف لتكون نقطة الإنطلاق . ففى خلال عام ١٩٦٧م تم إنتخاب السيد الصادق المهدى رئيسا للوزراء ، وخلال ولايته تسلمنا منشورا شديد اللهجة من رئاسة مجلس الوزراء يأمر ويحث بقوة على منع إستعمال العربات الحكومية للأغراض الشخصية . وشعرت ، لكى ما أتمكن من تنفيذ تلك التوجيهات بجدية وحزم ودقة ، أن أبدأ بنفسى فاشتريت على الفور سيارة خاصة من نوع فولجا "VOLGA" الروسية من شركة عثمان صالح ودفعت مبلغ خمسمائة جنيه مقدما على أن

أسدد الباقى باقساط مريحة وهو مبلغ أعتقد أنه حوالى الألف جنيه . وبذلك ولتوقفى عن إستعمال السيارة الرسمية فى تحركاتى الخاصة تمكنت من إيقاف إستعمال كل العربات الحكومية فى أى أغراض خاصة . وقد إلتزم جميع الزملاء بذلك لمشاهدتهم القدوة والتي لولاها لفشلت فى منع زملائى من إستعمال سياراتهم الحكومية فى أغراض خاصة .

وفي يوم من الأيام حضر الى مكتبى الزميل باشمفتش الأراضى للمديرية ومكتبه بالمديرية ومنزله بالدامر قائلا أن زوجته مريضة واخذها الى المستشفى بعطبرة وصرف مبلغ أربعة جنيهات ذهابا وأيابا للتاكسى الذي أوصلها الي عطبرة وكذلك لرجوعها الي الدامر أضاف قائلا أنه قد تقرر لها عشرة حقن تأخذها بالمستشفى بعطبرة وذلك يعنى أنه يتحتم عليه أن يصرف أربعين جنيها لعلاج زوجته فى وقت يقل فيه راتبة عن الثمانين جنيها فى الشهر . فتأثرت أشد التأثر ووجدت نفسى بين أمرين أحلاهما مر . فكان من الصعب جدا على تخطى التعليمات وأعطاءه سيارة من المديرية يوميا لترحيل زوجته للمستشفى بعطبرة وإرجاعها إذ أن ذلك سوف يكون سابقة لا أستطيع أن أتجاوزها فى أيه حالات أخرى مماثلة فى المستقبل وفى نفس الوقت شعرت بالصعوبة البالغة فى رفض طلب الأخ الزميل فى ذلك الموقف الصعب فطلبت منه إعطائى فرصة للتفكير الى نهاية اليوم حيث جاء مرة أخرى لمكتبى لمعرفة النتيجة فاقترحت عليه أن أقوم أنا بدفع نصف تكلفة أجرة التاكسى أى عشرون جنيها ولكنه رفض باباء وشمم وقال إما أن يصدق له باستعمال إحدى سيارات المديرية أو يأخذ زوجته بالتاكسى الى عطبرة ويرجعها على حسابه ويكتفي بمنحة الإذن لمصاحبة زوجته ، فمنحته الإذن لكنى لم أستطع التصديق له بالسيارة وخرج ولكنه لم يكن مقتنعا ولا راضيا وكان الإستياء واضحا فى وجهه . فظللت ذلك اليوم فى منتهى الأسى والأسف لموقف هذا العدد الضخم من الموظفين الذين حكمت عليهم الظروف بالعمل فى مكان لاعلاج فيه لاسرهم ولا تعليم لابنائهم ولا ترفيه لانفسهم فأى ذنب جنوه ؟؟ !! بينما يجد هذه الخدمات آخرون يعملون في مواقع أقل أهمية من منهم فى شندى أو بربر أو مروي أو دنقلا .

ومن أغرب الصدف أنه وبعد أيام قليلة من قصة باشمفتش الاراضى وزوجته المريضة جاء ليقابلني بمكتبي وفد من خيرة القوم من مواطنى الدامر ليطالبوا بمساعدتهم للحصول على

التصديق بمدرسة ثانية أولية للبنات إذ أن مقاعد المدرسة الوحيدة الموجودة بالمدينة أصبحت لا تكفى عدد الصغيرات الراغبات فى الإلتحاق بالسنة الأولى وبلغت أعمارهن السابعة . على أن يبنوا المدرسة بالعون الذاتى . فرحبت بهم وبالفكرة ذاكرا أنه لا شك أن تعليم البنت ركن هام فى تنمية وتطور المجتمع وأردفت قائلا أن موافقة مجلسهم البلدى وتوصية السيد باشمفتش التعليم للمديرية أهم من موافقتى . (حيث كان من ضمن وأجباتنا تنوير المواطنين . والتربية الوطنية فى تسيير دفة الأمور الرسمية) . فقالوا أن جمعهم يمثل غالبية أعضاء المجلس البلدى ولذلك إستدعيت زميلى السيد جلال الدين السيد ، باشمفتش تعليم المديرية وشرح له المجتمعون المطلب فوافق عليه موضحا الأسس التى بني عليها موافقته . وقد كانت فرصة سانحة لإمتصاص حماس الناس فى مشروع لا يقل حيوية وأهمية فاقترحت عليهم أن نقيم مستشفى بالعون الذاتى فعم الإجتماع صمت شديد لبضعة دقائق كان المجتمعون خلالها ينظرون باستغراب الى بعضهم البعض وكان واضحا جدا أنهم كانوا فى دهشة من إقتراحى والذى كان فعلا إقتراحا غير عادى إذ أنه ربما كان أول مشروع في السودان لبناء مستشفى كامل بالعون الذاتى . وقد تحدث بالفعل بعض المجتمعين قائلين أن ذلك حلم بعيد المنال ولكن عندما رأوا إصرارى وعزيمتي بامكان تنفيذ المشروع بالعون الذاتى وافقوا وكثير منهم على غير اقتناع . واقترحت تكوين لجنة صغيرة لتكون نواة لتكوين لجنة قومية كبيرة للقيام بتنفيذ المشروع وانفض الجمع على ذلك وفي اليوم التالى إجتمعت اللجنة الصغيرة معى وسجلنا أسماء أكثر من خمسين شخصا من مدينة الدامر والقرى المجاورة لها إذ أن المستشفى كان يهدف لخدمتهم جميعا وكان الكشف يضم أسماء ممثلين :

للقرى المجاورة ، للأحزاب السياسية وما كانت كثيرة ، للنقابات ، لجميع أعضاء المجلس البلدى ، لنادى الدامر وجميع الأندية الرياضية ، للتجار ، للشباب ، للنساء .

وباركت جميع الإتجاهات تكوين تلك اللجنة القومية التى بدأت عقد إجتماعات متواصلة فى الأمسيات ووضعت برنامجها وطريقة جمع التبرعات محليا بالمنطقة وخارجها داخل السودان وقد قامت وفود من بين أعضائها فعلا الى العاصمة وود مدنى وبورسودان وكسلا والقضارف والأبيض وإنهالت على اللجنة التبرعات السخية من جهات عديدة أذكر منها هيئة السكة الحديد

وشركة الأسمنت وغيرها . وقد فات على أن أذكر أنه بعد تكوين اللجنة مباشرة سافرت الي الخرطوم وقابلت وزير الصحة الدكتور بخاري وتحصلت على التصديق بانشاء مستشفى الدامر بالعون الذاتى . وقبل أن تكتمل مباني المستشفى إتصلت بوزارة الصحة مرة أخرى فصدقت لنا بمبلغ عشرة الف جنيه مكنتنا من بناء منزل كبير محترم لسكن الطبيب الوحيد بالمستشفى آنذاك . وقد تم بناء المستشفى واكتمل في حوالي شهر إبريل من عام ١٩٦٩م ، وكان أول طبيب تم تعيينه للمستشفى هو الدكتور محمد عبد المحمود العربى جاء منقولا من مستشفى بربر (وهى موطنه) . والدكتور العربى الآن من أكبر أخصائى الكبد والجهاز الهضمى بالسودان ويعمل اليوم بمستشفى أمدرمان وهو عضو كلية الأطباء الملكية لندن وزميل وحدة الكبد (كنج كولدج) لندن .

وقد كان الدكتور العربى بحق شابا فاضلا ،نبيلا ، طيب الأخلاق ، ممتازا في أدائه كطبيب وفى كريم معاملته مع جميع طبقات المواطنين ، طيب المعشر بينهم مما جعل الناس ، كل الناس ، بمدينة الدامر والقري المجاورة لها يشعرون تماما بحلاوة تواجد المستشفى بالدامر وبسعادة غامرة لما يجده المرضى فيها من معاملة إنسانية فاضلة .

ولم تكن المساهمات فى تنفيذ ذلك المشروع الفريد من نوعه آنذاك قاصرة على التبرعات النقدية فمؤسسة الأسمنت بعطبرة تبرعت بكمية من الأسمنت ، وأصحاب كمائن الطوب بالمنطقة تبرعوا بكميات من الطوب ، وأصحاب اللواري تبرع بعضهم بترحيل الطوب الى موقع المستشفى ، والبعض الآخر بكميات من الرملة والخرصانة ، وهيئة السكة حديد ساهمت بتخصيص بعض البنائين المهرة للعمل نهارا بالمستشفى لفترة من الزمن ، والأندية الرياضية بالدامر تقاسمت أيام الأسبوع فيما بينها فلكل ناد يوم يعمل فيه أعضاؤه تطوعا فى العصريات فى نقل المواد والبناء وكذلك الحال بالنسبة للقرى المجاورة فلكل قرية يومها . وكانوا يتنافسون فيما بينهم بكمية الإنتاج .

أضف الى ذلك فقد تبرع بعض المحسنين من رجال المال ببناء عنابر كاملة وهم :-
السادة إبراهيم طلب وأخوانه تبرعوا ببناء عنبر الولاده : من مواطنى كنور الساده هارون عثمان اغا واولاده من مواطنى الدامر تبرعوا بعنبر النساء لذكري والدتهم الحاجة السيدة .

السيد عبد اللطيف العوض خير الله من أبناء الدامر تاجر ببورتسودان تبرع ببناء عنبر .
السيد مسعود محمد واولاده من مواطنى المكايلاب تاجر ببورتسودان تبرعوا ببناء عنبر .
السيد بسطا شاكر من مواطنى عطبرة نيابة عن الجالية القبطية . تبرع ببناء عنبر السادة حسن وعلى المطبعجى من مواطنى الدامر تبرعوا ببناء عنبر لذكرى والدتهم الحاجه سكينة .

وهكذا تم إنجاز ذلك المشروع العملاق والذى كان المعلم والمرشد لمواطنى تلك المنطقة أنه بالعزيمة والإصرار وبالعمل المخلص الجاد وبالتضحية يهون كل شىء ويصبح الصعب العسير ممكنا وميسورا .

وفيما يلى عضوية اللجنة القومية لمدينة الدامر وضواحيها .

حسب الصورة المرفقة الجالسون من اليمين للشمال

| الإسم | المدينة أو القرية | المهنة |
|---|---|---|
| ١ - السيد / ابراهيم عبدالرحمن الصابونى | الدامر | مساعد المحافظ |
| ٢ - السيد / ابراهيم عبدالله كليب | الدامر | معلم متقاعد |
| ٣ - العمدة / محمد الجلال | الدامر | عمدة |
| ٤ - العمدة / الحاج على عبدالماجد | الجباراب | عمدة |
| ٥ - الأستاذ / هاشم حسن عبدالله | الدامر | نائب المحافظ |
| ٦ - الأستاذ / يوسف الخير (سكرتير عام اللجنة) | الدامر | مدير الثانوية (الخدمة المدنية ) |
| ٧ - السيد / حسين محمد أحمد شرفى (رئيس اللجنة) | الدامر | المحافظ |
| ٨ - الأستاذ / ربيع حسنين (سكرتير اللجنة) | الدامر | مدير الإبتدائية |
| ٩ - السيد / ابراهيم خبير | الدامر | تاجر |
| ١٠ - السيد / برسى علي برسي | الدامر | تاجر |
| ١١ - السيد / حسنين السيد | الدامر | تاجر |
| ١٢ - الشيخ / مجذوب البشير جلال الدين | الدامر | أعمال حرة وعميد أسرة المجاذيب |

الواقفون من اليمين للشمال :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ - السيد / علي بابكر مرقوب | الدامر | ضامن بسوق المواشى | |
| ٢ - السيد / صلاح الدين النور | الدامر | المراقب المالى | (الخدمة المدنية) |
| ٣ - السيد / أحمد عبدالله الهجا | الدامر | محاسب بالمجلس | (موظف) |

٤ - السيد / أحمد سليمان الدامر معلم متقاعد
٥ - السيد / فضل المولي عثمان بشير الد امر
٦ - السيد / منصور عثمان بشير العكد
٧ - السيد / احمد عبدالله حسن الدامر تاجر
٨ - السيد / محمد الحسن محمود الدامر (موظف متقاعد)
٩ - السيد / عبدالله مختار محمد على الدامر (تاجر)
١٠ - الشيخ / صديق عرديب الشعديناب (شيخ القرية)
١١ - الخليفة أحمد حسن الشيخ الدامر (تاجر)
١٢ - السيد مدنى الجزولى الدامر (الباشكاتب)
١٣ - السيد / عبدالله محمد احمد طالب الدامر (أعمال حرة)

الواقفون بالصف الأخير من اليمين للشمال : -

١ - الدكتور حسن سليمان أبوصالح الحديبة مدير الأبحاث
٢ - الدكتور جورج اسحق الحديبة زراعى بالأبحاث
٣ - السيد / عبدالله ابراهيم عكير الدامر (موظف متقاعد)
٤ - السيد / عبدالمنعم محمد يس الحصاية (مهندس المجلس)
٥ - السيد / أبوزيد حاج الحسن أبوزيد الدامر
٦ - السيد / العبيد محمد احمد البلة الفريع
٧ - السيد / ابراهيم عبيد مبروك الدامر مقاول و (ممثل الأندية الرياضية )
٨ - السيد / مهدى الطيب عبدالله الدامر تاجر و ( ممثل الشباب )
٩ - السيد / التجانى فضل جبرالله الدامر أعمال حرة
١٠ - السيد / عبدالوهاب قسم الله الدامر مقاول
١١ - السيد / أحمد عبدالله إمام الدامر تاجر
١٢ - السيد / أحمد عبدالرحيم خيراوي الدامر ضابط البلدية

ومن أعضاء اللجنة القومية لمدينة الدامر وضواحيها الذين لم يتمكنوا من الحضور لأخذ تلك الصورة وكانوا من الأعضاء العاملين النشطين : -

١ العمدة / الحاج علي صالح جيب الله — عمدة نهر عطبرة
٢ - السيد / الشيخ العوض سالم العكد — مقاول
٣ - السيد / عبدالله العوض سالم — الخرطوم والعكد — (أعمال حرة)
٤ - السيد / الدخيرى عبدالرحمن — العكد
٥ - السيد / حسين محمد على التليب — العكد
٦ - الشيخ محمد يس بدوي — الحصاية — (مقاول)
٧ - السيد / مصطفى عثمان المقلى — الحصاية — (تاجر)
٨ - الشيخ / عوض الكريم خالد — الحصاية — (مزارع)
٩ - السيد / النور محمد خير — الحسناب — (مزارع)
١٠ - الشيخ / الفكى الطيب — الحديبة — (شيخ الحلة)
١١ - السيد / حسن على العوض الموسياب ،، — (تاجر)
١٢ - الساده / آل المطبعجي — الدامر
١٣ - الساده / هارون عثمان آغا وأولاده
١٤ - السيد / عزالدين محمود عمر برسى — ( تاجر)
١٥ - السيد / رحمة محمد رحمة — (مزارع)
١٦ - أحمد محمد البلال — من ديم القراى — (موظف بالزراعة)
١٧ - حمد الزاكى من الدامر - مقاول مبانى
١٨ - ممثلات للنساء معظمهن من المعلمات .

وعندما شاهد مواطنوا الدامر وما جاورها من القرى نجاح مشروع المستشفى نجاحا باهرا هان عليهم الإقدام نحو تنفيذ مشاريعهم الأخرى بالعون الذاتى ، فقد أكملوا بناء جميع مراحل التعليم ماعدا المدرسة الثانوية العليا للبنات والتى خططت لها أن تنشأ فى نفس مبانى المدرسة الثانوية العليا للبنين بداخلياتها وحجزت قطعة أخرى لبناء مدرسة ثانوية عليا للبنين خارجية والتى حجزت لها ميادين للألعاب الرياضية .

كما تضمنت مشاريع العون الذاتي كلية للمعلمات لتغذية جميع أنحاء المديرية بمدرسات المدارس الإبتدائية للبنات خاصة تلك المدارس التي كان يهرب منها المدرسات القادمات من العاصمة والمدن الكبيرة فلا يحتملن البقاء فى تلك القُرى النائية التي صرنا نجند لها معلمات من بنات نفس تلك القرى .

وتضمنت مشاريع العون الذاتى ايضا دار الرياضة بالدامر التى خطت خطوات واسعة نحو الاكتفاء الذاتى بخدماتها الاجتماعية بعد أن كانت فيما مضى معتمدة إعتمادا كليا على مدينة عطبرة - وكان فى ذلك فائدة عظمى لمدينة عطبرة نفسها التى تحتوى على عدد هائل من السكان.

وفى المديرية الشمالية كنت أعمل صباح ومساء كالنحلة لاكلل ولا ملل ، ودائما أكرر شكرى وتقديرى لاهلها الذين شهدوا ويشهدون بذلك - ومن العسير جدا أحصاء كل ما قمت به من أعمال وإنجازات خاصة قد مضى على ذلك زمن طويل ولكنى سوف أحاول فيما يلى إستعراض بعض الانجازات الأخرى التى أسجلها من الذاكرة بأختصار شديد إضافة إلى الانجازات الثلاثة التى سبق ذكرها .

**٤ - الأمتداد السكنى الغربى الأول لمدينة عطبرة .**

**٥ - دار الرياضة فى بربر : -**

تم إنشاؤها بالعون الذاتى وقد شجعتهم بمنحة قدرها أربعة آلاف جنيه من إحتياطى المديرية للتنمية ليتصور القارئ أن أربعة الاف جنيه فى الستينات قد تعادل أربعمائه الف جنيه بمعدل قيمة الجنيه اليوم !

**٦ - مدرسة وسطى بالعون الذاتى بشندى : -**

وقد أشرفت بنفسى على بداية التنفيذ .

**٧ ـ الحصول من وزارة الصحة ، ضمن برنامج التنمية ، على إنشاء مستشفيات فى المواقع الاتية :**

(أ) ود حامد . مجلس منطقة ريفى شندى .
(ب) المتمة : مجلس منطقة ريفى شندى .
(ج) الباوقة : مجلس منطقة ريفي بربر .

(د) الدبة : مجلس منطقة ريفى مروى .

(هـ) عبرى مجلس منطقة ريفى عبرى / دلقو .

٨ - الحصول من وزارة الصحة على التصديق ببناء مستشفيات بالعون الذاتى بالقرى الآتية

(أ) القولد منطقة مجلس ريفى دنقلا.

(ب) الحفير / مشو مجلس منطقة ريفى دنقلا .

(ج) النوراب مجلس منطقة ريفى شندى .

هذا وقد سكنت فى القولد لفترة من الزمن لدفع العمل على طريقة " النفير " كما حدث فى الدامر بالضبط .

**٩ - أما مستشفى كريمة فله قصة :**

وهى أنه وصل التصديق بمبلغ ضخم من أموال التنمية للقيام بتوسع كبير بمستشفى مروى ليصبح مستشفى تخصصيا يضم كل التخصصات : الجراحة ، أمراض النساء والولادة ، العيون ، الأسنان ، الباطنية ، الأنف والأذن والحنجرة ، الأطفال الخ، ليخدم كل المنطقة من الغابة وتنقسى شمالا الى الكاسنجر وأمرى والحمداب جنوبا - ولكن المساحة التى يقوم عليها مستشفى مروى لم تكن كافية لتنفيذ التوسع المطلوب - وعلى ذلك كان لا بد من تلجين مبانى المستشفى القديم وبناء مستشفى حديث فى موقع جديد فى مساحة من الأرض فى المنطقة الواقعة بين مدينة مروى وقرية السقاى . ولكن حدث خلاف حاد بين قادة المجتمع بمدينة مروى فبعضهم يري تغيير الموقع للإستفاده من إنشاء المستشفى التخصصى الجديد وفريق آخر أصر على إستمرار المستشفى فى موضعه القديم إذ أن الموقع الجديد المقترح بعيد على المرضى وخاصة كبار السن ولا توجد مواصلات كافية لتواجه التطور المقترح . وكان الخلاف الذى إحتدم حادا للغاية كاد أن يحدث فتنة كبرى . فسافرت للخرطوم وقابلت سلطات وزارة الصحة وشرحت لهم الموقف الذى قد يؤدى الى نوع من الإخلال بالأمن بمعارضة تنفيذ البناء فى الموقع الجديد بالقوة ، واقترحت حلا وسطا وهو تقسيم المبلغ المصدق الي جزأين الأكبر منهما لبناء مستشفى بكريمة التى لم يكن بها مستشفى آنذاك والجزء الأصغر للقيام ببعض

التحسينات بالمستشفى القائم فى مروى على أن تقسم التخصصات فى المستقبل بأن يكون البعض منها فى مروى والآخر فى كريمة فوافقت وزارة الصحة مشكوره على إقتراحى وتولت وزارة الأشغال أمر تقسيم المبلغ بعد القيام بالتقديرات اللازمة وتم تنفيذ إقتراحى والذى لو لا المتابعة الجادة له لمات كل المشروع .

**١٠ - ترحيل قرية ود الحبشي :-**

تقع قرية ود الحبشى علي الضفة الغربية من النيل على بعد حوالى خمسين أو ستين كيلو مترا جنوب المتمة وبالقرية مسجد ومد رستان أوليتان للبنين والبنات وشفخانة ومحكمة وسوق يخدم العديد من القرى المجاورة بالمنطقة . وقد قامت تلك القرية أساسا علي أرض منخفضة متاخمة لشاطىء النيل ولذلك فأن سكان تلك القرية يعانون متاعب صحية وإجتماعية كل سنة فى موسم فيضان النيل حيث تدخل مياه النيل الى عمق بعيد داخل القرية وخلال قمة الفيضان تصبح شوارع القرية غارقة في المياه وكأنها مدينة البندقية المشهورة فى إيطاليا . وعندما ينحسر الفيضان فيما بعد خلال شهرى إكتوبر ونوفمبر يترك وراءه العديد من البرك والمياه المتعفنة في الأمكنة التي بها النفايات مما يجعل كل القرية ترزح تحت هجوم الذباب والبعوض وما يصاحب ذلك من الأمراض المتنوعة .

ولذلك تم الإتفاق مع قادة تلك القرية وعمارها وبعدها قررنا تحويل القرية الى الارض العالية التى تبعد بضعة كيلو مترات غرب شاطىء النيل . وقد أوفدت فريقا من المساحين لتخطيط القرية الجديدة ولتخصيص المواقع الهامة للمدارس والشفخانة والسوق والمحكمة . والمسجد والنادي وملاعب الكرة والرياضة وغير ذلك من الخدمات الإجتماعية اللازمة ، وقبل بدء التنفيذ تحصلنا على التصديق المالى لحفر آبار جوفية وقد تم ذلك بحمد الله ثم حصلنا على مبلغ أثنى عشرة الف جنيه من مال إحتياطى المديرية كنواه لبناء مؤسسات الخدمات الإجتماعية على أن يقوم مواطنو المنطقة بتكملة ما يتبقى من التكاليف بالعون الذاتى وتبرعات المواطنين فى شتى أنحاء القطر . وقبل مغادرتى للمديرية بدأنا فى تنفيذ ذلك المشروع العملاق الذى أنقذ الأرواح بسبب الأوبئة الموسمية وأتمنى أن تكون تلك القرية ترفل الآن فى حلل الصحة والعافية .

**١١ - ترحيل قرية الباوقة :-**

تقع قرية الباوقة على الضفة الغربية من النيل شمال غرب مدينة بربر وقد نفذنا فيها نفس المشروع الذى نفذناه بقرية ود الحبشى وقد كان الهدف فى هذه الحالة هو أن يستفيد مواطنو الباوقة من الأراضى الزراعية الخصبة للغاية التى كانت تقوم عليها مساكنهم . وكانت الباوقة ، حسب ما ورد إلينا من أخصائي الزراعة ، تتمتع بأرض من أخصب الأراضى الزراعية فى المديرية وتصلح لزراعة كل أنواع الخضروات والفواكه .

وقد بدأنا فى تنفيذ المشروع برسم الخرط بواسطة المساحة وحفر الآبار الجوفية وبناء المدارس والمستشفى فى المنطقة العالية غرب القريةوالنيلوغادرت المديرية قبل أن أرى إكتمال ذلك المشروع . ومنذ ذلك انوقت وأنا فى أشد الشوق لرؤية قرية الباوقة وكانت من أعز القرى الحبيبة الى نفسى لما شهدته من حسن أخلاق أهلها وكرمهم .

**١٢ - الدبة :-**

بناء مدرسة ثانوية عليا بالعون الذاتى وإنشاء مطار وقد بدأت شركة الخطوط الجوية السودانية تسير رحلة أسبوعية الى الدبة فى طريقها الى دنقلا .

**١٣ - عبرى :-**

خططنا فيها مدينة كاملة وموقعا للمطار فى الأرض العالية شمال المدينة القديمة والتى بنى فيها المستشفى الذى تم إنجازه فى وقت طويل نسبة لعجز المقاول الذى كان يقوم ببناء عدة مستشفيات حيث كسب العطاءات التى طرحتها آنذاك وزارة الأشغال .

**١٤ - مروى :-**

(أ) زيادة البنطونات بالمنطقة .

(ب) تشجير مدرسة مروى الثانوية العليا للبنين .

فقد قمت مرة بزيارة تفقدية للمنطقة ويصحبتى زميلى وصديقى السيد ابراهيم أحمد

باشمفتش بساتين المديرية ومعنا عدد كبير من أشجار الظل جلبت من شتى أنحاء المديرية وقد تمت زراعة تلك الأشجار التى أتمنى أن تكون قد ظللت المدرسة الآن .

**١٥ - الإمتداد الشرقى لمدينة الدامر :-**

قمنا بتخطيط وتوزيع الإمتداد الشرقى لمدينة الدامر لتسهيل السكن للتوسع السكانى الذى حدث وخاصة بعد أن غمرت مياه بحيرة النوبة مدينة وادى حلفا وهاجر بعض سكانها الى عطبرة والدامر والخرطوم .

**١٦ - إمتداد ألبان جديد السكنى :-**

وهذا إمتداد آخر أتاح الفرصة لعدد آخر من المواطنين للسكن فى المنطقة الواقعة بين الدامر وقرية العكد وقد كان ذلك الإمتداد هو البداية لتنفيذ فكرة مدينة الدامر الكبرى التى كنت مخططا لها أن تحدها قرية ومركز أبحاث الحديبة جنوبا وكبرى نهر عطبرة شمالا ونهر النيل غربا ونهاية الإمتداد الشرقى شرقا .

**١٧ - إنشاء مطار عطبرة :-**

كان المطار القديم قريبا جدا من المدينة ووقف فى سبيل التوسع السكانى من الجهة الشرقية وهو ضرورى حيث أن مدينة عطبرة تحد بالنيل من الجهة الغربية وبنهر عطبرةمن الجهة الجنوبية مما دفعنا لإنشاء المطار الجديد على بعد حوالى عشرين ميلا شرق المدينة لإتاحة الفرصة للإمتدادات السكنية التى تمت فعلا .

**١٨ - دنقلا : -**

(أ) حسم الكثير من نزاعات الأراضى والنزاعات حول المشاريع الزراعية .
(ب) زيادة البنطونات .
(ج) فتح مكاتب فرعية للمجلس الريفى فى القولد وأرقو .
(د) الحصول على التصديقات بأقامة مستشفيات بالعون الذاتى فى القولد وفى الحفير/ مشو .

**١٩ - دلقو :-**

(أ) إعطاء بنطون دلقو الأسبقية الأولى بالمديرية .

(ب) الأجراءات الأولية لإقامه مشروع زراعى كبير بالضفة الغربية للنيل « **مشروع ككه الزراعى** » الذى أتمنى أن يكون قد تم تنفيذه .

**٢٠ - قرية كنور :-**

تقدم مواطنو هذه القرية التى تقع على بعد حوالى ثمانية عشرة كيلو مترا **شمال عطبرة** بطلبات لبناء المرافق الآتية بالعون الذاتى :-

(أ) شفخانة ومنزل للمساعد الطبى .

(ب) مكتب بريد درجة ثالثة ( توكيل بريد ) .

(ج) نقطة شرطة ومنازل للشرطة .

(د) مدرسة أولية للبنين .

وبعد أن تحصلنا علي التصديقات قام مواطنو تلك القرية بقيادة أبنائهم **البررة ابراهيم** محمد طلب وأخوانه ببناء تلك المرافق بالعون الذاتى ، كما تحصلنا علي التصديق **بمدرسة أولية** للبنات بناها الشيخ ابراهيم محمد طلب علي حسابه الخاص بمستوى جيد للغاية .

**٢١ - قرية أبوهشيم**

وهى مقر العمدة المرحوم الشيخ مفضل الحسين ، عمدة أبوهشيم ، **عليه رحمة الله** ، بدار الرباطاب ، وقد بنى مواطنوها مدارس بنات أولية ومتوسطة بالعون الذاتى .

**٢٢ - كبوشية**

(أ) الحصول علي التصديق باقامة مستشفى بالعون الذاتى . وقد بدأت إجراءات **التنفيذ قبل أن** أغادر المديرية في مايو ١٩٧٠م .

(ب) الإجراءات الأولية لإقامة المشروع الزراعى الحكومي بمنطقة كبوشية .

٢٣ - تخطيط وبدء إجراءات تنفيذ مشاريع كلي وودحامد الزراعية الكبري .

**٢٤ - الشريك**

الشريك هي إحدى محطات السكة الحديد وتكاد تكون السوق الأكبربمنطقة الرباطاب وقد قررت أن تكون الشريك إحدى مناطق الوسط لإقامة جميع الخدمات الإجتماعية الأساسية بها كالمستشفى وجميع مستويات التعليم والمحكمة رغم ماكنت أجده من صعوبة نسبة لضغوط أبناء ابوهشيم الذين يأملون أن تكون قريتهم هي منطقة تجمع تلك الخدمات . هذه قطرة من الإنجازات التي أسعفتنى الذاكرة بالإشارة إليها .

**٢٥ - الرياضة**

كانت الرياضة من ضمن إهتماماتى الكبيرة بالمديرية الشمالية وخاصة كرة القدم التى كنت أمارسها بكثرة أثناء سني شبابى ، فبالإضافة الي دفع وتشجيع بناء دور الرياضة (أستادات) لكرة القدم في الدامر وبربر ، فقد كنت أزور الأندية الرياضية في الدامر وعطبرة من وقت لآخر، في الأمسيات ، خلال فترات تواجدى بالدامر وأتجاذب مع أعضائها الحديث وأستمع الي مشاكل أنديتهم وأحاول تذليل ما يقابلهم من صعوبات .

كما كنت أدعو وأستضيف الفريق القومى لكرة القدم بواسطة الاتحاد العام لكرة القدم بالعاصمة والذى كان يستجيب مشكورا لدعوتي وقد عسكر الفريق القومى فعلا عدة مرات بالدامر حيث كنا نستضيفه بالاستراحة الحكومية الجميلة بالدامر .

وعند طوافى خلال رحلات العمل فى مناطق المديرية المختلفة ما كنت أغفل زيارة الأندية الرياضية بها ، كما أن مباريات كرة القدم الهامة فى منافسات الدورى بعطبرة كنت أشاهدها باستمرار وهى غالبا فى أيام الجمعة من كل أسبوع حيث نقوم بأداء صلاة المغرب أثناء المباراة خلال فترة الراحة بين الشوطين .

## قضية نهر عطبرة :-

نهر عطبرة ، هو أحد روافد نهر النيل ويصب فيه عند كبرى مدينة عطبرة . وقد كانت القرى على ضفته الغربية تابعة لمجلس ريفى شندى والتى تقع على ضفته الشرقية تتبع لمجلس ريفي بربر . بناء على الحدود القديمة لتلك المجالس الريفية ذات المساحة الواسعة .

وتتكون عمودية نهر عطبرة من الناحيةالغربية للنهر من سبعة شياخات بما فيها شياخة المناصير الرحل ، وتبدأ من شياخة ( قرية ) المقرن عند كبرى نهر عطبرة حتي شياخة جرسى فى نهاية حدود المديرية الشمالية مع مديرية كسلا ، ويسكن بها حوالى أثنا عشر ألف نسمة . ويقابلها فى الضفة الشرقية ست شياخات يبلغ عدد سكانها حوالى خمسة عشر ألف نسمة .

وعندما أعيد تقسيم المجالس الريفية خلال السبعينات وصار بالمنطقة الشمالية من ريفى شندى بحدوده القديمة عدة مجالس ريفية منها الزيداب والدامر وغيرها ، أصبحت قرى نهر عطبرة تتبع لمجلس ريفى الدامر .

ونهرعطبرة نهر موسمى يفيض في شهر يوليو ويصل قمة فيضانه فى شهر أغسطس وخلال تلك الفترة يتم سريان كل المياه الموجودة خلف الخزان . ومن هنا يتضح مدى تأثر هذا النهر الموسمى بقيام خزان خشم القربة فى عام ١٩٦٤م خلال عهد حكومة الفريق ابراهيم عبود فنتج عنه تأثر سكان أدنى النهر ، التابعين للإقليم الشمالى ، إقتصاديا إذ تسبب فى إنخفاض دخل الفرد وترتب عليه هجرة بعض السكان جريا وراء لقمة العيش .

بعد مضى بعض الوقت من وصولى منقولا الى المديرية الشمالية إتصل بى نفر من مواطنى منطقة نهر عطبرة بقيادة عمدتهم الحاج على صالح جيب الله والذى واصل كفاحه لمتابعة تلك القضية الى أن غادرت المديرية ، وشكوا اليّ أحوال منطقتهم شارحين الآثار الإقتصادية التى ترتبت على إنشاء خزان خشم القربة الذي إستفاد منه المواطنون الذين تم تهجيرهم من منطقة وادى حلفا ولكنه الحق أضرارا جسيمة بمواطنى قرى نهر عطبرة ، وكما قيل : « مصائب قوم عند قوم فوائد » .

فكونت لجنة خاصة لدراسة المشكلة برئاسة الأخ ابراهيم عبد الرحمن الصابونى مساعد المحافظ وعضوية مساعد ضابط المجلس الريفى بالدامر ومندوبين من المصالح الأقليمية المختلفة كالزراعة والغابات والثروة الحيوانية والتعاون والمساحة والمياه الريفية والرى .

قضت لجنة الصابونى فترة طويلة من الزمن تدرس المشكلة عن كثب على الطبيعة وقدمت فى النهاية تقريرا ممتازا بعثنا بنسخ منه الى جميع الوزارات المختصة بالخرطوم والدامر طالبين منهم التعاون بقدر المستطاع كل في ميدانه للمساعدة فى التغلب على المشكلة أو التخفيف من ويلاتها بشتى الوسائل والطرق . وقد قمنا ، في نفس الوقت بمحاولة التخفيف على مواطنى قرى النهر بتوزيع بعض السلع التموينية الضرورية والدمورية والنجاح فى تخصيص بعض الحواشات لبعضهم بمشروع خشم القربة كخطوة لتخفيف أعباء المعيشة على ذويهم من النساء والعجزة والأطفال .

وتتلخص المشكلة فى ما يلى :-

... قبل إنشاء خزان خشم القربة فى أواسط الستينات كان سكان قرى نهر عطبرة يعتمدون فى معيشتهم على زراعة الجزر والجروف بمحاصيل مختلفة بصورة منتظمة . كما كانوا يعتمدون على زراعة البطيخ . والشمام والعجور فى الأراضى الرملية داخل النهر وعلى شاطئية وتصدير الإنتاج الى أسواق عطبرة والدامر فى موسم الصيف . كما كانوا يعتمدون كذلك علي الأخشاب التي كان يجرفها النهر بكميات كبيرة من أعاليه خلال الفيضان فيستثمرونها للبيع كاخشاب للمبانى والوقود . وأخيرا فان إنسياب النهر بانتظام طبيعى . كانسياب الرقطاء فوق الرغام . أدى الى رى منتظم للمشاريع الزراعية الصغيرة الممتدة على شاطىء النهر ، كما قاد ذلك الي ضمان عدم حدوث الهدام مما تسبب في ثبات للجزر وأشجار النخيل . وقد كان مواطنوا تلك المنطقة ، بصفة عامة ، يعيشون في رفاهية نسبية ليست بأقل مستوى من الذي يعيشه سكان قري النيل الرئيسي .

فلما أقيم خزان خشم القربة في أواسط الستينات تغيرت أحوال سكان قري نهر عطبرة إذ حدث الآتى : -

إنعدمت الزراعة الصيفية والشتوية تقريبا بسبب انخفاض مستوي النهر بصورة مذهلة وتوقف وصول الأخشاب التي كانت أحد مصادر الرزق . وأصبح النهر تفيض مياهه أحيانا في أوقات زرع الناس خلالها في الجروف فتكتسح مياهه الجارفة كل المزروعات التي تضيع هباء منثورا مما إضطر أعداد كبيرة من سكان المنطقة الي الهجرة الي مناطق أخرى جريا وراء الرزق . وأذكر أنه في شهر نوفمبر ١٩٦٨ قمت وزملائى أعضاء المجلس التنفيذى بزيارة المنطقة كي نشاهد علي الطبيعة تلك المنطقة ونسعي لإنقاذ مايمكن أنقاذه ، وكان المجلس ، بالإضافة الي شخصى يتكون من الإخوة الزملاء السادة : -

| | |
|---|---|
| هاشم حسن عبدالله | نائب المحافظ ونائب رئيس المجلس |
| الدكتور يس قناوى | حكيمباشي صحة المديرية بالإنابة |
| ابراهيم احمد عبدالله | باشمفتش الزراعة |
| الدكتور محمد أبوالعزائم | باشمفتش الثروة الحيوانية |
| محمد قمر الأنبياء | باشمفتش التعاون |
| فيصل محمود | كبير ضباط الإعلام |
| حسين بشير | نائب محافظ الغابات |
| عبدالقادر عوض | مفتش أول مصلحة العمل |
| مصطفى عبد اللطيف | كبير ضباط المساحة بالإنابه |

هذا وقد دعوت السادة الآتية أسماؤهم لمرافقتنا فى تلك الرحلة :-

| | |
|---|---|
| الأستاذ وقيع الله عبد لله | قاضى المديرية |
| السيد ابراهيم الصابونى | مساعد المحافظ |
| السيد على محمد البارودى | مدير البنك الزراعى عطبرة |
| السيد صالح سلطان | ضابط أول مجلس ريفى شندى |
| السيد اسماعيل الكامل | مساعد الضابط للريفى بالدامر |

وقد استقبلتنا منطقة نهر عطبرة خير استقبال وانبرى شاعرهم رحمة الله عبد السيد ينشد

قصيدة هذه بعض أبياتها : -

أهــلا بــالمحــافــظ والــكــرام زمــلاكــا ... بـركـه الجيت وشـفـت يبـاس بـلـدنـا بـراكـا
قبـل الـرى يـسـد منـنـا الـبـحـر ده هـنـاك ... كـيـمـان الحـطـب زى الجـبـال تـرجـاك
خـلاص يـابـحـرنـا الـرى قـفـل سـداك ... ودوك بـالـبـحـور الحـفـرتـن كـراكـه
يـاحـلـيـل الجـزيـرة ام قـنـقـرا بـتـاكـه ... صـبـحـت قـوز رمـال فـوق الطـلال يرجاك
يـوم الـلـيـلـة أسـعـد نـتـرخـواعـيـد ... وجـيـتـو تـعـزو فـى فـقـدا عـلـيـنـا شـديـد
أكـان المـولـى مـو خـالـق قـلـوبـنـا حـديـد ... أكـنـا نـسـوى شـيـتـا نـقـلـع الـفـى الـلـيـد
مـن الـقـربـة مـاسـد وقـفـل خـزانـه ... يـالـلـيـل نـحـن لابـسـات الحـزايـنـى نـسـانـا
تـأكـل فـى الـشـلاتـيـت الـغـنـم مـحـلانـه ... والـدار الـتـجـيـب المـونـه مـو شـربـانـه
يـاحـلـيـل الـبـحـر وكـت الحـطـب مـاشـيـبـو ... ويـاحـلـيـل تـانـى شـمـامـنـا الـبـعـسـف طـيـبـو
يـاسـيـدى المحـافـظ حـالـنـا لـو داريـبـو ... يومى على الله تـصـرف لى عشـانـا تجيبو
قـبـل الـرى يـسـد مـنـنـا الـبـحـر في الـقـربـة ... مـارحـلـوا المـواطـنـين الـي مـكـان الـغـربـة
فـوق الـشـعـب عـلـوان ظـاهـرة عـيـشـه الـكـربـة ... وأغـرب حـاجـة ريـفـى شـنـدى عـاوز الـطـلـبـة
أخـتـم شـعـرى لـيـكـم بـي كـلامـي نـصـيـحـة ... قـاعـديـن نـحـن فـوق نـارا مـنـسـمـة ريـحـه
نـدور الـرحـلـة خـايـفـين مـن سـواد تـاريـخـه ... وقـولـة قـام نـمـر مـن شـنـدى راقـده فـضـيـحـة

وبعد تلك الزيارة تبادلنا العديد من المكاتبات واللقاءات مع المسئولين بالخرطوم حول مشكلة نهر عطبرة وقد نجحنا في الحصول علي تصديق بمنح عدد من الحواشات بمشروع خشم القربة للقادرين جسمانيا علي الهجرة من مواطني قري نهر عطبره كاجراء سريع لإعاشة ومساعدة العديد من تلك الأسر التي نكبت من جراء قيام خزان خشم القربة .

وعلى الرغم من المساعى التى بذلت فلم تحسم مشكلة نهر عطبرة حسما نهائيا الى أن غادرت المديرية فى مايو ١٩٧٠م فيما عدا بعض العلاجات المؤقتة التى ساعدت بعض الشىء فى تخفيف وطأة النكبة مثل خلق بعض المشروعات الزراعية التعاونية ومساعدات مصلحة التعاون والبنك الزراعي فى جلب بعض الآليات ومدخلات الإنتاج الأخرى .

وبعد إعادة تعييني محافظا للمديرية الشمالية ، في إكتوبر من عام ١٩٧١م ، تابعت هذه المشكلة مرة أخرى ، وقد عثرت مع الأخ العمدة الحاج علي صالح جيب الله على نسخة من الخطاب التالي الذي بعثت به الى وزارة الحكومة المحلية بتاريخ ٣ مارس ١٩٧٢م حول هذه المشكلة :

الأخ الدكتور جعفر محمد علي بخيت وزير الحكومة المحلية إيماء لمذكرة اللجنة المركزية لتطوير قري نهر عطبرة للسيد رئيس الجمهورية المؤرخه ١٩٧١/١٢/٢٦م وخطاب سيادتكم بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢م.

٢ - أولا تجدني جد آسف لتأخير الرد عليكم بسبب سفري للشمال ثم للخرطوم وبعد رجوعي بدأت سلسلة إجتماعات للجنة الأراضي ثم المجلس التنفيذي لدراسة الميزانية الشمولية والتي تنتهي غدا السبت ١٩٧٢/٣/٤م وهو يوم عطلة عمومية سنعمل فيه كل اليوم .

٣ - إن سكان منطقة نهر عطبرة كانوا يعيشون في الماضي ولغاية أوائل الستينات في مستوى معيشي لا بأس به رغم أني أتصور أنه ربما كان أقل من مستوى رصفائهم في أنحاء المديرية الأخرى .

٤ - كان أولئك السكان يعتمدون في معيشتهم على :-

(أ) أشجار الدوم التي يستخرجون منه الزعف ويصنعون الحبال والمقاطف وغيرها ويبيعون منتوجاتهم باسواق عطبرة والدامر . كما كانوا يبيعون الأشجار نفسها بعد تقطيعها كأخشاب لسقوف المنازل ويبدو أن ذلك كان مصدر رزقهم الأول .

(ب) جمع الأخشاب الأخرى التي يجرفها النهر في تياره خلال الفيضان والتي تأتي من منابع ذلك النهر فيجمعونها ويبيعونها كخشب حريق بعطبرة والدامر . كان ذلك هو مصدر الدخل الثاني .

(ج) زراعة البطيخ والشمام والعجور بكميات ضخمة علي الجروف بعد انحسار النهر بعد الفيضان وكان ذلك مصدر دخل كبير وهام وهو الثالث .

(د) الزراعة علي الشواطئ بواسطة بعض المشاريع الزراعية الصغيرة .

(هـ) زراعة مختلف المحاصيل بالجزر بعد انحسار النهر بعد الفيضان .

(و) الزراعة المطرية وهذه لا تشكل مصدرا للدخل الا في السنوات النادرة التي يجود فيها الغيث بكثرة.

فماذا حدث لهؤلاء المواطنين فيما بعد ؟ حدث الآتي : -

١ - حجزت مصلحة الغابات كل مساحات الغابات بالمنطقة فحرمتهم من الزعف وصنع الحبال والمقاطف وغيرها .

٢ - جاءت الطامة الكبري بقيام خزان خشم القربة فكان سببا في عدم وصول الأخشاب التي كانت مصدرا هاما كمحصول نقدى وهو خشب الحريق .

٣ - في أول سنة بعد قيام الخزان وبعد أن زرعوا البطيخ والشمام والعجور بالجروف فتحت أبواب الخزان فغمرت المياه تلك المحاصيل وسببت لهم خسائر عظمى عوضوا عنها في السنة الأولى ولكن فيما تلي من السنين وقفت زراعة البطيخ والشمام والعجور حيث ان سريان المياه علي مجرى النهر اصبح غير منتظم كما كان إنسيابا طبيعيا في الماضي .

٤- عدم انتظام كمية المياه بالنهر بالانسياب الطبيعى الذى تعودوا عليه ومارسوه منذ مئات السنين جعل الماء غير ميسور فى كثير من الأحيان فتوقفت المشاريع الزراعية الصغيره ما عدا تلك التى تمكن أصحابها من ذوى الامكانيات - وهم غالبا من خارج المنطقه - من حفر ابار عميقه على الشاطئ لسحب المياه منها لرى مشروعاتهم بانتظام .

٥ - ما انطبق على وقف زراعة البطيخ والشمام علي الجروف انطبق أيضا علي الجزر .

٦ - بناء علي ما تقدم يظهر بوضوح وجلاء أن هؤلاء المواطنين الذين يستحقون العون والمشاطرة والعطف والمساعدة ، قد فقدوا عمليا جميع الموارد والمصادر التي كانوا في الماضى يعتمدون عليها في معيشتهم . ومن المؤسف للغاية ان الذين كانوا مسئولين عن

تهجير سكان وادي حلفا لم يفطنوا إطلاقا الى هذه الحقيقة المرة الأليمة وأنه على الرغم من أن قيام خزان خشم القربة كان إنماء مفيدا فلم يفكروا أبدا فى إزالة أى آثار عكسية سببها الخزان كما حدث بالفعل بمنطقة نهر عطبرة . وكان الأجدر إعطاء هؤلاء المواطنين أسبقية عليا فى تخصيص حواشات كافية لهم بمشروع خشم القربة أو أى مشروع آخر .

٧ – ماهى الإقتراحات الإيجابية للتغلب علي هذه المشكلة ؟ في إعتقادى أنه لو أصدر السيد الرئيس شخصيا توجيهات للجهات الحكومية المختلفة المختصة لبذل مجهود محسوس ، كل في ميدانه ، والتعاون فيما بينها لأمكن عمل الكثير لحل مشكلة هؤلاء المواطنين وإنى أقترح الأتى : –

**أولا** : الحل الجذرى . رغم أنه لا يتوافق مع المواطنين الذين لا يرغبون في التخلى عن موطنهم الصغير ولكنه الحل الواقعي . وهو تخصيص حواشات للزراعة للقادرين جسمانيا وعاجزين ماليا . وذلك في مناطق أخرى في المشاريع الجديدة أو الإمتدادات للمشاريع القائمة . ولدينا الآن بهذه المديرية مشاريع في طور التنفيذ فيمكن إصدار توجيهات السيد الرئيس بمنحهم حواشات . رغم ان الصعوبة هنا هي أن سكان تلك المناطق التي ستقام بها تلك المشاريع لديهم العدد الكافي من المستحقين وهم ينتظرون نصيبهم من هذه المشاريع بفارغ الصبر . وعليه ربما كان تخصيص حواشات لهم في ارض جديدة هو الأمثل .

**ثانيا** : إمكانية إطلاق سراح جزء من الغابات المحجوزة شرق وغرب النهر وقد لاحظت أثناء تجهيز الميزانية الشمولية أن مصلحة الغابات تنوي القيام بنظافة وزراعة مساحات أخرى من الغابات في تلك المنطقة ، وعلي الرغم من أن التوسع في الغابات سوف يفيد المنطقة ولكن نتائج الغابات وثمارها لا تظهر الا بعد مدة زمنية طويلة . وعليه يمكن لمصلحة الغابات أن تساعد أو تساهم جزئيا في حل المشكلة بالغاء جزء من الغابات المحجوزة ليستفيد منها المواطنون من الزعف والخشب وأود أن أسمع رأي مساعد محافظ الغابات بالمديرية حول هذه النقطة .

**ثالثا** :– بما أن الأراضى فى المنطقة خصبة ولكن الرى غير مستديم أو منتظم فيمكن الزراعة عن طريق (المترات) وهذه تحتاج الي إمكانيات للمصروفات الإنشائية وعليه يستطيع البنك

الزراعي أن يساعد ويساهم في حل المشكلة بسلفيات للقادرين ماليا نسبيا ممن يتمكنون من مقابلة جزء من المصروفات مع التساهل فى مبدأ الضمانات على أن يكون الضمان الأساسى هو المحصول نفسه وبالمناسبة فقد حاولت فى الماضى إمكانية قيام جمعيات زراعية تعاونية لهذا الغرض وكونت لجنة برئاسة مفتش تعاون جنوب الشمالية وعضوية آخرين من الزراعة والمساحة والإدارة وغيرهم ولكنهم وبعد أن قضوا عدة أسابيع بالمنطقة فشلوا في تكوين أى جمعية تعاونية لقيام أى مشروع ويرجع ذلك الى عدم الإمكانيات والحالة الإقتصادية بالمنطقة وهى فى الحضيض ، وعليه فالأمل الوحيد هو البنك الزراعى .

**رابعا** :- الحصول على عون غذائى للمواطنين من المنظمات الدولية ولدينا مندوب من الأمم المتحدة بالخرطوم يعمل في هذا الحقل ، كما أن زميلنا السيد علام حسن علام يعمل مع نفس الهيئة . وقد حاولتهم بعد رجوعى للمرة الثانية للمديرية الشمالية ولكن تعذر الحصول على أى شىء إذ أنهم لا يمنحون العون الغذائى ما لم تقم الحكومة في المكان الأول بتخطيط لأعاشة المواطنين المعنيين بصفة مستديمة بعد فترة زمنية محدده ، سنتين أو ثلاثة أو أربعة مثلا . وعليه وإذا ما نجح الإقتراح ( ثالثا ) أعلاه بتدخل البنك الزراعى يصبح الحصول على عون غذائي لهؤلاء المواطنين ، في إعتقادى ، أمرا ميسورا الى أن تنجح مشاريع المترات وغيرها من المساعى .

**خامسا** :- عمل دراسة بواسطة وزارة الري لهذه المشكلة والإفادة عن إمكانية إنسياب النهر بطريقة منتظمة تجعل المواطنين يعلمون بالضبط متي يفيض النهر وتتوفر المياه ومتى ينحسر وإمكانية عدم فتح الخزان بعد الفيضان حتي يتمكن هؤلاء المواطنون الرجوع لزراعة الجروف والجزر دون التعرض لأن تغمر المياه محاصيلهم بفتح أبواب الخزان في أي لحظة. وهذه مسألة فنية قد تكون مستحيلة ولكن ليس هناك ما يمنع أن تعطي وزارة الري رأيا فنيا أو تدرس هذه المشكلة وتفيدنا بملحوظاتها .

**سادسا** : - توجيه مصلحة العمل . وقد همت بذلك دون جدوى تذكر . بإعطاء الفرصة في التخديم بعطبرة لأبناء منطقة نهر عطبرة ونعني هنا أولئك الذين لا يصلحون أولا يرغبون في العمل بالزراعة وعلي سبيل المثال العدد المحدود من أبنائهم المتعلمين الي مستوى الثانوي

العالي والعجزة ممن يصلحون للعمل كخفراء أو ماشابهها من أنواع الإستخدام .

هذه بعض الآراء التي سوف تساعد بلا شك في حل هذه المشكلة إذا ما خصصت لها حملة جادة وعمل مخلص دؤوب ويلاحظ أن الجهات المختصة هي : -

١ - وزارة التعاون والتنمية الريفية : تخصيص حواشات وفحص التربة المحلية .

٢ - وزارة الري : إنتظام ماء النهر .

٣ - مصلحة الغابات : إمكانية إطلاق سراح جزء من الغابات .

٤ - البنك الزراعي : سلفيات لقيام مترات .

٥ - منظمات الأمم المتحدة : تقديم عون غذائي .

٦ - مصلحة العمل : تخديم أبنائهم بجميع أنحاء السودان .

وهناك علاج سلبي نمارسه نحن هنا ولكنه لا يواكب ثورية المرحلة في السودان وهو إعفاء أبنائهم من الرسوم المدرسية بالمدارس وغير ذلك من الإعفاءات الضريبية في الحدود المعقولة إيمانا منا بأنه إجراء مؤقت لمواجهة الموقف الصعب الذى يجد هؤلاء المواطنين أنفسهم فيه .

إنى واثق جدا بأن الأخ الدكتور جعفر بثوريته المعروفة وحسمه المعهود سوف يسير قدما وبحماس نحو حسم هذه المشكلة بعد أن أوضحت كل جوانبها - وإنى على استعداد لالقاء مزيد من الضؤ اذا برزت اى نقاط او استفسارات أخري أو معوقات أو صعوبات عملية حول أي من الإقتراحات الإيجابية التي طرحتها في هذا الخطاب . وأكرر رجائى بالإهتمام البالغ .

ولكم شكرى وتقديرى

المخلص حسين محمد أحمد شرفي

وقد أرسلت نسخة من هذا الخطاب الي جميع السادة رؤساء المصالح المختصين بالمديرية والى جميع السادة أعضاء المجلس التنفيذي . وبعد تبادل العديد من المكاتبات وإتخاذ بعض الخطوات بدأت الحياة تدب من جديد في بعض أرجاء منطقة نهر عطبرة .

وقد أوردت هذا الخطاب كاملا ، عزيزي القارئ ، كأنموذج لخطاب واحد من مئات الآلاف من الخطابات التي كتبناها لتوضيح وعرض مشاكل مناطقنا والسعي الحثيث لحلها وذلك كان دأبنا في المناطق التي كنا مسئولين عنها سواء أكانت مراكز (والتى الغيت وحطمت) أو مديريات .

وبناء علي التقليد الذي ورثناه من البريطانيين فان مدير المديرية الذي اطلق عليه تسمية (المحافظ) بعد ثورة أكتوبر والذي يسمونه الآن الحاكم لا يظهر توقيعه اطلاقا الا في شأن ذي بال أو أمر هام للغاية أما المكاتبات الروتينية فقد يوقع عليها نائبه أو مساعده أو مفتش الرئاسة أو المراقب المالي أو باشمفتش الاراضي الخ ... وفي مكتب السكرتير الإدارى بالخرطوم فان أى خطاب موقع عليه مدير المديرية يجب أن يعرض علي السكرتير الإدارى نفسه قبل إتخاذ أي قرار عما حواه .

# مشاريع لم تتم

كانت هناك بعض المشاريع الهامة للغاية والحيوية لتلك المديرية وكنت مصمما علي إنجازها بكل العزيمة والإصرار ولكن ظروف الزمن كانت أقوى من ذلك الإهتمام وتلك الرغبة . وكم كنت أتمنى أن أتجاوز تلك الظروف واتغاضى صدمة التخطى فى الترقية حيث أن ما كنت أقوم به نحو مواطنى الشمالية أقيم فى تقديرى من أى ترقية مهما كانت ولكن ما واجهته من معاملة من الخرطوم دفعنى ، بكل أسف ، دفعا عنيفا نحو الانفعال والإضطرار لطلب الإحالة على المعاش فى أواخر نوفمبر من عام ١٩٦٩م وقد تمت الموافقة على الطلب بسرعة فائقة ! ومن أهم تلك المشروعات التى لم أتمكن من تحقيقها : -

١ - طريق الجيلى - عطبرة :

وهو عبارة عن شريان جديد لإنعاش الحياة الإجتماعية والنشاط الإقتصادى بالمديرية ومن أبرز مطالب مواطنيها .

٢ - زيادة البنطونات :

وخاصة بنطون دلقو وبنطون عند الحدود الجنوبية للمديرية بمنطقة شلال السبلوكة .

٣ - مجمع المكاتب الحكومية بعطبرة :

وهذا المشروع كان عبارة عن إزالة المبانى التى كانت تعمل بها وزارة الإعلام وبناء عمارة ضخمة وحديثة من عدة طوابق لتعمل بها جميع الوحدات الحكومية ذات الصلة بالجمهور . وبما أن بنك السودان ومجمع المحاكم ومجلس بلدي المدينة ومكاتب البريد والتلغراف مجاورة ومواجهة للعمارة المقترحة وعليه يستطيع أى شخص بمدينة عطبرة أو من خارجها حضر زائرا لها أن يقضى كل إحتياجاته من جميع الوحدات الحكومية في مكان واحد في يوم واحد أو أقل .

ولم يفشل ذلك المشروع إلا باصرار بعض المسؤلين فى وزارة الأشغال بعطبرة على عدم تجهيز وتقديم الخرط والمواصفات والتقديرات اللازمة لتنفيذ المشروع ،( وربما كانت تلك أول مرة

في سيرة عملى الإدارى أواجه فيها معاكسة واضحة مقصودة من أحد الزملاء المهنيين سامحه الله) . وفى اعتقادي أن ذلك المشروع القيم المفيد للغاية ، لمواطنى مدينة عطبرة خاصة ، لم ير النور الي اليوم . وفى هذا درس لاجيال اليوم حيث أن ذلك المشروع كان يكلف من أربعين الي ستين ألف جنيه في الستينات ولكنه بالتأكيد يكلف بضعة ملايين من الجنيهات اليوم ، ( ولا سبيل لتنفيذه إلا عن طريق معونة خارجية . )

٤ - مشروع مناطق الوسط :

هناك مشروع كان يشغل بالى كثيرا في أخريات أيامي بالمديرية الشمالية وقد أسميته (مشروع مناطق الوسط ) وقد سجلته باهتمام في مذكرات تسليمي لمن خلفني .

كان المقصود من المشروع هو إحياء وتنمية المناطق التي تقع فى النصف بين منطقتين حصلتا على كل الخدمات الإجتماعية كالصحة خاصة والتعليم وغيرها ، ثم القيام بانشاء كل الخدمات الإجتماعية اللازمة في مناطق الوسط تلك والتى حددتها كما يلى :-

( أ) المنطقة الواقعة بين الخرطوم وشندى :

وهي التى تضم مناطق ود حامد وحجر الطير ووادى بشارة وود الحبشى والسبلوكة وما جاورها من قري بالضفة الغربية وود بانقا وحجر العسل وما جاورها من قري من الضفة الشرقية وسوف تتجة ود بانقا فى خدماتها نحو هذا المركز مع ضرورة وجود بنطون بهذه المنطقة حتى يتمكن مركز الوسط الجديد خدمة الضفتين الشرقية والغربية .

(ب) منطقة المحمية شرق وغرب :

وهي المنطقة الواقعة بين شندى والدامر / عطبرة وبها بنطون فعلا .

(ج) منطقة العبيدية ومايقابلها من الضفة الغربية :

وتقع بين بربر وأبو حمد بافتراض اكتمال جميع الخدمات الإجتماعية بأبو حمد .

(د) الدبه . والقولد :

وهما المنطقتان الواقعتان بين مروي ودنقلا .

(هـ) أرقو والبرقيق :

والتي تقع بين دنقلا ووادى حلفا بافتراض إكتمال الخدمات بوادى حلفا بعد إنتهاء واستقرار موقف بحيرة النوبة .

(و) دلقو وعبري :

وهي أيضا بين دنقلا ووادى حلفا تماما كموقع أرقو / البرقيق أعلاه .

٥ - مطحن دقيق بعطبرة :

تحت إدارة مجلس المديرية وذلك للإستفادة من إنتاج القمح بالمديرية . وقد علمت أنه قد أنشيء مثل ذلك المطحن ولكنه تابع للقطاع الخاص .

٦ - سينما الدامر :

وكان تخطيطى أن تقوم بالموقع الذى به الآن سجن المديرية على أن نخصص موقعا للسجن ومنازل السجانة على مسافة قريبة خارج المدينة وربما لم أجد التعاون اللازم من سلطات مصلحة السجون آنذاك بالخرطوم . ولم يتم للأسف إنجاز هذا المشروع الى اليوم .

٧ - حلفا القديمة :

كان المطلب الرئيسى لمن أصروا علي البقاء والسكن بوادى حلفا القديمة هو إنشاء مشروع زراعى إعاشى وسعينا كثيرا لتحقيقه ولكن كانت هناك معوقات فنية منعت إقامته آنذاك نسبة الي أن مياه البحيرة لم تصل فى ذلك الحين الي موقعها النهائى وكانت عملية الرحول نفسها على ضوء زحف البحيرة موضع خلاف كبير بين السكان المحليين أمكننا التغلب عليه بحل وسط.

وفى السنوات التي قضيتها في المديريةالشمالية لم أعرف طعم ما يسميه الموظفون بالإجازة السنوية فلم أمنح نفسى إجازة فى الفترة ١٩٦٦م الي سنة ١٩٦٨م حيث كنت أخوض معركة المستشفى وأعمال العون الذاتي الأخرى بمدينة الدامر إضافة الى الأعباء الأخري والطواف المتواصل فى جميع أنحاء المديرية .ولكن حدث أن دعت حكومة المملكة المتحدة ثلاثة من

المحافظين السودانيين لزيارة المملكة المتحدة في صيف عام ١٩٦٨م فتم إختيار ثلاثة هم :السادة حسن دفع الله وكرم الله العوض وشخصى ورغم أن الزيارة كان لها برنامج مزدحم للغاية لفترة أربعة أسابيع فقد اعتبرتها ترويحا وتغييرا من عناء العمل المتواصل بالسودان . وكانت المرة الأولى التي تصدق لى فيها باجازة سنوية تلك التي توضح شهادتها بأنها تبدأ يوم ٢٦ مايو ١٩٦٩م . وبالطبع ومن البديهي ألا أقوم بتلك الإجازة إذ وقع انقلاب بالخرطوم قبل يوم واحد فقط من بداية إجازتي . ونحن في مهنة الإدارة تماما كما فى القوات المسلحة أو الشرطة توقف إجازتنا بل يستدعي من هم فعلا في إجازة فى المناسبات عديدة أذكر منها :-

١ - الانقلابات العسكرية .

٢ - الإنتخابات البرلمانية أو المحلية .

٣ - الإحصاء السكاني .

٤ - أى اضطرابات محلية كما حدث في حوادث التمرد بالجنوب أو أى حالات إخلال بالأمن .

وبناء على ما تقدم فاذكر تماما أن المرات التى استطعت فيها الحصول على إجازة سنوية كاملة كانت نادرة الى أبعد الحدود خلال كل مدة خدمتى الإدارية .

ففى صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩م وهو الموعد الذي حددته مع مواطني قرية النوراب ( شمال المتمة ) لافتتاح نقطة الشرطة التى بناها بالقرية الشيخ الكمالى صاحب مصانع نسيج النوراب على حسابة الخاص . وفي السادسة من صباح ذلك اليوم تحركت ومعي زميلى السيد الرشيد أحمد جلى ، قمندان شرطة المديرية ، لافتتاح نقطة شرطة النوراب . وبوصولنا للقرية حوالى الثامنة صباحا وجدنا جمعا غفيرا من المواطنين يتجمعون حول المذياع كما كان هناك مساعد المحافظ وضابط المجلس الريفى وضابط شرطة شندى فى انتظارنا بالقرية ومباشرة بعد نزولنا من السيارة أخذ ضابط الشرطة السيد الرشيد جانبا واخبره بأن هناك أنقلابا عسكريا بالخرطوم يقودة ضابط يسمى جعفر نميرى وفى نفس الوقت أستمعنا الي المذياع وكان يذيع بعض البيانات وأسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء . فقررنا الرجوع فورا الي عطبرة بعد افتتاح نقطة الشرطة مباشرة . وطبعا اعتبرت شهادة الأجازة التى كانت ستبدأ يوم ١٩٦٩/٥/٢٦م كأن لم تكن وظللنا نتابع الإشارات والبرقيات والتوجيهات من الخرطوم وعلى اهبة الاستعداد Stand by كما يقتضى الحال بالنسبة للاداري وهو المسئول الاول عن الامن في

المنطقة .

وعلي الرغم من ان كشف عضوية مجلس الوزراء كان مؤشرا على أن للتغير اتجاه يسارى وعلي الرغم من أن القرارات الأولى للنظام الجديد شملت إعفاء السيد رئيس القضاء وجميع زملائه أعضاء المحكمة العليا فقد ضغطنا علي تفكيرنا لنعتقد أن تلك ربما كانت سحابة طارئة وبأمانة لم يخطر على البال إطلاقا أن ذلك لم يكن سوى النذير الصاخب الذى يسبق العاصفة الهوجاء التى سوف تقصف بالخدمة المدنية بأجمعها ، علما منى بأن التلاعب والتهاون بأقدار الخدمة المدنية فى أى بلد ، خاصة إن كانت مدربة ومقتدرة ، هو كاللعب بالنار .

ثم أقول بكل أمانة وإخلاص ، بأننا كرجال خدمة مدنية مدربة على تقاليد مرعية وممارسة منضبطة الى أقصى الحدود ، ما كان يخطر علي بالنا إطلاقا أى معاكسة أو معارضة أو عرقلة للنظام الجديد ، رغم أن قادته كانوا بمثابة إخواننا الاصغر سناً . فالسياسة والقيادة فيها لا تقاس بالأعمار وإنما تقاس بمدى الخوض في ذلك المضمار . فقد يكون عمر الوزير فى العقد الرابع ومعظم كبار الموظفين في وزارته أعمارهم فوق الخمسين عاما فلا يؤثر ذلك على مسار تسلسل إصدار الأوامر والتعليمات والتوجيهات فذلك شأن له علاقة بعدد النجوم والتيجان على الكتوف في وضع عسكرى صرف ، إنما الأمر فى المجال المدنى مختلف كل الاختلاف . أضف الى ذلك فالمفهوم الصحيح الصحى للخدمة المدنية هو ولاؤها المطلق للنظام السياسى الحاكم يساريا كان أم يمينيا أو وسطا فذلك ليس من هموم الخدمة المدنية المعافاة . والمطلوب منها الحيدة الكاملة إزاء الإتجاهات السياسية المختلفة التى تحكم مهما كان نوعها أو لونها وذلك هو التوازن المنشود فى أى نوع من الحكم وليت من يحكمون بلادنا يعون هذه الحقائق وأن يتاح التعليم والتدريب والتربية للخدمة المدنية لتسلك سبيل هذه المفاهيم الصحية الصحيحة .

وعلى الرغم مما قدمت من توضيح لعلاقة الخدمة المدنية بالنظام فقد علمت بأسف آنذاك بأن بعضا من الحكام الجدد الذين تسلموا قيادة الحكم فى البلاد فى مايو ١٩٦٩م جاءوا بمفهوم مغاير تماما وظنوا خطأ أن أمثالنا ممن كانوا فى القمم الوظيفية عندما كانوا هم روادا فى القوات المسلحة لا يحترمونهم ، ومن هنا وعلى ذلك المفهوم الخاطىء عملت المجرفة في الخدمة المدنية بلا هوادة ولا رأفة على مصيرها في هذا البلد الذى كان عندئذ فى أمس الحاجة الى ذلك

المستوى الذى كان ميسورا فى عام ١٩٦٩م .

صبرنا بضعة أشهر ننتظر ونرقب وقد أحيل بعض الزملاء الى التقاعد خلال الأشهر الأولى بعد الإنقلاب كان من ضمنهم على سبيل المثال الإدارى العالم الممتاز حسن دفع الله ، محافظ مديرية كسلا وكان عليه رحمة الله من أميز واكفأ الاداريين السودانيين بل كان متفوقا علينا جميعا فى فهمه وعلمه .

كان ذلك فى أغسطس ١٩٦٩م فقررت النأي بنفسى عن ذلك النظام الجديد ، وفى سبتمبر ١٩٦٩م جاء الرئيس الجديد نميرى لزيارة المديرية الشمالية فقررت التحدث اليه ، بعد إنتهاء الزيارة ، طالبا التقاعد . وفعلا وبانتهاء الرحلة ونحن بالقطار فى الطريق من وادى حلفا نحو الخرطوم تمكنت من الانفراد بالرئيس وأوضحت له رغبتي فى التقاعد بالمعاش مبديا الأسباب فاخبرنى بأنه لا علم له بما أوضحته له من تفاصيل وطلب منى التريث والانتظار . وقد كان واضحا لى أن الرئيس لم يكن علي علم بتفاصيل ما حدث . بعد وصول الرئيس السابق للخرطوم رد علي كتابة بخطاب خاص بخط يده موضحا لى الظروف التى كان قد تقرر بمقتضاها تخطي أحد الزملاء لنا وأردف قائلا : " وخليك فى موقعك وتأكد بأنى سوف أضعك فى المكان المناسب " . وأيقنت بأن الرجل ، كدأبه ونهجه في البداية ، كان جادا ويعنى ما قاله ، فقررت الصبر والانتظار . رغم يقينى بأن ماساقوه اليه من أسباب كان محض إفتراء ومجرد تضليل من أجل التخلص من مساءله الرئيس نميرى . قررت الانتظار ، كما ذكرت ، ولكن المسئولين برئاسة الوزارة بالخرطوم واجهونى بمضايقات لا أريد الخوض فيها . وقد كان بأمكانى طبعا الدخول فى مؤامرات وإعلان الحرب ضدهم رأسا مع الرئيس نفسه ، لثقتى بأعجابه بما شاهده عند زيارته لمديريتي ، ولكنى إنسان من طراز يختلف تماما عن ذلك النوع من البشر ، واكره الى أبعد الحدود العيش في الماء العكر وجو التآمر فقررت الخروج من الخدمة نهائيا وبلا تردد وفورا . بعد ذلك اتصلت بشركة الأسمنت بعطبرة باحثا عن عمل وقد وعدنى مديرها العام المستر ستن "Mr Sutton" بأنه سوف يحمل رغبتى الى مجلس إدارة الشركة في لندن . وقد كانت تربطنى بالرجل أواصر صداقة جيدة . فذهب الى لندن في نوفمبر ورجع ليحمل لى نبأ قبول الشركة لاستيعابى فى موقع إدارى كانوا بالفعل فى حاجة لشخص إدارى

كفء لمثله . وقبلت العرض وفى يوم ١٩٦٩/١١/٢٦ تقدمت بطلبى للاحالة على التقاعد معطيا إنذارا مدته سته شهور كما كانت تقتضى اللوائح الإدارية ، آنذاك ، حيث تنتهى يوم ١٩٧٠/٥/٢٦م خدمتى بحكومة السودان .

وكما تقدم ذكره فقد تقدمت بطلبى للاحالة على التقاعد فى نوفمبر ١٩٦٩ وجاءت الموافقة الفورية . وفي أثناء شهر يناير أو فبراير ١٩٧٠م أقيم مهرجان جماهيرى سياسى بشندى وحضر من الخرطوم بعض الوزراء وقادة النظام الجديد لمخاطبته ، أذكر منهم المقدم صلاح عبد العال مبروك والدكتور محي الدين صابر ، وزير التربية والتعليم آنذاك وغيرهم ، وقد حضرت الي شندي لاستقبالهم كما يقتضى واجبى باعتبارى الرجل المسئول عن المديرية . وبعد أن حييتهم خاطبنى الأخ محي الدين صابر وهو يبتسم "ما هذا الذى فعلته يا أخ حسين ؟ ، الراجل ( يقصد الرئيس نميرى ) غضبان لطلبك الاحالة على المعاش وكان ذلك خيبة أمل كبيرة بالنسبة له إذ كان يأمل فيك الكثير نتيجة لما شاهده من أدائك بالمديرية ، ولو صبرت لربما أصبحت وزيرا لتلك الوزارة التى فاتك أن تجلس على مقعد وكيلها . فشكرته وقلت له الرزق أقسام وسوف أنال ما قسمه الله لى .

ماكنت غضبان أسفا لمغادرة المنصب الرفيع والسلطه بل كان يغامرنى شعور بالرضاء والاعتزاز لما استطعته من التعبير عن السخط والاستياء للغبن والظلم الذى لحق بى . وفى يوم ١٩٧٠/٥/٢٧م سافرت الى الخرطوم بعد أن سلمت إدارة المديرية لزميلى حامد على شاش ، حيث ودعتنى الجماهير بمحطة السكة الحديد بالدامر بشعارها الداوى :

« شرفى شرفى لن ننساك »

وسافرت على أساس العودة بعد بضعة أسابيع من الراحة ، للعمل بشركة الأسمنت بعطبرة ولكن ولخيبة أملى وبعد قضاء حوالى أسبوع بأمدرمان اذيعت أخبار المزيد من التأميمات والمصادرة وكان من ضمنها تأميم شركة الأسمنت ، يوم ١٩٧٠/٦/٤م ، وأسموها "شركة ماسبيو" وفجأة وجدت نفسى عاطلا . وتأسفت وتألمت لسوء الحظ الذى لازمنى رغم ما كنت أبذله من جهد في سبيل بنى وطنى وتذكرت قول الشاعر :

بلادى وإن جارت علي عزيزة وأهلى وإن ضنوا علي كرام

وبعد بضعة أيام أفقت من الصدمة وقابلت الأخ الرائد هاشم العطا الذى بدأت صلتى معه منذ عام ١٩٦٨م حيث قابلته فى المانيا التى كان ملحقا عسكريا بسفارتنا بها آنذاك وكذلك قابلت السيد أحمد سليمان وكان وزيراً للتجارة . وصلتى بالأخ أحمد قديمة منذ أن كنت ضابطا للمجالس الريفية بجنوب الجزيرة وأسكن بود مدنى . وكنت أقابله خلال العطلة السنوية للجامعات المصرية وكان يقضيها مع أهله بود مدنى . شرحت للاخوين هاشم وأحمد كل الظروف التى مرت بي بكل صراحة ووضوح . وقد كانا فى منتهى العطف والمشاطرة لما حدث لى وبرهنا لى على صدقهما ووفائهما واخلاصهما إذ أعلن اسمى فى الاذاعة في مساء نفس اليوم ضمن ثلاثة مديرين لادارة شركة قطان التى أممت وهم العميد (م) ابراهيم ابو الفتح الضوى . عليه رحمة الله والسيد صمويل أرو أمد الله فى عمره وشخصى .

وهكذا قضت الأيام أن أقتحم التجارب فى ميدان جديد وهو مجال الممارسة فى العمل التجارى ، ولكن من مميزات الإدارى الناجح المقدرة على التكيف بالبحث والدراسة على أداء جميع نوعيات الأعمال غير الفنية . وكثيرا ما يتمكن من القيام بذلك بمقدرة وكفاءة . وفعلا كانوا خلال فترة الحكم الثنائى يلحقون كثيرا من الإداريين البريطانيين الشبان للعمل بمكتب السكرتير المالى ( وزارة المالية ) وفى القضاء ومصلحة العمل والتجارة والاعلام وغيرها بل كان واحدا منهم من أكفأ وأنجح مديري السكة الحديد كما كان آخر قمة في النجاح فى قيادة مصلحة التموين خلال سني الحرب العالمية الثانية .

وعليه تم تعيينى كأحد مدراء مؤسسة قطان التجارية المؤممة بفضل مساعدة الأخ والصديق المرحوم الرائد (م) هاشم العطا والأخ أحمد سليمان ، وهكذا كنا في السودان لا تؤثر الاتجاهات والمذاهب الايديولوجية على صلاتنا وعلاقاتنا الخاصة وحبنا لبعضنا البعض كسودانيين قبل أي شيء آخر .

# الباب الرابع عشر

## شركة قطان التجارية

## يونيو ١٩٧٠ - سبتمبر ١٩٧١م

تسلمنا شركة قطان التجارية من أصحابها في شهر يونيو ١٩٧٠م بعد جرد الممتلكات والموجودات والأصول ومراجعة الحسابات . وقد كانت تلك الشركة هى الوكيل بالسودان لشركة "فيات " الايطالية المصنعة للسيارات والشاحنات وكذلك لشركة فرنسية تعمل فى مجال المبيدات الحشرية واخيرا جلود التماسيح حيث كان لها بعض الوكلاء بجنوب السودان .

فيما يختص بأعمال شركة "فيات" "FIAT ₵ فقد كان للشركة جراج لصيانة السيارات وشاحنات فيات ومخزن كبير لبيع قطع الغيار لتلك السيارات والشاحنات . أمابالنسبة للمبيدات الحشرية فقد كانت الشركة تنافس في العطاءات التى يعلن عنها فى الصحف لطلب مختلف الأنواع من المبيدات الحشرية وقد كان من اكبر عملاء الشركة هيئة مشروع الجزيرة . وعن جلود التماسيح فأن الوكلاء بالجنوب يرسلون لشركة قطان جلود تماسيح بمواصفات ومقاييس معينه متى ما تيسرت لتصدر الى بعض البلدان الأوربية وبصفة خاصة الى فرنسا وايطاليا .

وللقارىء أن يتصور مدى روتينية العمل والملل الذي يرافقة مقارنة بذلك العمل الإدارى الضخم المتنوع والذى كنت أمارسة عن فهم ورغبة ولأول مرة في حياتي شعرت بأنى أقوم باداء وإعاشة عمل من أجل الأجر الأعاشة أسرتى ولأول مرة أيضا علمت وأيقنت أنى كنت أمارس العمل الإدارى لا كوسيلة للاعاشة فقط وإنما كهواية وبذلك أنطبق على حالتى ذلك المثل الانجليزى القائل :

« سعيد ذلك الذى يتكسب عيشة من هوايته » "Happy he is who earns his living out of his hobby."† وعلى مفهوم ذلك المثل فأن أسعد السعداء هو الفنان الذى يتعيش من بيع لوحاته التى يؤديها بمزاج كهواية . أو لاعب الكرة المحترف والذى يعتمد في إعاشته على ذلك الأبداع الكروى الذى يمارسة في الميادين الخضراء لكرة القدم . ويديهى لو أدى جميع المهنيين مهنهم

على ذلك النهج لتغير وجه الأرض .

ظللت أقوم بواجباتى بشركة قطان المؤممة مع زميلى العميد (م) ابراهيم وصمويل أرو بالقدر الذي استطعته من الاخلاص لما أتسلمه من راتب آخر الشهر منذ البداية في شهر يونيو ١٩٧٠م الى شهر مايو من عام ١٩٧١م حيث وقع حدث كان له الأثر في تغيير مفاجىء فى مسار حياتى ففى ذلك الشهر ، مايو ١٩٧١م ، قام الرئيس السابق نميرى بزيارة للأقليم الشمالى يصحبة واحد من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض الوزراء عرفت أن الزميل الدكتور جعفر محمد على بخيت كان واحدا منهم . وعند بدء الزيارة فى الدامر وافتتاح كلية المعلمات ذكر أسمي الاستاذ خالد الخير سكرتير الحفل ، ومدير المدرسة الثانوية العليا وكذلك الاستاذة جليلة علاء الدين عميدة الكلية في خطبتيهما قائلين إن المحافظ السابق حسين شرفي كان له الفضل في إنشاء تلك الكلية بالعون الذاتى . وما أن جاء ذكر ذلك الاسم إلا وهاجت الجماهير وهتفت بأعلى الحناجر :

" شــرفى شرفــى لن ننســـاك "

وكان الموقف داعيا للدهشة أن تتحرك موجة حماس الجماهير لذكر ذلك الاسم درجة أكثر حرارة من تحركهم عند ذكر اسم الرئيس نفسه . وهو أمر كان من الممكن أن يثير سخط الرئيس السابق وغضبه ولكن ذلك لم يحدث رغم أنه أثار سخط بعض ممن كانوا في صحبته . وفى أثناء طواف الرئيس السابق تكرر ترديد اسم شرفى فى أماكن أخري فى الاقليم علمت أنها تضمنت قرية ( فتوار ) فى الضفة الغربية من النيل شمال الباوقة وكذلك في جزيرة "شيرى" فى أرض المناصير وغيرها .

ويبدو أن الرئيس السابق أخذ فى طوافه ذاك علما بأن مواطنى ذلك الاقليم يكنون كل الحب وكل التقدير لذلك الموظف الذى رفض الاستجابة لطلبه للبقاء فى موقعة ، فى سنة ١٩٦٩م ، على أساس أنه سيضعه في المكان المناسب . وفي ذلك الموقف لو غضب السيد الرئيس السابق جعفر نميرى ، وحنق علي لكان من حقه كبشر . ولكنه ، فى تلك المرحلة ، كان يتمثل بقول الشاعر :

ولا أحمل الحقد القديم عليهم * وليس رئيس القوم من يحمل الحقدا

وقد كان الرجل . أنصافا له وإحقاقا للتاريخ . جادا للغاية في خدمة وتنمية هذه البلاد وتقدمها . كانت رحلة الرئيس السابق للشمالية ، كما أسلفت ، خلال شهر مايو من عام ١٩٧١م.

عند رجوع وفد الرئيس الي الخرطوم ، قابلت الزميل الدكتور جعفر محمد علي بخيت ، عليه رحمة الله ، صدفة وكل منا في سيارته علي طريق الضواحي الذى يقود الي شمبات وكان هو يسكن في الصافية . (والدكتور جعفر زميل قديم كنت رئيسا له في يوم من الأيام بوزارة الداخلية) فأوقف سيارته ولمحت انه يود تحيتي فوقفت كذلك وبعد التحية قال لي أنه كان في رحلة عمل مع الرئيس بالمديرية الشمالية وان الناس هناك مازالوا يذكروني بالخير وحكي لي بعض المشاهد فشكرته وقلت له مازحا :

سيذكرني قومي اذا جد جدهم * وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

ثم أردفت قائلا إن أهل الشمال أهل حضارة وجذور راسخة فى التراث وهم كذلك يتسمون بالوعى والعمق فى تقييم العاملين وبالتالى بالوفاء الخالص ، وعلم الله يغمرنى حنين اليهم يفوق عشرات أضعاف حبهم وتقديرهم ووفاءهم لى فضحك دكتور جعفر وتمنى من الله التوفيق ، وتفارقنا .

بعد ذلك بأسابيع وقع الإنقلاب الذى قاده الرائد هاشم العطا في يوليو ١٩٧١م ، واسترد نظام مايو الحكم فى ٢٢ يوليو وحدثت التطورات التى انتهت بذلك الاستفتاء الذى أصبح بمقتضاه جعفر محمد نميرى رئيسا للجمهورية في اكتوبر ١٩٧١م . وقبل ذلك سبق أن أعلن بأنه سوف يعين محافظين سياسيين بدرجة نائب وزير . وعلم الله ، والله على ما أقول شهيد ، لم يخطر ببالى إطلاقا أننى سوف أكون واحدا من أولئك المحافظين ولكن ولدهشتى البالغة جاء جمع غفير من الأهل والجيران والأخوان لحضور عقد زواج بنتى الوحيده في واحد من أيام اكتوبر ١٩٧١م واذا بأحد المدعوين من الذين يطلعون عادة علي بواطن الأمور يقول لى أهنيئك وأهنيئك . فلم أفطن لقصده واذا باذاعة الخامسة مساء تذيع إسماء المحافظين الجدد حيث

عينت للشمالية والاخوه الزملاء كرار أحمد كرار رحمة الله للأوسط وعثمان عبد اله لكسلا ومحمود حسيب رحمه الله لكردفان وعثمان حسين لدار فور

وهلرى ياولو لوقالى للاستوائية . ودكتور توبى مادوت لبحر الغزال . ولويجى أدوك لاعالى النيل .

ومن المدهش بأنه وقبل إذاعة ذلك الخبر ببضعة أيام كنت قد تسلمت من رئاسة المؤسسات المؤممة ، وكان مديرها المهندس عبد الرحيم محمود ، تسلمت خطاب نقلى مديرا لمؤسسة الملاحة التى كانت قبل التأميم ضمن أعمال آل البربرى فى بورتسودان وكنت فى منتهي السعادة أن أحقق الحلم الذى سبق أن أشرت اليه في هذه المذكرات وذلك هو العمل بمدينة بورتسودان الجميلة النظيفة الرائعة التى أحببتها حبا جما كما عرفناها فى ذلك الزمان الغابر وهى تماما ليست بورتسودان التى تسمع عنها الآن الكثير مما يتناقض عما كان . ولذلك وبناء على القرار الذى أذيع فى تلك الأمسية صار اتجاهى للسفر الى الدامر بدلا من بورتسودان وطوى الزمان على آخر أمل لى للعمل بالثغر الذى كان باسما .

وقبل أن نودع شركة قطان التجارية ، التى غادرتها فى اكتوبر ١٩٧١م لا يفوتني أن أذكر أنه أثناء عملنا بها خلال فترة ستة عشرشهرا اتصلنا بشركة "فيات" الايطالية لدراسة إمكانية إنشاء مصنع لتركيب عربات فيات فى السودان علي غرار مصنع "نصر" في جمهورية مصر وقد بعثوا فعلا بفريق فنى بقى بالسودان بضعة أسابيع ثم رجعوا وجهزوا مشروعا متكاملا مدعما بالصور على ورق مصقول جميل وأن الشركة ستنفذه علي حسابها بالاشتراك مع حكومة السودان . ولكن المشروع مات فى أظابير وزارات الصناعة والمالية والتخطيط الاقتصادى رغم أنه كان مشروعا واقعيا عظيم الجدوى الاقتصادية والربح المضمون . والشركة نفسها أعنى شركة قطان علي أية حال قد أعيدت الى أصحابها خلال عام ١٩٧٢م أو ١٩٧٣م لا أذكر بالضبط .ولم ير ذلك المشروع النور الى اليوم .

وفى اكتوبر ١٩٧١م ، وبعد انتخابه رئيسا للجمهورية أعلن الرئيس السابق جعفر محمد نميري أنه سوف يعين للمديريات محافظين سياسيين بدرجة نائب وزير .

وعقب اصدار ذلك القرار القى السيد وزير الحكومة المحلية الدكتور جعفر محمد على بخيت الخطاب التالى علي المحافظين . وكنت واحدا منهم .

والخطاب فى مجمله يعطى القارىء فكرة عامة جيدة عن نهج وسياسة الحكومة حول صلاحيات ومسئوليات منصب المحافظ السياسي الذى خلق لاول مرة في السودان فى شهر اكتوبر من عام ١٩٧١م .

## منصب المحافظ *

أيها الأخوة الزملاء

تحية صادقة وتهنئة حارة بثقة السيد رئيس الجمهورية فيكم واختياركم بعد تدقيق وتمحيص وموازنة وغربلة لمناصب المحافظين فى هذه المرحلة الحاسمة من مراحل الثورة السودانية والبلاد تستكمل بناء أجهزتها الدستورية ، والسلطة فيها تنتقل للجماهير والديمقراطية الجديدة بمحتواها التخطيطى والتطبيقى ترسي قواعدها عن طريق المجالس الشعبية المحلية ذات الإطار الشمولى فى الاختصاصات والاتجاه الإنمائى فى الأداء والتمثيل الحقيقى لمنظمات الشعب العام وقواه .

إن منصب المحافظ كما تعلمون منصب بالغ الأهمية فى تركيب الدولة السياسى والأدارى . وهو مؤتمر الثورة الإدارية ولاشك المحرك لطاقاتها الموجه لاندفاعها العامل علي تنشيط مرافقها. وان تعيينكم لايجب أن ينظر اليه أنه تعيين عادى فى مناصب سياسية وإدارية عادية إذ هو فى مظهره وجوهره انطلاقة ثورية هادفة تنقل البلاد من مرحلة الادارة النمطية الرتيبة ذات الوسائل المحدودة والتصور الديوانى القاصر الى مرحلة الادارة الشمولية ذات المنحنى التعميرى والأسلوب الجماهيرى القائم علي الجهد الذاتى والعلمية والمبادأة .

إن المحافظ يلعب دورين أساسيين فهو ممثل الحكومة المركزية ومسئول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة (٢) وعن رعاية النظام الثورى والاشتراكى وتدعيمة ، وعن تعبئة القوى الشعبية

---

* الحديث الأول فى « حوار مع المحافظين » فى السابع عشر من أكتوبر ١٩٧١م.

والتجاوب معها والعمل عن طريقها لتدعيم الصرح الثورى .

كما إن المحافظ مسئول عن الاشراف العام على وحدات الحكومة المختلفة العاملة في المديرية وعن التنسيق بينها وعن مراقبة ومحاسبة موظفى الخدمة العامة العاملين فى المديرية وكتابة التقارير عن سلوكهم وأدائهم وتقويم منجزاتهم ، واتخاذ التدابير اللازمة نحو المقصرين والعاجزين والمعوقين وفقا للقانون الخاص باجراءات تقويم العاملين .

إن المحافظ مسئول عن حفظ الأمن والنظام في المديرية وإعداد تقارير الأمن وارسالها لوزير الداخلية وهو بهذه الصفة يشرف ليس فقط علي الأمن بمعناه البوليسى والتحفظى وإنماء أيضا علي الأمن بمعناه الواسع المتصل بالطمأنينة النفسية والاستقرار والرضاء عند المواطنين وما يتعلق بهذا من انعكاسات يبرزها مختلف أعمال الحكومة .

ولهذا فان الأمن يصبح مسئولية تضامنية مشتركة يتأثر بكثير من العوامل التى ليس هناك نص عنها في قانون العقوبات .

ويجوز للمحافظ فى قيامه بأعبائه كممثل للحكومة المركزية أن يعطل تنفيذ أى قرار يصدره المجلس الشعبى التنفيذى اذا رأى أنه لايتفق والصالح العام أو السياسة العامة للدولة ، أو يهدد الأمن ، أو يجافى حقوق المواطنة أو مبدأ المساواة ، وفي هذه الحالة يرفع تقريرا عن ذلك لمجلس الوزراء عن طريق وزير الحكومة المحلية فاذا لم يلغ قرار التعطيل فى ظرف شهرين صار نافذ المفعول .

والى جانب كل هذا فالمحافظ هو أمين خزينة المجلس الشعبي التنفيذى وبهذه الصفة فهو الحافظ على الأموال العامة المشرف على صرفها والقيم على جمع استحقاقات الدولة بهمة وعزم وإصرار ، كما إنه مسئول عن تنفيذ مراقبة وادارة كل واجبات المجلس وتنفيذ قراراته .

ويجوز للمحافظ أن يخول بعض سلطاته لمن يختار . ولكنه يكون دائما وأبدا محل المسئولية عن أى تقصير يقع فى أى مرفق من المرافق العامة بما فى ذلك المسئولية عن السلطات المفوضة.

---

(٢) المادة ٦ من قانون الحكم الشعبى المحلى لعام ١٩٧١م .

وهو من ناحية أخرى رئيس المجلس الشعبى التنفيذى ، التجسيد الحي للديمقراطية الجديدة، الذى يخوله مجلس الوزراء الصلاحيات التنفيذية اللازمة لادارة المرافق العامة فى المديرية ماعدا تلك التى تنأى بطبيعتها عن الإشراف اللامركزى .

إن المجلس الشعبى التنفيذى يملك عن طريق الأوامر المحلية وعن طريق التشريع اللائحى أن ينظم إدارة المديرية ويستحدث فيها تغييرات واسعة ويتخطي بذلك الكثير من المعوقات الإجرائية والعرف الديوانى العقيم . وسفسطات النظام البائد ، الذي يخلط بين الحرية والفوضي ، ويفترض ان الاصرار على الحق العام ورعاية النظام ورفض الخضوع لضغوط اصحاب المصالح الفئوية والجزئية الذين يريدون لحقهم الخاص أن يعلو علي كل ما لاينبغى أن يعلى عليه نوعا من التعسف مع أنه فى حقيقته انتصار للحق العام ولمصلحة المواطنين .

وعلى المحافظ أن يتدبر ما ينبغى عليه أن يؤديه كممثل للحكومة المركزية منفردا ومايقتضيه أن يؤديه بالتضامن مع زملائه أعضاء المجلس التنفيذى كرئيس لهم واضعا في اعتباره أن الهدف أصلا من سن قانون الحكم الشعبى المحلي هو نقل السلطة للجماهير وممثليهم .

وإن المعادلة الحقة والموازنة فى أداء هذين الدورين هى التى ستحدد درجة النجاح للحكم الشعبى المحلى وأن ثورة مايو لاتريد حكما أو تقراطيا مفرط الديوانية ينفرد فيه فرد بالسلطات وتكرس فيه كل الجهود لتعزيز مراكز التسلط . وفى نفس الوقت فان الثورة لاتبغى كما فوضويا يقوم على إهدار مقومات النظام ونبذ الواجبات العامة وسلبية المواطنين وعزلتهم عن الدولة ثم مطالبتها بالمن والسلوى .

إن الذى تبغيه الدولة هو الأدارة الرشيدة القائمة على الأسلوب العلمى والتعاطف مع الجماهير والصدق معها والولاء لها وهذا هو اللواء الذى سترفعونه وتكتبون عليه بذلا وإنجازا مضمونات الحكم الشعبى المحلى .

**إن الواجبات التى علينا أداؤها تتركز فى : -**

١ - استكمال البناء الميدانى لأجهزة الحكم الشعبى المحلى .

٢ - استكمال البناء الديوانى لأجهزة الحكم الشعبى المحلى .

٣ - تحديد الاختصاصات التى ستَرْد فى أوامر التأسيس للمجالس لتتفرغ لاعمالها التخطيطية والتوجيهية والتدريبية والتقويمية وفق ماجاء فى خطاب السيد رئيس الجمهورية أمس فى اجتماعه بكبار المسئولين في الهيئة التنفيذية من نواب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء والمحافظين .

٤ - تدعيم الكيان المالى للحكم الشعبى المحلى والخروج به الي ما فوق السطح .

٥ - إعداد الميزانيات الشمولية للمديريات وتقديمها فى ميعاد لاتتأخر عن أول ديسمبر لتصبح عن طريقها المديرية وحدة ميزانية كاملة .

٦ - تقديم مقترحات لبحثها مع وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري بشأن الموظفين المركزيين خاصة فى وظائف المجموعات والجهاز الكتابى والحسابى والمهنيين والمتجمعين في العاصمة ونقلهم للمديريات لتحمل أعباء الحكم الشعبى المحلى .

٧ - تدريب الكوادر ونظام الترقيات والحوافز للعاملين ، ثم أية مسائل أخرى تعرض لكم .

وإننى كبير الأمل في أن نتوصل لخطة واضحة الأهداف محددة المعالم .

إن القيادة الإدارية تتطلب ، وأنتم العارفون بذلك ممارسة وتطويرا ، ومنهاجا علميا وتطبيقيا يترسمه الطليعيون المناط بهم تجديد القديم وتأصيل الجديد وبناء دولة العلم والعمل والخير والبناء ونحن جميعا نواجه التحدى العظيم فى نقل السلطة للجماهير عن طريق لامركزية الحكم ، وبناء قاعدة جماهيرية للثورة تكون عمادها الشعبى وفى استنفار الجماهير عن طريق التسيير الذاتى والعون الشعبى لسد الشح في الأموال والطاقات . وأخيرا لتخطيط وبناء مشاريع الخدمات والتنمية المحلية .

وإننى لواثق من أن التركيب الجديد للقيادة الإدارية السياسية مسنودا بوعي الخدمة العامة وحذقها وتجربتها سيجعل الثورة الإدارية حقيقة ملموسة المنجزات بعد أن تحددت تصورا وتخطيطا .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته . ، ،

# الباب الخامس عشر

## المديرية الشمالية

## التعيين السياسى

## اكتوبر ١٩٧١م -اكتوبر ١٩٧٣م

الشكر الجزيل والتقدير العظيم لمواطنى الاقليم الشمالى الأوفياء الذين رددوا الهتافات باسمى ورددوها فى حضرة الرئيس السابق فى شهر مايو ١٩٧١م ، وللحقيقة والتاريخ لابد لى من شكر الرئيس السابق نميرى لاستماعه لصوت الشعب وتلبيته لنداء الجماهير وإصداره قرارا بتعيينى محافظا للمديرية الشمالية بدرجة نائب وزير . رغم عدم رضائه عنى لطلب الإحالة على التقاعد فى نوفبر سنة ١٩٦٩م ، وقد كان الرئيس السابق الى ذلك الحين ، فى بداية السبعينات جادا فى إصلاح أمور البلاد إذ لم يتسلق الى مكامن القرار منه المنافقون والافاقون والحاقدون .

وصلت الدامر خلال شهر اكتوبر من عام ١٩٧١م مشحونا بعواطف متأججة من الحب والوفاء لأهل تلك البلاد إذ كان تعيينى تلبية لمطلبهم المخلص الأمين ، وكان الاستقبال بمحطة الدامر لقاء حافلا رائعا من الود والحب والتقدير والاحترام المتبادل .

كانت المرحلة الأولى من الواجب الذى واجهنى هي النظر في حالات أعداد كبيرة من المعتقلين بسجون الدامر وعطبرة من الشيوعيين والمشتبه بمساندتهم لانقلاب يوليو ١٩٧١م ، وكان النظر في تلك الحالات يتم بواسطة لجنة الأمن للمديرية والتي تجتمع برئاستي وعضوية السادة :

قائد سلاح المدفعية بعطبرة العميد أ.ح خالد الصادق أونسه وممثل النائب العام بعطبرة وقمندان شرطة السكة حديد بعطبرة العقيد ( شرطة) عبد الرحمن محمد أحمد ، وقمندان شرطة المديرية السيد عصمت معنى وهو سكرتير اللجنة .

كانت تلك اللجنة تجتمع بمكتب سكرتيرها بعطبرة مرتين على الأقل فى الاسبوع وفى كل مرة يصدر القرار باطلاق سراح مجموعة من أولئك المعتقلين على ضوء تقارير مختلفة ، كانت تتضمن الظروف الصحية والاسرية لكل من المعتقلين ، وقد كنا أيضا كلجنة نزور السجون من وقت لآخر لتفقد الأحوال الصحية والنفسية للمعتقلين ، أضف الى ذلك كان البعض من أسر أولئك المعتقلين يزورونى بالمنزل أحيانا لتقديم شكاوى تخص المعتقل أو أسرته ، هكذا ظللنا نتابع هذا العمل الى أن تمكنا بنهاية السنة من إطلاق سراح جميع المعتقلين بهدف الاتجاه نحو العمل الإيجابى والميدانى بالمديرية .

وببداية يناير ١٩٧٢م بدأت الطواف الأول فى أنحاء المديرية وكالعادة بصحبة الأخوة الزملاء أعضاء المجلس التنفيذى ، وعندما زرنا منطقة نهر عطبرة حيث صديقى العمدة (سابق) الحاج على صالح جيب الله كان لقاء أهل تلك الديار حافلا وحارا حيث استقبلنى شاعرهم رحمة الله عبد السيد من مواطنى قرية قنقارى بنهر عطبرة بقصيدة :

## مرحب شرفي

من الشعر القومى قال فيها :

أهلا شرفى لى ناس الشمال جيد جيت ... وبركه العدت سالم من شرور وغجيت
قدمك نحن باركنا ومعانا بخيت ... وجرت قلمك الخير لينا حت حتيت
بى عودتك فراحه ونعرض القبليت ... بنات الحشمه مرقن بره بالزغريت
بركه الجيتنا عائد تانى واترقيت ... زى عودة الشهر بعد المغيب هليت
بركه الجيتنا باشرفى المعظم قدرك ... وبركه الجيتنا صار ملكا عزيز فى قصرك
بركه الجيتنا يا ابفعلا مطابق أصلك ... وفى ناس الشمال ما كان خدم زول قدرك
الشعر التركتو زمن صباى وجهلى ... ليك رجعلو يا عزى وبهاى وفخرى
قدمك منبع الرحمة وسرف النهرى ... وجودك فى الشمال طيب ليالى الدهرى
بركه الجيتنا يا الباسم صباح الخير ... وجيد الجيتنا أصلوا الكيل بعقبو الكيل
فرقك منهم فرق النهار لليل ... وفعلك خل شكرك ماشى زى السيل
مانى الشاعر العامل تجاره لسانى ... بتكلم حقائق عارفه وعاجبانى
مما رفرف البيرق علم سودانى ... فى دامر حمد متلك مدير ما رجانى

وهذا نمط ملحوظ من وفاء أهلى الاعزاء بذلك الاقليم الحبيب

بعد الطواف على معظم أنحاء المديرية تم استدعاؤنا - جميع المحافظين - لبحث طريقة تكوين وقيام التنظيم السياسى الجديد للحكم :

« الاتحاد الاشتراكى السودانى »

وهناك بالخرطوم وبمكاتب ذلك التنظيم ( والتى فيها الآن مكاتب وزارة الخارجية ) عقد اجتماع حضره جميع المحافظين واثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة ( سابقا ) وحوالي أربعة أو خمسة ممن تم تعيينهم لتكوين التنظيم الجديد .

وبعد بدء النقاش وطرح الأفكار الموضوعة بالخرطوم وشرح الهيكل المقترح للتنظيم قالوا إنه سوف يكون له فروع فى مناطق السكن وكذلك فروع فى مواقع العمل - وهنا اعترضنا زميلى كرار احمد كرار محافظ النيل الأزرق وشخصى على فكرة ومبدأ خلق فروع للتنظيم فى موقع العمل - وقال المنظرون من جماعة قيادة التنظيم بالخرطوم ، والذين اندهشوا لمعارضتنا ، قالوا إن فروع التنظيم بمواقع العمل هي الأهم من تلك التى بمواقع السكن لأن فروع مواقع العمل سوف تراقب الانتاج وتشرف على حسن اداء العاملين فقلنا لهم لكن هناك نظم (Systems) موضوعة وفعاله منذ بداية القرن وهي مؤسسة على شكل رؤساء ومرءوسين على وضع هرمى جيد وفعال فى جميع الوحدات الحكومية - ونحن راضون عنه ومقتنعون به - وأن خلق مثل هذه الفروع للتنظيم بمواقع العمل سوف يحدث تناقضا فى مسئولية الرقابة والأشراف وربما احتكاكا بين المسئوليتين فى المنطقتين الوظيفية والسياسية ، وشرحت لهم على سبيل المثال التسلسل الوظيفى الهرمى فى السكة الحديد والذى يبدأ من رئيس للعمال فى كل مجمع (SHED) من مجمعات العمال كالبرادين أو النجارين أو الحدادين أو النقاشين الخ ، ثم رئيس لكل مجموعة من المجمعات وهكذا يستمر الهرم الوظيفى الى أن يصل الى كبير المهندسين الميكانيكيين - وبنفس القدر والطريقة يتسلسل الهرم الوظيفى عند كتبة المديرية من أصغر كاتب الى أن تنتهى قمة الهرم عند باشمفتش الادارة بالمديرية .

عندما بدأنا نشرح تلك النظم ونعارض بشدة خلق فروع مواقع العمل للاتحاد الاشتراكى قال المنظرون المدنيون من سكان ذلك المبنى الواقع على شاطىء النيل أن ما قدمناه من آراء هو الأفكار القديمة والبيرقراطية الرجعية التى تتسبب فى قلة وضمور الأنتاج ، وما كان من الشابين الممثلين للسلطة العليا (عضوى مجلس قيادة الثورة) إلا أن إنحازا لآراء منظرى الخرطوم قائلين إن تلك الإتجاهات الثورية يجب اتباعها .

وهكذا أنشىء ما ظنوه تنظيما عملاقا بفروعه فى مواقع السكن وفروعه كذلك فى مواقع العمل ، فماذا كانت النتيجه ؟؟؟ كان معظم أن لم يكن كل أعضاء لجان فروع الاتحاد الاشتراكى بمواقع العمل من المراسلات والسواقين وصغار الموظفين وانعكست الآية فأصبح من كان من المفروض أن يراقبوا ويشرف عليهم للأداء والأنتاج هم المفروض أن يراقبوا الأداء والانتاج وهم أجهل الناس به ، أضف الي ذلك فان أعضاء لجنة الفرع لموقع العمل أصبحت فى مجموعها بعبعا يخشى منه حتى كبار الموظفين لأنهم القادرون على زحزحة الموظفين نحو التطيهر والأحالة على التقاعد وأخيرا كانت تلك ظاهرة واضحة جدا فى ورش السكة الحديد بعطبرة ، أصبح النجار أو الحداد أو السباك ، طالما كان عضوا في لجنة الاتحاد الاشتراكى بموقع العمل ، فهو لا يخشى أحدا بل يخشاه الآخرون وأصبح هذا الصنف من العمال يأتى لمكان العمل لبضعة دقائق ثم يذهب ليعمل لحسابه الخاص فى إحدى ورش المنطقة الصناعية بسوق عطبرة . ونسبة لتعدد لجان الفروع بمواقع العمل فى مؤسسة ضخمة كالسكة الحديد فقد تضخم وتكاثر عدد العاملين الذين يختبئون وراء عضوية لجان الاتحاد الاشتراكى للخروج للعمل لمصلحتهم الخاصة .

وكان ذلك هو المسمار الأول فى نعش الأداء والانتاج والذى كان بداية أطلت برأسها عندئذ لما انتشر وتوسع كالوباء واخذ فيما بعد اسم "التسيب) فى الخدمة المدنية ولم تتخلص البلاد منه الي يومنا هذا .

كان الاهتمام ملحوظا والصراعات حول التنظيم الجديد قد ظهرت بين العمال بمدينة عطبرة كما كان هناك بعض الاهتمام به بمدينتى كريمة ودنقلا ، أما فى بقية أنحاء المديرية .

فلم يكن هناك اهتمام به ولا حماس له أما بالنسبة لأمينه العام بالمديرية وهو محافظها فقد ظهر له التنذايم الجديد كالعدو اللدود الذى سوف يحطم كل مقاييس ونطم واساليب الأداء الإدارى الذى مارسه وعرفه خلال فترة طويلة من عمر الزمان .

ظللنا نمارس أعمالنا اليومية الروتينية بكل ما استطعناه من قوة رغم الحركات الانصرافية الكثيرة التى خلقها التنظيم الجديد والحقيقة التى لا شك حولها إطلاقا أن مستوى الأداء والانتاج ومشاريع التنمية عموما قد انخفض الى حد كبير للغاية فى ظل هذه الظروف الجديدة.

فى خلال عام ١٩٧٣م بدأنا نعانى من ظاهرة جديدة لم تكن معروفة لدينا إطلاقا في ما مضى من السنين ، تلك كانت قصة قلة السيولة النقدية والصعوبة البالغة فى دفع المرتبات آخر كل شهر ولذلك أصبحت وبدء من اليوم العشرين من كل شهر وبالمشاركة مع المراقب المالى للمديرية أراجع بالتلفون ما لدى كل مجلس من مجالس المديرية من نقد ثم نواصل الاتصالات بشتى الطرق مع الخرطوم لاسعافنا بسد العجز حتي نتمكن وبصعوبات جمة من دفع رواتب ذلك الشهر . وهكذا تتكرر نفس العملية فى الشهر التالى وكل ذلك الانحطاط كان نتاجا طبيعيا لإجراءات وقرارات تطرقت اليها هذه المذكرات وفى مقدمتها تصفية الادارة الاهلية التى كان رجالها متمرسين وقادرين على جباية وتحصيل كل أنواع الضرائب المركزية منها والمحلية وكذلك العوائد والرسوم .

خلال الثلاثة شهور الأولي من عام ١٩٧٣م ساء موقف السيولة النقدية الى حد كبير وزاد من صعوبة دفع رواتب العاملين مطالبات التجار والمقاولين الذين كانوا يوردون المأكولات لداخليات المدارس الإبتدائية والمتوسطة الذين كنا قد بدأنا نسدد لهم نسبة من استحقاقاتهم ، هكذا حاصرنا ذلك الموقف المالى من عدة جوانب وبلغ ذروته خلال شهر أبريل ١٩٧٣م ، حيث قررت أن أطوف بنفسى لجمع المستحقات من العشور والقطعان وغيرها من الضرائب ، وهو العمل الذى كان يمارسة العمد بكل كفاءة . وفعلا قمت بطواف على جميع القرى الجنوبية من المتمة بالضفة الغربية من مجلس ريفى شندى وبمعاونة مشايخ تلك القرى تمكنت من جمع مبالغ لا بأس بها ورجعت الي رئاسة المديرية بالدامر في أواخر شهر مايو . وبعد قضاء شهر

بالرئاسة للتعامل مع متأخرات المكاتبات والرد عليها وبدافع من الاشمئزاز الذى أفرزته تلك الأحوال طلبت اجازة سنوية ما كنا لنتذكرها عندما كان الأداء الإدارى ممتعا نمارسه كالهواية تماما ، وفعلا قضيت شهر يوليو ١٩٧٣م باكمله فى اجازة قضيت جزءا منها خارج السودان ورجعت للدامر في أوائل شهر اغسطس من عام ١٩٧٣م .

## مؤامرة شعبان اغسطس (١٩٧٣م)

فى فترة تغيبى بالإجازة يبدو أن المعاضة خارج البلاد كانت ومنذ فترة تخطط لقيام تحرك لانهاء النظام عن طريق إضرابات عمالية واسعة النطاق يعقبها عصيان مدنى عام .

وعند رجوعى من الاجازة لم يكن عندى أى إعلام من الخرطوم ولا من أجهزة الأمن المحلية بمثل ذلك المخطط ، وواضح أن جهاز الأمن القومى حتى ذلك الوقت لم يكن بالمستوي والقوة التى صار عليها فى أخريات أيام نظام مايو .

وفى أحد أيام شهر اغسطس من عام ١٩٧٣م (شهر شعبان ١٣٩٣هـ) بدأ تنفيذ المخطط بتنفيذ بعض الاضرابات العمالية بالخرطوم ، وهو ما سماه نظام مايو فيما بعد ، بمؤامرة شعبان .

قابل ستة من قادة النقابات المضربة السيد نائب رئيس الجمهورية حيث كان الرئيس خارج البلاد . وتقدموا إلية بمطالب كان من ضمنها رجوع الجيش الي ثكناته ، بديهى أنهم قصدوا بذلك تخلى الرئيس نميرى عن رئاسة الجمهورية ، وفي نفس اللحظة التى قابل فيها أولئك القادة العماليون السيد نائب الرئيس بقصر الرئاسة (قصر الشعب) كما سموه ألقى عليهم القبض ووضعوا بالحبس رهن الاعتقال

فى اليوم التالى اجتمعت اللجنة التنفيذية لنقابة عمال السكة الحديد برئاسة السيد موسى متي وكان على ما أذكر مساء يوم الثلاثاء لبحث أمر قرار الاضراب من عدمه . وكان على ما يبدو هناك تردد من بعض قادة عمال السكة حديد ممن يرون عدم تنفيذ الاضراب ، ولكن فى ذلك الاجتماع أقرت الأغلبية الساحقة من اللجناج تنفيذ الأضراب .

وكان المسئولون بالخرطوم من قادة الاتحاد الاشتراكى والوزراء علي اتصال دائم بنا بالهاتف وعندما أبلغناهم عند منتصف الليل أن اللجنة قررت الاضراب صرفت لنا التعليمات بالقاء القبض عليهم وحفظهم بالسجن رهن الاعتقال وقد قام البوليس بتنفيذ تلك التعليمات ولكنه لم يجد اثنين من قادة العمال إذ أنهم قضوا الليلة فى أمكنة أخرى غير منازلهم ، وكانت تلك خطة مرسومة من اللجنة إذ أن العمال قد تعلموا من الممارسة منذ عهد الاستعمار كيف يخططون فى مثل هذه الأحوال .

وعليه وفى السادسة من صباح الأربعاء وقبل دخول العمال الى الورش ظهر العضوان اللذان لم يجدهما البوليس بمنزليهما في المساء واعلنا الاضراب ، على العمال الذين نفذوا التوجية وتفرقوا نحو السوق أو لمنازلهم وقد تم تنفيذ الاضراب مائة فى المائة .

فى نفس الوقت علمنا بأن اللجنة التى اعتقلت كانت قد عينت خمس لجان مناوية تحل الأولى مكانها فاذا ما اعتقلوا تحل اللجنة الثانية مكانها وإذا ما اعتقلوا تتسلم الزمام اللجنة الثالثة وهكذا ، وهو تكتيك عمالي تدرب عليه عمال السكة الحديد منذ أيام الحكم البريطانى .

وبالنسبة لنا ونسبة الي أن طلبة المدرسة الثانوية العليا بدءوا هم أيضا فى التظاهر كان همنا الأول هو الحفاظ على الأمن وعلى ممتلكات هيئة السكة الحديد التي تقدر قيمتها بمئات الملايين من الجنيهات ، وقد وصلتنا معلومات بأن التخطيط كان يشمل حرق كل ورش السكة الحديد مما اقتضى إشراكنا لقوات الجيش للمحافظة على الأموال العامة وتفرقت الشرطة لحراسة السوق وبعض المرافق الحيوية الأخرى وتفريق المظاهرات .

نفذ الاضراب صباح الأربعاء ، ولم يستطع عامل واحد من آلاف عمال السكة الحديد مخالفة ذلك التوجيه من النقابة بالاضراب ، وذلك فى مدينة بها ما لا يقل عن بضعة آلاف من عضوية الاتحاد الاشتراكى المسجلة بمواقع السكن ومواقع العمل .

منذ بداية الاسبوع بدأنا اجتماعات للجنة الأمن بمكتب سكرتيرها قمندان شرطة المديرية بعطبرة (السيد عصمت معنى) لوضع الخطط لحفظ الأمن وفى يوم الثلاثاء اجتمعت اللجنة فى الصباح وقررنا الاجتماع في المساء لتلقى أخبار قرار النقابة بالاضراب أو عدمه ، وفعلا

وصلنا خبر قرار الاضراب عند منتصف الليل فواصلنا الاجتماع الي الصباح حيث تم إعلانه وعندئذ حصلنا على أسماء أعضاء لجنة النقابة التى حلت مكان اللجنة التى أعتقلت فارسلنا فى طلبهم للتفاهم والتفاوض معهم وقد قضينا معظم يوم الأربعاء نتفاوض وكانوا يجتمعون معنا بعض الوقت ثم يرجعون الي قواعدهم المجتمعين بدار النقابة وهكذا ، ولكن لم نصل الى وفاق واتفاق معهم الي أن انتهى يوم الأربعاء (اليوم الأول للإضراب) . واصلنا اجتماع لجنة الأمن خلال الليل كله وفى صباح يوم الخميس أستأنفنا الاجتماعات والتفاوض مع لجنة النقابة وفى منتصف نهار يوم الخميس حضروا إلينا بالموافقة على رفع الاضرابات ، وبعد الاتفاق على الصيغة التى سيذاع بها الخبر خرجوا للقيام بطبع البيان وتوزيعه بسوق عطبرة والأحياء ، وبعد أن استوثقنا من ذلك اتصلنا هاتفيا بالخرطوم التى قامت باذاعة البيان الصادر من النقابة المناوية من إذاعة امدرمان عشرات المرات خلال يومى الخميس والجمعة ، وفى صباح يوم السبت رجع جميع عمال السكة الحديد الي أعمالهم وكانت فعلا تكاد تكون معجزة وربما كانت أول مرة فى تاريخ تلك النقابة أن يرجع العمال الي أعمالهم ، وبعد ثلاثين ساعة بالضبط ، وزعماؤهم بالمعتقل .

وخلال يومى الأربعاء أو الخميس ، لا أذكر بالضبط زارنا الدكتور بشير عبادى وزير المواصلات آنذاك يصحبه السيد عبد الرحمن عبد الله وزير الخدمة العامة والأصلاح الاداري واجتمعا بلجنة الأمن ورجعا الي الخرطوم وهما راضيان كل الرضا عن سير الأمور كلها وما قمنا به من اجراءات .

بعد انتهاء الاضراب وفى الاسبوع التالى وصلنا وفد من رئاسة الاتحاد الاشتراكى بالخرطوم برئاسة السيد الرشيد الطاهر عليه رحمة الله وتيقنت من أن جماعة الاتحاد الاشتراكى فى عطبرة زودوا الوفد بمعلومات خاطئة ولم يخف مساعدو الأمين العام للاتحاد الاشتراكى بعطبرة عدم رضائهم عما حدث ولمعالجة الموقف عن طريق لجنة الأمن وليس عن طريقهم .

وأقول للقارىء بكل أمانة وإخلاص أنى كنت أتوقع أن الحق سوف يسود وان الحكومة آنذاك سوف تمنحني أعلى وسام بالدولة لما قمت به وزملائى فى لجنة الأمن من عمل جيد إبان

تلك الأحداث بعطبرة ، وقد منحتني بالفعل حكومة مايو أعلى وسام يستحقه المواطنون الشرفاء من أبناء هذا الوطن ألا وهو الاعفاء من منصبى كمحافظ للمديرية الشمالية ، وكان من أغرب القرارات التى صدرت خلال حكم نظام مايو فلم يكن قرارا بالأعفاء وكفى كما لم يكن قرارا بالأعفاء والتعيين فى منصب آخر بنفس المقام ، ولكنه كان إعفاء من موقع دستورى وإلحاقا أكرر إلحاقا بوزارة الحكومة المحلية ، وبعد أن كتبت مذاكرات التسليم جئت الى الخرطوم وباصرار أمام رئيسى ومرءوسى السابق الدكتور جعفر محمد على بخيت عليه رحمة الله رفضت باباء وشمم ذلك الإلحاق الذى صاغوه خصيصا لشخص ربما صعب عليهم إعفاؤه والسلام .

غادرت الدامر خلال اكتوبر ١٩٧٣م الي الخرطوم ، وكان الوداع كعادته مؤلما حزينا ووصلت لأبقى فى دارى وبعد حوالى شهرين زارني بمنزلى الأخ والصديق الاستاذ ربيع حسنين الذى كان مديرا لمدرسة الدامر الابتدائية وسكرتير اللجنة القومية لتطوير الدامر وكان من الكوادر الشابة النشطة الي أبعد الحدود العاملين مع المغفور له الشريف حسين الهندى فى المعارضة فى الخارج ، كان ربيع قادما من جده حيث الشريف حسين هناك آنذاك وحكى لى قصصا مدهشة قال إنه كان من ضمن الكوادر التى خططت وعملت بشدة وبقوة لانجاح الاضرابات والعصيان المدنى الذى خطط له ليتم فى شهر أغسطس ١٩٧٣م الموافق (شهر شعبان عام ١٣٩٣هـ ) وأن كل الخطط كانت تسير على مايرام وأن رأس الرمح فى نجاح الحركة كان إضرب عمال السكة حديد والذى وقع فعلا ، ولكنه وبأعجوبة رفع فى اليوم التالى ، وان معلوماتهم أكدت بأنى وبسبب علاقاتى مع جميع القطاعات بالشمال تمكنت من النجاح فى رفع ذلك الاضراب وقال إن الاضراب لو استمر يومين آخرين فقط لاكتملت شبكة الاضرابات ولانتهت مايو في عام ١٩٧٣م وأردف ربيع قائلا إن الشىء الذى اندهشوا له غاية الدهشة فى المعارضة بالخارج وعلي رأسهم الشريف حسين يوسف الهندى هو سماعهم بنبأ إعفاء حسين شرفى من منصبه وهو الذي نسبوا الي مجهوداته إجهاض المخطط الذي كان مقدرا له أن يتم فى اغسطس / سبتمبر ١٩٧٣م ، قائلا "مالهم كيف يحكمون". وهأنا اكشف للقارىء أحد أسرار التاريخ التى لم يعرفها الناس من قبل اذ لم يكن فى وسعى كشفها فى حينها .

# الباب السادس عشر

## قضية الجنوب

خلال النصف الثانى من عام ١٩٦٤م كونت حكومة الرئيس الأسبق الفريق إبراهيم عبود ، عليه رحمة الله لجنة قومية لبحث مشكلة جنوب السودان ، وبما أنى كنت أعيش فى قلب المشكلة ، نائبا لمحافظ مديرية بحر الغزال ، فقد أعددت بحثا كاملا ، باللغة الانجليزية ، وقدمته الى تلك اللجنة . وقد عرض ذلك البحث ضمن بحوث أخرى على مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد بالخرطوم خلال سنة ١٩٦٧م حول مشكلة الجنوب واعتبر وثيقة من وثائق ذلك المؤتمر وقد رأيت أن أشير اليه فى مقدمة هذا الباب لأعطاء القارىء فكرة بانتمائى للرعيل المخضرم من السودانيين المهتمين بهذه المسألة . وأعتقد أن هذا البحث الذى سبقت الإشارة اليه قد يكون ميسورا بدار الوثائق القومية بالخرطوم ضمن وثائق مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٧م .

كما ذكرت سابقا فأن من ألزم إهتمامات مهنة الإدارة ومضمونها هو التخطيط المستقبلى والإدراك الواعى والتصور العميق المستند على الدراسة العلمية لخلفيات الماضى ، وسبر غور الحاضر ، والتحليل المنطقى لمستقبل الأحداث ، وإنطلاقا من ذلك المفهوم يحزننى أن أعتقد أن التمرد الذى إنفجر بجنوب السودان عام ١٩٥٥م وإستمر لسبعة عشر عاما ثم التمرد الثانى الذى نبع منذ عام ١٩٨٣م بقيادة جون قرنق قد لا تكون ، فى تقديرى ، نهاية سلسلة من أنواع التمرد التى قد تتكرر فى جنوب السودان ، وذلك لأسباب عديدة وواضحة . ومن أهم تلك الأسباب :

" توغل الإرساليات المسيحية التبشيرية فى جميع أنحاء الجنوب منذ أوائل القرن العشرين . وقد وقفت تلك الإرساليات عقبة كؤود فى سبيل الإنصهار القومى وعملت على خلق خصائص حضارية وثقافية فى الجنوب تتعارض مع الخصائص الأخرى السائدة فى بقية أنحاء البلاد وأرادت لمجتمع الجنوب أن يتميز بالخصائص الآتية :-

١ - أن يعتنق المسيحية .

٢ - أن يتحدث ويكتب باللغة الانجليزية . (التى أصبحت لغة التخاطب Lingua Franca بين شتى القبائل الجنوبية)

٣ - أن تبنى تطلعات وأمانى الجنوبيين على الخوف من الشماليين وكراهيتهم وفقدان الثقة فيهم .

٤ - تضخيم الفوارق بين سكان الشمال والجنوب بغرض خلق شعور بالكيان المنفصل .

٥ - خلق شخصية سياسية منفصلة لهذا الكيان . ولا يمكن أن ينسى العالم ذلك الدور البشع الذى لعبته تلك الهيئات التبشيرية فى حوادث التمرد بجنوب السودان فى سنة ١٩٥٥م .

وهناك الإختلافات الجذرية بين الجنوبيين أنفسهم فى العادات والتقاليد والتراث وفى بعض المسائل الإسياسية المستجدة وعلى سبيل المثال أيكون الجنوب إقليما وأحدا كما يريده النيليون وغالبية المثقفين ، أم ثلاثة أقاليم كما إرادة غالبية الإستوائيين وخاصة بعض القادة والزعماء منهم . وكما هو معلوم فقد كان ذلك الخلاف الفتيل الذى أشغل نار التمرد الحالى . وهناك أيضا الإختلافات السياسية التى نشهدها متمثلة فى عدد كبير من الأحزاب الجنوبية ، والأختلافات الدينية إذ تضم المنطقة مسلمين ومسيحيين من طوائف مختلفة ووثنيين ، والإختلافات فى الطموحات الذاتية الفردية للقيادة والزعامة لدى الشخصيات البارزة بينهم ، وغير ذلك من المستجدات في الخلافات بين هذه المجموعات والكيانات المتنافرة .

كل ذلك يجعل من الصعب حقا بل ربما من المستحيل على الشمال حكومة وشعبا أن يوفر من المعجزات ما يرضى الجنوبيين أجمعين فى جميع جوانب إختياراتهم وإتجاهاتهم بل وطموحاتهم .

هذا وقد برهنت الممارسة والتجارب أن أى فريق أو مجموعة من الجنوبيين لا تجد ما يتواءم مع إتجاهها ويتفق مع رغباتها ويحقق أهدافها ، فأنها تستطيع أن تدخل الى الغاية وتعلن ثورة جديدة أو أنيانيا ثالثة وشعارات مستجدة ومسميات ترمز الى شعاراتها مثل SPLM الخ. وسرعان ماتجد حركة التمرد الجديدة الأيدى التى تتلقفها والصدور التى تضمها فى البعض من دول أفريقيا المجاورة وفى الشرق أو الغرب أو كليهما وعلى أبسط الإفتراض من إسرائيل

المتأهبة لإطلاق النيران فى أى بلد عربى متى ما أتيحت لها الفرصة ، فمع هذا كله أين نحن من وحدة وطنية هانئة هادئة مستقرة بين شطرى هذا الوادى الذى حكمت عليه الأقدار القاسية بهذا المصير المحزن الأليم والذى يكون الشمال بمقتضاه مستهدفا لحروب مسلحة من الجنوب خلال الاجيال الماضية والحالية والمستقبلية .

"وماذا يهم المتمرد الجديد المخاتله والمماطلة ولا عجلة ، فالمال وفير ، والسلاح كثير والعطف الغربى والمسيحى متزايد ، والحلفاء دول بحالها قريبة وبعيده والبعض الأفريقى يدلى بدلوه في تحطيم هذا الخفاش العربى الأفريقى . والويسكى المثلوج والشواءات الدسمة فى صحاف الفضة دانية قطوفها فى أفخم فنادق أوروبا وأفريقيا وربما أمريكا أيضا ،ففيم العجلة ؟ فيم العجلة وماذا يعنيهم بالدم المسفوح والشعب المعذب ؟ " (٢)

فى الماضى البعيد ، ومباشرة بعد أن نال السودان الإستقلال ، كان المخرج العملى السهل ، فى تقديرى هو إغراء الأخوة الجنوبيين بأن نعرض عليهم الإنفصال والتعايش السلمى فى دولتين صديقتين متجاورتين متعاونتين . وكان ذلك التوجه فى ذلك الزمان يرضى طموح غالبية القادة الجنوبيين المتعلمين ، الذين كان الإنفصال يمثل هدفا جذابا وأسمى بالنسبة لتطلعاتهم للزعامة فى دولة أفريقية مستقلة ، وكان النظام الفدرالى (فدريشن) هو طموح مجموعة أخرى بقيادة السيد وليم دينق (حزب سانو) .

ذلك النهج الفكرى كان ، فى تقديرى ، هو السبب فى إصرار من فاوضوا فى أديس أبابا من الجنوبيين عام ١٩٧٢م بأن يكون الجنوب إقليما واحدا وليس ثلاثة أقاليم على الرغم من أن مديرية أعالى النيل هى موطن النوير والشلك والدينكا والانجواك ومديرية بحر الغزال هى موطن الدينكا والجور وقبائل الفراتيت بمركز غرب بحر الغزال (راجا) ، والمديرية الإستوائية هي موطن الزاندى واللاتوكا والمورو والمندارى وكاكوا وفجولو ونجمبرا والباريا والأشولى والتبوسا وعدد كبير من قبائل صغيرة أخرى .

أما المفاوضون الشماليون في أديس أبابا عام ١٩٧٢م فلا أعتقد أنه قد غابت عن عقولهم هذه المفاهيم ولو كنت واحدا منهم . رغم أنى كنت استحق ذلك . لكان إصرارى شديدا على أن

---

(٢) من مقال للأستاذ صلاح أحمد ابراهيم بصحيفة السياسة العدد ١٠٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٤م

تكون حكومة الجنوب عبارة عن ثلاثة أقاليم وليس أقليما واحدا مالم نجد أن الإختلاف حول هذه النقطة سوف يكون سببا فى إنهيار تلك المفاوضات وربما يكون ذلك ما حدث فعلا .

وفى الواقع لا يمكن لأى شخص معقول أن يقتنع بضرورة وحتمية أن تكون المديريات الجنوبية الثلاثة إقليما واحدا إذا أردنا أن نتبع ونسلك أسس المنطق ومفاهيم ومقاصد الحكم الأقليمى أو حتى الفدرالى مع إعتبار أنه بناء على النظم المرعية للإدارة الحسنة فأنه من العسير للغاية أن يدار إقليم شاسع واسع كالمديريات الجنوبية الثلاثة تبلغ مساحتها سبعمائة الف كيلو متر مربع كوحدة إدارية واحدة وخاصة مع اعتبار وضعها الجغرافى والفترة الطويلة (حوالى سبعة شهور) لفصل الأمطار مع سوء المواصلات بداخل الإقليم بل إنعدامها إنعداما كاملا بين بعض أجزائه خلال فصل الخريف وذلك من عاصمته جويا .

كما تصعب إدارة المنطقة كوحدة سياسية متجانسة واحدة نسبة لما سبقت الإشارة اليه من الإختلافات العديدة بداخل ذلك الكيان القارى .

أضف الى ذلك فلا بد من إعطاء كل الإعتبار للمسافات الشاسعة البعيدة جدا بين أجزاء الجنوب المختلفة . ويستطيع ، خاصة من شاهد الجنوب وتجول في أرجائه ، أن يتصور مثلا المسافة بين الرنك بمديرية أعالى النيل فى أقصى الشمال وبين نيمولى بالمديرية الإستوائية فى أقصى الجنوب وأبعد من ذلك بكثير المسافة بين مناطق قبائل البرون فى أقصى شرق مركز شرق النويربمديرية أعالى النيل (متاخمة للحدود مع أثيوبيا) من الناحية الشرقية وبين منطقة بورو فى أقصى غرب مركز غرب بحر الغزال متاخمة للحدود مع مديرية جنوب دار فور من الناحية الغربية من كل ما تقدم يتضح للقارىء عدم منطقية جعل جنوب السودان إقليما واحدا كان ذلك فى نظام حكم ذاتى أو إقليمى أو فدرالى أو محلى سمه ماشئت .

ومرت الأيام وواصلت طموحات الجنوبيين مسيرتها فى النمو والتفرع والقفز ، فتجاوزت فكرة الإنفصال فى دولة مستقلة وأصبحت ، كما هو الحال فى فكر حركة تحرير شعب السودان †SPLMتتجه وتسعى لحكم السودان بأجمعه . وقد ذكر ذلك العقيد جون قرنق بالفعل وبطريق غير مباشر بمطالبته الأخيرة بدمج جيشه المكون من خمسين ألف مقاتل – كما سمعنا – فى

القوات المسلحة السودانية وعلى ذلك فمن الواضح بأن طموحه يرقى لحكم جميع بلاد السودان وليس جنوبه فقط . ودليل آخر تصريحه بأن الشمال إن أراد الإنفصال فعليه أن يحمل السلاح ويحارب من أجله . وبذلك فأنه لم يترك لأهل الشمال أى خيار غير الاذعان لحكم العقيد أو أن يظل السيف أصدق أنباء من الكتب كما قال أبو الطيب المتنبى.

ثم ماذا ؟ لنواصل الحديث قليلا عن الحكم الإقليمى ونشأته فى السودان منذ سنة ١٩٨٠م وموقفه من جنوب السودان .

قبل إجازة قانون الحكم الإقليمى فى عام ١٩٨٠م كان الإتجاه هو أن يكون جنوب السودان إقليما واحدا وغرب السودان إقليما واحدا وكذلك بالنسبة للشمال والشرق على أساس أن تقسم كل البلاد الى أربعة أقاليم فقط لأسباب من بينها خفض النفقات . فاحتج مواطنو دارفور إحتجاجات صارخة وعنيفة جدا وقاوموا الفكرة بكل عنف وأصروا إصرارا لا تردد فيه بأن يكون لهم إقليم خاص بمديريتهم دارفور . وأذعنت السلطة بالخرطوم وكان لدارفور ما ارادت وخصص لها إقليم منفصل رغم أنه ليس هناك تمايز أواختلافات كبيرة بين كردفان ودار فور كما هو الحال مثلا بين الإستوائية وبحر الغزال أو بين أعالى النيل والإستوائية . وعليه فقد أحدث موقف دارفور تعديلا عاما للوضعية المقترحة للحكم الإقليمى فى البلاد وتقرر أن تكون الأقاليم هى نفس المديريات القديمة . وعلى ذلك وبناء على روح ومفهوم وأهداف الحكم الاقليمي ، تقرر أن تكون الأقاليم فى الشمال هى نفس المديريات الستة القديمة ، أما الجنوب فقد صيرته إتفاقية أديس أبابا إقليما واحدا منذ عام ١٩٧٢م بكل أسف .

كنت أتمنى أن يصر المفاوضون الشماليون فى أديس أبابا على أن يتكون الجنوب من ثلاثة أقاليم كما هو الحال بالنسبة للتقسيم الذى حصل بالشمال عام ١٩٨٠م ولكن يبدو لى أنها كانت نقطة خلاف قرر المفاوض الشمالى أن يضحى بوجهة نظره وصولا الى إتفاق كان لابد أن يتم بعد سبعة عشر سنة من الحرب أنهكت البلاد الى أبعد الحدود . ومن العدالة أيضا ألا يفوتنا أن نذكر أن للجنوبيين من ناحيتهم بعض الحق فى الإصرار بأن يكون الجنوب إقليما واحدا تحسبا وتحوطا وتخوفا من التغييرات السياسية الغير منظورة التى قد تحدث فى الشمال مما قد يضطرهم فى يوم من الأيام وفى وضع من الأوضاع أن يجدوا ألا مفر إلا أن يقولوا لاخوتهم

فى الشمال : وداعا أيها الاخوان وقد أنهكنا عدم الإستقرار ونريد أن نستقل بانفسنا " وعندما نعتبر المسأله بهذا المنظور فهل نلوم الجنوبيين ؟ .

الخلاصة تم عقد إتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م وتحقق الحلم وساد الأمن والإستقرار فى الجنوب ، ولكن عين الإختلافات التى سبق أن اشرت اليها دفعت بعض القادة الجنوبيين لتضليل الرئيس السابق نميرى فاصدر قراره المؤسف خلال عام ١٩٨٣م بتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم فانفجر التمرد مرة أخرى واستمر بكل أسف الى يومنا هذا . وأعود فأقول أنه رغم أن تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم هو الوضع الأصح ولكن التضحية به أرخص وأهون وأحسن بكثير جدا من إشعال حرب ضروس أخرى دفعت ببلادنا عشرات السنين الى الوراء وكلفتنا ثمنا غاليا للغاية من الاستنزاف وافزعتنا من أن تجابه اجيال ابنائنا نفس المصير بهذه الحروب المتواصلة التى انهكت بلادنا .

وأذكر مرة فى حوالى سنة ١٩٨٤م عندما إستدعى الرئيس السابق نميرى ، السياسى المخضرم الجنوبى المتمرس كلمنت امبورو للمساعدة فى حل المشكلة ، عقب خروج جون قرنق الى الغابة ، فقد زرت كلمنت بمقر إقامته بالفندق الكبير وهو صديق قديم وتحدثنا طويلا عن الموقف وقد أشار كلمنت الى أحد السياسيين بقوله عنه : "He misled the President" وهو يعنى بذلك أن الرجل قد ضلل السيد الرئيس ولا شك أن ما قاله كان صحيحا بحسبان أن التقسيم كان قنبلة زمنية ملتهبة تفجرت ساعة إقرارها .

إنى أعلم حق العلم أن هناك جنوبيون لا ينتهجون تلك المناهج التى سبقت الإشارة اليها ، هناك كثيرون من الجنوبيين يؤمنون بوحدة السودان على قدم العدل والحق والمساواة ، بل هناك جنوبيون أصدقاء حقا ولا يحقدون إطلاقا على الشماليين ويؤمنون بأهمية وضرورة السلام ، ولكن مشكلتنا نحن فى الشمال هى كيف نحقق المعادلة الصعبة ، كيف نوفق بين دعاة الوحدة والسلام ودعاة الحرب كيف نقنع الجنوبيين ليوحدوا أهدافهم ومراميهم وكيف نقنع جميع الجنوبيين بأن أى مجموعة منهم لديها شكوي أو ظلامة أو قضية فينبغى أن يكون لجوءها للحوار والإقناع وليس للغابة والحرب ومالم يتحقق ذلك فالتعايش بين الشمال والجنوب سوف يظل أمرا صعبا للغاية على مر السنين والأجيال ويكاد يكون مستحيلا فى بعض المواقف والأحيان .

إن مشكلة الجنوب والتي سماها في الصحف المحلية أحد الكتاب (الأستاذ محجوب برير محمد نور وهو ضابط متقاعد من القوات المسلحة) سماها (ميراث الغضب) هي في الواقع ليست ميراث الغضب فحسب ، بل هي ميراث البؤس والشقاء ، ميراث الأحزان والعناء ، ميراث الدمار والفناء ، إنها المأساة الدائمة للسودان الجريح . وقد رأيت أن أورد في هذا المقام تعليقي على مقالي الأستاذ محجوب برير محمد نور التي نشرت بصحيفتي «الأيام» والأسبوع في شهر يوليو من عام ١٩٨٧م بعنوان :

حول فصل الجنوب أيضا

بعدد صحيفة الأيام رقم ٦١٠٤ بتاريخ الأثنين ١٠ ذو القعدة ١٤٠٧هـ الموافق ٦ يوليو ١٩٨٧ كتب الأستاذ محمد احمد عجيب مقالا بعنوان «فصل الجنوب» وعلقت الصحيفة في المقدمة قائلة : «تنشر الأيام هذا المقال عملا بحرية الرأى ونحن بالطبع لا نوافق الكاتب فيما ذهب إليه».

ثم جاء مقال الكاتب الأديب محجوب برير محمد نور ( ضابط بالقوات المسلحة سابقا ) بعدد صحيفة الأسبوع رقم ٢٩٢ بتاريخ الأربعاء ١٢ ذوالقعدة ١٤٠٧هـ الموافق ٨ يوليو ١٩٨٧م بعنوان: "مشكلة الجنوب أو ميراث الغضب".

وفي تقديرى أن ما جاء بهذين المقالين ينبغي أن يكون موضع البحث والأستقصاء وإبداء الرأي من أرباب الفكر وعلماء الدراسات الإجتماعية والبشرية ومن العارفين بمشكلة الجنوب وخاصة من قدماء الإداريين وأقطاب السياسة من الجنوبيين والشماليين إذ أنها أكبر وأهم مشكلة قومية تهم بلادنا .

وقد عملت بجنوب السودان مرتين الأولى عند السودنة كباشمفتش لمركز شرق النوير وعاصمته مدينة الناصر بأقليم أعالي النيل من أعسطس ١٩٥٤م الى أوائل يناير ١٩٥٧م . وفي المرة الثانية نائبا لمحافظ مديرية بحر الغزال ثم محافظا لها في الفترة من اغسطس ١٩٦٢م الى يونيو ١٩٦٥م . وفي الفترتين قامت بيني وبين الجنوبيين علاقات ود حميمة وأواصر صداقات متينة . وفي مركز شرق النوير تعلمت لغة النوير الي أن أصبحت أتحدثها بطلاقة مما أفادني أعظم الإفادة في إدارة شئون المركز وفي سهولة التفاهم مع السلاطين والمواطنين

خاصة عند النظر فى قضايا الإستئنافات التى كانت ترفع لما كان يسمى بمحكمة المفتش (بعضوية سلاطين من مناطق أخرى) وهى أعلى سلطة قضائية محلية ولا إستئناف منها إلا الى قاضى المديرية بملكال.

وفى بحر الغزال كنا مجموعة تعرف بأصدقاء الجنوبيين أذكر منهم اللواء (م) عبد الحميد خير السيد الحاكم العسكري والمرحوم الشاعر مبارك المغربي قمندان سجون المديرية والسيد صلاح الدين قرشي باشمفتش مركز البحيرات (رمبيك) والاستاذ خليفة خوجلى المعلم بمدرسة رمبيك الثانوية العليا والمرحوم عبد الغنى ؟ وكيل بريد رمبيك وآخرون غيرهم . وذلك يدل على أنى لست من المتحاملين على أو المتحيزين ضد الأخوة الجنوبيين . ولا أود أن أخوض فى الجوانب التاريخية للمشكلة ولا أن أدافع عن فكرة فصل الجنوب ولا أن أعترض عليها . وإنما أريد أن أثير بعض النقاط الأساسية الواقعية التى تحيط بهذه القضية . وسوف لا يخلو إستعراضى للمشكلة من الصراحة والوضوح وإبراز الوقائع التى ينبغى أن يتدبرها الجنوبيون والشماليون علي حد سواء فى مواجهة مشكلتهم الرئيسية المشتركة .

إن المديريات الجنوبية الثلاثة هى جزء من السودان الحديث ، يربط بينها وبين الشمال روابط الجوار المباشر والنيل والمواطنة المشتركة لحوالى قرن من الزمان . ولذلك فان الصلة أزلية مصيرية ، سواء أكان الجنوب في وحدة شاملة متكاملة مع الشمال ، أو فى وحدة تحت إطار الحكم الذاتى الإقليمي ،أو في وحدة فدرالية وحتي إن أصبح الجنوب قطرا منفصلا ودولة مستقلة فان ما يربط بين البلدين يقتضى ويستدعى أن يكون بينهما علاقات تفاهم وتعاون وصداقة وحسن جوار من أجل المصلحة المشتركة للبلدين .

عندما أطلت مشكلت الجنوب برأسها قبل الإستقلال ، كانت محصورة في الفوارق العرقية والدينية واللغوية وطموحات قلة متعلمة من الجنوبيين فى المشاركة فى السلطة .

وهى ببساطة كانت تستوجب أن يكون للجنوب وضع خاص ونوع من الحكم الذاتى . ونتيجة لما تم من جهود وبحوث طرحت أمام مؤتمر المائدة المستديرة ، ورغم عدم توصل المؤتمر الى حل للمشكلة فقد كان نواة خصبة أمكن على ضوئها حسم المشكلة فيما بعد فى إتفاقية أديس

أبابا فى عام ١٩٧٢م .

ومع مر الايام وتعاقب السنين حدث الكثير من التغيرات والتطورات التى أكسبت مشكلة الجنوب أبعادا جديدة وخطيرة جعلتها فعلا مشكلة معقدة للغاية مما حدا بالكثيرين الى اليأس والإتجاه نحو الدفع بفكرة فصل الجنوب فصلا تاما فماذا حدث :-

**أولا : إدارة الجنوب**

« لقد طالب المثقفون والساسة الجنوبيون والعسكريون منهم بمنحهم الحكم الذاتى ونالوا ما يريدون وبدون حدود وتحفظ وبالرغم من أن الشمال قد أستجاب لكل مطالبهم وضحى بالكثير من أجلهم وعلى حساب مواطنين لا يقلون عنهم تخلفا في غرب وشرق القطر إلا أن ذلك لم يعطهم القناعة فاستمرأوا المطالبة بالمزيد من الوظائف وإذا نظرنا الى الجانب الإدارى فقد فشلوا فى جمع الضرائب وإعتمدوا على الحكومة المركزية وفرض ضرائب غير مشروعة وأخفقوا كذلك فى قفل الحسابات منذ قيام المجلس التنفيذى فى عام ١٩٧٢م مما استحال معه مراجعة تلك الحسابات . [٣]

**ثانيا : جنوب السودان أقليم واحد أم ثلاثة أقاليم**

تحقق حلم السلام باتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م التي نصت على أن يكون الجنوب إقليما واحدا ، ومعلوم أن ذلك كان من أحلام الإنفصاليين فى الجنوب . ولذلك كان ذلك النص لاشك خطأ قد يكون من أبرموا تلك الإتفاقية من الشماليين إضطروا للموافقة عليه . ومن سخرية الأقدار والوقائع أن الإنفصال الذى كان أمنية بعض المثقفين من السياسيين الجنوبيين وكان فكرة تقشعر منها الأبدان فى الشمال أصبح الآن أمل الخلاص لدى قطاع معتبر من سكان الشمال . ولكن وبمرور السنين فإن طموح الجنوبيين الذين يقودون تمرد اليوم - كما أسلفت- قد تجاوز فكرة حكم جنوب السودان وإتجه نحو الإستيلاء على كل السلطة فى كل السودان .

فى سنة ١٩٨٣م وصل الرئيس السابق للجمهورية الى قناعة بأنه يستطيع أن يقرر ماشاء له أن يقرر ولن يستطيع مخلوق أن يعارضه وفي ذلك الإطار الفكرى ، قرر تقسيم الجنوب الى

(٣) الحكم والإدارة في السودان - على حسن عبدالله

ثلاثة أقاليم . فكانت القشة التى قصمت ظهر البعير والخطوة التى إعتبرها الجنوبيون نقضا لإتفاقية أديس ابابا وكانت السبب الرئيسى والمباشر لبداية التمرد الثانى بقيادة العقيد جون قرنق وحركته التى أسماها حركة تحرير شعب السودان (SPLM) .

إن الطريقة التى تم بها تقسيم الإقليم لاشك أثارت سخط قطاعات كبيرة من الجنوبيين وعلى الرغم من أن الخطوة صحيحة من الزاوية المنطقية والواقعية ، كما سنرى ، إلا أنها على أى حال أفقدت الجنوبيين المصداقية فى مقاليد الحكم الشمالى وأنتجت أضرارا أكثر وأكبر من نفعها .

### ثالثا : موضوع الدين

ظهر فى الساحة موضوع الدين . فأصدار القوانين الإسلامية فى أخريات عهد مايو كان عنصرا جديدا من دواعى معارضة الحكم فى الخرطوم وصار مطلب الغاء التشريعات الإسلامية مطلبا أساسيا لا من حركة جون قرنق فحسب بل من الكثير من الفعاليات السياسية الجنوبية ويكاد أن يكون المطلب الأساسى الوحيد الذى يلتقون حوله رغم إختلافاتهم حول الكثير من المسائل الأخرى .

### رابعا : طموحات الجنوبيين

عند بداية المشكلة كان عدد الجنوبيين المتعلمين المتطلعين للمواقع والمناصب قليلا وكان بالإمكان تلبية طموحاتهم فى المشاركة فى الحكم وفى المناصب العليا فى الخدمة المدنية . أما الآن وبعد ما يزيد عن الثلاثين عاما منذ الإستقلال وزيادة المدارس بالجنوب فقد اصبحت أعداد الجنوبيين المتعلمين كبيرة للغاية ولكل فرد من تلك الجموع المتعلمة طموح جامح يرنو الى تحقيقه عن طريق الحركة السياسية ، وكان ذلك من دوافع كثرة الأحزاب الجنوبية ، الأمر الذى يصعب بل يستحيل تحقيقة مهما تحايلت الحكومات بخلق مناصب الوزراء والحكام ونوابهم ومجلس الجنوب الساكن بالخرطوم والوزراء الأقليميين الى غير ذلك من المواقع والمناصب فى الخدمة المدنية فهذا معين لا ينضب . وفى تقديرى أنه قد أنهك ميزانية البلاد .

## خامسا : تعدد الاحزاب الجنوبية

عند الإستقلال كان معظم الساسة الجنوبيين ينتمون لاحزاب شمالية . وبعد ثورة إكتوبر كان هناك حزب جبهة الجنوب بزعامة كلمنت امبورو ، وحزب سانو بزعامة وليم دنق ، فقط ولم تكن هناك إختلافات جذرية أو أيديولوجية بينهما . أما بعد إنتفاضة رجب/ ابريل ١٩٨٥م فقد ظهر في الأفق عدد كبير جدا من الأحزاب الجنوبية ، لم يجمعوا على شيء فيما عدا إلغاء قوانين سبتمبر . وربما كانت تلك التعددية الحزبية مؤشرا لاستراتيجية ذلك الطموح الذاتي الذي طغى على نهجهم السياسي . وربما كانت تلك الأحزاب الكثيره أيضا تكتيكا سياسيا كوسيلة من وسائل الضغط على الأحزاب الشمالية الحاكمة لنيل أكبر قدر من المكاسب المادية الذاتية .

## سادسا : الأسس القبلية والإقليمية للأحزاب الجنوبية

من المؤسف أن معظم الأحزاب الجنوبية قد تشكلت بعد ثورة رجب / إبريل ١٩٨٥م على أسس إقليمية وقبلية ، ما عدا قلة منها . وأعلم أن منها أثنين من المديرية الإستوائية وهي سابكو والحزب التقدمي ، والبقية أساسا من إقليمي أعالي النيل وبحر الغزال أو خليط من الإثنين وهي ظاهرة غير صحية من الوجهة الديمقراطية . ومن المؤسف أيضا أن الإنقسامات بدأت داخل تلك الأحزاب مع كثرتها كما حدث في حزب التجمع بين جماعة صمويل أرو وجماعة ألدو أجو دنق ، وكما حدث مؤخرا بين أعضاء حزب سابكو في الجمعية التأسيسية وكما حدث في الماضي القريب بين أعضاء الحزب الفدرالي .

## سابعا : أبعاد حركة التمرد

إن حركة تحرير شعب السودان (SPLM) التي يقودها العقيد جون قرنق لم تعد حركة تمرد داخلية بل إكتسبت إبعادا خارجية حيث أنها مدعومة دعما كبيرا للغاية من قوى أجنبية متعددة جعلتها حركة لا يستهان بها وذلك مما يجعل من الصعب الوصول معها الي إتفاق يتواءم مع طموحها ويكون مقبولا لدى حكومة السودان ، ولأن إحتلالها للعديد من المواقع بالجنوب أغراها للجنوح نحو التفاهم من موقع قوة . وكل ذلك مما يوحي بأن هذه الحرب التي تستنزف موارد بلادنا بعنف وبلا هوادة قد تظل مستمرة لآماد طويلة وعليه فلابد من تهيئة العقول إعلاميا

باحتمال المعاناه والعيش فى شظف لمدة طويلة من الزمن ولابد من التعبئة العامة لمواجهة هذا الخطر الداهم بروح وطنية عالية

## ثامنا : هجرة الجنوبيين الجماعية الى الشمال

نلاحظ هذا السيل العرم وهذه الأمواج المتتابعة من هجرة الجنوبيين الى الشمال ، وخاصة الي العاصمة القومية ، علي الرغم من الجهود الكبيرة لمفوضية الإغاثة وأعادة التعمير ، وعلي الرغم من صرف المواد التموينية والسكر كاملة غير منقوصة لاقاليم الجنوب . فماذا هناك ؟ !! أم هل نحن فى غفلة مما يحاك حولنا من أمور ؟ !! أم هل هم هاربون وينجون بجلدهم من نهب وسلب وغارات وتقتيل جنود جون قرنق ؟ .

## تاسعا : مطالب وخيارات الجنوبيين والمعادلة الصعبة

عند بداية مشكلة الجنوب كان لقادتهم من السياسيين والمثقفين مطالب وظلامات معينة وكان لهم حق عادل في تلك المطالب ولكن كان لعدم الإستجابة الفورية لها اسباب منها أولا عدم وجود العدد الكافى من الجنوبيين المؤهلين لملأ المناصب العليا وثانيا أندلاع حركة التمرد الأولى التى خلفت كثيرا من المرارة وعدم الثقة وأخيرا تردد الحكومات فى الشمال في إتخاذ الخطوات الجادة الحاسمة للتغلب على المشكلة . والشيء المؤكد هو أنه لو إختار الجنوبيون الحوار والمطالبة فى عام ١٩٥٤م بدلا من اللجوء الى العنف والحرب التى إستمرت ثمانية عشر عاما لكان موقف التنمية والخدمات في الجنوب اليوم في أعلى المستويات بالنسبة لمستوي دول العالم الثالث.

بمرور الزمن تعددت مطالب الجنوبيين وتنوعت وزادت . ويبدو لى أن أسلوب التمرد وضغوط الحرب على حكومات الشمال أصبحت أسلوبا تكتيكيا لتنوع وتطور تلك المطالب . ومع الحزبية المتعددة فى الجنوب كما أسلفنا صارت تلك المطالب منقسمة الى خيارات . فنجد مثلا رغم إتفاق قادة الجنوب على إلغاء قوانين سبتمبر فليس هناك إتفاق على البديل فبينما تجد أن بعضهم لا يمانع على تطبيق التشريع الإسلامى على المسلمين في المناطق ذات الاغلبية المسلمة نجد آخرين يعترضون على أى نوع من التشريع الإسلامى أينما كان وهذا خيار يخلق معادلة

صعبة للغاية بالنسبة للمسلمين .

ثم نجد مثلا موضوعا فى منتهى الصعوبة وهو هل يكون الجنوب إقليما واحدا كما نصت إتفاقية أديس أبابا أم ثلاثة أقاليم وهنا نجد أن للجنوبيين خيارين إقليم واحد أو ثلاثة أقاليم وهم مختلفون حول هذا الموضوع بلا أدنى درجة من المرونة ولا أعتقد أن الإستفتاء أو اللجوء للإجراءات الديمقراطية يحسم هذه المسألة مالم يتوافر الجنوبيون على حسمها بأنفسهم ، أما المنطق والعدالة وأهداف ومرامى وروح تنظيم الحكم الاقليمى والحكم الشعبى المحلى تقتضى أن يكون الحكم في الجنوب مكون من ثلاثة أقاليم شأنه شأن تنظيم الحكم الأقليمى فى الشمال مما يوحى بوحدانية للنظام العام للدولة الواحدة الموحدة .

وهنا أقتطف ما يلى من كتاب " الحكم والإدارة في السودان" للإدارى الكبير السيد على حسن عبد الله : « أننى أعتقد أن الرجوع الى فكرة مجلس تنفيذى واحد ومجلس تشريعي واحد سيزيد من التخلف وعدم الرضا بجنوب السودان فمازالت الحالة فى أغلب المناطق ممعنة فى البدائية بكل ماتحمل هذه العبارة من معان ، وإذا تساءلنا عما فعله هذا المجلس التنفيذى الواحد للإقليم الجنوبي الذى قام عام ١٩٧٢م لفترة تقرب من الأثنى عشر عاما نجد أن الأقليم ظل ، بصفة عامة ، كما كان عليه قبل قيام ذلك المجلس الذى لم يهتم بتطوير المناطق الزراعية بأعالى النيل ، ولم يهتم بتحسين نسل الماشية في مديريتى أعالى النيل وبحر الغزال ولم يهتم بتحسين زراعة الشاي والبن كما ونوعا فى منطقتى ياي والاميتونج وكان يمكن أقامة مشاريع تنتج من هاتين السلعتين ما يكفى لسد حاجة السودان بل ربما يزيد عليها ، وإذا نظرنا الي المواطن الجنوبى من الناحيتين الإجتماعية والمعيشية نجده كما كان فى الماضى إن لم يزد سوءا إذ لم يهتم ذلك المجلس التنفيذى الموحد برفع مستواه ، وقد كان فى الإمكان القيام بحملات التوعية لزيادة الإنتاج ومحاربة العرى ومحو الأمية على نطاق واسع وبث روح المواطنة والوحدة بين شطرى الوادى ولكن لم يحدث من ذلك شيء وإن حدث فقد يكون فى محيط ضيق غير محسوس ولا ملموس وبالإضافة الى ذلك فعدم إستتباب الأمن قد دفع الكثير من الجنوبيين الى النزوح الي الشمال بأعداد ضخمة لم تشهد البلاد لها مثيلا في الماضى ، وأضيف بأن الظاهرة قد بدأت فعلا تطل برأسها بوضوح قبل نشاطات تمرد جون قرنق المدمرة وتحطيم وتخريب

قرى ومرافق أهله فى الجنوب .

**عاشرا :**

لقد ظل الدعم الخارجى الوارد من الدول الصديقة وكذلك الدول التى لها مصلحة فى جنوب السودان سواء أكان ذلك فى النواحى السياسية أو التبشيرية يتدفق علي حكومة ذلك الاقليم الذى كانت حكومته تجرى الإتصالات المباشرة مع الحكومات والمؤسسات الخارجية ، وفى ذلك خروج على إختصاصاتهم وصلاحياتهم إذ أن الشئون الخارجية هى من صميم إختصاص الحكومة المركزية وكان الأجدر بهم أن يراعوا أن تتم تلك الإتصالات بواسطة الوزارات المركزية (الخارجية ، المالية الخ ) وكان الصحيح هو إرسال تلك المعونات للدولة المركزية بدلا عن إرسالها رأسا لحكومة الإقليم ( من أجل التخطيطوالتنسيق)ولاأعتقد أن الدولة تعلم تفاصيل المبالغ التى أرسلت كاعانات من الخارج كما أنها لم تهتم بتكليف المراجع العام لحصر الأموال التى وصلت من الخارج ومعرفة الطريقة أو الأوجة التى أستغلت فيها بالرغم من أنه أمر يتطلب النظر فيه بجد وحزم . (٤)

أود أن أضيف بأن البلاد لم تشهد ثمار تلك المعونات التى تدفقت علي الجنوب فى تلك الفترة في صورة مشروعات إنمائية مفيدة ومشهودة .

ومع كل ما أسلفناه وماسقناه من مبررات منطقية ومقنعة لخلق ثلاثة أقاليم بجنوب السودان فأن كان المطلب الحقيقى هو أن يكون الجنوب إقليما واحدا باتفاق أهل الجنوب جميعهم أو غالبيتهم العظمى فأرى أن يتحقق لهم ما يريدون وأن توافق الحكومة بأن يكون فى الجنوب إقليما واحد مع الأمل والرجاء بالا يتجمع أرباب فكرة الأقاليم الثلاثة ليبدءوا معنا رحلة الحرب الثالثة . أما نحن فى شمال البلاد فأن هدفنا الأساسى والرئيسى هو تحقيق السلام مهما كانت التجاوزات المعقولة والمقبولة . ولأن الإصرار على إقليم واحد تأتى أضراره فى المكان الأول على الجنوب قبل الشمال ، ولأننا فى الشمال أيضا نتوق الى إظهار حسن النية قولا وفعلا عسى أن يقتنع ويؤمن إخواننا فى الجنوب .

عدم إتفاق أحزاب الشمال على ميثاق موحد لحل المشكلة

---

(٤) الحكم والادارة في السودان - للأستاذ علي حسن عبدالله

إن الأحزاب الشمالية بدورها لم تصل الى صيغة موحدة ليبنى عليها حل مشكلة الجنوب على ضوء طرح الأحزاب الجنوبية وحركة جون قرنق فى محاولة للوصول الى أنسب صيغة تلبى متطلبات الغالبية العظمى من أهل الجنوب . لم يحدث ذلك رغم أنها المشكلة القومية الكبرى التى ينبغى أن تكون هاجس جميع السودانيين بمختلف إتجاهاتهم ومبادئهم مهما كلفهم ذلك من تضحيات وتجاوزات فى سبيل مصلحة البلاد العليا . ولم يبق إلا بصيص من الأمل فى المؤتمر الدستورى المزمع والذى يجب أن يحسم هذه المسألة بأى صيغة معقولة من الصيغ . وهذا ونأمل أن يتابع أهل الرأى والفكر والقادة من الجنوبيين والشماليين المزيد من البحث والإستقصاء حول جميع النقاط التى سبق ذكرها وذلك لتحسس مواطن الداء والتعرف على الناجع من الدواء وبالله التوفيق فهو حسبنا ونعم الوكيل .

# الباب السابع عشر

## الحكم المحلى

إن الحكم المحلى والحكومة المحلية والحكم الشعبى المحلى والحكم الاقليمى جميعا مسميات تدور حول معنى واحد وهو لامركزية الادارة ، وقد ظن من صاغوها فى مراحلها المختلفة ، أو ادعوا أنهم جاءوا بشىء مستحدث أو بنظام جديد في الحكم ، وفى واقع الأمر ، وفى تقديرى أن السودان لم يحكم مركزيا منذ أن دخله اللورد كتشنر غازيا وفاتحا فى عام ١٨٩٨م واقام عاصمته في الخرطوم ، وللتيقن من ذلك فانى أشير للباحث بالرجوع الى الاثني عشر مجلدا من قوانين السودان التي كانت سارية خاصة خلال الاربعين سنة الأولى من عهد الحكم الثنائى ، حيث كانت جميع السلطات فى الشئون المحلية بيد مديرى المديريات ومفتشى المراكز الذين كانوا يمارسونها بمساعدة ومعاونة جهاز الادارة الاهلية محليا ، وعليه فلم تكن إدارة السودان مركزية بل محلية منذ بداية القرن ، أما الحكومة المحلية بمفهوم ممارسة الشئون الادارية عن طريق مجالس عضويتها من المواطنين المحليين فى مناطقهم فقد كانت بدايتها فى عام ١٩٣٧م، وعلى ما أعتقد ، كان ذلك من افرازات اتفاقية عام ١٩٣٦م بين دولتى الحكم الثنائى التى نصت على ضرورة البدء في اشراك السودانيين في ادارة شئون بلادهم ، وهى نفس الفترة (أواخر الثلاثينيات) التى أعيد فيها فتح المدرسة الحربية ومدرسة الإدارة والبوليس ثم المدارس العليا كنواة لانشاء جامعة بالسودان وغير ذلك من المؤسسات التى تساعد في تنفيذ ذلك النص من الاتفاقية : "إشراك السودانيين فى إدارة شئون بلادهم" .

وفى سنة ١٩٣٧م صدرت قوانين الحكومة المحلية (للبلديات) ، والحكومة المحلية (للمدن) والحكومة المحلية (لمناطق الأرياف) ، كما صدرت اللوائح والأوامر المحلية بموجب تلك القوانين ، وبموجبها ايضا أنشئت شبكة من مجالس المدن والبلديات والأرياف ذات سلطات محدودة وكانت الى حد بعيد استشارية لمفتشى المراكز الذين كانوا فى معظم الأحيان رؤساء لتلك المجالس ، ولم يحدث تطور ملحوظ لتلك المجالس خلال الثمانية سنوات التى تلت إنشاءها وذلك نسبة لنشوب الحرب العالمية الثانية ( ١٩٣٩م - ١٩٤٥م ) بسبب انشغال الادارة البريطانية فى السودان بالمجهود الحربى الذى كان سببا فى تعطيل الكثير من مشروعات التطور

الاجتماعى والادارى والسياسى والذى كان مخططا له ان يحدث عقب اتفاقية ١٩٣٦ التى سبقت الاشارة إليها.

فى سنة ١٩٤٥ وضعت الحرب العالمية أوزارها ، وفى السنة التى تلتها بدأت اهتمامات الإدارة البريطانية فى السودان تتجه نحو بعض الاصلاحات فى الادارة المحلية وغيرها من إصلاحات الخدمات الاجتماعية ظنا منها أن مثل تلك الخطوات قد تصرف نظر المد الثقافي عما قد يرتفع الى مستوى المطالبة بالحكم الذاتى أو الاستقلال السياسى وعليه :

• خلال عام ١٩٤٦ فان اللجنة الفرعية للمؤتمر السودانى الادارى حول الحكومة المحلية حبذت منح سلطات مالية كافية للبلديات ولمجالس المدن والمجالس الريفية بيد انها أخفقت فى وضع أي إقتراحات تتجاوز هذا البيان العام . وقد أوصت بتطوير الحكم المحلى فى السودان على « الأسس الديمقراطية » هذا وقد واصل المجلس الاستشارى للحكومة المحلية عمل لجنة المؤتمر الإدارى الفرعية وقرر ، بين أمور أخرى ، أن النظام الانجليزى لا النظام الادارى يجب أن يكون الاساس للتطورات المقبلة للحكم المحلى فى السودان . وأن خبيرا من انكلترا يجب أن يكلف للتحقيق فى سياسة حكومة السودان واجراءاتها في ما يختص بالحكم المحلى ووضع تقرير عن ذلك وتوصيات بأى مسائل تنشأ عن ذلك التحقيق ، على ذلك فقد استدعى الدكتور ا.هـ .مارشال†¢Dr. A.H.Marshal¢ أمين خزينة مدينة كوفنترى "†¢Coventry¢فوصل السودان فى شهر نوفمبر ١٩٤٨م ، وبقى ستة شهور أجرى أثناءها تحقيقا وفقا للتعليمات التى تلقاها ، فكان تقريرة الذى نشر في أبريل من عام ١٩٤٩م شديد الانتقاد لتكتلات السلطات المركزية الموجودة ولوضعها إزاء الحكومة المركزية من ناحية وازاء عملاء الادارة الاهلية من ناحية أخري ، ولم يقترح الدكتور مارشال ، كما قد كان منتظرا ، إلغاء اشراف الحكومة المركزية على سلطات الحكومة المحلية . بل وافق على استمراره لفرض مقاييس معينة ذات حد أدنى ، ولوضع حد للسلطات المتمردة أو التى لا تمتلك المقدرة الكافية . على أنه بدلا عن ذلك أوصى بعدم السماح لدوائر الحكومة المركزية بالاستمرار في اساليبها الحالية فى التعامل المنفصل مع الحكومة المحلية ، ولتحقيق هذه الغاية أوصى بانشاء دائرة واحدة يكون من اختصاصها أن تنسق السياسة العامة وتشرف على السلطات المحلية ( هذه كانت مصلحة الحكومة المحلية

كاحدى أقسام مكتب السكرتير الادارى ) . وقد سجل مارشال ارتياحه لقرار الحكومة الاخير رفض التسلسل الهرمى ( أعنى جعل الحكومة المركزية محورا لمجموعة من السلطات تبدأ بالمجالس القروية مرورا الي أعلى بطريق المناطق المحلية ومجالس المديريات يكون كل منها مسئولا تجاه الطبقة التى فوقه ) ، وذلك لمصلحة اقامة شبكة من السلطات المحلية ذات الاستقلال الذاتى جنبا الي جنب مع الجمعية التشريعية التى اقيمت فى ذلك الوقت ، وضمن نطاق هذا الهيكل العام أوصى الدكتور مارشال بأن تنشأ لجميع الاغراض سلطات حكومة محلية تكون هيئات مستقلة ذاتيا متمتعة بالتعاون الموجود حاليا ومسئوولة تجاه الناخبين عن سن القوانين وتنفيذها ، وقد أكد الحاجة الي مثل هذه السلطات التى تكون لها إيرادات ضريبية مستقلة كافية لمواجهة قسم كبير من نفقاتها ، وأشار ، " كأمر ملازم لاغنى عنه للرقابة المركزية"، بالحاجة الى وضع نظام لمنح المساعدة لتلك الخدمات التى طلبت لها الدولة مقاييس ذات حد أدنى للأداء ، وأصر الدكتور مارشال ايضا على أنه ما لم تعط الحكومة المحلية أفضلية عالية من اليد العاملة فلا ينبغى القيام بأى تحسينات أخرى ، وأنه ، وإن كان الكيان الاساسى للنظام الجديد ، يجب أن يكون هو ذاته فى جميع أنحاء البلاد ، فينبغى أن تكون هنالك أيضا مرونة كافية للسماح للاختلافات الواسعة فى الاحوال فى السودان .

وقد جرت مناقشة تقرير الدكتور مارشال وتمت الموافقة على توصياته مبدئيا بالاجماع من قبل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى فى خريف سنة ١٩٤٩م . وبهذه الصفة أصبح تقريره أساسا لقانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١م الذى وضع نهاية ... لسنى الاختبارات المباشرة للحكومة المحلية واعتبر ذلك تطويرا من « الادارة الوطنية » فى العهود الأولى (٣٢) ، ونص على تنظيم مجالس الحكومة المحلية على اسس عامة فى جميع انحاء السودان حتى بعد الاستقلال . وقد عهد فى الادارة العامة والاشراف على النظام الجديد فى بادىء الأمر الى مساعد السكرتير المدنى للحكومة المحلية ضمن مكتب السكرتير المدنى . وفى ٤ مايو ١٩٥٤م انشئت وزارة مكتملة الشروط للحكم المحلي ، واليوم لا تزال هذه محور الحكم المحلي فى السودان . »[١]

(١) مدثر عبد الرحيم . الامبريالية والقومية في السودان . دراسة للتطور الدستورى والسياسى ١٨٩٩ - ١٩٥٦م ( ص ١٨٣ - ١٨٤ )

فكما سبق ذكره فقد صدر قانون الحكومة المحلية ( قانون نمرة ١٢ سنة ١٩٥١م ) وهو قانون لتحديد سلطات الحكومة المحلية ولاسناد هذه السلطات الى مجالس تمثيلية محلية .

وقد تضمن القانون أربعة عشر قسما بالإضافة الى الجدول الأول والثانى ، وهى : -

القسم الأول : تمهيدى

القسم الثانى : المجالس وأوامر تأسيسها وصفاتها وسلطاتها

القسم الثالث : مفتشو الحكومة المحلية

القسم الرابع : تكوين المجالس

القسم الخامس : الانتخابات

القسم السادس : الاجتماعات والاجراءات واللجان

القسم السابع : مستخدمو المجالس

القسم الثامن : المالية

القسم التاسع : الأوامر المحلية

القسم العاشر : العقود ( الكنتراتات )

القسم الحادى عشر : الرخص

القسم الثانى عشر : تملك الأراضى

القسم الثالث عشر : المراقبة والتفتيش والايقاف

القسم الرابع عشر : متنوعة

الجدول الأول : -

السلطات التى يجوز تخويلها للمجالس بمقتضى أمر التأسيس

الجدول الثانى : - قواعد الانتخابات

تلك كانت رؤوس المواضيع التى اشتمل عليها قانون الحكومات المحلية لسنة ١٩٥١م . أما الجدول الأول الملحق بالقانون موضحا السلطات التى يجوز تخويلها للمجالس بمقتضى أمر التأسيس فقد تضمن سبعة أقسام وهى : -

القسم الأول : النظام العام : وحوى سبعة وعشرين بندا

القسم الثانى : الصحة العمومية : ثمانية بنود

القسم الثالث : التعليم : بندان

القسم الرابع : الزراعة : خمسة بنود

القسم الخامس : المبانى والتخطيط : بندان

القسم السادس : المنافع العامة (Public Utilities)

واحتوي على بندين وهما:

١ - للقيام بأمداد الجمهور بمياه الشرب والقوة الكهربائية وبوسائل النقل العامة وبالمعديات المنتظمة وكذلك القيام بتنظيم وسائل الرى والمشاريع الزراعية .

٢ - لاعداد ماكينات لصنع الالبان ولتجفيف الذرة وغرابيل ووابورات طحين ومعاصر الزيت .

القسم السابع : مختلفة : خمسة بنود .

وبحصر محتويات هذا الجدول نجد أنه قد اتيحت الفرصة لمجالس الحكومة المحلية لممارسة العدد المناسب من واحد وخمسين سلطة تسجل فى أمر التأسيس على ضوء معايير معينة أهمها المقدرة المالية وما تحتاجة المنطقة مدينة كانت أم ريفا من تلك السلطات بالاضافة الى مستوى التأهيل والكفاءة العامة الميسورة لدى أعضاء كل مجلس .

خلال فترة الخمسينات التى تلت اصدار ذلك القانون انتشرت شبكة من مجالس المدن والبلديات والأرياف غطت جميع أنحاء السودان وقد تم لها اختيار كوادر ممتازة كضباط تنفيذيين من خيرة الاداريين وضباط المجالس أذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر من الاداريين السادة :

السيد عبد القادر حاج الصافى

السيد مكاوى سليمان أكرت

السيد عبد العزيز عمر الامين

السيد داؤد عبد اللطيف

،، عثمان محمد مناع

،، على عوض الله

،، سليمان وقيع الله

،، عربى عبد الباسط

،، حسين محمد احمد شرفى

،، حسن جباره

،، حسن دفع الله

،، حامد على شاش ( مفتش حكومة محلية )

،، سليمان فريجون ( مفتش حكومة محلية )

،، عبد الله الحسن الخضر

،، هاشم حسن عبد الله

،، عبد الرحيم مساعد

،، أبوبكر بشير الوقيع

،، احمد شيخ ادريس مناع

عمل خلال تلك الفترة من الضباط الاداريين الذين عينوا أساسا كضباط مجالس اذكر منهم:-

السيد مامون الامين

،، نصر الدين السيد

،، عثمان أبوكشوه

،، محمد عثمان على مالك

،، ابراهيم يوسف محمد

،، ابراهيم يس

،، عباس التيجانى

،، فتح الرحمن البشير

،،   ضيف الله الأمين

،،   سليم حسن سليم

،،   عوض الله محجوب

تلك كانت بعض الكوادر الادارية الممتازة التى أوكل اليها البريطانيون ليس تنفيذ قرارات المجالس فحسب ، بل ايضا تعليم وتوجيه وتدريب أعضاء تلك المجالس على الممارسة الصحيحة الديمقراطية المعافاة فى أداء وتسيير اجراءات ومداولات المجالس ، وبالفعل تحسن وتطور مستوى عضوية تلك المجالس بمرور الزمن الى حد كبير ، أضف الى ذلك فقد كان الموقف الاقتصادى العام بالسودان وبجميع اقاليمه جيد للغاية ، وهى الايام التى كانت قيمة الجنيه السودانى أعلى من قيمة الجنيه الاسترلينى وتعادل ثلاثة وثلث (دولار امريكى) ولذلك فقد قامت تلك المجالس بنشاط ملحوظ وتمكنت من انشاء الكثير من مشاريع الخدمات الاجتماعية وخدمات الرفاهية الاجتماعية مما كان ميسورا لها من مال الاحتياطى ، ومن البديهى لم يكن هناك عجز في ميزانيات الغالبية العظمى منها .

فى يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م وقع الانقلاب العسكرى الاول بالسودان . وفى خلال عام ١٩٥٩م تكونت لجنة برئاسة رئيس القضاء السيد محمد احمد ابورنات ، عليه رحمة الله ، لدراسة موضوع الحكم المحلى فأصدرت توصياتها والتى كانت نتيجتها اصدار قانون ادارة المديريات لسنة ١٩٦٠م (قانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٠م ) والذى نشر بغازيتة جمهورية السودان نمرة ٩٥٢ بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٦٠م .

ومن أهم التعديلات والتغيرات الادارية التى حدثت نتيجة لذلك القانون مايلى: -

١ - أصبح الوزير المختص بالشئون الادارية فى البلاد هو وزير الحكومة المحلية وعلية أصبح جميع الاداريين بالسودان تابعين لوزير الحكومة المحلية وليس لوزير الداخلية كما كان الحال من قبل .

٢ - بناء على البند ٦ (١) من ذلك القانون اصبح ممثل الحكومة فى كل مديرية هو الحاكم العسكرى ( احد كبار ضباط القوات المسلحة ) وليس مدير المديرية ( احد كبار

الاداريين). وبناء على البند (١٠) من القانون اصبح ممثل الحكومة بحكم منصبه رئيسا لمجلس المديرية ، الذى ينتخب نائبا للرئيس من بين اعضائه ، وكان غالبا مايكون نائب الرئيس المنتخب هو رئيس المجلس التنفيذى ( مدير المديرية السابق ) توخيا للاستفادة من مؤهلاته وخبراته .

٣ - بناء على البند ٢٥ من نفس القانون فقد أنشىء فى كل مديرية هيئة سميت المجلس التنفيذى للمديرية وتتكون عادة من رؤساء المصالح بالمديرية وعادة هي وزارات الصحة والتعليم والزراعة والغابات والثروة الحيوانية والاشغال العامة والمساحة والاعلام والعمل بالإضافة الى قمندان الشرطة ومدير المديرية السابق ونائبة .

٤ - وتقول المادة ٢٦ (٢) من القانون : يبين أمر التأسيس من من بين هؤلاء الموظفين سيكون بحكم منصبه رئيسا للمجلس التنفيذى ، و٢٦ (٣) : ويجوز أن ينص أمر التأسيس على تعيين نائب لرئيس المجلس التنفيذى .

هذا وقد نصت أوامر التأسيس لجميع المديريات على أن يكون مدير المديرية السابق هو رئيس المجلس التنفيذى وأن يكون نائبه هو نائب رئيس المجلس التنفيذى .

٥ - المادة ٢٣ (١) من القانون : يجب أن يكون لمجلس المديرية سكرتير يعينه الوزير كتابة .

وكان ذلك السكرتير عادة هو نائب مدير المديرية السابق ، والذي بحكم هذا القانون ، أصبح سكرتيرا لمجلس المديرية ونائبا لرئيس المجلس التنفيذى وسكرتيرا له ، وقد شغلت هذه المواقع بمديرية بحر الغزال فى الفترة من شهر اغسطس سنة ١٩٦٢م الى شهر اكتوبر سنة ١٩٦٤م .

إن قانون إدارة المديريات لسنة ١٩٦٠م خلق إدارة جيدة ومتماسكة ومنسقة في مستوى المديريات ولكنه ، وبناءا علي اللوائح الصادرة بمقتضاه ، فقد ألغى منصب مفتش المركز في جميع أنحاء السودان وهو الموقع الذى يمثل العمود الفقرى للإدارة فى جميع مستوياتها ولم يخلق أو ينشأ بديل ( لمؤسسة ) مفتش المركز فحدث انحلال وتسيب ملحوظ فى مستوى

المراكز وقد كانت بالفعل أول ضربة موجعة لمستوى الاداء الاداري بالسودان وقد خلق في كثير من المراكز منصب جديد أطلق عله اسم « مفتش الحكومة المحلية » والذي كان بحكم تسميته موظفا مسئولا عن شئون المجلس أو المجالس في منطقته ولذلك لم يتمكن هو ، كما أملاه عليه منصبه وكصورته فى مفهوم وعقلية جماهير المنطقة أن يسد الفراغ الذى تركته مؤسسه "مفتش المركز" ، وإنى لعلى يقين بأن إلغاء مؤسسة "مفتش المركز" كان خسارة فادحة فى حسابات إدارة هذه البلاد ، ولما تبعتها تصفية الادارة الأهلية كانت تلك الخطوة هى المسمار الأخير فى نعش الادارة الصحيحة الجيدة فى هذه البلاد ، وأشك فى أن يختلف معى شخص من المهتمين بادارة هذه البلاد ، وأنا في هذا المقام اكشف ، فى الواقع ، عن أسرار بداية مايسمي لتسيب فى الخدمة المدنية .

ثم جاء التعديل التالى ولم يكن جوهريا بعد اندلاع ثورة اكتوبر في ٢١ اكتوبر ١٩٦٤م حيث أصبح ممثل الحكومة ورئيس مجلس المديرية والمجلس التنفيذى هو مدير المديرية ( سابقا ) والذى تقرر أن تغير تسمية منصبه ليصبح ( محافظ المديرية ) وهو المنصب الذى كان يشغله الحاكم العسكرى ، كما أسلفت ، وهو نفس المنصب الذى تعدلت تسميته ليكون "حاكم الاقليم" فى الثمانيات ، ومن المؤسف أنه وخلال فترة الديمقراطية الثانية ( اكتوبر ١٩٦٤ - مايو ١٩٦٥م) والتى انشغل السياسيون خلالها بمشاكلهم الحزبية لم تحدث إعادة نظر أو أى دراسة حول فعالية ادارة المراكز ومؤسسة مفتش المركز وهو فراغ في نظرى لم يزل قائما ويشعر به مواطنو الارياف شعورا محسوسا .

أما التعديلات الكبيرة والجوهرية فى نظم الحكم المحلى فقد تمت بعد اصدار قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١م ، الذى صدر بعد حوالى سنتين بعد اندلاع ثورة مايو ونسبة للمادة الثقافية الوفيرة عن هذا الموضوع فأنى أحبذ الاشارة إليها لفائدة الدارس والباحث الأكاديمى حول هذا الموضوع الكبير

أما المآخذ الاساسية التي نأخذها على هذا القانون هي : -

أولا : بداية لتسييس المهنة الادارية

ثانيا : تقسيم المجالس الريفية الى عدة مجالس مما اقتضى زيادات كبيرة فى عدد الموظفين ومبانى المكاتب والمنازل والسيارات وغيرها من المعدات وهو تنظيم يتنافى مع حتمية التخطيط لادارة منخفضة التكاليف فى بلد فقير كالسودان ، أما التغييرات التى شرعها القانون الجديد فقد تصلح في احد البلاد الخليجية الغنية كالمملكة العربية السعودية أو الكويت ورصيفاتهما .

مراجع عن الحكم الشعبي المحلي : -


١ - معالم الحكم الشعبى المحلى فى عهد ثورة مايو الاشتراكية .
( المؤتمر القومى لتطوير الحكم المحلى ، أبريل ١٩٧١م )

٢ - الثورة الإدارية ، د. جعفر محمد على بخيت .

٣ - الحكم الشعبى المحلى ، إعداد آدم الزين مراجعة د. جعفر بخيت سلسلة الثقافة الجماهيرية .

٤ - الحكم الشعبى المحلى لعام ١٩٧١م ، قسم البحوث والتخطيط والمنهجية وزارة الحكومة المحلية .

٥ - من القاع الي ما فوق السطح ، الدكتور جعفر محمد على بخيت .

٦ - مرشد تكوين مجالس الحكم الشعبى المحلى .

٧ - الثورة الادارية والحكم الشعبى المحلي ، الدكتور جعفر محمد على بخيت .

٨ - الحكم الشعبى المحلى ، أهدافه واسسه .

٩ - قانون الحكم الشعبى المحلي لسنة ١٩٧١م « قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧١م »

١٠ - الحكم والادارة فى السودان ١٩٨٦م على حسن عبد الله .

# الباب الثامن عشر

## الادارة الاهلية

السودان قطر واسع شاسع تبلغ مساحته مليون ميل مربع ، وقد تضافر الطقس والامطار والتربة على تقسيم السودان الى صحارى ومساحات من السافنا اليابسة وأراضى مروية يفلحها مزارعون مستقرون ، وهناك النيل بمثابة العمود الفقرى للبلاد ، تتكاثف حوله حياة الاستقرار ، بينما تشكل أرض الجزيرة الخصبة الواقعة جنوب الخرطوم بين النيلين الأبيض والازرق ، قلب البلاد النابض .

وعلى بعد من النيل فى الشمال الشرقى للخرطوم تقع منطقة شبه صحراوية يسكنها بدو من رعاة الأبل كالبشاريين والهدندوة .

وفى الغرب بعد أن يتجاوز المسافر الرقعة الضيقة التى تحتضن ضفة النيل الغربية فسيدخل أولا فى منطقة من مناطق البادية الجافة التى يسكنها بعض رعاة الأبل مثل الكبابيش والميدوب ، تعقبها منطقة زراعية يحرثها سكان مستقرون كالجوامعة والفور . والى جنوب هذه المنطقة ، تدخل أراضى المرعى التى يقطنها رعاة الماشية من بقارة وقبائل نيلية .

وفى أقصى الجنوب حزام من منطقة الغابات الاستوائية التى يعيش سكانها على الصيد وعلى زراعة ( البفرة ) فى المساحات الخالية من الغابات .

أما سكان السودان فخليط تماما كجغرافيته واقتصادياته ، فهم خليط واسع من القبائل الكثيرة المتعددة الفروع .

أضف الى ما تقدم فأن مساحات السودان الواسعة تتسم بصعوبة المواصلات ووعورة الطرق بل استحالة الاتصالات خلال موسم الخريف فى كثير من أجزائه .

وفوق ذلك نجد الجهل والتخلف المنتشر مما يؤدى دائما الى الاختلافات والصدامات المتواصلة بين السكان المحليين حول المرعى ، وحقوق الزراعة ، وتعدى المواشى على المزارع ،

وموارد المياة ، والمعاملات التجارية المحلية ، والنساء وغير ذلك من المشاكل المحلية .

كل ما تقدم كان ومازال يشكل مبررا قويا لوجود ادارة محلية بشكل من الاشكال فى السودان كانت موجودة فعلا منذ الممالك القديمة فى القرون الغابرة ، وهى ادارة محلية اتخذت عدة أسماء فى القرن العشرين إذ اتخذت أسماء الادارة الاهلية والحكومة المحلية والحكم الاقليمى الذى ظهر أخيرا وتوهم مؤلفوه وواضعوه أنهم أتوا بأنجاز جديد ، وفات عليهم أنه ، ومنذ بداية القرن ، كان لمديرى المديريات ومفتشى المراكز سلطات لا حدود لها في جميع الشئون وذلك ضرب من ضروب الحكم المحلى أو الأقليمى بأسلوب ونمط إستعمارى .

وخلال السنوات التى قضيناها فى ادارة هذه البلاد كانت الادارة الاهلية ، والحق يقال ، عنصرا هاما للغاية وفعالا الى أبعد الحدود فى معاونتنا ومساعدتنا لتسيير دفة الأمور بالمستوى المنشود من الكفاءة وحسن الأداء .

إن السودان الشمالى عربى الجذور والجنوبى أفريقى الجذور وفى الحالتين فان الوحدة الأساسية للمجتمع هى القبيلة مما يحتم تسيير إدارتها على اساس قبلى ومن هنا نبعت فكرة مبدأ ضرورة خلق مثل ذلك الوضع القبلى الذى سمى بالادارة الاهلية .

فقد كانت الادارة الاهلية :

أولا : جهازا إعلاميا فعالا لجميع أجهزة الدولة فان أراد الجهاز الصحى أو البيطرى مثلا إذاعة توجيهات ما تخص صحة الانسان أو الحيوان فكل ما هناك هو طبع كميات كافية من التوجيهات أو التعليمات المطلوبة وترسل الى رئيس جهاز الادارة الاهلية بالمنطقة فيوزع التعليمات على رؤساء الفروع أو مشايخ الخطوط الأربعة أو الخمسة التابعين له فى نفس اليوم.

ثم يقوم رئيس الفرع أو شيخ الخط بتوزيع التوجيهات أو التعليمات الى جميع العمد العاملين تحت رناسته وقد يكونوا أربعة أو سته أو عشرة ثم يقوم كل عمدة بالتوزيع على العشرة أو خمسة عشر شيخ قرية بعموديته .

ويقوم كل شيخ فى كل قرية بجمع العمار وهم قادة "خشوم البيوت" فى قريته ويشرح لهم التوجيهات المطلوبة بعد أن يقرأها عليهم ابن الشيخ أو ابن أخيه أو أحد أبناء القرية ممن يعرفون القراءة والكتابة .

وبعد بضعة أيام ، تكون التوجيهات الصحية أو البيطرية أو أى توجيهات أخرى ، معروفة تماما فى كل منزل بالمنطقة ( منطقة المركز ) ولذلك فقد وجدنا أن جهاز الادارة الاهلية جهاز إعلامى فعال الى أبعد الحدود قبل انتشار المذياع كما هو حاصل اليوم ولكن وحتى مع وجود المذياع فجهاز الادارة الاهلية جهاز إعلامى يدعم المذياع وهو لا شك يستطيع أن يلفت نظر المواطنين للاستماع لتوجيهات معينة سوف تذاع بالمذياع .

**ثانيا :** كان جهاز الادارة الاهلية جهازا فعالا للغاية لتحصيل كل أنواع إيرادات الحكومة المركزية والمحلية ، وقد وضحت هذه الحقيقة للعيان بعد تصفية هذا الجهاز وتوقف تحصيل الضرائب المحلية تماما وبرزت مشكلة السيولة النقدية فى جميع أنحاء السودان وبدأت ظاهرة عدم دفع رواتب العاملين فى ميعادها .

**ثالثا :** المحافظة على الأمن والمساعدة الفعالة فى اكتشاف الجريمة بل والأجراء الفعال لمنع الجرائم قبل وقوعها وذلك أولا لاطلاع رجال الادارة الأهلية يوميا وبكفاءة عن مجريات الأحوال وعن أى داخل أو خارج من القرية وأسباب دخوله أو خروجه ومن أين أتى وماذا يحمل معه ، وبالنسبة للضيف فمن هو المضيف وماهى العلاقة بينهما وغيرها من المعلومات الأمنية .

**رابعا :** إن مقدرة جهاز الادارة الاهلية على حسم المشاكل والاختلافات التى سبقت الاشارة إليها بسرعة وفى حينها كانت سببا قويا ومنطقيا لوقف ومنع الاشتباكات الفردية والقبلية قبل أن تقع ، على مبدأ "الوقاية خير من العلاج" .

**خامسا :** كان جهاز الادارة الأهلية جهازا مفيدا لأبعد الحدود كمصدر للمعلومات والاحصاءات عن أى شىء يخص مناطقهم .

**سادسا :** كان جهاز الادارة الاهلية مكلفا بالتبليغ الفوري عن الامراض والاوبئة وأى ظاهرة أو

حدث غير طبيعى بالاضافة الى أمراض وبوادر الأوبئة فى الحيوانات الأليفة وعن الكلاب المسعورة وأى نشاط ضار للحيوانات المتوحشة .

**سابعا** : كان على جهاز الادارة الأهلية بالتعاون مع بعض القادة المحليين تقدير مستحقات الضرائب المحلية كالعشور والقطعان والضريبة التجارية التي تقدرها لجان تتضمن بعض التجار بمساعدة رجال الادارة الأهلية العالمون علما جيدا بنشاط كل تاجر بمناطقهم .

**ثامنا** : يقوم رجال الادارة الاهلية بمد الادارة المحلية باليد العاملة لصيانة الطرق والمبانى وغيرها متى ما ظهرت الحاجة الى ذلك .

**تاسعا** : يقوم كبار رجال الادارة الاهلية بعضوية الاجتماعات والمؤتمرات القبلية لتحقيق المصالحة بين القبائل المتحاربة أو المتخاصمة وإصدار الأحكام العادلة وتقرير الخسائر إن وجدت ، وقد كانوا على درجة عالية جدا من الكفاءة والنجاح فى أداء هذا العمل .

**عاشرا** : رئاسة وعضوية المحاكم المحلية لمحاكمة جميع القضايا المحلية التى تقع تحت اختصاصهم وسلطاتهم .

**أحد عشر** : يستضيفون بمنازلهم جميع موظفى الدولة الذين يكون لديهم طواف لأعمال رسمية بالريف كالعاملين فى حقل الصحة والبيطرى والزراعة والمساحة وغيرهم .

**ثاني عشر** : القيام بصيانة المبانى الحكومية كالمحكمة والشفخانة والاستراحة وغيرها وتقديم الفاتورة لاسترداد ما صرف فى حدود مرسومة لهم بناء على الميزانية المصدقة .

هذه بعض واجبات وأعمال جهاز الادارة الاهلية والتى كانوا يؤدونها بكل إخلاص وتفان ونكران ذات ، وكيف لا نتوقع ذلك المستوى الرفيع من الكفاءة وحسن الأداء وواسع الادراك والذكاء المفرط عندما نعرف أن الادارة الأهلية أنجبت أمثال :

**الاقليم الأوسط :-**

| | |
|---|---|
| الشيخ محمد حلمى أبوسن | ناظر الشكرية - رفاعة |
| ،، يوسف العجب | ،، رفاعة الهوى |
| ،، منصور العجب | ،، ،، ،، |
| المك حسن عدلان | ،، الفونج |
| آل هبانى | رؤساء الهبانية |
| الشيخ أحمد يوسف علقم | رئيس القسم الاوسط |
| ،، الهادى بابكر | رئيس محكمة الجعليين |
| ،، قسم السيد عبد الله | ،، ،، الحوش |
| الناظر المكى عساكر | |
| الشيخ احمد نواى | |
| الشيخ أبو اليسر مدنى العرضى | |

**الاقليم الشمالى :-**

| | |
|---|---|
| الحاج محمد ابراهيم فرح | ناظر عموم الجعليين |
| الأرباب أيوبية عبد الماجد | ،، ،، الميرفاب |
| البمباشى عبد الله ادريس | رئيس الادارة الأهلية مروى |
| الشيخ الزبير حمد الملك | ،، ،، ،، دنقلا |
| الشيخ طيفور محمد شريف | رئيس محكمة العالياب |
| الحاج على صالح جيب الله | عمدة نهر عطبرة |
| العمدة محمد صالح اغا | عمدة القرير |
| العمدة محمد عمر كمبال | ،، كورتى |
| العمدة سعيد ميرغنى | ،، الدبة |
| الشيخ محمود محمد محمود | رئيس محكمة الخندق |
| العمدة حسن محمود | عمدة القولد بحرى |
| الشيخ محمد الحسن كنيش | رئيس محكمة نورى |

| | |
|---|---|
| الشيخ محمد طه سورج | رئيس محكمة الاراك |
| الشيخ محمد أحمد حسين أبوشوك | رئيس محكمة قنتى |
| الشيخ أحمد سعيد | ،، ،، الدبة |
| العمدة عبد الرحمن حسن | شيخ خط حلفا سكوت المحس |
| العمدة محمد شريف | عمدة كوكه |
| العمدة الطيب عباسِ فقيرى | رئيس محكمة دلقو |

**كردفان :-**

| | |
|---|---|
| الشيخ بابو نمر | ناظر عموم البقارة |
| ،، منعم منصور | ،، ،، حمر |
| السير على التوم وأولاده | ،، ،، الكبابيش |
| الشيخ محمد فضل الله الأعيسر | ،، الكواهلة |
| الشيخ نمر | ،، الهواوير |
| الشيخ محمد تمساح | ناظر عموم دار حامد |
| ،، هارون احمد عمر | ،، ،، الجوامعه |
| ،، يحى أحمد عمر | ،، ،، ،، |
| ،، الطيب هارون | ،، ،، ،، |
| ،، ميرغنى حسين زاكى الدين | ،، ،، البديرية |
| الناظر دينق مجوك | ،، الدينكا أبيى |

دارفور : -

| | |
|---|---|
| الناظر ابراهيم موسى مادبو | ناظرعموم الرزيقات ( الضعين ) |
| ،، محمود موسى مادبو | ،، ،، ،، ،، |
| ،، على الغالى تاج الدين | ،، ،، الهبانية ( برام ) |
| ،، عيسى دبكه | ،، ،، بنى هلبة ( عد الغنم ) |
| السلطان عبد الرحمن بحر الدين | ،، ،، المساليت ( الجنينة ) |
| المقدوم يوسف شريف | مقدوم شمال دارفور ( كتم ) |

الملك محمد الصياح ناظر الميدوب ( المالحة )

الملك احمداى آدم تميم ،، البرتى ( مليط )

الناظر آدم جزو ،، الزيادة ( الخريط )

السلطان عبد الرحمن دوسة رئيس محكمة الطينة ( الطينة )

الملك محمدين آدم صبى ،، ،، اميرو ( ام برو )

الشرتاي التيجانى الطيب صالح ،، ،، الدور ( الدور)

الشرتاي احمداي ابوقير رئيس محكمة كبكابية

الناظر آدم حامد صليبو رئيس محكمة بنى حسين ( السريف )

كسلا : -

الناظر محمد الامين ترك ناظر الهدندوه

الناظر محمد حمد ابوسن ناظر الشكرية

الناظر عبد الله بكر ناظر داربكر

الأمير يعقوب موسى يعقوب ناظر قلع النحل

الناظر دقلل ناظر بنى عامر ( كسلا )

الناظر محمد كرار ناظر البشاريين ( بعلوك ) ( نهر عطبرة )

الناظر محمد ارباب احمد ناظر الامرأر ( بورتسودان )

ومن ذكرتهم أعلاه ، على سبيل المثال ، وهم بعض فطاحل رجالات الادارة الاهلية الذين يتمتعون بصفات نادرة وهم ولا شك شخصيات قيادية تتسم بالذكاء الخارق والحكمة الوافرة وقد قدموا الكثير لأدارة وإستقرار هذه البلاد ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، أمد الله فى أيامهم ، وقد تركوا تقاليد حميدة لأبنائهم واسرهم لاتمحوها الايام ، وقد كان دائما سر نجاح ذلك النظام ، نظام الادارة الاهلية ، هو التقاليد المجيدة التى ورثوها من اجدادهم وابائهم فزرعت وترعرت فى وجدان أبناء تلك الاسر السودانية الاصيلة.

وانى اعلم جيدا ان لنظام الادارة الاهلية فى السودان خصوم ألداء بينهم وبين ذلك الجهاز العداوة والبغضاء ، ولكن يقينى أن الغالبية العظمى من اولئك الاخوة ينطلقون من تجارب قد

تكون مريرة او اليمة مع واحد أو بعض من افراد ذلك الجهاز . وإنى اناشد هؤلاء الاخوة أن يتحاشوا التعميم ويتوخوا العدالة ولايكونوا كمن تجمعه ظروف مع سودانى بخيل فيحكم ويقول :( كل السوادانين بخلاء .) ، أو كمن يلاقى مصريا لئيما فيحكم ويقول : ( كل المصريين لؤماء ) . وقد عثرت مع احد رجال الادارة الأهلية وهو الاخ العمدة الحاج على صالح جيب الله ، عمدة نهر عطبرة سابقا على رد على الانتقادات التى وجهت للادارة الاهلية أقتطفمنها بعض الفقرات :

" تعرضت الادارة الاهلية الى هجوم كاسح واتهامات عديدة قادت الى تصفيتها إبان الحكم المايوى ، وقد لخصها الاستاذ على جماع فى بحث له عن ( تطبيق الادارة الاهلية وكيفية سد الفراغ الادارى ) فى النقاط التالية :

* الادارة الاهلية اسلوب حياة جامد مبنى على جهل رعاياها وعزلتهم عن الحركة العامة للمجتمع .

* هى إمتداد طبيعى للتربية الاستعمارية ووسيلة متخلفة للحكم فات أوانها .

* تاثيرها السلبى على مسار التجربة الديمقراطية كتاثير رجالاتها على اسلوب الانتخابات الحرة المباشرة عن طريق حجب الجماهير بعيدا عنها.

* ظهورها بمظهر التسلط والاستبداد الفردى ومعاداة الحديث خاصة فى مناطق ضمور الوعى .

* ارتباطها بالاتاوات والرشاوى واعتمادها فى معيشتها على رعاياها .

وهذه هي أهم النقاط التى أثارها معارضوا الادارة الاهلية ودعاة تصفيتها كما أبرزها الباحث .

وهى وإن كانت تبدو فى ظاهرها أنها نتاج لاستقراء عميق إلا أن معظمها ، إن لم تكن جميعها ، غير خالية من التعميم والانسياق وراء مقولات سابقة ضخمها الرواة واكتسبت شيئا من لباس الحقيقة بحكم الاستمرارية والخطابة الجماهيرية .

فالاتهام الأول يبدو جليا أنه مجرد رأى انطباعى تعميمى فالادارة الاهلية رغم أنها في شكلها الحديث جهاز وضعه الاستعمار إلا أن جذورها التاريخية فى منتهى العمق لأنها لا تعدو أن تكون ادارة أو حكم القبيلة ، كما أن ذلك النقد لم ينعكس في سلوكياتها ونهجها الادارى ، فالاحترام الذى كان يقابل به رجال الادارة الاهلية المسئولين البريطانيين لم يكن في واقع الأمر سوى نوع من البروتوكول والدبلوماسية التي تقتضيها طبيعة العمل وهو بالتالي لا يعنى أنه سلوك تلقائى متولد من التربية الاستعمارية .

أما عن تأثيرها السلبى على الانتخابات فهذا القول أيضا تنقصه الدقة التامة فحقا لرجال الادارة الاهلية دور فاعل في العملية الانتخابية بحكم وضعهم الاجتماعى والقبلى المميز إلا أن الأمر ينبغى أن ينظر اليه بشكل أكثر شمولية فالأمية الابجدية والثقافية التى تهيمن على تلك المناطق التى تظلها الادارة الاهلية تجعل من عملية ممارسة الحق الانتخابى شيئا صوريا وديكوريا لذلك فان سكان معظم تلك المناطق لا يهمهم أن يمارسوا ذلك الحق ولا يفهمون ابعاده ،ولذلك فان تدخل رجال الادارة الاهلية يأتى من منطلق الوصاية والولاية لأهلهم غير المؤهلين لهذه القفزة الحضارية ، فرجال الادارة الاهلية يعتقدون أن ألوانهم السياسية التى يعتنقونها هى الأصلح لأهل مناطقهم ، وعلي الرغم من ذلك وبتدرج انتشار الوعى اضطر بعض رجالات الادارة الاهلية اضطرارا للترشيح باللون في الاتجاه الذى تؤيده وتتبعه الغالبية العظمى من أهلهم وكان ذلك وعيا ملموسا فى الاتجاه الديمقراطى والأمثلة موجودة .

أما اتهام الادارة الاهلية بالتسلط والاستبداد الفردى ومعاداة المستجدات الحديثة فهو اتهام تأثر بالخرافة والاساطير وحكايات العمد المهوله فى الريف المصرى فى فتره ما قبل الثورة المصرية .

فالعمد والمشايخ والنظار ببلادنا إنما يحكمون بين الناس من منطلق العرف والخلق السودانى والسلوك البيئى فى مناطقهم وأن معظم السكان يرتبطون معهم بصلات اجتماعية قوية وصلات قربي ومصاهرة ، ولذلك فان أى حديث عن الاستبداد بتلك الكيفية الخرافية لا وجود له اطلاقا . فمعظم الاحكام تأتى عن طريق التراضى بين الأطراف ، والنهج السائد هو اتخاذ الحلول السليمة بعيدا حتى عن الغلظة فى تطبيق القانون فى معظم الاحيان أو بعبارة أخري يمكننا القول إنهم ينفذون روح قوانين العرف والعادة ببراعة مذهلة .

وإن كانت مثل تلك التهم الجائرة تنطبق فعلا ولو جزئيا على رجال الادارة الأهلية لما فاز أى منهم في أية انتخابات قومية أو محلية منذ عام ١٩٥٣م الى اليوم ، ولكن من يريد أن يصيب كبد الحقيقة فليستعرض اسماء واعداد من فازوا فى الانتخابات المختلفة من رجالات الادارة الأهلية منذ عام ١٩٥٣م ، وخاصة بعد تصفية الادارة الاهلية في أوائل السبعينات .

ماسبق عرضه ينطبق فى الدفاع عن نقطة ارتباط الادارة الاهلية بالاتاوات والرشاوى والفساد واعتمادها في معيشتها على رعاياها ، ولعل من المفارقات فى هذا الجانب أن الذين يسوقون هذا الاتهام لا يدركون أن كثيرا من المواطنين البسطاء فى تلك المناطق وخاصة من يرتحلون بدوابهم من قراهم الي موقع المحكمة يعتمدون علي العمد والنظار ورؤساء تلك المحاكم فى تناول وجباتهم بطريقة تكاد تكون يومية ، وقد فطن الحكام البريطانيون الى تلك الحقائق والى تلك الأعباء المادية الثقيلة على عاتق رجالات الادارة الاهلية فبدءوا يمنحونهم بصفة استثنائية تصديقات بأعمال تجارية مثلا طاحونة أو طابونة أو لورى أو رخصة تجارية باسم الأخ أو الابن حتى يتمكن الواحد منهم من مواكبة التزاماته المادية علما منهم بالضعف الشديد لمرتباتهم فقد كان متوسط مرتب العمدة سبعة جنيهات في الشهر في أواخر الستينات.

ونجد النقطة الاخيرة فى الاتهامات كما وردت في البحث المذكور تشير الي تجارب البعض الشخصية التى عاشها مع بعض رجال الادارة الاهلية دون أى تفصيل لها ، بالطبع لايمكن الاستناد اليه بشكل أساسى منهجى باعتبار أن قرارات التصفية لم تستند أساسا على شهادات حية أو دراسات علمية واقعية وإنما علي مقولات سابقة سميت بأنها تجارب حقيقية عاش أفرادها مع رجال الادارة الاهلية وهى فى حقيقتها مجرد أساطير نقلها وضخمها الرواة ، وهذه النقطة من نقاط الاتهام هي ، فى واقع الأمر ، مربط الفرس التى دفعت بتصفية الادارة الاهلية ، فالشاب الذي صفع شيخ القرية المتقدم فى السن أثناء تأدية الشيخ الوقور لعمله يقدم للمحاكمة فتحكم عليه المحكمة بالسجن لاسبوعين أو شهر لا أدرى ، فيكبر الشاب ويمرور الايام يصبح من رجال الاعمال الموسرين وتأتى ثورة اكتوبر وهو حاقد على المحكمة فيقود شعار "تصفية الادارة الاهلية" وينجح نجاحا منقطع النظير بحسبان أنه مدافع عن الحق وشاجب للظلم والتعدى وطغيان الادارة الاهلية ، وهكذا كان معظم أبطال الشعار ممن لم تحقق لهم الادارة الاهلية مآربهم كما أرادوا لها أن تكون .

# الباب التاسع عشر

## الفصل الاول

## الادارة والسياسة

ليس الهدف من هذا الباب معالجة هذا الموضوع الكبير من الناحية الفقهية أو الدستورية أو من الزاوية الاكاديمية البحتة في العلوم السياسية فتلك جوانب تستوجب بحوثا كاملة شاملة ، وقد عالجها فعلا كثير من العلماء فى الداخل والخارج ، ومثال بسيط ، أشير الي مقال نشر بصحيفة "الأيام" ثم نشر بصفحة ٣٧ من كتاب الاستاذ منصور خالد "حوار مع الصفوة" بعنوان « الخدمة المدنية بين المصلحة العامة والماسونية المستريبة » حيث قال : -

للحكم جانبان .. السياسة والادارة : الأولي تتطلب صاحب الهدف الواضح والادارة الواعية ، والثانية تتطلب صاحب القدرة الغلابة والقصد المستقيم ، فان لم يكتمل الشقان للحكم أضحى حكما مهزوزا متهافتا . والحاكم الماهر الذى يستطيع أن يقود أمته نحو مراقى المجد الواعدة ، فيما تحدثنا تجارب الشعوب ، هو الحاكم الذي استطاع أن يلم بالقدرتين من طرفيهما . هو رجل السياسة ورجل الدولة فى آن واحد ، اذن ماهو مكان الدولة فى سياسة الحاكمين ، بالامس أو اليوم ؟ ماهو رأيهم فى الجهاز الادارى القائم ؟ ماهو مخططهم لتطويره لملاءمة مجتمع الاستقلال ؟ ماهو خط السير الجديد الذي رسموه للخدمة العامة لتصبح خدمة للشعب أكثر منها خدمة امتيازات لطبقة جديدة تقوم بدور « محظية السلطان » ؟ .

وقد واصل المقال الحديث عن موضوع إعادة صياغة بعض الوزارات علي ضوء اختصاصاتها الفعلية وعن موضوع النهج الفكرى المتوارث للخدمة المدنية وعن موضوع تدريب الخدمة المدنية وعلى الرغم من الحيوية البالغة لهذه المواضيع وأهميتها القصوى ، فهى ليست مدار ما سوف أطرحة في هذا الباب وإنما أود أن أعالج باختصار شديد للغاية العلاقات الواقعية والصلات الفعليةالتى سادت ، في أيامنا ، بيننا كمو ظفين بالخدمة المدنية وبين الساسة والأحزاب والنظم السياسية فى الحقب المختلفة من عمر السودان المستقل .

بدأت الاحزاب تمارس نشاطها في السودان كأحزاب سياسية لها مسميات فى أخريات الاربعينات بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م .

ومنذ ذلك الوقت وحتى بداية الخمسينات حيث وقعت إتفاقية الحكم الذاتى بين دولتى الحكم الثنائى في فبراير من عام ١٩٥٣م ، وكان البريطانيون هم المسيطرون على إدارة البلاد ، لم تكن هناك علاقات مباشرة تذكر بين الخدمة المدنية والحركة السياسية ، رغم اشترلك أعداد كبيرة من الموظفين فى عضوية مؤتمر الخريجين ، وكانت الأحزاب السياسية مشغولة آنذاك بتعبئة المشاعر الوطنية ضد الاستعمار وتسيير المواكب والمظاهرات في المدن الكبرى ، وخاصة بعد قيام الجمعية التشريعية فى عام ١٩٤٨م ، أو عقب اتفاقية صدقى بيڤن .

عند قيام أول انتخابات برلمانية خلال عام ١٩٥٣م كانت هناك لجان فى جميع مدن السودان ومعظم القرى للحزبين الكبيرين الوطنى الاتحادى والأمة ، كما كانت هناك لجان لبعض الأحزاب الصغرى كالحزب الشيوعي ( الجبهة المعادية للاستعمار ) بالعاصمة المثلثة والمدن الكبرى مثل ودمدنى وعطبرة وبورتسودان والأبيض وغيرها من المدن ، وعند انشقاق الحزب الوطنى الاتحادى فى عام ١٩٥٦م كانت هناك لجان للحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى أيضا .

وعند بدء السودنة واستلامنا لمواقع المسئولية خلال عام ١٩٥٤م كنا فعلا فى حالة تخوف جاد من أن تحدث اختلافات كبيرة بيننا وبين تلك اللجان بسبب بالمستوى التعليمى المتدنى للكثيرين من أعضاء تلك اللجان ، وخاصة فى المناطق النائية مثل مدينة الناصر التى كانت أول مركز أعمل فية كمفتش مسئول ، وقد تخوفنا من أن تلك اللجان قد تتدخل فى ادائنا ومسئولياتنا الإدارية بالقدر الذى قد يسبب تلك الصراعات التى كنا نخشاها فعلا ، وعلى القاريء أن يتصور أن من سبقونا من البريطانيين كانوا يعملون بحرية وسلطة مطلقة فى مراكزهم ، ولكننا جئنا فى وضع يختلف كل الاختلاف عن اسلافنا فبالاضافة الى التخوف من ذلك الحارس الجديد ، لجان الاحزاب ، فنحن السودانيون نتعامل مع مواطنينا ونخشى اللوم والنقد وفعل " الشينة " .

بذلك الاطار الفكرى والنهج الفلسفى أقدمنا على موقع التحدى لاستلام مراكزنا ولاشك ان القارىء سيجد نفسه فى حالة نفسية راضية ومرتاحة عندما يعرف ، على الاقل بناء على تجربتى الذاتية ، بأنه قد ساد تفاهم واحترام متبادل وتعاون الى ابعد الحدود بيننا وبين تلك اللجان للاحزاب ، وقد كان واضحا ان تلك اللجان رغم المستوى المتدنى ثقافيا لعضويتها لكن لاشك قد غطى عليه وطنيتهم البالغة والتى دفعتهم دفعا ليحسوا بأن نجاح المفتش الجديد هو نجاحهم وفشله هو فشلهم ، فكان بيننا وبينهم ، كما ذكرت ، التفاهم والتعاون الكامل فى جميع الشئون ، وليس أدل على ذلك من التعاون الكبير الذى لاقيته من جميع الاحزاب عندما عزمنا على قيام مشروع مستشفى الدامر بالعون الذاتى وما تبعه من مشروعات أخرى بالعون الذاتى ايضا فى مختلف انحاء المديرية .

أما بالنسبة لقادة الاحزاب السياسية فكانوا يقولون لنا اننا سياسيون ودأبنا خدمة مواطنينا وجماهيرنا ، واذا ما قابلنا أى شخص أو مجموعة من الأشخاص طالبين أى مطلب فسنكتب لكم راجين مساعدتهم وتحقيق مطلبهم ثم عليكم انتم التصرف بمقتضى القوانين واللوائح والاجراءات السارية ، لانريد منكم معاكسة المواطنين أو الوقوف فى سبيل تحقيق مطالبهم ولكننا في نفس الوقت لا نريدها فوضي ضاربة أطنابها ، وعلى أساس تلك المفاهيم أمكننا أداء أعمالنا التنفيذية بلا خوف أو إغراء وبلا وعيد ولاتهديد ، كان العمل التنفيذى يسير بصورة حسنة مرضية أثناء فترات الحكومات الليبرالية الديمقراطية المختلفة .

وفى هذا المقام اكتفى بضرب بضعة أمثلة من الوقائع التي حدثت خلال فترة الديمقراطية الثانية ١٩٦٤م - ١٩٦٩م .

**الأول :**

قام وفد من ثلاثة أشخاص من إحدى قرى الأقليم الشمالى الى الخرطوم وكانوا من اتباع الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وفى الخرطوم كان الزعيم الراحل المغفور له باذن الله اسماعيل الأزهرى رئيسا دائما لمجلس السيادة ، قابل الوفد السيد الأزهرى وطلبوا منه التصديق لهم بطاحونة فى قريتهم ، فسلمهم السيد الأزهرى مذكرة معنونة لى وكنت محافظا للمديرية (الاقليم)

## مكاتب الاستقبال:

وهذه ظاهرة أخرى وهى عبارة عن فتح مكاتب خارجية تمنع الناس من ممارسة حقوقهم المشروعة داخل وحدات الدولة المختلفة ويعبارة أخرى حماية الموظفين من أداء واجباتهم نحو دافع الضريبة ، وقد يقول قائل أنها حواجز لتمنع دخول المتبطلين الذين ينشدون الدخول للانس ولانصراف العاملين عن أداء أعمالهم وهذه حجة باطلة فظروف الحياة فى زماننا هذا لا تترك مجالا لشخص لاضاعة وقته ووقت الآخرين ولا تقتضى صرف الأموال التى تذهب لانجاد كل ذلك الجيش من مكاتب الاستقبال وإذا قيل إنها أجهزة أمنية فيكفى أن تنظم كل وزارة أو مصلحة أو حدة حكومية نفسها بما يضمن لها صيانة المستندات الهامة بلا حاجة الي هذا الجيش العرمرم من موظفى مكاتب الاستقبال ،وإن كان لابد من وجود مثل هذه المكاتب فعلى الدولة الرجوع لتنفيذ ذلك المشروع الذى تبناه المرحوم ميرغنى الأمين ،عليه رحمة الله ، فى أوائل الستينات حتى يستطيع المواطنون قضاء أغراضهم وحاجياتهم بمكاتب المحكومة يسهولة ويسر بعد تنفيذ مشروع بناء ذلك المجمع الضخم المقترح وتبقى مكاتب الاستقبال تلك لحراسة رئاسات الوزارات حيث التخطيط والاجتماعات والدراسة والبحث والكتابة ،أرجو الرجوع الى(الباب العاشر) يهذه المذكرات ، وإن تعذر كل ذلك فينبغى صياغة مسئوليات وواجبات محددة لموظفى الاستقبال ثم إخضاعهم لدورات دراسية لتدريبهم على مفهوم ذلك العمل وعلى استقبال المواطنين بتهذيب وذوق رفيع وأدب جم .

أما السكرتيرون والسكرتيرات للوكلاء والمديرون والكبراء فهم أو هن حجاب كثيف وسياج منيع يحجب الرؤيا وسماع أصوات أومقابلة أولئك الكبار . وهذا أمر رهين برؤيا أصحاب الأمر فى التعامل مع مواطنيهم ، أما في زماننا فمن أراد أن يعرف كيف كان يتعامل سكرتيرونا مع جماهير شعبنا فرجائى الحار أن يستفسر من رجل يدعى (الكودرى)سكرتيرى وسكرتير من سبقنى ومن خلفنى وهو حي يرزق وموظف باحدى الوحدات الحكومية بالدامر الى اليوم .واخيرا عملت بكل أسف انه تقاعد بالمعاش بسبب المرض .

يقول :

عزيزى السيد شرفى تحية طيبة وبعد

يصلك وفد من إخواننا ومواطنينا من قرية كذا يطلبون إقامة طاحونة في قريتهم فارجو التكرم بمساعدتهم بتحقيق مطلبهم . ولك الشكر

الامضاء

اسماعيل الازهرى

رجع الوفد الى الدامر وقابلنى وقدم الي المذكرة من السيد الرئيس ، وبعد دخولهم بقليل أخبرنى الابن السكرتير ( كودرى ) أن الاستاذ ابو حراز كبير أستاذة اللغة العربية بمدرسة شندى الثانوية العليا للبنات بالخارج يريد مقابلتى فقلت له فليدخل فدخل ورحبت به ودعوته للجلوس فجلس ثم اتجهت للوفد الذى يطلب الطاحونة فشرحت لهم الاجراء الرسمى والخطوات التى يجب ان يتبعوها لانشاء طاحونة بالقرية وقلت لهم بوضوح إنه لايمكن التصديق لهم بطاحونة بناء على المذكرة التى احضروها من السيد الرئيس فقالوا بلاش من مذكرة الرئيس ساعدنا انت قلت لهم حاشا ان تكون لى سلطة أعلى من سلطات الرئيس ، فان كانت هناك أى سلطة للمحافظ فى القانون فلوزيره وللرئيس تلقائيا تلك السلطة ، وبعد نقاش اقتنع الوفد وخرجوا ، وبعد خروجهم خاطبنى الاستاذ الكبير الشيخ أبو حراز قائلا :

" والله الدنيا بخير ، هولاء الاخوة نفسهم قد رأيتهم وكانوا معى بنفس ( القمرة ) فى القطار الذى سافرت به الى الخرطوم وسمعتهم يقولون انهم ذاهبون للخرطوم للحصول على التصديق بطاحونة بقريتهم من السيد الرئيس الازهرى ، ثم جئت الى هنا لمقابلتك فاذا بى من باب الصدفة اقابلهم مرة اخرى واشاهد بأم عينى رأسى واستمع الى ماقلته لهم فاطمأنيت بأن الامور فى بلادنا تسير بالحزم والجدية وتطبيق النظم واللوئح والقوانين وأن وجود الاحزاب ليس معناه الفوضى والفساد والمحسوبية .

**الثاني:**

قام وفد من بضعة اشخاص من المنتمين للحزب الاتحادى الديقراطى بزيارة للسيد الشريف حسين يوسف الهندى بمنزله الحكومى بالخرطوم شرق ، فى احد الامسيات ، وكان هناك شخص اخر حضر لنفس المنزل لمقابلة الشريف وكان جالسا فى موقع ليس بعيدا من المكان الذى جلس فيه الوفد مع السيد الشريف عليه رحمة الله ، ولكنه كان خلف فاصل من اشجار التمر هندى ، فبدأ الوفد حديثهم مع الشريف بقولهم ان المحافظ راجل انصارى وحزب امه ويعاكسنا الخ ... وكان ذلك كمقدمه ظنوا انهم بذلك الاسلوب يحركون حماس الشريف لتلبية ما يطلبون ، ولكن الشريف وبعد سماع المقدمه رد عليهم ما معناه :

" نحن نعرف المحافظ فلان وعلى علم بأسلوب أدائه فى المديرية وهو رجل موظف خدمه مدنيه نظيف جدا ونعلم انه لاانتماء حزبى له ، دحين المحافظ ده خلوا انتو مطلبكم شنو ؟ "

وبعد فترة قابلنى الرجل الذى كان جالسا واستمع لتلك المحادثة وقال لى سأحكى لك واقعه واشترط ألا أستفسر عن أسماء الذين قالوا ذلك الكلام - ( كان رجلا من قبيلة الجعليين ) فوافقت فحكى القصة ولم اخرج منها بغير التقدير والاحترام للمغفور له باذن الله الشريف حسين يوسف الهندى انزل الله على قبره شبآبيب الرحمه والرضوان .

**الثالث:**

فى مارس ١٩٦٩ عقد المؤ تمر السنوى لمحافظى المديريات بوزارة الحكومات المحليه بالخرطوم وقد ضمن الوزير نفسه موضوع الطواحين بجدول الاعمال ، وعند بحث هذا الموضوع تساءل الوزير عن الاجراء المتبع لأقامة هذه الطواحين فشرحناه له وكان كالاتى :

الخطوة الاولى هى ان يتقدم عضو المجلس الريفى الذى تقع القرية التى ستقام فيها الطاحونه بدائرته باقتراح بانشاء طاحونه بتلك القرية.فيناقش الطلب بالمجلس ثم يصدق عليه إن كان إنشاء الطاحونه سوف لايضار به شخص غيره ولاالشخص الذى سوف يقيم الطاحونه نفسه وذلك لأن الممارسه والتجربة أثبتت لأعضاء تلك المجالس ان الطلب للطاحونه

يكون أحيانا للأضرار بشخص آخر هو صاحب طاحونه فى مكان قريب جدا من مكان الطاحونه المقترحه ، فان لم يكن الامر كذلك يصدق المجلس على إنشاء تلك الطاحونه .

الخطوه الثانيه هى ان تقوم لجنه برئاسة ضابط المجلس او مساعده وضابط الصحة وضابط المساحه وعمدة المنطقه وشيخ القرية فتقرر موقع الطاحونة فيقوم ضابط المساحه بتجهيز خرطة توضح الموقع المقترح الذى توافق عليه لجنه التخطيط بالمديرية .

الخطوه الثالثة هى اعلان يصدر من ضابط المجلس يحدد يوما لاجراء المزاد لبيع موقع الطاحونه ويعمم ذلك الاعلان بالمنطقة المقترح إقامة الطاحونه بها والاسواق والقرى المجاورة ، واخيرا فى اليوم المحدد حيث يحضر ضابط المجلس او مساعده ومحاسب المجلس والصراف لاجراء المزاد العلنى وبيع الطاحونه.

ولكن اذا اتفق سكان القريه بأن يقيموا الطاحونه بجمعيه تعاونيه فيحضر اليهم ضابط التعاون ويكون الجمعية ثم تخصص قطعة ارض بقيمه اسمية وليس بمزاد علنى .

قال السيد الوزيرأنه يقترح تعديل القانون المختص وان تعطى سلطة التصديق بانشاء الطاحونة لمحافظ المديرية. فرفضنا الاقتراح بالاجماع فاستغرب الوزير وقال نريد ان نعطيكم سلطة إضافية فلماذا ترفضونها قلنا :

احيانا يكون المتنافسون لاقامة الطاحونه اثنين او اكثر من الاغنياء فى القرية فتخصيص الموقع لواحد منهم يعرض المحافظ لاحتمال الصاق تهمة الرشوة به .

ثانيا : نسبة الى ان حيازه الطاحونة نفسها تعتبر فى الريف المتخلف كنوع من الاضافة فى الوجاهة ، كثيرا ما يكون سكان القرية خليطا من الانصار والختمية او المنتمين لأحزاب سياسية مختلفه فتخصيص أرض الطاحونة لواحد من الاتجاهات يعرض المحافظ لشتى ضروب التهم .

ثالثا : معظم القرى جنوب شندى ، من الجهة الشرقيه للنيل ، و جنوب المتمه من الضفه الغربية مثلا ، سكانها ، رغم الاختلاط منذ عشرات السنين ، ما يزالوا على الاحتفاظ بقبلياتهم

فنصفهم جعليون ونصفهم شايقية ولكل قياداته وزعاماته الى يومنا هذا فان برز مطلب الطاحونه فحساسيات تلك الانتماءات تجعل تخصيص قطعة الارض للطاحونه امر فى مستوى الحرج والاتهام بالتحيز لاحدى القبيلتين أو الجهتين .

فاندهش السيد الوزير لما ابرزناه من نقاط تؤيد اعتراضنا على منح السلطة لنا او لمساعدينا واضاف ان الممارسات الادارية اسرار لايعرفها الاصحابها. " واهل مكة ادرى بشعابها ".

فى عهد حكومة الرئيس عبود لم يتغير الموقف كثيرا وبالنسبة لتجربتى الذاتية بمديرية بحر الغزال لم تكن هناك أية مضايقات من الحاكم العسكرى المسئول الأول عن المديرية والمشرف عليها وهو الحالم العسكرى للمديرية ، والذى ماكنا نتلقى منه تعليمات بالقيام بأعمال تتعارض مع القوانين واللوائح والنظم والاجراءات المرعية .

أما فى العهد المايوى والذى مارست فيه الأداء لفترة قصيرة بعد قيام تنظيم الاتحاد الاشتراكى خلال عام ١٩٧٢م فأن فروعه بمواقع العمل ، والتي كانت تتكون من المراسلات والعمالوصغار الموظفين ، كانت كافية للغاية لتكون بعبعا مخيفا لموظفى تلك الوحدة ، وكانت كافية لصرف نظر الموظف الأول فى الوحدة باللقاءات والمطالبات والمقابلات والاقتراحات والطلب منه لحضور الندوات وعندما تتصور أن كل الكبار أصبحوا مواجهين بنفس السخافات من النقابات والتعاونيات وروافد الاتحاد الاشتراكى نفسه كاتحادات النساء والشباب وسكرتارية الاتحاد الاشتراكى نفسه ممن يسمونهم الأمناء ، أمين كذا وأمين كذا .. وكانوا من صغار الموظفين قبل مايو فوضعوا جميعا فى درجة المجموعة الثالثة التى كان يعتليها محافظ المديرية نفسه تتصور كل تلك الغابة الضخمة من الفوضىالتي زحفت فجأة على مسرح الاحداث فلا تعبير خير من المثل الانجليزى :

" الاشجار تحجب النظر عن رؤية الغابة "

"One cannot see the wood forthe trees"

ولذلك فأقول وبكل تأكيد أن ذلك المحافظ الذى كان يعمل كالنحلة فى دولة النحل المكونة من

زملائه رؤساء المصالح ومحاسبين وسواقين ومراسلات وعمال ، أصبح بل أصبحوا جميعهم في حيرة من أمرهم اذ زحف عليهم فجأة ذلك المارد الجبار من اللقاءات والندوات وطلب الاجتماعات بالليل والنهار وبدأ الناس يستمعون الى صياغة الفاظ مستحدثة جديدة ومفاهيم فريدة قد تقود الي أى شىء إلا العمل والانتاج وفى ذلك الجو الذى سيطر عليه ماهو أشبه بالفيلم السينمائى المجنون تم أعفائى من منصبى فى سبتمبر سنة ١٩٧٣م عقب ماسمى بمؤامرة شعبان والتى أعلن الرئيس السابق بعدها أنه سيقوم بتطهير كامل شامل لقيادات التنظيم والوزارة والخدمة المدنية ، ولكن ماحدث فعلا هو أن من أعفى فعلا هو محافظ المديرية الشمالية فقط ولا أحد غيره كان ذلك فى سبتمبر من عام ١٩٧٣م . وبقيت بعد ذلك شهرا كاملا بالدامر التى غادرتها خلال اكتوبر بعد أن كتبت سجلا كاملا مخلصا من مذكرات التسليم والتسلم لخلفى الذى كان الابن السيد سعد عوض ، أمد الله فى أيامه .

# الفصل الثاني

## المذكرات والتقارير

واود بهذه المناسبة ان اتطرق الي جوانب هامة من أدائنا فى ذلك الوقت وهى مذكرات التسليم والتسلم والتقارير الشهربة والسنوية والتقارير السرية عن الموظفين واعضاء الادارة الاهلية والاعيان وكبار التجار .

**أولا: مذكرات التسليم والتسلم:**

هى المذكرات التى يسلم بها الادارى المنقول من المجلس أو المركز أو المديرية زميله المنقول اليها ، وكنا نوليها إهتماما بالغا حيث أنه تقليد ورثناه من البريطانيين ، وكانت تلك المذكرات تكاد تكون كتابا كاملا يسلمة الادارى الى خلفه وهي بمثابة وثيقة تاريخية وصورة متكاملة لجميع النواحى بالمنطقة وكانت تتضمن الآتى : -

١ - حدود المنطقة وجغرافيتها وأقسامها .

٢ - وصف تفصيلى للسكان وقبائلهم وفروعها .

٣ - الأحوال الاقتصادية للسكان ومصادردخولهم وطرق معيشتهم .

٤ - الثروات الطبيعيةوالزراعية والحيوانية والمعدنية وموارد المياه والغابات وأى مصادر أخرى

٥ - النظام الادارى بالمنطقة وتنظيم الادارة الأهلية والمحاكم ومواقعها ودوائر اختصاصاتها وسلطاتها .

٦ - الخدمات الأجتماعية الصحية والتعليمية وغيرها الميسورة بالمنطقة .

٧ - مشاريع الأنماء والتعمير التى يجرى تنفيذها وتلك المقترحة للمستقبل .

٨ - ميزانية الوحدة مجلسا كان أم مركزا أم مديرية .

٩ - كشف بأسماء العاملين ودرجاتهم ومسئولياتهم .

١٠ - مذكرات بمثابة تقارير عن الشخصيات ذات النفوذ والأهمية بالمنطقة من زعماء القبائل وكبار التجار والأعيان ورجال الدين والسياسة .

١١ - مشاكل الحدود ومشاكل المرعى والمؤتمرات السنوية قبلية كانت أو غيرها .

١٢ - الطرق ووسائل المواصلات بالمنطقة وأى اقتراحات لفتح طرق جديدة أو مطارات أو بنطونات الخ الخ .

١٣ - التقارير السرية بمناسبة النقل عن جميع الموظفين العاملين تحت رئاسة الإداري المنقول.

١٤ - أي مواضيع أخري خاصة بالمنطقة التي سوف يستلمها ويعمل فيها الإداري الجديد كي يتمكن من الإلمام الجيد جدا نظريا عن المنطقة يساعده جدا بعد الممارسة العملية .

وكان السلف والخلف يلتقيان لبضعة اسابيع ويناقشان تلك الرسالة نقاشا مستفيضا وجادا يتمكن بعده الادارى الجديد من استيعاب تصور جيد وعميق ومفيد عن المنطقة التى سوف يبدأ مشواره لأدارتها خلال سنوات قادمة - وحتى يستطيع عندما يأتى دوره لتسليم المنطقة أن يكون قد أدلى بدلوه وساهم فى تقدم المنطقة وتطويرها كما تبين الدراسة المقارنة لتلك المذكرات - ولا شك أنه أمر جد مؤسف إن تكون تلك المذكرات قد صارت ضربا من ضروب الأحداث التاريخية .

كانت مذكرات التسليم والتسلم أيضا عبارة عن استعراض لأداء وعطاء الادارى المنقول من المنطقة خلال فترة عمله بها وكانت أيضا استعراضا للمشاريع والتطور الذى كان يفكر فى إنجازه بالمنطقة بناء على تجاربة بها ، ولكن ظروف التنقلات لم تسعفة بتنفيذه .

**٢ـ التقارير الشهرية والسنوية:**

لم يكن الاهتمام بالتقارير السنوية بأقل من ذلك الاهتمام بمذكرات التسليم والتسلم ـ كان جمع المعلومات للتقرير السنوى من المصادر المختلفة يبدأ منذ شهر سبتمبر أو اكتوبر ـ حيث كآن ذلك التقرير يشمل السنة الميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر ـ وكان التقرير السنوى يتضمن أحوال الأمن والطقس والزراعة والغابات وجميع الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وغيرها والتجارة والأحوال الاقتصادية والثروة الحيوانية وأحوال المرعى والمياه ويكاد باختصار ان يشتمل على جميع أوجه الحياة فى المنطقة .

ترسل التقارير السنوية من جميع المناطق والمراكز الى المديرية التى تعد تقريراً سنوياً عن المديرية وتتجمع تقارير المديريات ، فيما بعد ، حيث يعد تقرير سنوي عن جميع السودان وينشر فى عدد خاص من أعداد « السودان فى رسائل ومدونات » ، SUDAN NOTES AND RECORDS «التى كانت المجلة الرسمية الشهرية وتصدر باللغة الانجليزية ـ وتوجد نسخ منها فى دار الوثائق .

كانت التقارير الشهرية والسنوية تكون فى مجملها وعلى مرور الأيام سجلاً متواصلاً ومرجعاً لكتابة تاريخ التطور فى أى منطقة أو تاريخ السودان الحديث وتساعد الدارس كمرجع لكتابة أى بحث من البحوث أو رسالة من الرسالات .

وقد فاتنى أن أذكر الاهتمام البالغ بكتابة التقارير الشهرية فى جميع مناطق السودان وكانت العنوان وأحد المراجع للتقارير السنوية وكانت مجلة السجل الشهرى للسودان SUDANMONTHLY RECORD التى تصدر شهريا كما اسلفت تعتمد فى مادتها على التقارير الشهرية المنتظمة التي تصل للخرطوم من جميع مديريات السودان .

٣ ـ التقارير السرية :

كان الاهتمام بالغا للغاية بالتقارير السرية فى عهد الحكم الثنائى ، وكانت تكتب فى مناسبات عديدة عن المرء وسين وعن رجال الإدارة الأهلية والأعيان وكبار التجار وجميع الشخصيات البارزة او القيادية فى المجتمع .

ويبدو أنه عندما نال السودان الحكم الذاتى ثم الاستقلال ، وفى خلال السنوات الأولى من تلك الأحداث الجسام حدث استرخاء فى هذا المجال لا نشغال الرؤساء بأمور ذات أهمية أكبر فصارت لاتكتب إلا عندما تجلس إحدى لجان الترقيات فتطلب التقارير السرية عن الموظفين المتنافسين على الترقية .

وفى سنة ١٩٥٨م استقدمت حكومة السودان خبيرا بريطانيا فى شئون الخدمة المدنية والموظفين ، كان أحد بناة الخدمة المدنية الهندية وهو السير إريك فرانكلين « Sir Erie Fran klin »

وكونت لجنة لتقديم تقرير عن تنظيم الخدمة المدنية بالسودان وشروط خدمة الموظفين بالوزارات المختلفة ـ وتم تعيين عضوين سودانيين بتلك اللجنة لمساعدة السير إريك فرانكلين فى أداء مهمته هما الأستاذ احمد خير المحامي والأستاذ احمد متولى العتبانى وقد قضى السير إريك فرانكلين عدة شهور بالسودان يبحث ويستقصى مع لجنته إلى ان أخرج تقريرا قيما عظيما ربما تكون نسخته قابعة بدار الوثائق ـ وكان السير اريك فرانكلين بالأضافه الى الاجتماعات الرسمية العامة والفردية مع رؤساء الوزارات والمصالح بمقر اللجنة ، بوزارة المالية ، يجتمع فى الأمسيات بمنزله الحكومى فى جلسات خاصة مسائية مع رؤساء الوزارات والمصالح لبحث شتى جوانب موضوع بحثه ، وقد كنت واحدا من أولئك الرؤساء ممن اجتمعوا بالسير اريك فرانكلين بالمكتب وبالمنزل إذ كنت مديرا لمصلحة الإعلام خلال عام ١٩٥٨م .

وحول التقارير السرية قال السير إريك فرانكلين فى تقريره :

« ينبغي ألاتكتب التقارير السرية فقط عند مناسبة التنافس للترقيات حيث ان كاتب التقرير يكون متأثرا نفسيا بالمناسبة مما قد يجعل كتابته متأثرة بالعاطفة ويكون مبالغا لصالح المرءوس او ضده حسب رأيه عنه وعلاقته به ـ مما يحدث ظلما وعدم تحقيق العدالة بالنسبة للموظف نفسه والمتنافسين معه ـ ولذلك فإن اللجنة توصى بشدة بأن تكتب التقارير السرية عن الموظفين فى المناسبات الآتية : ـ

١ - فى أول يناير من كل سنة بانتظام .
٢ - عند نقل الموظف المرءوس الى موقع آخر .
٣ - عند نقل الرئيس الي موقع آخر .
٤ - عندما يقوم الموظف بأى عمل أو أداء مجيد يستحق عليه التقدير والتهنئة أو العكس إن استحق اللوم والتوبيخ .
٥ - عند جلوس لجان الترقيات وبذلك يكون هناك سجل متواصل وعادل عن أداء الموظف بطريقة واقعية وعلمية وليست عاطفية عند مواقيت الترقيات فقط .

هذا وقد كان التقليد الجاري والممارسة المتبعة هى أنه وعند نقل أى ضابط مجلس أو مفتش مركز أو محافظ مديرية من موقعة . فان مذكرات تسليمه لموقعة القديم يجب أن تشتمل

على تقارير سرية عن جميع الموظفين المرءوسين له ورجال الادارة الاهلية وكبار التجار والاعيان وجميع الشخصيات ذات الاثر والنفوذ فى المجتمع حتي يستنير الخلف عن جميع تلك الشخصيات ويتعامل معها معاملة العارف ببواطن الأمور.

وقد كانت التقارير السرية عادة تحليلا شيقا لشخصية الشخص المكتوبة عنه تسجل جميع حسناته وكل ماله أو عليه وكانت عبارة عن سجل من الادب الرفيع وكانت اللوائح الإدارية تأمر بأن يطلع الموظف على أى تقرير يعتبر سيىء ضده . adverse†ومن حقه أن يدافع عن نفسة .

وقد اوضح السير اريك فرانكلين Sir Eric Franklin† فى تقريره العظيم ألا يسجل كاتب التقرير السرى (أى الرئيس) أى عاهة أو نقص طبيعى فى الموظف ليس له فيه يد كأن يكون ضعيف السمع فى أحد أذنيه أو النظر فى أحد عينيه أو يتلعثم ( يتمتم ) عندما يتكلم الى غير ذلك من أمثال تلك العاهات أو النقائص الطبيعية .

وأذكر بمناسبة التقارير السرية أن كنا زميلى أمير الصاوى وأنا بوزارة الداخلية ، قبل عام ١٩٦٠م حيث كان جميع الاداريين يتبعون لها ، فكتب أحد مفتشى المراكز تقريرا عن أحد الضباط الاداريين ( نائب مامور ) قائلا فى تقريره السرى عنه : " أن صلاته الاجتماعية الواسعة تؤثر علي قراراته الرسمية " . فاندهشنا لتناقض محتويات التقرير وكتبنا لمفتش المركز ذاك قائلين إن طبيعة عمل الادارى تقتضى ألا يكون منعزلا ومنزويا وأن يكون له علاقات اجتماعية حميدة ، وواسعة فى الإطار الذى يمكنه من التعرف علي مايجرى فى منطقته ، فنرجو إفادتنا بأمثلة واقعية عن نوعيات القرارات التى تقصدها وقد اختار المفتش أن يغير التقرير بأكمله وكتب تقريرا حسنا جاء لصالح الضابط الادارى .

ومن الأمثلة الشيقة لكتابات البريطانيين فى التقارير السرية ماكتبه أحدهم عن موظف سودانى شاب بمصلحة المخازن والمهمات ، وكان متقدما بطلبه للالتحاق بالسلك الادارى ، فقال رئيسه :

وتعنى "فلان افندى نظيف ومنظم لكن النظافة والتنظيم وحدهما لا يخلقان اداريا ناجحا . أرى أن عمل المخازن هو سيرته المناسبة " .

Mr....?... Elfendi is clean and tidy ,but cleanliness and tidiness alone connot make a successful administrator.think storekeeping is his appropriate line"

# الباب العشرون

## لمسات وفاء

هناك بعض الأحداث التى وصلت الى مسامعى وهى شاهد على أن سمة الوفاء أصيلة عند هذا الشعب العظيم وقد يكون هناك العديد من نوعها ممالم يصل الى مسامعى - وذلك هو نوع الأحداث والمواقف التى تدخل الرضا والاعتزاز فى نفس العامل الذى يجزل العطاء لأهله فيجد التقدير والوفاء .

كانت الأحداث الثلاثة الأولى بالحوش الذى كنت ضابطا تنفيذيا لمجلسه الريفى من يناير ١٩٤٨م الى اغسطس ١٩٥٢م - والحادث الأول كان بعد الانتهاء من تخطيط قرية الحوش خلال عام ١٩٥١ م حيث أطلق السكان على أحد الأحياء الج .ة اسم « حي شرفى » وسجل الاسم كذلك بخرط المساحة .

الحدث الثانى كان عند قيامى من الحوش نهائيا فى اغسطس ١٩٥٢ م فى بعثة دراسية الى بريطانيا حيث قرر المجلس تعليق صورتى بقاعة المجلس ولعلها تقبع هناك الى يومنا هذا- وقد رأيتها آخر مرة بقاعة المجلس عند زيارتى للحوش فى زيارة خاصة فى عام ١٩٨٣ م أى بعد واحد وثلاثين سنة بعد قيامى من الحوش .

اما الحدث الثالث فكان حدثا مثيرا الى ابعد الحدود وهو عبارة عن قصة :

خلال عام ١٩٥٢ م دخل مكتبى رجل جعلى القبيلة من قرية "طبقة" القريبة جدا من الحوش لقضاء غرض كان يراه صعب المنال وقد وجد عندى القبول والاستجابة لطلبه الذى كان مشروعا ، والرجل يسمى محمد أحمد ، ثم ذهب الى دكان أحد أعيان الجعليين من تجار الحوش يدعى محمد البشير حسن جباره وهو صديق لى ، فقال له كنت بمكتب الضابط طالبا كذا وكذا وقد تمت الاستجابه والتصديق وأردف قائلا ، كعادة أهلنا الجعليين : " علي الطلاق إن منحنى الله إبنا لأسميه شرفى " ، وانتهى الأمر عند ذلك ثم نقلت أنا نهائيا من الحوش في اغسطس من نفس العام ١٩٥٢م ، واستمر الرجل منذ ذلك الوقت لبضعة سنوات فلم ينجب

إبنا بل أنجب بنتا أو اثنين ، لا أدرى ، وفى عام ١٩٥٩م أنجب إبنا وبر الرجل بوعده ، بكل وفاء الإنسان السودانى ، وسمى إبنه شرفى ، وكبر الطفل وأدخل المدرسة وكان تلميذا نجيبا للغاية وواصل دراسته الى أن قبل بكلية الطب بجامعة الخرطوم وتخرج منها .

ولم أعلم بهذه القصة التى جرت فى الخمسينات الي أن قمت بزيارة خاصة للحوش فى عام ١٩٨٣م حيث كنت ضيفا على صديقى محمد البشير حسن جبارة الذى حكى لى القصة ، وذهبنا فى إحدى الأمسيات الى قرية "طبقة" وزرنا السيد محمد أحمد بمنزله حيث أكرمونا منتهي الإكرام وذبحوا الذبيحة وأصروا علي أن نتناول طعام العشاء معهم ففعلنا وبدأ "شرفى" الذى كان آنذاك طالبا بكلية الطب يزورنا بمنزلنا بالخرطوم بحرى واعتبرته وكأنه واحدا من أبنائى تماما ، وهذا نموذج واضح لوفاء أهلنا .

كان الحدث الرابع فى مركز شمال دارفور وعاصمته كتم الذى نقلت اليه كباشمفتش للمركز ووصلت فيه يوم ١٠ نوفمبر ١٩٥٨م ، واذاعت نشرة الاخبار فى أبريل ١٩٥٩م أى بعد خمسة شهور فقط بعد وصولى ، معلنة نقلى من مديرية دارفور الى وزارة الداخلية ، فاندهش المواطنون للغاية بسماعهم خبر نقل مفتشهم بعد قضاء خمسة شهور فقط بالمركز ، ولكن كونهم "بركوا" فقهاء من أولياء الله ليرفعوا ايديهم الى الله سبحانه وتعالى متضرعين لالغاء نقلى وذلك فى الدور وامبرو وكرنوى والطينة فذلك مؤشر واضح على ما استطاع ذلك المفتش أن يكسبه من ثقة المواطنين وتقديرهم وتمسكهم به بعد خدمته بينهم لمدة خمسة شهور فقط ، وهى أيضا دلاله على مدى وفاء المواطن السودانى لصاحب البذل والانتاج والعطاء .

أما الحدث الخامس فبسيط فى مظهره عميق المعنى فى جوهره ، ففى خلال الشهور الأولى من عام ١٩٦٥م بعد ترقيتى الى منصب المحافظ ، في ٢٠ اكتوبر ١٩٦٤م ، قمت بزيارة تفقدية لمركز راجا ، التى كنت قد أنشأت بها مطارا للطائرات الصغيرة بواسطة السجناء ، وزرت خلال اليوم الأول المؤسسات الحكومية بما فيها المستشفى وفى مساء نفس اليوم رزق أحد المرضين الجنوبيين إبنا بنفس المستشفى فسماه « شرفى » ـ وفى الحدث برهان على أن إخواننا فى الجنوب « كانوا معجبين بما يسود بيننا من علاقات ودية وما نقوم به من عمل بمناطقهم ـ وقد عبر عن ذلك فعلا بعض الجنوبيين من مواطنى مديرية بحر الغزال بمدينة واو

عندما زرتها فى زيارة خاصة مع المستر ليتش ( Mr Leach†©† ـ السكرتير الأول بالسفارة البريطانية ، خلال أوائل الثمانينات ، حيث أبدوا أسفهم العميق وحسرتهم لانتهاء فترة عملنا بينهم وكان واضحاً جداً أنهم يعنون ما يقولون .

أما لمسات الوفاء الأخيرة فكانت فى المديرية الشمالية ( الأقليم الشمالى ) وهى :

الاولى : وصلت مدينة الدامرمنقولا كمحافظ للمديرية الشمالية ، وهو ما يسمى اليوم بالأقليم الشمالى ، للمرة الأولى ، خلال شهر يونيو من عام ١٩٦٦م ، وبعد أقل من ثلاثة سنوات وعلى وجه التحديد فى أواخر شهر مارس سنة ١٩٦٩م تقدم أحد أعضاء مجلس مدينة الدامر باقتراح بمنح محافظ المديرية حسين محمد احمد شرفى لقب « المواطن الصالح » ، وبعد مناقشة الاقتراح وافق المجلس فى جلسته نمره ٢٠٩ بتاريخ ١٣/ ٤/ ٩١٦٩م على الاقتراح بالإجماع وصدر القرار وفيما يلى نصه :

مكتب الضابط التنفيذى

١/ ٦/ ١٩٦٩م

الموضوع :

منح لقب المواطن الصالح

السيد / حسين محمد احمد شرفى

محافظ المديرية الشمالية

تحية طيبة

نظراً لما قدم سيادتكم وتقدمون لمدينة الدامر من أعمال إنشائية وعمرانية جعلتها تتوثب للنهوض واللحاق بركب رصيفاتها من عواصم المديريات الأخرى ، فقد قرر مجلس بلدى الدامر فى جلسته نمرة ٢٠٩ بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٦٩م منحكم لقب المواطن الصالح تقديراً لتلك الخدمات والجهود المبذولة .

وفقكم الله لخدمة هذا الوطن العزيز .

ودمتم

احمد عبد الرحيم خيراوى
ضـابـط تنـفـيـذى
مجلس بلدى الدامر

ثانيا : كان واحدا من أعضاء اللجنة القومية بالدامر وقد حدث مباشرة بعد افتتاح مستشفى الدامر فى ( حوالى سبتمبر ١٩٦٩م ) أن تعسرت فى الوضوع زوجة ابنه فأخذوها الى المستشفى وربما كانت أول حالة عسر فى الوضوع ترد الى المستشفى ، وتحت رعاية الطبيب الصالح المبروك الدكتور محمد عبدالمحمود العربى وضعت المرأة بسلام توأمين ولد وبنت ، فكان السيد عضو اللجنة القومية فى منتهى السعادة بقدوم حفيديه ولوجود المستشفى الذى أنقذ حياة زوجة ابنه فوجه بتسمية الحفيد ( شرفى ) وفعلا أطلق اسم ( شرفى ) على الحفيد تقديرا ووفاء للرجل الذى قاد فكرة إنشاء المستشفى وخاض معركتها بقوة وعزيمة وجدارة وكفاءة ، وشرفى الصغير ذاك الأن مجتهد فى دراسة متجها نحو الجامعة .

ثالثا : عندما ودعنى المواطنون بمحطة السكة الحديد بالدامر يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٧٠م يكررون هتافهم المشهور الداوى : « شرفى شرفى لن ننساك »

رابعا: بعد مغادرتي للمديرية وأنا بعيد عنهم أطلقوا على مدرسة ثانوية عامة للبنين أقاموها بالعون الذاتى اسم « مدرسة شرفي الثانوية العامة للبنين » وبحمد الله فهى من أنجح المدارس بالمنطقة .

خامسا : بعد مغادرتي للمديرية أطلقوا اسم « شرفى » على كأس تتبارى علية فرق الدرجة الاولى بكرة القدم وفاء وتقديراً لمجهوداتيولاصراريعلى إنشاء دار الرياضة بالدامر بالعون الذاتى وبمجهودات وسخاء مواطنى مدينة الدامر

سادسا : لم تنقطع الصلات الودية والعلاقات الأخوية والروابط الاجتماعية بينى وبين

الكثيرين من الأخوة من مواطني الأقليم الشمالي الى اليوم فكثير منهم يشرفونني بزياراتهم بمنزلي بالخرطوم بحري ، ولا غرابة فهم ، على أي حال ، أهلي وأصدقائي وسيظل الحب والتقدير قائمين متبادلين بيننا الى ماشاء الله .

سابعا : ذكرني المواطنون بالخير ، وأنا بعيد عنهم ، عند زيارة الرئيس السابق لهم في أوائل شهر مايو ١٩٧١م وكان ذلك دافعا وسببا قويا أقنع الرئيس السابق نميري بأعادة تعييني محافظاً للاقليم الشمالي مرة أخرى في اكتوبر من عام ١٩٧١م ، ولكنه ، سامحه الله ، لم يعطني أي فرصة للدفاع عن نفسي ، عندما وصلته التقارير عقب ما أسموه بمؤامرة شعبان فقرر إعفائي من منصبي ظلما وعدوانا حيث كانت التقارير مزيفة ومضللة وخاطئة .

ثامنا : القصيدة التي القاها شاعر نهر عطبرة عندما زرت ديارهم عقب إعادة تعيني والتي سبقت الأشارة إليها ومطلعها :

( أهلا شرفى لي ناس الشمال جيد جيت (صفحة )

تاسعا : عندما غادرت الدامر بعد إعفائي من منصبي ، خلال شهر اكتوبر ١٩٧٣م ، كان السيد موسى متي رئيس نقابة عمال السكة الحديد وزملاؤه أعضاء اللجنة التنفيذية رهن الاعتقال ، وقد أطلق سراحهم في حوالي شهر أبريل من عام ١٩٧٤م حيث حضر الأخ السيد موسى متي وثلاثة من زملائه الى الخرطوم وسألوا عني فعلموا أني أعمل في القطاع الخاص نائبا للمدير العام لشركة خاصة فقاموا بزيارتي بالمكتب وبعد تبادل التحيات والمجاملات إعتذروا لي قائلين:

" لاشيء تستحق بمقتضاه الأعفاء من منصبك بالمديرية الشمالية نسبة لما كنت تقوم به من عمل وجهد مقدر في المديرية ورأي كل المواطنين الحسن عنك ورضاؤهم عن أدائك ولكن إضرابنا كان السبب ، ونحن نأسف ونعتذر لك لكن الأضراب كان لدوافع وطنية وسياسية ما كان لنا أن نتخلى عنها " .

فشكرتهم وقلت : " يهون علي أن ألاقي أي شيء في سبيل الأهداف الوطنية العليا " ،

وقد كنت فعلا ضحية لظروف سياسية ما كان لي فيها يد ، ولا أريد أن أدعى أية بطولة .

هذه قطرة من لمسات الوفاء التى أعرفها واتذكرها وإنى لعلى يقين بأن هناك العديد غيرها مما لم يصل الى سمعى

# الباب الواحد والعشرون

## مصادر البلاء

جميع السودانيين مجمعون على أن بلادنا تعاني من موقف اقتصادى رديء الى أبعد الحدود، ومن ويلات حرب طاحنة في جنوب البلاد ، ومن انفراط حبل الأمن في معظم أنحاء السودان ، ومن عدم استقرار في الحياة السياسية لدرجة تدعو الي الأشفاق ، ومن تسيب مؤسف في أداء الخدمة المدنية وانحدار مستواها الى الحضيض ، ومن ارتفاع قياسى فى أسعار السلع المعيشية لم يسبق له مثيل .

وعلى الرغم من أن الخطأ الرئيسى يقع على كاهل الحكومات التي تعاقبت على الحكم والتى كان عدم الاستقرار سمة واضحة من سماتها إلا أنه وللتاريخ ينبغى أن نستعرض كل ما واجه بلادنا العزيزة المهيضة الجناح منذ استقلالها .

نال السودان الحكم الذاتى فى أول يناير ١٩٥٤م ، وبعد أقل من سنتين بدأت تواجهه ، وهو لم يزل يحبو على رجلية ، أقسى وأعتى المشاكل والنكبات والتى ما فتئت تزداد وتتكرر الى يومنا هذا بلا توقف ولا إنقطاع حتى صارت وباءً وبلاء ، وأقول أن أهم منابع ومصادر ذلك البلاء هى :

**١ ـ مشكلة الجنوب :**

**( أغسطس ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ )**

**التمرد الاول بجنوب السودان**

وهى الكارثة التى افتتح بها السودان عهد استقلاله ودارت رحاها سبعة عشر عاما من الاستنزاف القاسى لموارد البلاد ، وبعد توقيع اتفاقية اديس ابابا فى سنة ٧٢ ١٩ كان من إفرازاتها استيعاب العائدين من الغابة والذين ما كانت هناك حاجة لهم فى صفوف القوات المسلحة بل على العكس كان المنطق هو تسريح أعداد كبيرة من قوات الجيش نسبة لانتهاء الحرب ، فزاد ذلك من إرهاق إلزامى على موارد البلاد أضف الى ذلك فان التزامات السلم

المادية لم تكن باقل قدر من مصروفات الحرب الاهلية إذ تعين على الحكومة آنذاك إعادة تعمير الجنوب الذى حطمته سبعة عشر عاما من الحرب ، بالأضافة الى ما اقتضاه الوضع الأقليمى الجديد للحكم ، بناء على الاتفاقية ، من مصروفات لايستهان بها بلا إيرادات ذات بال .

وقد كان فى الأمكان استيعاب نسبة عالية من الذين كانوا حاملين السلاح بالغابة فى أعمال مدنية إنتاجية كالغابات وحرس الصيد والسياحة والزراعة والأشغال والثروة الحيوانية وغيرها من الاعمال المدنية وتلحق أعداد رمزية بعد المعاينات والأختبار بالقوات المسلحة ، إذ أن القوات المسلحة جهاز حساس لأقصى الحدود ولايجوز اقتحامه دون التأكد التام من الصلاحية من جميع النواحى ، وهى الأسس المرعية في كل أنحاء العالم .

## ٢- عام ١٩٦١م- ١٩٦٢م

### تصفية مؤسسة مفتش المركز

(The institution of The District Commissioner ، بمقتضى قانون إدارة المديريات ١٩٦٠م .

بناء علي الادارة الحسنة التى أدير بها السودان منذ مطلع القرن فقد كانت مؤسسة مفتش المركز هى العمود الفقرى the backbone لربط الادارة العامة بين القاعدة والقمة ، كان المفتش هو ممثل الدولة بمنطقة مركزه والمشرف العام على الوحدات الحكومية المختلفة والمنسق بينها والمخطط لجميع وسائل التنمية والخدمات الاجتماعية ، وبصدور قانون ادارة المديريات أصبح هناك ترابط وتنسيق في مستوى المديرية (الاقليم) حيث الحاكم العسكرى والمجلس التنفيذى ومجلس المديرية ، أما فى مستوى المركز فقد ترك الحبل على الغارب فليس هناك شخص ولا منصب على رأس الجهاز الحكومى ولا جهاز للاشراف أو التنسيق فانفرط حبل الأداء فى جميع الميادين بما فى ذلك ميدان الأمن نفسه ، وأصبح الحال كما وصفه ، فى إحدى المرات ، أحد الأخوان وهو طبيب ذهب لقضاء بعض أغراضه بمكاتب الحكومة بسنجة فقال :

" عندما يصبح الصباح يذهب كل رئيس مصلحة ، وفى أوقات متغايرة ، لفتح دكانه كتحا

السوق تماما ، والبعض منهم لايرى مكتبه إلا ساعة أو بعض ساعة ولا رقيب ولا حسيب حيث أن كل الرؤساء لجميع الوحدات فى عاصمة الاقليم ، هناك بعيدا عنهم " .

إن اختفاء مؤسسة مفتش المركز في السودان ، كان كارثة لا يستهان بها شعر بها مواطنونا واكتووا بنارها فى الاقاليم وخاصة النائية منها ، ولكن عندما تم تحطيم قاعدة الصرح الاداري بتصفية الادارة الاهلية فيما بعد ( الفقره ٦ ادناه ) شعر جميع اهل السودان بالوقوع فى الهوه العميقة خاصة فى المناطق الريفية ، ان العملية باجمعها ، عمدا او عفويا ، لادرى ، كانت تحطيما واضحا للعمل الادارى فى السودان ، على الرغم من انى ، باسف ، ميال للاعتقاد بانها كانت بدوافع الحقد على اهل تلك المهنة الذين اداروا دفة الحكم فى السودان قبل الاستقلال ومباشرة بعده ، وفى سبيل تحطيم مهنة الاشرطة الصفراء ، وبلا شفقة على اهل الارياف بالسودان ، عمل المعول الشرس كالثور فى مستودع الخزف.

**٣ـ عام١٩٦٧**

**حرب السويس**

نتيجة لحرب السويس وقفل القنال اصبحت جميع البضائع الواردة الى السودان من اوربا تاتى عن طريق جنوب افريقيا ، فزاد ذلك من اجور الشحن زيادة كبيرة وبالتالى ارتفاع التضخم لزيادة قيمة البضائع المستوردة ومن الغريب ان حكومة السودان زادت من الرسوم الجمركية عام ١٩٦٨ ، وبذلك ارتفعت قيمة البضائع المستوردة من اوربا ارتفاعا كبيرا حيث ان تقدير رسوم الجمارك يبنى على السعر الجديد المتضمن ارتفاع اجرة الشحن ، ومن الغريب أيضا أنه وفى مؤتمر القمة العربى الذى عقد بالخرطوم عام ١٩٦٨م وتقرر فيه إزالة آثار العدوان بدفع تعويضات مجزية للبلاد العربية المتأثرة ، والذى نالت منه مصر نصيب الأسد ، لم يطالب السودان بأى نصيب من تلك الأعانات نتيجة لما أصابه من آثار إقتصادية قاسية بسبب قفل قنال السويس ، وكان السودان يستحق مثل ذلك التعويض ما فى ذلك شك ، ولكنه ، وهو من سلالة بنى جعل حلف الطلاق ألا ينال شيئا من تعويضات إزالة آثار العدوان ،وكان ذلك البداية الخفية لزيادة فى أسعار السلع المستوردة لم تتوقف الى اليوم .

### ٤ ـ عام ١٩٦٩م وما بعدها تصفية جهاز الخدمة المدنيه

حدث ذلك بعد ٢٥ مايو ١٩٦٩م عن طريق التطهير والرفت والأحالة على التقاعد ( للصالح العام ) والأعفاء لمن رفع الى موقع سياسي ـ وما أود إثارته هنا هو أنه وعلى عهد نظام مايو كان التطهير والأحالة والأعفاء دائما للكبار كالوزراء ووزراء الدولة والمحافظين والوكلاء الخ ، وغاب عن أصحاب القرار أو تجاهلوا أنه عن طريق الكبار وحدهم لايمكن أن ينصلح الحال ويتحسن الأداء فالأهم ، فى تقديرى ، وخبرتى ، هى القاعدة التى تقوم بالأداء التنفيذى والروتينى وتنفيذ تخطيط وتوجيه الكبار ـ فعندما يعفى وزير أو يحال وكيل للتقاعد فلا ولم ولن يتمكن الجدد أن يحسنوا صنعا إن كانت القاعدة من صغار الموظفين وحتى سائقى السيارات والمراسلات وأمثالهم رديئة ، فمدير عام السكة الحديد لايقود القاطره ولا يراجع تذاكر القطار ، وعليه ، وفى ذلك العهد فقد الكبار سلطتهم وهيبتهم ، مع لجان فروع العمل للاتحاد الاشتراكى ، ثم طلب منهم حسن الأداء والأنتاج والتطوير فكان موقفهم كوصف الشاعر : -

ألقاه فى اليم مكتوفا وقال له     إياك إياك أن تبتل بالماء

### ٥ ـ عام ١٩٧٠م التأميم والمصادرة

وتلك خطوة هوجاء نفذت بلا روية ولا دراسة ولا تحتاج منى الى تعليق طويل عن آثارها التى كانت مدمرة على مستقبل الاقتصاد والتجارة السودانية .

### ٦ - عام ١٩٧١م تصفية الادارة الاهلية :

تحدثت فى الباب الثامن عشر عن الادارة الاهلية واستخداماتها وأهميتها وضروراتها القصوى فى بلد كالسودان والآثار التى ترتبت على تصفيتها ـ والشيىء الذى أعلمه هو أن شعار « تصفية الأدارة الأهلية » والذى رفع لأول مرة بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤م كان نابعا من دوافع شخصية وليس من أجل مصلحة عامة ـ والدليل على ذلك لا يحتاج الى تبيان ـ فلوكان أعضاء جهاز الإدارة الأهلية ، بصفة عامة ، أشخاصاً طغاه وفاسدين ، كما ينطوى عليه ذلك الشعارة لما تمكن الكثيرون منهم ، ومن أفراد أسرهم خوض الانتخابات المحلية والبرلمانية

المختلفة والنجاح فيها بعد تصفية ذلك الجهاز وحتى خلال عهد حكومة مايو الذى هاجمهم فى أجهزه الإعلام هجوما لا هوادة فيه ـ مما يبرهن برهانا لا يقبل الجدل على رأى المواطنين عن تلك الأسر . ولاشك أن تصفية جهاز الإدارة الآهلية كان من الكوارث التى ضربت هذه البلاد .

**٧ـ عام ١٩٧٦م وما بعدها**

**التسيب فى أداء الخدمة المدنية :**

وهذه ظاهرة واضحة وضوح الشمس ومن المؤسف أنها ظلت تستفحل مع مرور الأيام والسنين حتى شعربها كل الناس لدرجة مؤلمة خلال الثمانينات .

**٨ـ ١٩٨٥م ـ ١٩٨٩م**

**التضخم الوظيفى والبيروقراطية الخانقة**

عند الاستقلال كان وكلاء الوزارات بالمجموعة الأولى بالسودان ثلاثة هم وكلاء وزارات المالية والداخلية والخارجية ويسمى بقية رؤساء الوزارات مديرو وزارات كان أربعة منهم بالمجموعة الثانية وهم مدراء وزارات الزراعة والتربية والتعليم والصحة ومدير عام السكة الحديد ومدراء بقية الوزارات والمصالح فى المجموعات الثالثة الى السابعة ـ واستمر الحال كذلك الى أوائل الستينات حيث أضيف وكيل رابع بالمجموعة الأولى لوزارة الحكومة المحلية عندما انتزعت تبعية إدارة السودان من وزارة الداخلية بناء على قانون إدارة المديريات ١٩٦١م ـ وعلية وإلى أن وصل نظام مايو فى عام ١٩٦٩م لم يكن عدد الموظفين بالدرجات العليا (المجموعات) الأولى الى السابعة بأكثر من حوالى مائتين وخمسين وظيفة ( هذا عدد تقريبى ) ـ ولكن وبعد مرور سته عشر عاما وفى خلال عام ١٩٨٥م كان عدد الوظائف بالمجموعة الأولى فقط اكثر من حوالى أربعمائة وظيفة .

وبنسب أعلى بكثير أرتفع عدد الوظائف فى بقية المجموعات وبنفس القدر حدث تضخم وظيفى هائل فى الدرجات الدنيا بلا اسباب واضحة ولامبررات مفهومة ـ وليس أدل على ذلك من أننا نجد اليوم أعدادا كبيرة جدا من الموظفين والموظفات فى كثير من الوحدات الحكومية

لا يؤدون أعمالا يستحقون عليها ما يتناولونه من رواتب ـ والمكاتب الحكومية زاخرة بالانس والاكل وقراءة الصحف والتحدث بالهاتف وغير ذلك من أسباب الأغراض الخاصة والتسيب وذلك فى الوقت الذى نجد فيه بعض الوحدات الاخرى تزدحم بصفوف المواطنين وموظفوها مرهقون من زحمة العمل وتلك هى الأمكنة التى نرى فيها صفوفا متراصة من المواطنين ، وما تجد فى بعضها مايسمونه بلغة اليوم ب « الاستفادة » والحوافز وغيرها من الأسماء للوسائل الجديدة التى يتمكن المواطن عن طريقها من قضاء غرضه ! فلماذا هذا التناقض الفاضح ولماذا لا تلتفت الدولة الى تلك الأمكنة من دواوين الحكومة التى يكثر فيها الازدحام وتسحب الكثيرين من العمالة الفائضة فى أماكن الاسترخاء حتى توقف أقول توقف ولا أقول تخفف من تلك المعاناه التى تواجهها الجماهير من أجل قضاء أغراضهم بسهوله ويسر وهو حق من حقوقهم المشروعة ولا ينبغى أبدا أن يستمر المواطنون هنا فى السودان يعانون كل تلك المعاناه التى نشهدها يوميا فى المزاحمات فى تلك الصفوف الأليمة وفيما يلى كشف يوضح بعض أمكنة تلك التجمعات والازدحام والصفوف العرق والدموع . وبديهى تلك مناظر تنم عن احتقار الدولة السودانية لمواطنيها وإهانتهم وفيما يلى بعض من تلك المرافق التي يتراص المواطنون فيها صفوفاً :

| الغرض الذى ينشده المواطن | الوحده الحكومية |
| --- | --- |
| البطاقة الشخصية | إدارة الشرطه |
| الجنسية | إدارة الجوازات والجنسية والهجرة |
| الجوازات | |
| تأشيرات الخروج | |
| شهادات حسن السير والسلوك | المباحث الجنائية ـ وزارة الداخلية |
| ترخيص العربات رخص القياده وتجديدها | شرطة المرور وزارة الداخلية |
| استخراج الشهادات المدرسية | إدارة الامتحانات ـ وزارة التربية والتعليم |
| توثيق الشهادات الدراسية | الأدارة القنصلية ـ وزارة الخارجية |

| | |
|---|---|
| والمستندات الرسميه | |
| الشهادات الصحية والعلاجية بالخارج | القمسيون الطبى ـ وزارة الصحة |
| الكروت الصحية والتطعيم | المراكز الصحية ـ وزارة الصحة |
| ترخيص الاستيراد | إدارة الاستيراد ـ وزارة التجاره |
| الطوابع والدمغات | إدارة البريد |
| المحادثات التلفونية مع الخارج | إدارة الهاتف الدولى وزارة النقل والمواصلات |
| التقديم للقبول بالجامعات والمعاهد السودانية والبعثات الخارجية | لجنة القبول ـ المجلس القومى للتعليم العالى |
| التقديم والتسجيل للعمل بالسودان | مكتب العمل ، وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية |
| التقديم والتسجيل للعمل بالخارج | |
| استخراج شهادة الميلاد | مصلحة الأحصاء |
| شهادة البحث والتسجيل للعقارات والأراضى | مكاتب التسجيلات |
| شهادات خلو الطرف الضريبى | وكالة الضرائب ، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى |
| استخراج التذاكر والحجز وتأكيد الحجز | الخطوط الجوية السودانية |

هذه أمثلة فقط لبعض الوحدات الحكومية التى يتزاحم ويتدافع فيها المواطنون ويتسابقون لاخذ مواقعهم فى صفوفها منذ الرابعة والخامسة صباحا وينصبب من وجوههم العرق تعبا ونصبا أثناء النهار . وهى من الظواهر التى أشعر بأمانة أن المواطن السودانى يلاقى فيها مذلة لا تصح ولا تجوز في وطن يدعى حاكموه أنه بلد مستقل ، والغريب في الأمر أن العمالة متوفرة وميسورة فى مواقع أخرى من تلك الدواوين التى يتواجد فيها العشرات من الذين يسترخون ويتآنسون ويقهقهون فيما يلاقى إخوانهم وبنو وطنهم كل ذلك العنت وكل ذلك العذاب فى أمكنة أخري أشرنا الى بعضها أعلاه .

**١٢ـ عام ١٩٨٢م**

**نقض إتفاقيه اديس ابابا :**

وذلك بتقسيم الجنوب الى ثلاثه أقاليم والتى تسببت فى نشوب الحرب الثانية فى الجنوب بقيادة جون قرنق والتي سببت دمارا للجنوب لم يحدث له مثيل ـ وعلى الرغم من أن القرار فى حدذاته منطقى وصحيح ، ولكن ، وكما أسلفت فقد اكتسب الجنوبيون هذا الحق عن طريق الخطأ فكان من العسير بل من المستحيل سلبه منهم . وكان الرأى الصائب هو معالجة هذا الأمر بتريث وباستقطاب موافقتهم بشتى الأساليب الديمقراطية .

**١٣ـ عام ١٩٨٣م / ١٩٨٤م**

**الجفاف والتصحر :**

وهذه كارثة طبيعية أخرى صاحبت بدء التمرد الثانى فى الجنوب ، وقد كانت قاسية حقا على أهل الجنوب والغرب والشرق فتسببت فى موت آلاف الأغنام والماشية ، والضأن والجمال ونتجت عن هجرة ونزوح داخلى نحو مدن السودان المختلفة لدرجة لم يسبق لها مثيل فى هذا القرن وقد ألقت على كاهل المسئولين عبئاً إضافيا الى عبء اللاجئين الذين انتشروا فى شرق السودان وغربه وجنوبه وتسببوا فى الكثير من المشاكل الصحية والاجتماعية والأمنية وقد كانت هجرة اللأجئين نفسها إحدى المصادر الرئيسية من البلاء الذى وقع هذه البلاد المنكوبة .

**١٤ـ عام ١٩٨٦م ـ ١٩٨٩م**

**الاختلافات حول السياسة الخارجية :**

من البديهى أن تكون هناك بعض اختلافات وجهات النظر فى توجهات السياسة الخارجية فى نظم التعددية الحزبية وربما كانت تلك هناة من هنوات الأنظمة الديمقراطية الليبرالية ـ ولكن ونسبة للوضع الحساس والموقع الفريد للسودان والمشاكل العاتية التي واجهته منذ نيل استقلاله فلابد لأحزابنا الكبرى أن تتدير الأمر بحكمة وروية وتحاول قدر المستطاع الوصول إلى الحد الأقصى من نقاط الألتقاء حول سياسة خارجية تعود بالمصلحة العليا على بلادنا ـ وهذه الاختلافات حول سياسة السودان الخارجية تعتبر بلاء عظيماً يدفع السودان ثمنه غالياً

**٩ ـ عام ١٩٧٤م وما بعده**
**الفساد**

هذا البعبع الذى لم يعرفه ولم يألفه السودان من قبل والذى بدأ يطل برأسة منذ عام ١٩٧٤م ، كما أظهرت بعض المحاكمات التى جرت بعد الانتفاضة ـ وبعدها أنعقدت الآمال على أن يذهب أدراج رياح التغيير ، ولكنه كان أقوى وأعتى من تلك الرياح فواصل مسيرته بوجهه الكالح القبيح ، بكل أسف ، الى يومنا هذا ـ وهذا ليس مصدراً بل هو البلاء بعينه ونسأل الله سبحانه وتعالى أن ينقذ النفوس والضمائر منه إنه سميع مجيب .

**١٠ ـ ١٩٨٢م**
**خراب الاقتصاد وانخفاض سعر الجنيه السودانى والارتفاع الجنونى لأسعار السلع والعمالة :**

منذ أواسط السبعينات وخلال أوائل الثمانينات تضافرت العديدمن العوامل التى جاء ويجيء ذكرها فى هذا الباب لتقود الى إنهيار حالة الاقتصاد السودانى وبالتالى تدنى قيمة الجنية السودانى والارتفاع الجنونى فى أسعار جميع السلع ومانتج من ذلك كله من ارتفاع فى أجور العمالة . وجميعها عوامل يؤثر فيها كل منها على الآخر سلبا واستمرت هذه الأحوال تزداد سوءا مع مرور الأيام خلال كل سني الثمانينات .

**١١ ـ عام ١٩٨٢م**
**الصراع فى تشاد :**

لاشك أن الصراع الدموى فى الجارة تشاد كان ولم يزل له إفرازات سلبية باقليم دارفور فى مقدمتها النهب المسلح وانتشار الأسلحة و التهريب وأصبح ذلك الإقليم فى حالة من عدم الاستقرار لم يشهدها إطلاقا من قبل وقد طالعتنا الأخبار الأخيرة بتعاون بين السلطات التشادية وقوات التمرد فى الجنوب (اخبار مايو ١٩٨٩م ) [illegible] تنصب المصائب على هذه البلاد الجريحة من الجنوب والغرب والشرق ـ وبحمدالله وقبل إرسال هذا الكتاب الى المطبعة ظهرت بوادر خير بعد الصلح الذى أبرم بين القبائل العربية وقبائل الفور فى دارفور ـ وأخيراً الصلح الذى أذاعته الأخبار بين السودان وتشاد والذى تم فى الجزائر فى اغسطس من عام ١٩٨٩م .

## ١٥ ـ عام ١٩٨٧م / ١٩٨٨م
## الأمطار الخارقة للعادة والسيول والفيضان القياسى

وهكذا تتوالى النكبات على بلادنا الحبيبة فبعد كارثة الجفاف والتصحر جاءت هذه الكارثة الأخرى من عوادى الطبيعة فهطلت أمطار غزيرة للغاية صحبتها سيول جارفة وفيضان قياسيى لم يشهده السودان إلا فى عام ١٩٤٦م وأحدثت تلك الكوارث الطبيعية أضراراً جسيمة للغاية وخسائر ضخمة فى الممتلكات والبهائم والمزارع بل وفى الأرواح .

وعليه وعندما يريد الأنسان أن يتحدث عما يواجهه السودان اليوم من ويلات وسوء فى الأحوال وغلاء فى الأسعار فينبغى أن يتجرد ويتجه نحو استقراء التاريخ الحديث ليصل الى نتيجة حتمية وهى أن هذا الواقع كله هو نتيجة طبيعية لأسباب وعوامل تضافرت منذ الخمسينات ولسياسات ستة عشر عاما من الزمان كانت نتائجها ما وصلت إليه البلاد اليوم من تدهور فى الأحوال ـ فالموقف يحتاج الى تفهم الجميع لمصادر البلاء تلك وكذلك الى وحدة وطنية أمينة ومخلصة وحادبة على مصير السودان تتضافر بكل ما أو تيت من قوة لإزالة تلك الأسباب وتلك المصادر حتى يصبح السودان قطرا مستقرا ينعم بالأمن والرخاء وبالتقدم والرفاهية ـ وإنى أتوجه بكل إخلاص الى جميع الاجهزة السياسية لبحث مصادر البلاء والسعى للتغلب عليها وبذل جهود صادقة لمحاولة الوصول الى سياسات عامة موحدة حولها ـ حتى ينبعث الأمل الوضاء لخلق سودان محترم له وزن بين الدول وشخصية بين الامم ولينعم فيه أبناؤنا فى الأجيال القادمة بالهدوء والاستقرار والرخاء والازدهار ـ وكل ذلك ليس مستحيلا ولا صعب المنال إذا خلصت النيات وشحذ العزم وتوافر العطاء وتضاعف الأنتاج

وفق الله جميع أبناء هذه البلاد ، فى جميع القطاعات ليتعاونوا نحو بذل كل الجهود لأقالة عثرات السودان وإنقاذه من مصائبه وكوارثه ، والأمر لله من قبل ومن بعد إنه سميع قريب مجيب الدعاء ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين .

# الباب الثانى والعشرون

## ختام

إنى إذ أقدم هذا الكتاب لجمهرة القراء خاصة فى السودان ، آمل أن تكون فى محتوياته مادة شيقة من الذكريات لمن عاشوا خلال تلك السنوات وعاصروا أحداثها . كما أتمنى أن يقدم معلومات قد تكون جديدة ومعرفة لأبنائنا من الأجيال الحديثة ممن لم يشهدوا أحداث تلك السنوات ، كما آمل أن يكون قد استعرض من المعلومات وصنوف الأداء والممارسات والآراء ما يتضمن بعض الفائدة العلمية للدارسين والباحثين فى علم الادارة ، وأن يكون بوجه عام موضع عناية واهتمام الأبناء الذين اتخذوا لأنفسهم العمل الادارى كمهنة لسيرتهم الذاتية ينبغى أن يتفهمونها جيدا ويجيدون أداءها ويفتخرون بها كمهنة هامة وحيوية وطليعية من أنماط المهن البشرية فى جميع البلاد المتقدمة منها والنامية فى عالمنا المعاصر .

"وتلقى دراسة إدارة الأعمال اهتماما متزايدا فى الوقت الحاضر ، وذلك بهدف تحسين كفاءة المنظمات المختلفة التى تعمل على تقدم المجتمع ورفاهيتة . فلا يكاد يمر يوم دون أن تضاف نتائج ونظريات جديدة الى مجرى المعرفة الأدارية .ومن ناحية آخرى أخذت الادارة تستفيد من النظريات والاساليب والنتائج المتعلقة بعدد كبير من العلوم الأخري وذلك بهدف زيادة فهمها للمتغيرات التى تتعامل معها والبيئة التى تعمل فيها . وكنتيجة لهذين الأمرين أصبحت مهمة من يحاول الكتابة فى الادارة ليست بالأمر السهل .إذ يتحتم عليه اختيار منهج يستطيع من خلاله تحقيق التكامل بين المفاهيم والمبادىء المختلفة وتقديمها فى إطار مفيد لكل من دارسى وممارسى العملية الإدارية .

وتزداد أهمية الكفاءة الإدارية بالنسبة للدول النامية وذلك بسبب أنه قد تستطيع هذه الدول توفير رأس المال وشراء المعدات اللازمة للتنمية بها ولكنها لن تستطيع استغلال هذه العناصر بشكل اقتصادى دون وجود الادارة السليمة" *

**وقبل أن أختتم أقول :**

* من كتاب أساسيات الادارة والتنظيم للدكتور محمد عبدالله عبد الرحيم ، استاذ إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة القاهرة - صفحة ٧

إن كان تقييم القارىء لما اطلع عليه فى هذا الكتاب أن ما كنا نقوم به من عمل كان ممارسة جيدة أو أداء ممتازا وأنها كانت بالفعل إدارة ناجحة ،فلم يكن ذلك ، فى تقديرى راجعا أساسا لامتياز خارق كان الواحد منا يتفرد به كإدارى ، وإنما كان ذلك لتوفر العوامل الآتية : -

١ - التعاون المخلص الأكيد والاحترام المتبادل الخالص بيننا ، كمخططين ومنسقين ومراقبين ومتابعين الى آخر وظائف المهنة ،وبين زملائنا فى المهن الأخرى كالقضاء والقوات المسلحة والشرطة والسجون والمطافىء وحرس الصيد والصحة والتعليم والزراعة والبساتين والمالية والغابات والثروة الحيوانية والاشغال العامة والمساحة والإعلام والعمل والوحدات المركزية الأخرى كالسكة حديد والشئون الدينية وغيرها .

٢ ـ التعاون المخلص والانضباط مع الاحترام المتبادل بيننا وبين المرءوسين المباشرين من الإداريين المركزيين والضباط والعاملين بمجالس الحكومة المحلية والأراضى والحسابات والكتبة والعمال ، فكانوا جميعهم فى منتهى الانضباط والطاعة لرؤسائهم ـ ولا أبالغ إن قلت إننى كنت أبادل الاحترام ، وأنا فى موقع محافظ المديرية الذى يسمونه الأن حاكم الإقليم ، مع الساعى الذى يدخل لمكتبى تلبية لندائى له من جرس المكتب ، فالاحترام المتبادل من أعظم الحوافز لدفع الشخص السودانى العادى للتفانى فى أداء عمله وانجاز واجباته ، وهذا لا حكم له

٣ ـ إهتمام معظم إن لم يكن جميع كوادر العاملين بقضاء حوائج المواطنين بسرعة وكفاءة وحسم والحرص على عدم تعرضهم للمعاناة ، وكأنى بهم يتشبهون بما أعتقد أنه ربما كان حديثا نبوياً أو قدسياً :

« لله عباد إختصهم بقضاء حوائج الناس حببهم فى الخير وحبب الخير إليهم إنهم الآمنون من عذاب يوم القيامة » .

٤ ـ الظروف الاقتصادية الحسنة التى كان يتمتع بها السودان لغاية أوائل السبعينات ، فلم يكن السودان عند ئذ دولة رفاهية « † Welfare State كالدنمارك مثلا ، ولكنه كان مستور الحال فتحصيل الايرادات بكفاءة ومعقول ة المصروفات ، والموقف الاقتصادى العام ،

والانخفاض النسبى للتضخم المالى والسيولة النقدية الميسورة توفر له دفع المرتبات تماما آخر الشهر والصرف بارتياح على جميع الخدمات الجارية كالصيانة وغيرها بل تتيح له الاحتياطى اللازم للقيام ببعض الاصلاحات والاعمال الانشائية وجلب المعدات والتحسين المضطرد فى جميع الخدمات الاجتماعية مما يجعل المواطن يشعر بأن هناك تحسناً تدريجياً بل وتطوراً ملحوظاً فى بعض الخدمات التي تقدم له .

٥ ـ شعور المواطن بمسئوليته نحو بلده وواجباته فى مجال الخدمه العامة وحماسة المنقطع النظير نحو تنفيذ مشروعات العون الذاتى فى قريته أو عموديته أو منطقته أو إقليمه .

٦ ـ العلاقة الصحية الآنسانية الملائمة التى كانت سائدة بيننا كموظفين تنفيذيين فى قمة جهاز الخدمة المدنية وبين السياسيين الذين حكموا هذه البلاد فى أنواع متباينة من الحكم بين عام ١٩٤٥م الى عام ١٩٦٩م ، ولتوفر حياد الخدمة المدنية الى ذلك التاريخ حيادا حقيقيا مطلقا لاارتياب فيه .

٧ ـ الاستقرار السكانى المتوازن بين الحضر والريف والبادية ـ فقد كان سكان السودان موزعين توزيعا متوازنا بين مناطق البدو الرعوية nomads والمناطق الريفية الزراعية Rural areas وسكان المدن towns population ، وكان ذلك التوزيع المتوازن سببا فى توزيع الأدوار الإنتاجية والاستهلاكية بتلك المناطق الثلاثة ويقود أساسا لوفرة الأنتاج وبالتالى استقرارا معيشيا متوازنا فى جميع أنحاء القطر ، ولكن ونسبة للعديد من العوامل التى سبقت الأشارة إليها فى الباب الواحد والعشرين ( مصادر البلاء ) من هذا الكتاب فقد حدث تحول ونزوح داخلى ضخم . Shift â† فى شكل هجرات جماعية مذهلة من الريف الزراعى والمناطق الرعوية الى المدن حيث اتخذ السكان الجدد بتلك المدن أنماطا من الحرف الهامشية غيالانتاجيةالتى أنعشت السوق السوداء وغيره من المضار الاقتصادية المتنوعة وكان ذلك نتاجا طبيعيا لتلك الهزة العنيفة والخلخلة فى التوازن السكانى وقد تسبب ذلك أيضا فى ندرة متصلة فى كثير من السلع الغذائية الضرورية والتى كانت متوفرة قبل تلك التطورات السلبية التى أخلت بتوازن الإنتاجية والاستهلاك بالاقتصاد السودانى بصفة عامة ـ فقد كان سكان العاصمة القومية بناء علي إحصاء عام ١٩٥٣م /

حوالى ربع مليون نسمة - وقد كان إحصاء سكانيا دقيقا وجيدا للغاية قصد البريطانيون أن يقدموه كآخر هدية إيجابية تنموية فعالة للسودانيين ، فقصدوا أن يقولوا لهم : « إن أردتم التخطيط العلمى السليم للتنمية الاجتماعية لبلادكم فى المستقبل فليس هناك وسيلة خير من إحصاء سكانى دقيق » فبينما كان سكان العاصمة القومية حوالى ثلاثة رباع مليون ($\frac{٣}{٤}$) نسمة فهو اليوم حوالى × اربعة ملايين نسمة فى عام ١٩٨٩م . ولا أرى أن هناك جهوداً جادة للتغلب على هذه الظاهرة .

٨ - الأنضباط الحقيقى فى أروقة الخدمة المدنية وعدم ظهور سمات التسيب والتمرد واختفاء هيبة الرؤساء .

٩ - الانضباط والأعداد المحدودة المعقولة للموظفين والتى كان من الميسور حصرها ومراقبتها بدقة وكفاءة ، على خلاف ما هو حاصل اليوم من تضخم مذهل تكاد السيطرة عليه ان تكون مستحيلة ، وليس هناك من دافع اقوى للتسيب من هذه العددية الكبيرة .

١٠ - واخيرا الصفات والسمات التى منحها المولى سبحانه وتعالى طهنيبى تلك الاجيال والتى امكن تنميتها وصقلها بالتعليم والتدريب واثار البئة السودانية نفسها فى ذلك الوقت والممارسة وبالتالى المعرفة الصحيحة لدورهم الحيوى فى تنمية المجتمع ، لقد كانت الممارسات الادارية تتسم بالحماس الفائق والنشاط البالغ وحب العمل الملحوظ والذى اكتشفت بعد التقاعد اننا كنا نمارسة كهواية كما اسلفت ، ومن المواشرات مثلا انى استطيع ، وبكل الصدق والامانة ، ان احسب على اصابع اليدين عدد الاجازات السنوية التى تمكنت من الحصول عليها على مدى ثمانية وعشرين سنة من يناير ١٩٤٥ الى اكتوبر ١٩٧٣م .

وقبل ان اختتم اريد ان اذكر بانه كان فى نيتى وعزمى قبل البدء فى كتابة هذه المذكرات ان اضمنها كملحقات بعض أو مقتطفات من بعض التقاير السنوية وتقارير التسليم والتسلم التى كتبتها فى الناصر ومروى وكتم والدامر وكذلك بعض المنشورات التوجهية فى العمل الادارى التى كنت اوزعها من حين لاخر لمن عملوا معى من الاداريين وضباط المجالس ، عندما

كنت محافظا بالاقليم الشمالي ولكنني بكل اسف لم اعثر على اى منها في كل المصادر ، واخيرا لابد لى ان اذكر ان معظم هذه المذكرات قد تم تسجيلها خلال الشهور من ابريل الى يونيو عام ١٩٨٩م آملا أن اكون قد أديت رسالتي جيدا لوطنى العزيز .

واختتم بقول المولى سبحانه وتعالى فى محكم تنزيله وهو اصدق القائلين :

« وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .»

« صدق الله العظيم .»

والله أسأل الرشاد والسداد وصلى اللهم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.


حسين محمد احمد شرفى

ص . ب ٣٧٠٩ الخرطوم

## ملحق(١)

مقتطفات من حديث الدكتور جعفر محمد على بخيت ، وزير الحكومة المحلية ، عليه رحمة الله ،الى الضباط الاداريين الجدد الذين أكملوا فترة التدريب ألقاه عليهم بقاعة مجلس مديرية الخرطوم فى ١٩٧١/٤/١٤م ، ومن الواضح أن الاخ الدكتور رحمة الله كان كعادته مستذكرا دروسة جيدا إذ أن معظم محتويات الحديث لاتختلف كثيرا فى معناها ومغزاها عن تلك الدروس التى القاها علينا المستر ك - د - د - هندرسون قبل مايزيد عن ربع قرن من الزمان ، فيما عدا استعمال كلمة ( الثورة ) وغيرها من الالفاظ المستحدثة والتى كان الدكتور رحمه الله مغرما بسبكها وصياغتها :

### الى الضباط الاداريين الجدد(١)

بمناسبة أكمال الدراسة ونيل دبلوم الادارة العامة من جامعة الخرطوم . ،

الاخوة الزملاء مساعدو الضباط ،

يطيب لى ، وانتم فى طرف الميدان وعلى وشك الدخول الى معمعاته ، ان أحييكم واهنئكم بتخرجكم من الجامعة وأن ابث لكم خواطرى حول مايجب أن تكونوا عليه وما ارجوه منكم كأحدث الطلائع الادارية دخولا فى الخدمة ، وبالتالى الصقهم بالجديد واكثرهم بعدا عن الالتزام بمواقف مهنية تأخرت فى تطورها عن ملاحقة ثورة مايو العملاقة التى لابد من ان تنظر العمل الادارى وفق مفاهيم جديدة ، وتنظمه داخل اطر حديثة وتحرك الطاقات الشعبية الحبيسة لخدمة أهداف التعمير والتغيير فى مضمون الحياة الاجتماعية وفى مختلف صور النشاط العام .

لقد كانت دراستكم بشعبة العلوم السياسية بجامعة الخرطوم ضربا من ضروب التأهيل الفكرى اللازم لكل عمل ادارى يستبطن فى محتواه اتجاها سياسيا ، وينحو فى اهدافه منحى تحديثيا إنمائيا . ولابد انكم فى دراساتكم المختلفة قد وقفتم على اصول التنظيم الادارى ومناهجه المختلفة ومدارسه المتعددة وتعلمتم التعميم من دراسة الجزئيات والاختيار

من النظريات ودرستم مبادى القوانين العامة والكثير من تفاصيل قانون العقوبات وقانون الاجراءت .

والمرء قد يذكر او ينسى بعد حين تفصيلات بعض او كل هذا الذى درس ، قد ينسى خلفية تنظيم معين او جزئية هيكل جهازى محدد أو حرفية مادة قانونية ، ولكنة مع كل هذا لابد أن يذكر جو الدراسة التى عاشها والمحور الرئيسى للمواد التى تعلمها ، والاتجاه العام لطابع المباحث التى شغلت اهتمامه . ويخيل لى أن دراساتكم المختلفة لابد أن تكون قد قادتكم لتصور أو سع لدور الادارى فى مجتمعات البلاد النامية من التصور التقليدى لواجبات محددة فى تجويد ورقيات المكتب الشكلية وفى صرف المسائل وتمييع القضايا وفى المحاولات المحافظة للابقاء على الاوضاع الجارية وبالتالى فان هذا التصور الواسع لابد أن يستلزمه اداء نفس المهمة التى تؤدونها بالتصور القديم ، وفى ظروف اكثر مشقة ومزايا اقل عائدا مما كان يقابله امثالكم فى المجالس وما يناله رصفاؤكم فى الوزارات والمرافق العامة المختلفة .

أن الادارى الصادق ذى الالتزام المهنى الثورى ليس مجرد مسمار فى مكنة متحركة ولامجرد منفذ سلبى لقانون وسياسة الحكومة ولامهنيا عليه التزام ، وهو غير واع بابعاد هذا الالتزام السياسى ، ولكنه موج التغيير الدافق ومد الثورة الطاغى الحامل معه طمى الجديد وخصب التحديث للارض القفر التى رسبت فوقها رمال التقليدية .

لستم أذن مجرد موظفين مدنيين تقومون باداء مهام عامة على أساس تعاقدى وتقتضى فيها منكم واجبات معينة وتنالون مقابل ذلك ميزات خاصة ، انتم فوق هذا المبشرون بالقيم الجديدة ، المغيرون للبيئة ، العاملون بايجابية ووعى لشد جماهير الاقاليم للثورة والاثراء بالتجارب الجماهيرى معها .

والطريق لاداء هذا الواجب والارتفاع لمستواه يتطلب ، تأهيلا اكاديميا كهذا الذى نلتموه . ولكن لايقف عنده اذ لابد من زيادته وصقله بمزيد من الاطلاع . ولابد من تعميقه بالاختبارالحقلى والتطبيق الميدانى . وليس الامر فى نظرى أمر معرفة شكلية أو تطبيق جزئى تتحكم فيه الظروف والملابسات ، وأنما هو أمر معرفة مقصود تطويعها واستغلالها كسلاح من

اسلحة التغيير البيئ ، وهو أمر اسلوب مخطط يترسمه الاداري الناشئ ويتتبعه بالتقويم والرعاية ليجعل منه منهجاً ادارياً يحكي علميته الذاتية في ادراك مصاعب التعمير والتغلب عليها .

وفي معظم البلدان النامية كما تعلمون فان شخصية الاداري ونوعية تدريبه واسلوبه في العمل والطريقة التي يؤقلم فيها نفسه مع البيئة أو ينفعل تجاهها يلعب دورا رئيسيا في تجسيد العمل الاداري ويستطيع الاداري عن طريق التصاقة بالجماهير وقدرته على نقل التخطيط والروح الثوري لهم ، ونقله وتفاعله مع تطلعاتهم أن يفجر في كل منطقة حركة تجاوب مع الثورة لاتقتصر فقط على استدرار التأييد العاطفي منهم بل تتعداهاالى لمس مصادر القدرة الخلاقة والتي لاحدود لها في نفسية الجماهير .

أن طاقات الجماهير تفوق كل التصورات الديوانية عنها وما اشكال العون الذاتي المختلفة الاصورة محدودة من صورها ، ولقد اتخذ هذا الشكل في اغلب الاحيان صورة التبرعات . ولكن توسيع اطار هذه الصورة يحتاج لكبير عناء فقدرة شعبنا أساسا ترتكز على قوته الجهدية وتاريخه الطويل مليئ بالامثلة ولكن استثارة روح البذل تحتاج الى فهم نفسيات الناس وطريق التأثير عليها وهذا يتطلب منكم فهما للروح الاجتماعية السائدة في البيئة التي تخدمون فيها . وهذا الفهم لايتم بالتمني للروح الاجتماعية السائد في البيئة التي تخدمون فيها . وهذا الفهم لايتم بالتمني وأنما بالعمل وقواعده التعرف على جغرافية المنطقة ونوعية اقتصادها وتنظيم علاقات الانتاج بها وطرق استغلال الارض ووسائل العمل اليومية ، ثم المؤسسات الاجتماعية القائمة التقليدية منها والمحدث وتنظيماتها وانفعالها تجاه المشاكل ودورها الحالي والمتوقع في البناءالثوري . وهذه مهمة من مهامكم الرسمية على كل واحد منكم انجازها في ظرف العام الذي تقضونه في التدريب العملي بالاقليم قبل رجوعكم لمعهد الادارة للتدريب المهني .

ونحن لانريد منكم مجموعة مذكرات مكتبية تستقي من المصادر الرسمية والملفات ، فرغم أهمية المذكرات والملفات الا أنها لاتمثل الفهم الواعي الا اذا قيست حقائقها على الواقع ، واختبر ت دعاواها وانتهج الدارس منهجاً ميدانياً في استقصاء الحقائق وتدعيمها

بالاحصائيات والنظر فى مدلولاتها نظرا ثاقبا يعطى المفردات الحقائق معنى شاملا يمكن الادارى من تخطيط عمله المستقبلى على قاعدة من معرفة بالبيئة ومقومات تكوينها .

أن التعرف على البيئة المحلية فى مناطق السودان المختلفة لايتأتى فقط بالتأهيل الاكاديمى والقدرة علي اتباع اسلوب علمى فى جميع الحقائق وتمحيصها ، ولكنه يتطلب قدراً كبيراً من اللياقة الجسمية والقدرة على مغالبة صعوبات البيئة وبدون هذه اللياقة ينحصرالبحث والتمحيص فى مناطق محددة مما يجعل أى نتائج يتوصل اليها قاصرة وغير كفيلة بأن تكون قاعدة للاجراء السليم .

نحن نرجو من الضابط الادارى أن يلتزم تجاه بيئته بسلوك إيجابى واتجاه نحو الخلق . وهذا يستدعى بالضرورة أن يكون دائما فى قلب البيئة وفى اطرافها . والبيئة خشنة فى عدد من مناطق السودان ولهذا فلابد من أن تخشو شنوا حتى تجابهوها وتغالبوها وتصرعوا مشاقها بالجلد والصبر . ولهذا فستقضون فى سلاح المدرعات خمسة عشر يوما . نرجو من تصبحوا فى المشى بالاقدام وصعود الجبال وافتراش الارض والصمود امام عوادى الطبيعة .

أن تدريبكم الجسمانى هذا سيمتد اثناء العام ليشمل مهاما حقلية تنجزوها وسط العوامل العسرة حتى يصلب منكم العود ، وتصبحون مثالا لجلد المثقف السودانى فى عصر الثورة الرائد . وانتم بمثل هذا تكتسبون تعاطف الجماهير التى يثير حماسها التزام ممثلى السلطة بالمنهج الميدانى ، وترى فيه نوعا من البذل الثورى الذى طالما افتقدته فى عهود التيه والضياع وانتم بمثل هذا المسلك تقفون على أرض صلبة حينما ترسمون الخطط لتحديث القطاع التقليدى فى الارياف ولتثوير مناشط الحياة ، وستكتسبون ثقة واحترام اخوانكم من المهنيين حينما تتغلغلون فى اعماق المجتمعات وتتعرفون على خصائصها وتضعوا معارفكم فى خدمة الطبيب والبيطار والمهندس والمعلم وضابط البوليس والقاضى وغيرهم من المتخصصين .

إن الضباط الجدد يتميزون بصفات خاصة ، فهم لظروف حداثة تخرجهم والمسئوليات العائلية الخفيفة نسبيا التى يتحملونها ولصغر سنهم وعدم تركيب أنفسهم فى قالب عادات مجدد ، أوسع فئات الاداريين معرفة نظرية واقدرهم على الحركة واكثرهم مرونة وهم لكل هذا

العنصر المثور للجهاز الادارى المانع له من أن يصدأ ويسير على نسق معين محدد ، ولهذا يعادل الاهتمام بالضباط الجدد أو يطابق الاهتمام بأمر تثوير الادارة . أن واجب رئاسة وزارة الحكومة المحلية وواجب السادة المحافظين أن يفسحوا المجال ويهيئوا المناخ الصالح للضباط الجدد ليبثوا داخل الجهاز الادارى وفى باطن اجراءاته روح التجديد ومباحث المعرفة حتى يتطور ويترقى وأن يثبطوا الاتجاهات المضادة الطبيعية فى نفس الوقت التى تقصد الى احتواء الجديد والعمل على تشكيله وفق القيم السائدة والاساليب المعهودة الامر الذى يؤدى الى سيادة التقليدية وتأصيلها .

أن تدريبكم الميدانى أيها الزملاء وتدشينكم لن يترك بعد اليوم للظروف ومقتضيات الفراغ والعمل عند الضباط القدامى ، سيكون تدريبكم تدريبا هادفا يستفيد من خلفيات دراساتكم ومن استعداداتكم الفردية ورغباتكم المفصلة . وسيحاول أن ينمى فيكم اتجاهات الفردية ورغباتكم المفصلة . وسيحاول أن ينمى فيكم اتجاهات مخصوصة واهتمامات محددة وستجدون انكم اكثر الناس عملا واقلهم تبطلا ومع ذلك اكثرهم وقت فراغ نافع اشدهم استمتاعا به فالمتبطلون لايتمتعون باوقات الفراغ لان حياتهم كلها فراغ . ولكن العاملين الكادحين يجدون متعة الراحة بعد العناء .

ان كل وظيفة فى الجهاز الادارى لها مسئوليات وواجبات ومقومات للعمل تختلف عن غيرها أو هذا الذى ينبغى ان يكون . فلهذا لابد من ان يكون لكل وظيفة اعداد خاص بها وان يختبر المتنافسون الحائزون للحد الادنى اختبارا لايفاجأ الناس به بل يعطوا على الاقل مدة عام ليجودوا مهاراتهم ويعدوا انفسهم الاعداد الصحيح .

قد تقولون ولم هذا العناء لماذا نركب الخطر ونعيش طول عمرنا نتعلم ونجود ما الذى نناله بعد كل هذا غير مرتب مغلوب ومعاملة يساوى فيها بيننا وبين العابرين للدرجات العليا فى سرعة الصواريخ ؟ وردى ان الذى تنالونه هو ان تعطوا وطنكم العزيز اكثر مما تأخذون منه وهكذا البذل وهكذا العطاء .

# ملحق ب

بسم الله الرحمن الرحيم

شرفنى الاستاذ والادارى الكبير السيد / حسين محمد احمد شرفى بالاطلاع على مذكراته وذكرياته حول الاداره فى السودان ( ١٩٤٢  ١٩٧٣ ) وبحق فقد قضيت وقتا ممتعا للغايه فى الاطلاع عليها فالسيد حسين شرفى ينتمى الى جيل العمالقه من الاداريين الذين وضعوا اللبنة الاولى فى مؤسسة الادارة السودانية ومن الذين عملوا فى مختلف المواقع الاداريه وفى انحاء السودان المختلفه فأفسحت لهم تجاربهم مساحة واسعة فى تاريخ الادارة السودانيه وأسهموا بذلك فى وضع الاساس المتين لها .

فى اسلوب سهل وعميق يستعرض المؤلف شريط الذكريات الذى تنساب منه الصور السرديه ويسترجع به بعض المواقف الشخصيه والعامه فيكشف عن اشياء كثيره ويلقى الضوء على امور كثيره منها ما كان يدور فى دهاليز الاداره ومنها ما يدور عن بعض الاحداث التاريخيه الهامه ، فتأخذك سطور كتابه وتشدك الى ماض تليد كانت تسود فيه قيم البذل والعطاء غير المحدود والانضباط ونكران الذات .

يحتوى الكتاب على مقدمه وخمسة عشر بابا يعنى كل باب بتجربة الكاتب فى المواقع المختلفه التى عمل فيها متنقلا بين المراكز فى المديريات المختلفه والمصالح المركزيه وهى رحلة ثرة وغنية بالمواقف والتجارب المثيره والمفيده . كما ان هناك سبعة ابواب فى آخر الكتاب عالجت مسائل فى منتهى الاهميه والحيويه بالاضافه الى باب جيد عن مسألة الجنوب وكان ختامه مسك.

يتعرض الكاتب فى مذكراته لصور شتى من التجربه والاختبار . ومن النجاحات والاخفاقات فى مجال العمل الادارى ليؤكد ان الموهبة والعلم والخبرة مجتمعة هى اسلحة الادارى لشق طريقه الى مرافىء النجاح . ان الكتاب بهذا التنوع وتعدد الموضوعات يملأ فراغا نحسه ونلاحظه فى المكتبة السودانية ويفتح آفاقا واسعة امام القارىء المتخصص وغير المتخصص لمزيد من الادراك والتفهم لطبيعة القضايا السودانيه ومحاورها نرجو ان يكون فاتحة شهية لابناء ذلك الجيل العملاق من الاداريين الذين كان لهم شرف ادارة هذه البلاد عند الاستقلال ليكتبوا تجاربهم وذكرياتهم وانطباعاتهم حتى تكون اسهاماتهم منارة للمعرفة وقبسا يضىء الطريق امام الاجيال القادمه من ابناء هذا الشعب العريق .

فى الختام شكرى وتقديرى لاستاذنا حسين محمد احمد شرفى لتشريفه لى فى الاطلاع على مذكراته وبحق فقد قضيت وقتا ممتعا وانا اتناولها وقد سرحت معه فى رحلة طويله ممتعة منذ ان كان طالبا بالمدارس العليا قسم الادارة ، وفى كل المراكز والمواقع التى عمل بها وأثر فيها وتأثر بها وقد كانت سياحة ذهنيه لم أشعر فيها بكلل او ملل لاسلوبه الشيق السهل الممتع وتمكنه البارع من اجترار الاحداث والمواقف من ذاكرته وبحق فأن المذكرات جديره بالقراءة لاستنباط مسببات نجاح ذلك الجيل فى عالم الادارة وهى بحق اضافة ثرة للمكتبه السودانيه فجزاه الله كل خير واسأل الله له طول العمر والعافيه والله ولى التوفيق .

فـؤاد عيد على

رئيس الجهاز المركزى للشئون القبلية

ووكيل سابق لوزارة الحكومات المحلية

اغسطس ١٩٨٩

ملحق ج

بسم الله الرحمن الرحيم

**الاخ الكبير :**

**الاستاذ حسين محمد احمد شرفي**

**لك التحية**

واشكرك جدا لاتاحتك لي الفرصة لاجوس بنظري وعقلي خلال اوراقك التي اختطها قلمك المبين والذي ينقل الفكرة للقارىء بيسر وسهوله وذلك طابع السهل الممتنع من التعابير .

لقد علمت كيف كان حال المقررات بكلية الآداب في قسمي « المدرسين » والاداريين . وعرفت كيف كان يعد الاداري اكاديميا وعمليا ، وكيف يكون التطابق بين ما يتلقاه الطالب بالكلية من معلومات وكيفية تطبيقها وممارستها .

لقد اطلعت على الطريقه والاسلوب التي كان يعمل بها الاداري في جيل العمالقه والذين لحسن حظنا عملنا ونحن في اول السلم معهم . ووجدت صدق ما جاء بكتابك هذا ما لمسته بالفعل في ما كنت تقوم به من اعمال وانجازات اداريه باهره . وفي سهولة ويسر في التعامل في غير تكبر ولا غلظة . وكل ذلك مرده ، بجانب الصفات الشخصية ، ما لقيتموه من تدريب عكسته في مذكراتك تلك . ذلك ما وجدته ولمسته انا شخصيا كتجربه ذاتيه عندما كنت اعمل معك بالمديريه الشماليه عام ١٩٦٦ وما بعده بمناطق مروى وابو حمد .

ان ما جاء بهذه المذكرات او الكتاب هو ليس بسيره ذاتيه ولا يؤرخ لحقبه معينه لتطور السودان من النواحي الاداريه والاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه ، إذ أني أحس بأن الكتاب هو ، في واقع الامر ، مزيج من الاثنين معا . فهو من خلال تجارب الكاتب الشخصيه ، وهو يتلقى المعرفه اكاديميا وعمليا وهو موظف اداري تقلب في شتى المناصب الى ان تسلم قمتها ، وما مر به من تجارب في شتى اقاليم السودان عاكسا كل ذلك في اسلوب شيق وقوالب لغويه سهله الفهم والهضم . والكل يعلم ان الاداري الناجح ذا التجارب الطويله عندما يتحدث عن ذكرياته او سيرته الذاتيه يعني انه شاهد لعصره يعكس كل ما يدور في الساحة الوطنيه لامسا جميع القضايا القوميه والسياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه . وبهذا المفهوم فان الكتاب يتجاوز كونه سيرة ذاتيه الى آفاق اشبه بما يكتبه المؤرخ الناقد .

ان فصول الكتاب المختلفه في تسمياتها ما هي ، بالنسبة لي ، الا مواقف يسترد القارىء

انفاسه عندما يخلص من باب ليدخل فى الباب الآخر ، اذ انها اشبه بحبات العقد النضير المحكم الوضع .

وعلى الرغم من ان الشخص اذا سئل عن تجربة الادارى فقد يتبادر الى ذهنه انها تتكرر فى جميع المناطق التى عمل بها إلا ان ما أبرز فى هذا الكتاب من ذكريات وانجازات اداريه ضخمه ومتنوعة تؤكد للقارىء أن الادارى الجاد الممتاز هو الذى يصنع التجارب والانجازات المتنوعه والتى لا يمل القارىء قراءتها سواء اكانت فى الشماليه او فى الغرب او الجزيره أو فى العمل الديوانى والتخطيطى بوزارة الداخليه بالخرطوم كما ظهر ذلك فى هذه المذكرات .

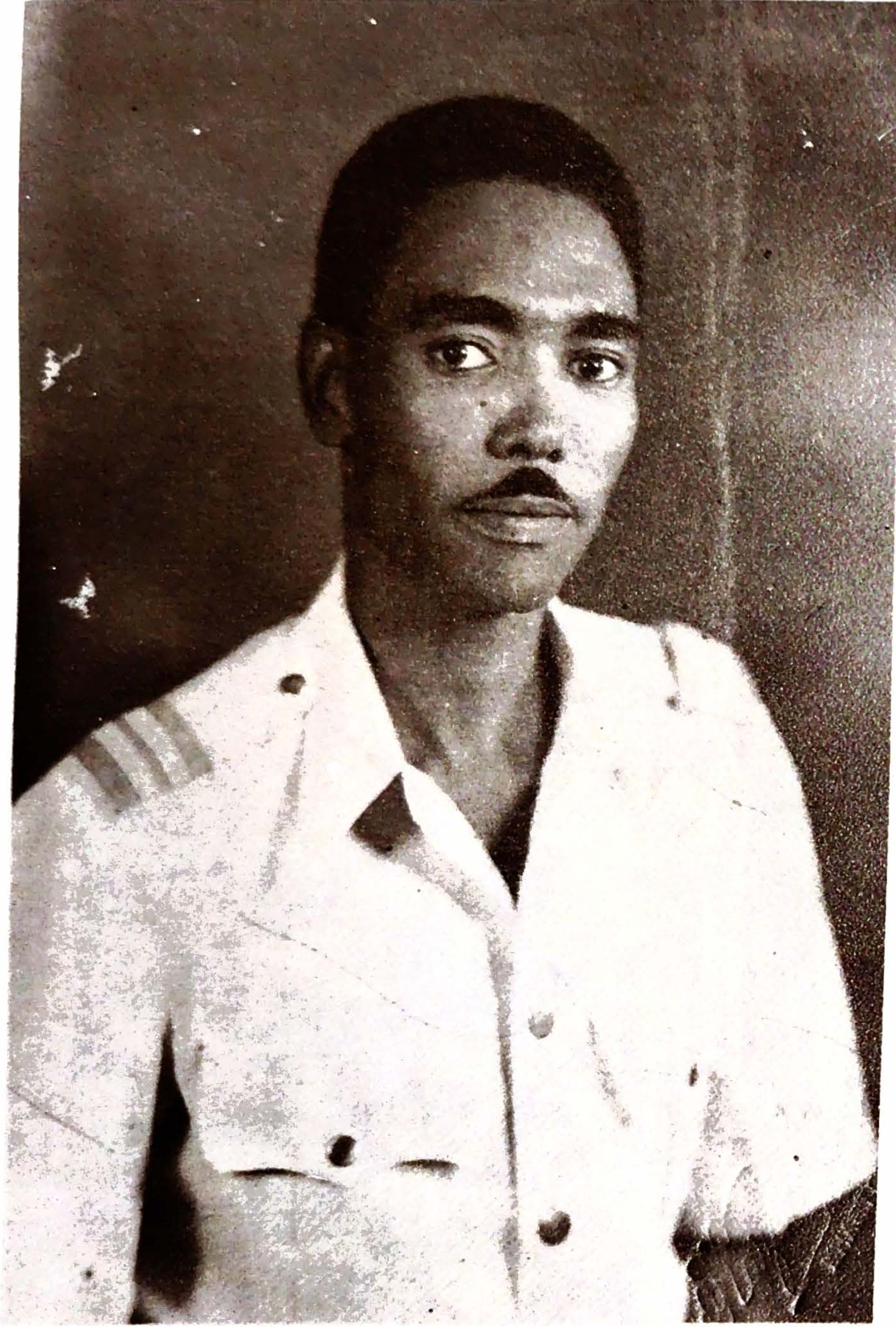
ويقينى ان هذه المذكرات يجب طباعتها ونشرها اذ انها لا غرو اضافة قيمة للمكتبه السودانيه بل لقارىء اللغة العربيه من المهتمين بالعمل العام خاصة الاداريين بل والسياسيين وهى ، بأذن الله ، سوف تكون نبراسا لهم يهتدون بها ويسترشدون ، وتصلهم بتراثهم من جيل العمالقه من الاداريين .

وفى الختام فإنى إذ أهنىء الاخ الكبير السيد حسين شرفى بما وفقه الله فيه عند تنفيذه لفكرة كتابة مذكراته بهذه الصوره الأخاذة الجذابه المفيده فقد برأ ذمته من مسئولية المثقف المقصر فى حق شعبه ووضع نفسه مع المثقفين الذين ادوا دورهم كاملا، فلهم من الله عز وجل المثوبه والاجر الحسن مضاعفا ومن الشعب السودانى كل التقدير والثناء والوفاء ولمثل هذا فليعمل العاملون والله ولى التوفيق والسلام .

على الطيب محمد

المدير الادارى لمنطقة الخرطوم سابقا

اغسطس ١٩٨٩



المؤلف وهو ضابط مجلس ريفي الحوش عند مغادرته في بعثة دراسية بالمملكة المتحدة في أغسطس من عام ١٩٥٢م .



أعضاء مجلس ريفي الحوش بمناسبة نقل المستر دزموند هوكسويرث (نائب مدير المديرية للجزيرة ) الي كسلا ووصول المستر سي دبليو بير خلفا له – ويري المؤلف جالسا علي يسار المستر بير – أخذت الصورة أمام مبني المديرية بودمدني .



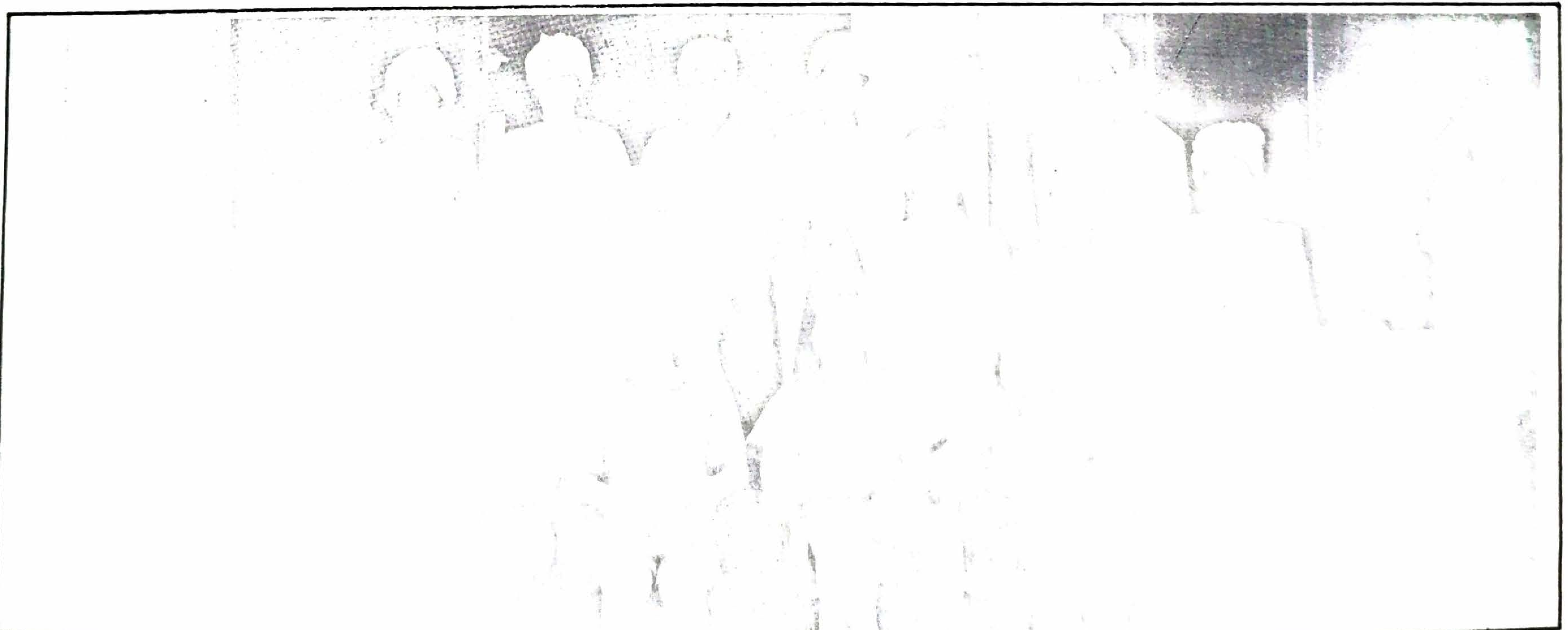
أخذت الصورة بمروي عند زيارة أعضاء مجلس السيادة للمركز ، ويتوسط الجالسين السيد احمد محمد صالح (رئيس المجلس) وعلي يمينه السيد الدرديري محمد عثمان فالسيد احمد محمد يس (عضوا المجلس) فالسيد ميرغني الأمين مدير المديرية فالمؤلف (مفتش مركز مروي دنقلا) وعلي يسار الاستاذ احمد محمد صالح السيد عبدالفتاح المغربي (عضو المجلس) فالسيد عبدالله ادريس رئيس الادارة الاهلية بمنطقة ريفي مروي فالشيخ محمد احمد كنيش رئيس محكمة نوري فالشيخ محمد الحسين كرار .



أخذت هذه الصورة أثناء طلوع أعضاء مجلس السيادة جبل دنقلا العجوز لمشاهدة المسجد الصغير الذي كان كنيسة خلال العهد المسيحي وتحول الي مسجد بعد دخول الاسلام الي السودان ويري المؤلف (باشمفتش مركز مروي - دنقلا) في مقدمة الصورة حاملا عصا قصيرة



صورة لاحدي اجتماعات المجلس التنفيذي للمديرية (الاقليم) الشمالية ويري في وسط الصورة المؤلف ورئيس المجلس وعلي يمينه السادة / هاشم حسن عبدالله (نائب الرئيس) ، مهدي فرح (المساحة) حسن (الغابات) ، يعقوب الصايغ (الزراعة) مصطفي عبدالرحمن (الاعلام) وعلي يساره الدكتور علي (الصحة) ، جعفر السيد (المراقب المالي) ، أحمد صالح ثالث (التربية والتعليم) والدكتور (البيطري) .



أعضاء اللجنة القومية لمدينة الدامر والقرى التي حولها - والتي قامت بتشييد المستشفي والمدارس بالعون الذاتي بمدينة الدامر .



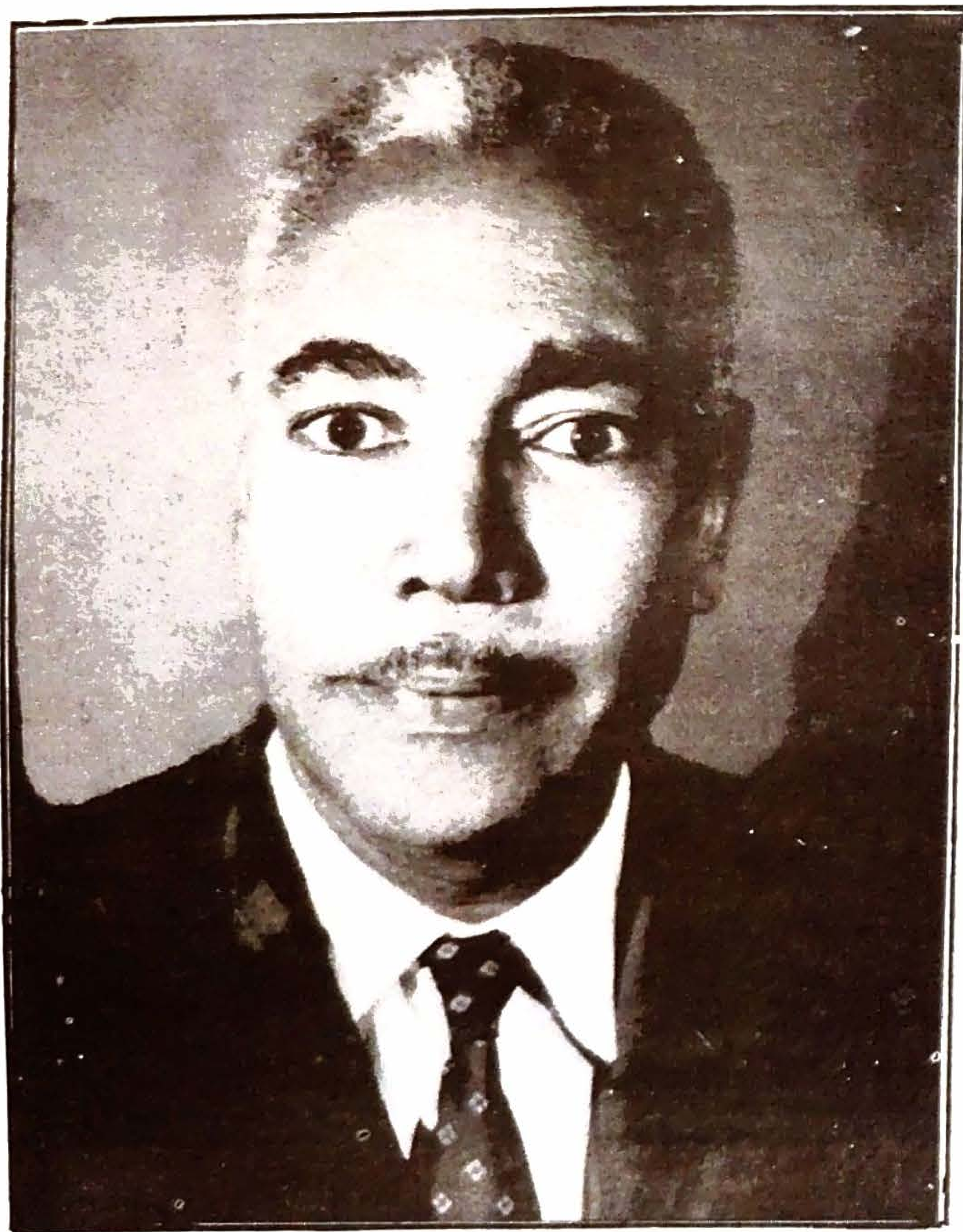
وضع الحجر الأساسي لدار الرياضة بدامر المجذوب



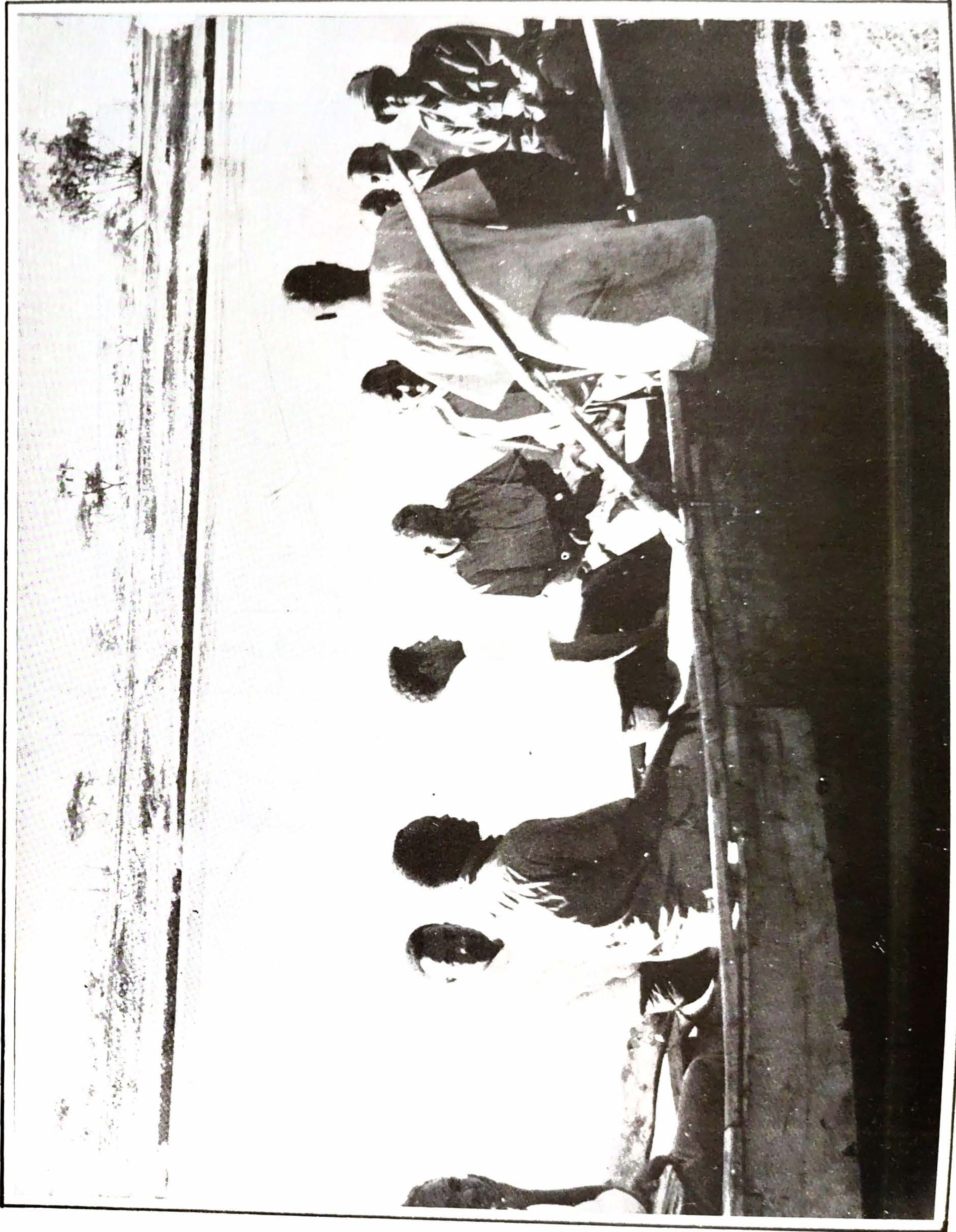
بمناسبة افتتاح دار الرياضة بالدامر




أخذت هذه الصورة خلال شهر مايو ١٩٧٠م بمناسبة مغادرة المؤلف للمديرية مستقيلا وقد حصل عليها بعض الاخوة من استديو الرشيد بعطبرة في ذلك الوقت وهي علي شكلين واحدة نصفية والأخري كاملة بالملابس الرسمية .



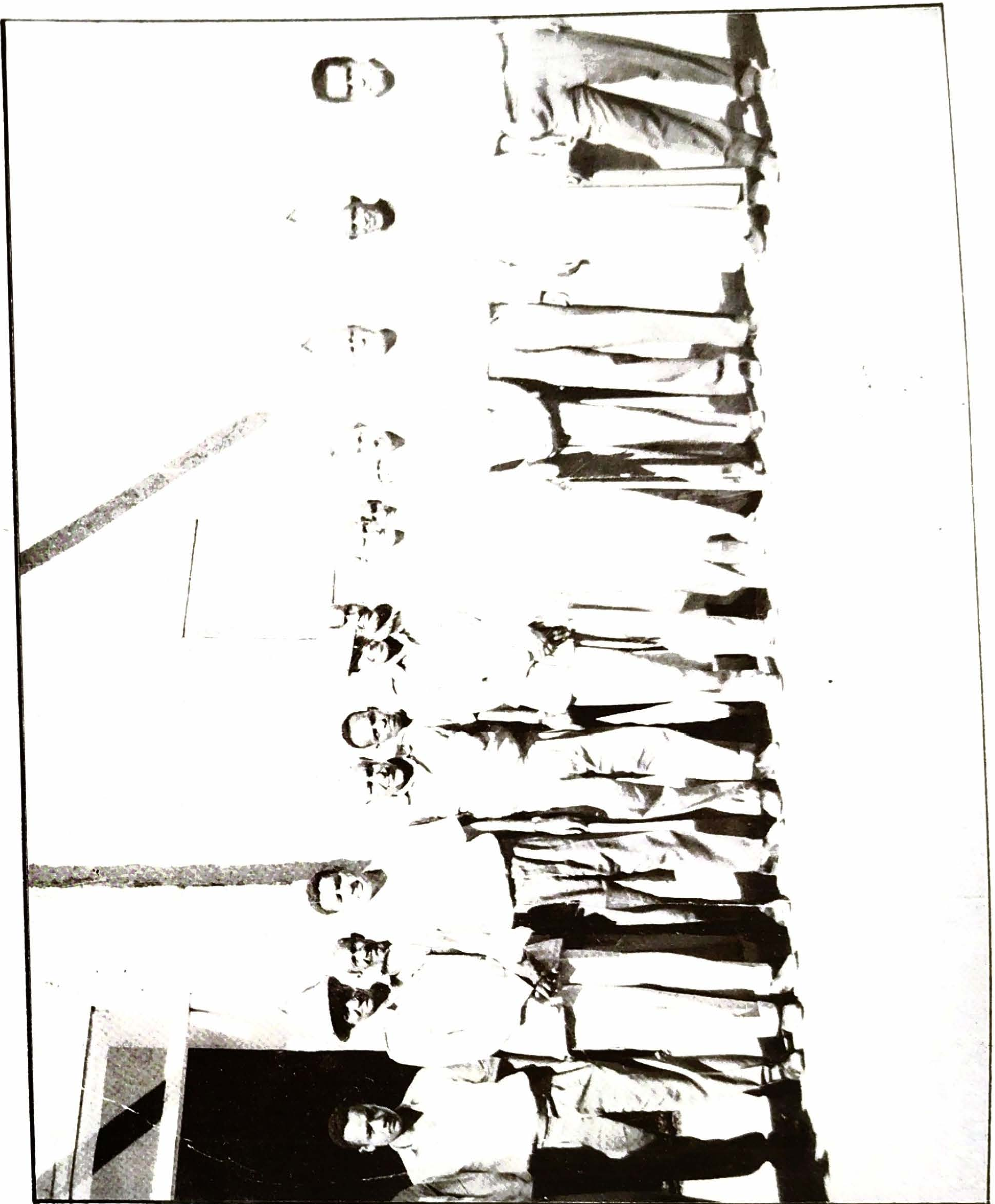
المؤلف عند إعادة تعيينه محافظا للإقليم (الولاية) الشمالية في اكتوبر ١٩٧١م



المؤلف مع المجلس التنفيذي في رحلة عمل وهم علي ظهر سفينة شراعية تمخر عباب نهر النيل في طريقهم الي جزيرة شيري بمنطقة المناصير .



المحافظ شرفي (المؤلف) في إحدي زياراته لقرية كدباس في غرب النيل بمنطقة ريفي بربر ويري في الصورة وعلي يمينه السيد يعقوب الصايغ فالشيخ الجعلي فالدكتور حمدي صالح القباني وخلفه السيد عبدالحميد محمد سعيد الجمل ويري السيد صلاح النور (المراقب المالي للمديرية) خلف الشيخ الجعلي والدكتور حمدي .



صورة للمحافظ شرفي (المؤلف) وجميع أعضاء المجلس التنفيذي للمديرية الشمالية (الولاية الشمالية) والسيد عباس التجاني ضابط مجلس ريفي بربر وقاضي شرعي بربر مع الرجل الفقيه الصالح (ود الفكي علي) بمنطقة ريفي بربر شمال الباوقة غرب النيل .



أخذت هذه الصور بمناسبة زيارة السير وليم لوس Sir William Luce للمديرية (الولاية) الشمالية خلال عام ١٩٦٨ ويري في الصورة :

**الجالسون من اليمين :**

السيد محمد السيد الشعار - السير وليم لوس - المؤلف - السيد مهدي محمد احمد قاضي المديرية .

**الواقفون** : السيد هلري مساعد ضابط مجلس بلدي عطبرة - السيد عبدالرحمن سلمان ضابط مجلس بلدي عطبرة - السيد هاشم حسن عبدالله نائب المحافظ - السيد ابراهيم عبدالرحمن الصابوني (مساعد المحافظ).

## ملحـق ( د )

هذا خطاب تلقيته فى شهر يناير ١٩٨٨م من الاخ الاستاذ محمد زين عبدالرحيم عبدالباقى مدير مدرسة شرفى المتوسطة بالدامر جزاه الله خيراً ردا على هديتى للمدرسة وهى صورتى وارى اضافته الى باب " لمسات وفاء "

بسم الله الرحمن الرحيم

**مدرسة شرفى المتوسطة - للبنين - الدامر**

التاريخ ١٩٨٨/١/١٦م

السيد / حسين محمد أحمد شرفى

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

وبعد

وصلتنا هديتكم القيمة للمدرسة والتى كانت عبارة عن صورة شخصكم الكريم . وقبل أن توضع صورتكم على جدران هذه المدرسة فهى موسومة فى قلوب كل أهل الدامر وفى قلوب تلاميذ هذه المدرسة الذين تخرجوا والذين لا يزالون ينهلون العلم بين جدرانها وأيضا مرسومة فى قلوب آبائهم الذين يذكرون أياديكم البيضاء على هذه المدرسة و المؤسسات الأخرى التي نلتم قصب السبق فى إنشائها فظلت شامخة تشهد لكم بالإخلاص . والتضحية ونكران الذات وأيضاً موسومة فى قلوب معلميها السابقين واللاحقين تحدث عن حبكم للعمل والتطور وكسركم لحواجز الروتين والعمل الديوانى وخروجكم لميادين البناء والتشييد منازلين الجهل والمرض والفقر حتى شاءت إرادة الله أن تأخذكم إلى ميادين أخرى .

فالشكر ، من بعد الله ، موصول لسيادتكم ما ظلت مدرسة شرفى المتوسطة شامخة تطهر الجهل وتحضن فى جنباتها جيل المستقبل والذى كنتم أنتم الذين قد فتحتم الطريق أمامه .

فلكم الشكر من كل معلمى وعمال وتلاميذ شرفى الذين يتطلعون لرؤية شخصكم الكريم فى أى زمان . . والسلام عليكم .

أسرة مدرسة شرفى المتوسطة - بالدامر وعنهم مدير المدرسة / محمد زين عبد الرحيم عبد الباقى .

---

ملحوظة : هذه المدرسة أطلقت عليها هذه التسمية بعد قيامى من الاقليم الشمالى معفيا من منصبى

| صفحة | سطر | الخطــــــأ | صواب |
| --- | --- | --- | --- |
| ١٣ | ٧ | carer | Career |
| ١٦ | ١١ | Posdcrob | Podscorb |
| ١٦ | ١٩ | Budgeing | Budgeting |
| ٤٦ | | كشف مراكز المديرية الشمالية | أضف مركز وادي حلفا |
| ٤٦ | | كشف مراكز مديرية كسلا | أضف مركز أروما |
| ١٠١ | | نحو أثيوبيا | من أثيوبيا |
| ١٢٨ | ١٩ | الحشنة | الخشنة |
| ١٣١ | ٢٢ | الأمين | لامين (Lampen) |
| ١٤٣ | ١٤ | دقة | رقة |
| ١٦٠ | ١٧ | عن | من |
| ١٦١ | ٩ | الإختيارات | الإختبارات |
| ١٧٢ | ١١ | الاراضي | الأراضي |
| ١٧٥ | ٢١ | من منهم | (أشطبمن) |
| ١٧٨ | ٨ | بعد (وضواحيها | إصف الآتي (صفحة ٣١٠) |
| ١٨١ | ١٠ | الغربي | الشرقي |
| ٢٠٧ | ١٣ | وإعاشة عمل من اجل الأجر الإعاشة | عمل من أجل الأجر لإعاشة |
| ٢٢٠ | ٦ | المعاضة | المعارضة |
| ٢٢٦ | ١٢ | اشغل | أشعل |
| ٢٤٩ | ٩ | لتيب | التسيب |
| ٢٥٧ | ٦ | الدور | كرنوي |

| الصفحة | | الخطـأ | الصواب |
|---|---|---|---|
| ٢٥٧ | ٦ | الشرتاي آدم الطاهر نورين | الدور |
| ٢٦٢ | ١٦ | بالمستوي | المستوي |
| ٢٧٣ | ١٠ | عنوان احد | أحد |
| ٢٧٥ | ٢٥ | think | I think |
| ٢٨٠ | ٦ | واحد | أحد |
| ٢٨٤ | | كتجا | كتجار |
| ٢٨٦ | ٢٠ | | |
| ٢٨٦ | ٢٢ | الشعاره | الشعار |
| ٢٩٤ | ١٥ | وهذا لا حكم له | تشطب هذه الكلمات |
| ٣١٠ | | صورة أعضاء مجلس الحوش | هذه هي صورة اللجنة القومية لمدينة الدامر والقري المجاورة |
| ٣١٤ | | صورة اللجنة القومية لمدينة الدامر | هذه صورة أعضاء مجلس ريفي الحوش بمناسبة نقل المستر هوكسويرث نائب مدير المديرية مديرا لمديرية كسلا. |
| ٢٦٤ | | مكاتب الإستقبال | أنقل هذه الصفحة الي صفحة ٢٩٠ |



## المؤلف فى سطور

ولد المؤلف بمدينة ام درمان حيث تلقي تعليمه الاولي والاوسط والتحق بكلية غردون الثانوية . عمل لفترة وجيزة بمصلحة البريد والبرق ثم جلس لامتحان شهادة كمبردج المدرسية (من منازلهم) وأحرزها بنجاح والتحق بكلية الآداب بالمدارس العليا ثم بمعهد الادارة والبوليس وتخرج في يناير ١٩٤٥م حيث التحق بالسلك الاداري كنائب مامور بمركز شمال كردفان ثم تنقل ليعمل في معظم أنحاء السودان مترقيا الي ان وصل الي منصب المحافظ بمديرية بحر الغزال في أواخر عام ١٩٦٤م فنائبا لوكيل وزارة الداخلية ثم محافظا للمديرية (الاقليم) الشمالي وإستقال من منصبه في نوفمبر عام ١٩٦٩م وأعيد تعيينه من عام ١٩٧١م إلي عام ١٩٧٣م حيث أنهيت خدمته .

كتب عدة مذكرات في الادارة وكتيب عن (مشكلة الجنوب) باللغة الانجليزية وكتاب (المرشد للمديرية الشمالية ) .

تصميم الغلاف : سيف الدين اللعوتة






دار جامعة الخرطوم للنشر